

في المسألة التنظيمية

الكتاب: «في المسألة التنظيمية»
الكاتب: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
معهد العلوم الإجتماعية
الطبعة الأولى: تشرين الثاني (نوفمبر) 2021

جميع الحقوق محفوظة

الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
(ملف) / دمشق، ص.ب. 11488
هاتف: 6315740

التوزيع: شركة دار التقدم العربي للصحافة
والطباعة والنشر/ بيروت
ص.ب 14/6047، هاتف: 305596
والدار الوطنية الجديدة / دمشق، ص.ب 5953
هاتف: 2248560 – 4418202

الإخراج الفني: حسن الهندي
تصميم الغلاف الخارجي: زكريا شريف
موافقة وزارة الإعلام:

سلسلة كتب «دليل المعرفة» (4)



في المسألة التنظيمية

- هذا الكتاب.....5
- نحو حزب طليعي جماهيري - 1981.....7
- إتجاهات التجديد وتعميق الديمقراطية - 1991.....41
- نحو حزب طليعي جماهيري متجدد - 1994.....71
- موضوعات تنظيمية - 1998.....131
- إستخلاصات وتوجهات تنظيمية - 2007.....149
- في جماهيرية الحزب ومنظماته الديمقراطية - 2013.....167
- في الحالة التنظيمية - 2018.....201
- إصدارات سلسلة «دليل المعرفة».....225

معهد العلوم الإجتماعية
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

هذا الكتاب..

■ منذ التأسيس إحتلت «المسألة التنظيمية» موقعاً متقدماً على جدول أعمال مختلف الهيئات في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، باعتبارها مسألة فكرية وسياسية وبرنامجية من الطراز الأول. وإن أخذت الجبهة الديمقراطية (ج.د) بالتعريف المتداول للتنظيم (الحزب)، باعتباره شكل التوسط بين النظرية والممارسة، بين البرنامج وتطبيقاته، بين الهدف والعمل في سبيل الوصول إليه، وهو تعريف مطابق يفي بالغرض، فإن ج.د فوق كل هذا، صَنَعَتْ - منذ البداية - «المسألة التنظيمية» ضمن خانة الموضوعات البرنامجية، وأرست أدبياتها حول القضايا التنظيمية في صلب المسألة الفكرية والسياسية، واعتبرت أن عدم الإلتفات إلى المسألة التنظيمية بالأهمية العليا التي تعود إليها، والنزوع للتعاطي معها - بالمقابل - كقضية محض وظيفية، إدارية، إجرائية، إنما يؤشر إلى نقص في نضج الحركة السياسية المعنية، ومقدمة تمهد للنيل من قدرتها على بلوغ أهدافها المعلنة.

■ وعليه، فإن المركزية الديمقراطية كمبدأ أساس ناظم للعلاقات الداخلية في الحزب، لا تقتصر على آليات عمل داخلية تُوَظِر العلاقات الداخلية في صفوف التنظيم، وبين هيئاته، بل هي - إلى ما سبق وبالأساس - تلك الصيغة التي تضمن للقاعدة الحزبية المنتظمة في المنظمات المحلية (المحليات بخلاياها) أن تضطلع بدور حاسم في العملية السياسية، إنطلاقاً من موقعها المؤثر النافذ في البنية التحتية للحزب، الذي يجعلها على تماس مباشر مع الحركة الجماهيرية. والمركزية الديمقراطية، كمبدأ أساس ناظم للعلاقات ما بين الحزب والحركة الجماهيرية، إنما يرمي إلى تموضع الحزب في قلب هذه الحركة، ما يستدمج البعدين الناظمين للعلاقات الداخلية والخارجية، في بعد برنامجي واحد.

■ من هنا، كان التعاطي في أدبيات الجبهة الديمقراطية مع القضايا البرنامجية من مدخل رئيسي هو «المسألة التنظيمية»، فالبرنامج المرحلي بأهدافه المعلنة (دولة، عودة، مساواة قومية) كان، ومازال، قبل كل شيء، هو برنامج الإعداد - السياسي والتنظيمي - للإنتفاضة الشعبية الشاملة، باعتبارها - دونما إنتقاص لأهمية ودور أشكال النضال الأخرى، وبالذات الكفاح المسلح - الشكل الفلسطيني المميّز من أشكال حرب الشعب، بما تقتضيه من تعبئة لطاقت مختلف طبقات الشعب في مواجهة إسرائيل، تأكيداً للدور المقرر للحركة الجماهيرية في إحداث التغيير اللازم في نسبة القوى للخلاص من الإحتلال بكافة تجلياته العسكرية، والإستيطانية، والفصل - عنصرية.

■ إن «المسألة التنظيمية» - من منظور مستقبلي - تطرح نفسها دائماً بشكل أكثر تطوراً، وبمضامين أكثر إستجابة لمتطلبات العمل في كل مرحلة من مراحل النضال الوطني التحرري، باعتبار هذه المسألة، هي أيضاً مسألة القيادة السياسية لحركة النضال بكيبتها. وهذا ما كانت، ومازالت تطمح إلى مقارنته باستمرار أدبيات الجبهة الديمقراطية - وبالتالي ممارساتها بالحدود المتاحة - السياسية

والتنظيمية، ما جعل هذه الأدبيات - في أكثر من محطة وطنية مفصلية - ذات طابع معياري واسم - بهذا القدر أو ذاك - لعموم الحركة الوطنية، مسلماً وسياسة.

هذا الكتاب..

يضم بين دفتيه وثائق تُعنى بـ «المسألة التنظيمية»، صدرت تباعاً عن سبع من أصل تسع محطات مؤتمرية عقدتها الجبهة الديمقراطية بين عامي 1981-2018، بطموح أن تضطلع هذه الوثائق بدور توجيهي رئيسي في البرنامج المعتمد في «معهد العلوم الاجتماعية»، ومن جانب مكاتب التنقيف والتأهيل السياسي والحزبي في الجبهة الديمقراطية في دوراتها للكادر المتقدم، فضلاً عن توجيهها لعموم المهتمين بمتابعة الشأن الوطني الفلسطيني من مدخل قضايا الإستراتيجية والتكتيك - أي أشكال النضال والتنظيم - في النضال الوطني التحرري في مرحلته الراهنة ■

«المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»

(ملف)



الفصل الأول

نحو حزب طبيعي جماهيري

الوثيقة التنظيمية الصادرة

عن أعمال المؤتمر الوطني العام الثاني - 1981

■ بين الكونغرس الأول والمؤتمر الثاني

- 1 - في البناء الحزبي
- 2- في البناء الديمقراطي
- 3- القوات المسلحة
- 4- في المنظمات الشعبية والحركة الجماهيرية

معهد العلوم الإجتماعية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

بين الكونغرس الأول-1971، والمؤتمر الثاني-1981

1- ■ أُرست مناقشات الكونغرس الوطني العام الأول- 1971/11، والقرارات والتوجهات العامة التي إنتهى إليها، أُرست قاعدة ثابتة لمواصلة واستحداث عملية تحوّل الجبهة الديمقراطية إلى أحد فصائل الحزب الطليعي الموحد المنشود للطبقة العاملة الفلسطينية.

فلقد أسفرت المداولات المستفيضة والمعقدة التي أجراها الكونغرس، عن تبديد ودحض المفاهيم التجريبية والصيغ الشكلية والنزعات الإرادية الذاتية والمثالية التي شوّشت وأربكت عملية البناء والتحول الحزبي خلال سنوات التأسيس الثلاث الأولى (1969-1971)، وخلصت نتائج أبحاث الكونغرس إلى تأكيد حقيقة أن تنظيم الجبهة الديمقراطية هو منظمة ديمقراطية ثورية موحّدة تتجه حياتها الداخلية نحو الإلتزام على أساس المركزية الديمقراطية وتتمر في مرحلة إنتقالية تعمل خلالها، بتطوير الممارسة النضالية والتغيير المضطرد للتكوين الطبقي والإنغراس العميق في الحركة الجماهيرية، على استكمال الشروط والمواصفات الطبقية والتنظيمية للتحوّل إلى أحد فصائل الحزب الطليعي الموحد للطبقة العاملة.

■ أكدت توجهات الكونغرس أن برنامج العمل التنظيمي الداخلي، في علاقته الوثيقة مع خطة العمل السياسية والنضالية لتنظيم الجماهير وتعزيز نفوذ الجبهة بين أوساطها، ينبغي أن يستهدف تشجيع وتعجيل هذه العملية للإنتقال بالجبهة من منظمة ديمقراطية ثورية إلى الحزب الطليعي المنشود. وفي الوقت نفسه أبرزت مناقشات الكونغرس الضرورة القصوى لارتباط عملية التحوّل الداخلي هذه إرتباطاً وثيقاً بالإرتقاء بدور وممارسة المنظمة الحزبية في تنظيم وتأطير أوسع القطاعات الجماهيرية وقيادة نضالها، بما يضمن إستمرار أداء الجبهة لوظيفتها كمنقطة إستقطاب للتحالف الديمقراطي الثوري بين مختلف الطبقات الكادحة والشرائح الديمقراطية في المجتمعات الفلسطينية، وبلورة الصيغ الملائمة لتنظيم الإطارات الواسعة من الجماهير الوطنية والديمقراطية الثورية التي تتسجم درجة وعيها واستعدادها النضالي مع البرنامج المرهلي الوطني والديمقراطي، والتي تؤيد وتناصر السياسة الوطنية الحازمة التي تنتهجها الجبهة في مجرى التحرر الوطني.

■ إنطلاقاً من إدراك الكونغرس لحقيقة أن نجاح عملية التحوّل يتطلب قيادة مركزية حازمة قادرة على ترجمة الخطوط العامة العريضة لتوجهاته إلى خطة عمل سياسية ونضالية وتنظيمية مفصّلة ومتماسكة، قيادة ذات صلاحيات واسعة تمكنها من التطوير السريع لأشكال التنظيم وأنماط وأساليب العمل بما يجعلها تتسجم وتتكيف بمرونة ودون إبطاء مع وتيرة عملية التحوّل، فلقد قرر الكونغرس تخويل اللجنة المركزية الثانية المنتخبة منه كافة الصلاحيات التي يمنحها النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام والكونغرس الحزبي، بما فيها صلاحيات إقرار البرنامج السياسي وتعديل النظام الداخلي.

2- ■ إن النجاحات التي حققتها جبهتنا والتطور السريع والمضطرد في تكوينها الطبقي وحياتها التنظيمية الداخلية، كما في تعزيز نفوذها الجماهيري ودورها المبادر في المسيرة الوطنية لشعبنا ونضاله التحرري، تؤكد صحة وسلامة التوجهات العامة والقرارات التي خلصت إليها مداولات الكونغرس الوطني العام الأول. إذ بفضل هذه التوجهات، وعلى قاعدة القرارات والسياسات المنبثقة منها والتي اتخذتها الدورات المتعاقبة للجنة المركزية، قطعت الجبهة شوطاً كبيراً على طريق إستكمال عملية التحول والبناء الحزبي وعلى طريق تعزيز نفوذها الجماهيري ومضاعفة طاقاتها التنظيمية والعسكرية. لقد إنتظمت الحياة الداخلية للمنظمة الحزبية على أساس من المركزية الديمقراطية وتعززت جانباها الأيديولوجي والسياسي وتماسكها التنظيمي، وارتقت وحدتها في الفكر والإرادة والعمل.

■ إلى هذا إتسعت صفوفها الكادرية وتحسنت على نحو ملموس قدراتها التنظيمية وكفاءتها القيادية ووعيتها الفكري والسياسي. وحققت منظماتها القاعدية قفزات في حجمها وتطوراً في درجة إنخراطها في تنظيم وقيادة نضال الجماهير في كافة الميادين السياسية والنقابية والعسكرية. كما يتحسن على نحو ملموس تكوينها الطبقي والإجتماعي ونفوذها في صفوف الطبقة العاملة وسائر الجماهير الكادحة. وتتمو بسرعة وثبات المنظمات العسكرية والديمقراطية والأطر الصديقة التي تقودها منظمنا الحزبية ويتحد في إطارها الألوف من المناضلات والمناضلين.

وقد ساهمت الجبهة مساهمة أساسية في النضال المسلح والجماهيري الذي تخوضه ثورتنا الفلسطينية وجماهير شعبنا داخل الوطن وخارجه، وهي تحتل الآن مكانة مؤثرة في صفوف حركة شعبنا الوطنية التي تطورها منظمة التحرير الفلسطينية، وتحظى باحترام واسع في صفوف حركة التحرر الوطني العربية وفي أنظار الجماهير الشعبية في مختلف أقطار الوطن العربي، كما تتمتع بعلاقات أممية وطيدة مع البلدان الإشتراكية، وبشبكة علاقات واسعة مع عديد قوى حركة التحرر الوطني العالمية.

3- ■ إن هذا الشوط الذي قطعناه كان ثمرة الجهود والنضالات والتضحيات التي قدمها عموم مناضلي الجبهة وكوادرها ومقاتليها. ولم تدخر لجننتنا المركزية جهداً في أداء الدور القيادي المطلوب الذي عهد به إليها الكونغرس، ممثلاً للإرادة الجماعية للمنظمة الحزبية، في توجيه وتنظيم هذا النضال وتخطيط وترشيد عملية التحول والبناء الحزبي. لقد استخدمت اللجنة المركزية دون تردد الصلاحيات التي خولها إياها الكونغرس من أجل النهوض بأوضاع الجبهة الديمقراطية وإرساء القواعد الثابتة لتحويلها وتوسيع نفوذها الجماهيري ودورها النضالي.

ونظرت اللجنة المركزية دوماً إلى هذه المهمة الحزبية من منظور تداخلها وترابطها الوثيق مع عملية إنغراس التنظيم في صفوف الحركة الجماهيرية، والتقاط هموم الجماهير ومشكلاتها وتشخيص مصالحها المباشرة وصياغة برامج العمل الكفيلة باستنهاضها وتعبئتها للنضال ضد أعداء شعبنا ومن

أجل حقوقه الوطنية. وكانت كل دورة من دورات اللجنة المركزية محطة هامة على طريق هذه المسيرة النضالية.

4- ■ في الدورة الثالثة للجنة المركزية- 1972/8، جرى إقرار النظام الداخلي الجديد الذي تمت صياغته على ضوء قرارات وتوجيهات الكونغرس والذي جاء منسجماً مع الشوط الذي قطعه الجبهة حينذاك على طريق التحول والبناء الحزبي.

وأولت الدورة الثالثة إهتماماً خاصاً لتطوير وبلورة الصيغ التنظيمية الملموسة لتنفيذ التوجه العام للكونغرس بشأن ضرورة إقتران عملية التحول الحزبي مع عملية بناء صيغ التحالف الديمقراطي الثوري التي تستقطب وتوثر أوسع جماهير الطبقات الكادحة والفئات الديمقراطية المؤيدة لخطنا السياسي، وكذلك بشأن ضرورة إقتران عملية البناء الحزبي مع الإنغراس العميق في أوساط القطاعات الجماهيرية المختلفة والتقاط همومها ومشاكلها اليومية وصياغة الحلول لها والإنخراط بدور منظم وقائد، في نضالها من أجل مصالحها المباشرة وربطها هكذا بالنضال الوطني العام.

■ وأبرزت وثائق الدورة (التقرير التنظيمي، والتقرير حول العمل في أوساط الجماهير) الواجب الإلزامي الملقى على عاتق كل عضو، وكل منظمة حزبية، بالإنخراط في المؤسسات القائمة للحركة الجماهيرية، من نقابات وإتحادات شعبية، والنضال في صفوفها من أجل مصالح الجماهير وحقوقها المباشرة. وتضمنت الوثائق تحليلاً لظروف وأوضاع التجمعات الفلسطينية في أقطار اللجوء، ووضعت الإطار العام للبرنامج المرهلي من أجل تعبئتها واستنهاضها واستخلصت توجهات العمل التنظيمي والجماهيري لنشاط المنظمات الحزبية في هذه التجمعات، وافتتحت النقاش الداخلي حول الوضع في المناطق المحتلة والأردن ومهمات الثورة والحركة الوطنية وخطة عمل منظماتنا في الداخل.

■ كما أرست تلك الوثائق الأسس البرنامجية والتنظيمية لبناء المنظمات العسكرية والديمقراطية على أساس الإستقلال النسبي وحددت وسائل أداء الدور القيادي للمنظمة الحزبية داخل هذه المنظمات؛ وعلى قاعدة تلك الأسس تمت صياغة اللوائح الداخلية للقوات المسلحة الثورية وللميليشيا الشعبية باعتبارها إطارات تضم كافة المقاتلين الوطنيين المستعدين للإلتزام بالنضال في صفوفها، كما شكلت هذه الأسس قواعد للتطوير اللاحق لبرامج ولوائح المنظمات الديمقراطية للشبيبة والنساء والتجمعات الديمقراطية المهنية والقطاعية.

5- ■ في الدورة الرابعة للجنة المركزية- 1973/8، استُكملت إنجازات الدورة الثالثة، بل حققت الجبهة قفزة نوعية في إدراك وظيفتها في تشخيص المصالح الملموسة لطبقات الشعب الثورية وفي قيادة وتنظيم نضالها، واعتمدت الدورة الرابعة الخطوط العامة للبرنامج المرهلي في المناطق المحتلة وفي الأردن،

وكلفت المكتب السياسي والهيئات القيادية لمنظمات الأردن والمناطق المحتلة بتطوير هذه الخطوط العامة في برامج عمل ملموسة تشكل إطاراً لخطط البناء الحزبي والجماهيري في الداخل. وعلى أساس قرارات الدورة الرابعة إنهمكت الهيئات القيادية لمنظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد) والجبهة الديمقراطية في المناطق المحتلة، تحت إشراف المكتب السياسي، في صياغة وثائقها البرنامجية السياسية والنضالية والتنظيمية التي أجازتها فيما بعد وصادقت عليها الدورة الخامسة للجنة المركزية- 1974/11.

6- ■ في الدورة الخامسة للجنة المركزية أيضاً نوقشت وإعتمدت، بعد التعديل، ورقة العمل التي إقترحها المكتب السياسي لصياغة البرنامج السياسي وتعديل النظام الداخلي للجبهة، وإقرار هاتين الوثيقتين في الدورة الطارئة للجنة المركزية - الربيع الأخير 1975، إستكملت المنظمة الحزبية إرساء الأسس الأيديولوجية والبرنامجية والتنظيمية لإنجاز تحولها وتنظيم حياتها الداخلية وعلاقتها مع الجماهير على أساس متين من المركزية الديمقراطية ولتوطيد وحدتها الفكرية والتنظيمية ولإطلاق على طريق البناء الوطيد للمنظمات الديمقراطية والعسكرية بوتائر سريعة وخطى ثابتة ولتعزيز نفوذها في الحركة الوطنية والجماهيرية داخل المناطق المحتلة وخارجها.

7- ■ لقد جاء النظام الداخلي الجديد ليكتف خلاصة خبرة المنظمة الحزبية في مضمار البناء الداخلي، وليكرس المفاهيم اللينينية الصحيحة حول دورها في تنظيم وقيادة نضال الجماهير. فقد أنهت التعديلات التي أدخلت على النظام، العديد من الحواجز التي كانت بعض الكوادر تتمسك بها لتكريس نزعات التقوقع التنظيمي والإغلاق الحرفي وإعاقة دخول العديد من المناضلين النشطاء إلى صفوف المنظمة الحزبية بحجة الحفاظ على «نوعية» عناصرها.

وتم تقصير مدة الترشيح - بعد إنقضائها بنجاح - لاكتساب العضوية العاملة. وتضمن النظام الجديد تعريفاً أكثر دقة لحقوق الأعضاء وبشكل خاص لواجبات العضو في «أن يمارس عملاً سياسياً يومياً مننظماً في مجال عمله وسكنه على حد سواء وفقاً لخطة التنظيم وتوجيهاته، وأن يعمل على ضم أعضاء جدد للجبهة وتوسيع صفوفها.. وأن يتعلم من الجماهير ويقيم أوثق الصلات معها.. وأن يساهم بدور طليعي في نضالات الجماهير اليومية ويلعب دوراً قيادياً في المنظمات الجماهيرية».

■ كرس النظام الداخلي المعدل التمايز بين المنظمات الحزبية وبين المنظمات الديمقراطية والعسكرية وبلور خلاصة الخبرة المكتسبة في بناء هذه المنظمات الجماهيرية باعتبارها صيغاً للتحالف الديمقراطي الثوري للجماهير الكادحة الديمقراطية والوطنية الجذرية تحت قيادة المنظمة الحزبية، وحدد النظام الداخلي، في ملحق خاص، الأسس البرنامجية والتنظيمية لبناء هذه المنظمات على أساس برامج تنطلق من المهام والمصالح الملموسة للقطاعات الجماهيرية المعنية بها، وتربطها بالبرنامج الوطني المرحلي وبالسياسة الوطنية الجذرية التي تنتهجها الجبهة في مرحلة التحرر الوطني، وعلى قواعد تنظيمية

ديمقراطية تتطلب حد أدنى من الوعي والالتزام والممارسة، وتؤكد على إشراك أوسع قواعدها الجماهيرية في رسم وتنفيذ سياساتها وبرامجها النضالية، كما حدد النظام الداخلي أسلوب عمل المنظمات الحزبية داخل هذه الأطر الديمقراطية من خلال إحترام لوائحها الداخلية وتنفيذ خط الجبهة ليس بقوة الإلزام البيروقراطي، بل بتوفير القناة الديمقراطية لمجموع الأعضاء بصحة هذا الخط وسلامته.

8- ■ إنطلاقاً من واقع التوزع الجغرافي للشعب الفلسطيني وتباين شروط النضال في تجمعاته المختلفة، ومن الأسس التي قام عليها البرنامج السياسي العام والبرنامج المرهلي، أقر النظام الداخلي المعدل منح منظمات الأقاليم درجة من الإستقلال النسبي في صياغة برامجها النضالية المحلية على أن تتسجم مع الإستراتيجية الموحدّة والخط السياسي العام للجبهة ككل، وأن تصادق عليها اللجنة المركزية. كما كرس النظام المعدل الإستقلالية والشخصية المتميزة لمنظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد) كتتنظيم ديمقراطي ثوري يشكّل فصيلاً طليعياً من الطبقة العاملة وسائر الجماهير الكادحة من أبناء الشعبين الأردني والفلسطيني في شرق الأردن، وباعتبارها جزءاً عضويّاً من الحركة الوطنية الموحدّة لجماهير الشعبين في البلاد، وأجاز لها وضع برنامجها السياسي ونظامها الداخلي الخاص وفقاً لمتطلبات النضال الوطني الديمقراطي في الأردن، وبما ينسجم مع المبادئ الرئيسية لبرنامج الجبهة ونظامها الداخلي.

9- ■ أبرز النظام الداخلي المعدل تعريفاً أكثر دقة ووضوحاً لمفهوم وظيفة الحزب ودوره في العملية الثورية وعلاقته مع الجماهير، مؤكداً «أن تعزيز وتصليب التنظيم الحزبي الطليعي وتطوير إنضباطه الداخلي على أساس المركزية الديمقراطية، هو مهمة لا يمكن النهوض بها على أسس صحيحة ما لم تقترن ببناء علاقة سليمة، مركزية وديمقراطية أيضاً، بين الحزب والجماهير». وأكدت مقدمة النظام المعدل أن الحزب الطليعي «ليس نخبة مستقلة عن الحركة الجماهيرية، تشتق مهماتها من مبادئ مجردة وتشكل لنفسها مصالح ذاتية متميزة عن مصالح الطبقات الثورية، وتسعى إلى إنجاز العمل الثوري بطاقتها التنظيمية الذاتية بمعزل عن نضال الجماهير، إن التنظيم الطليعي هو فصيلة متقدمة من الحركة الجماهيرية وهو يحرص على الإرتباط بها إرتباطاً وثيقاً، ويشتق مهماته إنطلاقاً من تحديد مصالحها ومعضلاتها المباشرة، وينخرط في نضال الجماهير اليومي ويلعب فيه دوراً طليعياً ويدافع دفاعاً عنيداً عن حقوقها ومطالبها المباشرة... ويجد مهمته الرئيسية كطليعة في العمل على تنظيمها بغض النظر عن تدني مستوى وعيها، بهدف تطوير نضالها اليومي إلى إنتفاضة ثورية شاملة».

■ لقد كان هذا المفهوم حصيلة نضال داخلي مثابر من أجل دحض ومطاردة المفاهيم البورجوازية الصغيرة المعلنة أو المستترة فيما يتعلق بقضايا التنظيم والعمل الجماهيري، من أجل استئصال نزعات الترفع النخبوي والإنعزالي عن حركة الجماهير واختزال وظيفة الحزب إلى محض أداة لبث الدعاية

السياسية المجردة بين صفوفها، ومفاهيم «التنظيم من أجل التنظيم»، و«التثقيف من أجل التثقيف»، و«إحلال الكادر بديلاً للتنظيم، والتنظيم بديلاً للجماهير في إنجاز العمل الثوري»، وسائر أنماط العمل الحلقية المغلقة والحرفية، والنخبوية الإنعزالية، ونزعات المغامرة الصببانية والتطرف اليساري، والتعامل الفوقي البيروقراطي مع الحركة الجماهيرية.

10- ■ لقد أرسى وثنائق الدورات الثالثة، والرابعة، والخامسة للجنة المركزية، الأساس النظري لمكافحة هذه النزعات والمفاهيم الخاطئة، واستئصال ونبذ أساليب العمل البالية المنبثقة منها، على طريق توفير شروط إستيعاب أفضل من قبل كادر الجبهة ومنظماتها، على مختلف المستويات، لبرامج وخطط العمل الثورية، وإرساء تقاليد تنظيمية وأنماط من العمل والتعامل مع الجماهير تكفل النهوض بالمهمات، التي تطرحها تلك البرامج، ووضعها موضع التطبيق والممارسة العملية.

وتابعت اللجنة المركزية في دورتها السادسة- خريف 1978، والسابعة- 1978/7، والثامنة- 1979/7 تطوير أسلوب العمل الحزبي اللينيني المتقدم. فأقرت الدورة السادسة خطأً للعمل التنظيمي والتثقيفي والجماهيري، مفصلة ومتكاملة، لكل منظمة من المنظمات الإقليمية الرئيسية للجبهة، ألزمت تلك المنظمات باعتماد أسلوب الترجمة الزمنية لخطط عملها العامة إلى خطط سنوية وفصلية تتحدد فيها بشكل ملموس الأهداف والوسائل لعملية بناء المنظمة الحزبية وتوسيع صفوفها، وإعداد كادرها، وبناء المنظمات الديمقراطية والعسكرية ومضاعفة حجمها، وتعزيز قاعدتها الجماهيرية المنظمة، وتحديد دور التنظيم في التحرك النضالي للجماهير، ومهامه في تصليب بنين الحركة الجماهيرية، وتوسيعها، وتعميق مضمونها الديمقراطي.

11- ■ ساعد هذا الأسلوب المتقدم على تعزيز فهم وظيفة برامج العمل باعتبارها مرشداً للممارسة العملية ومحاصرة نزعات الثثرة اللفظية العقيمة و«الثقافة المجردة»، وتكريس مقاييس ملموسة لاختبار وانتقاء وبناء الكادر، كما ساعد على نحو ملموس في مضاعفة حجم المنظمة الحزبية وإطاراتها الديمقراطية المنظم بوتائر سريعة ثابتة.

■ ووجدت الدورة الثامنة أن عملية التحول والبناء الحزبي، ودرجة الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية لمنظمات الجبهة الديمقراطية، قد قطعت شوطاً أصبح يمكن من استكمال تطبيق المركزية الديمقراطية بتعميق الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات الحزبية بما يكفل عقد مؤتمراتها وانتخاب هيئاتها القيادية من أدنى إلى أعلى (باستثناء المنظمات التي تملّي عليها ظروف القمع المعادي الأخذ بأسلوب التنظيم السري)، وأقرت ورقة العمل الخاصة بالتحضير للمؤتمر الوطني العام الثاني ليكون علامة بارزة وفاصلة على طريق إنتقال الجبهة الديمقراطية وتحولها إلى حزب جماهيري واسع الإنتشار في أوساط الجماهير الشعبية وحركتها المنظمة.

وأخيراً، إستكملت الدورتان التاسعة، والعاشر للجنة المركزية إنجاز المهمات والخطوات التحضيرية لهذا المؤتمر لتمكينه من أداء وظيفته ودوره في حياة وتطوير التنظيم على أكمل وجه.

12-■ إن مسؤولية تاريخية تقع على عاتق المؤتمر الوطني العام الثاني هذا في دفع عملية تطور البناء الحزبي خطوة نوعية إلى الأمام. إن المهمة الرئيسية الأولى في هذا المجال تتحدد في استكمال مسيرة التحول البروليتاري للجبهة بتكريس وتعميق المركزية الديمقراطية، بمضمونها الطبقي البروليتاري، كقاعدة ثابتة لحياة التنظيم الداخلية وعلاقته مع الجماهير بمتابعة التغيير المضطرد في التكوين الطبقي للتنظيم الحزبي، بما يعزز نسبة العمال داخل صفوفه، بمواصلة العمل على بناء الكادر ورفع درجة كفاءته وقدرته على تنظيم الجماهير وقيادتها، بالإرتقاء المستمر بمستوى التثقيف وربطه بإحكام بالواقع والممارسة العملية وبدروس التجربة النضالية ومهمات العمل، وبمتابعة تصفية واستئصال الأفكار الخاطئة وأنماط العمل البالية والمتخلفة وضمان إستيعاب أفضل، من قبل المنظمة الحزبية بأسرها لمهامها وبرامج عملها في مقدمة الحركة الجماهيرية ونضالاتها المطالبة والنقابية والسياسية المسلحة.

■ ولكن المهمة الرئيسية الأبرز، والتي باتت الآن تحتل موقع الأولوية على جدول أعمال البناء التنظيمي، هي مهمة الإنطلاق بوتيرة أسرع على طريق تحويل الجبهة إلى حزب جماهيري تنتشر ركائزه المنظمة في كل بيت فلسطيني، وفي كل مصنع ومرفق عمل ومؤسسة ومدرسة وقرية ومخيم داخل الوطن المحتل وخارجه.

مما لا شك فيه أن هذه المهمة هي عملية شاقة وطويلة الأمد تتطلب مضاعفة الجهد النضالي والتنظيمي من أجل بناء وتوسيع صفوف المنظمات الديمقراطية والعسكرية، وتعميق الممارسة الديمقراطية داخلها، وتعزيز دور المنظمة الحزبية في قيادتها، من أجل توطيد مواقع الجبهة والقوى الديمقراطية الأخرى داخل الحركة الجماهيرية المنظمة في الوطن المحتل وداخل المنظمات الشعبية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير، من أجل الإضطلاع بدور أكبر في الكفاح المسلح للمقاومة الفلسطينية ضد العدو المحتل، والإضطلاع بدور أكبر في قيادة نضالات الجماهير ومساعدتها على تنظيم نفسها ووعي مصالحها ومهامها النضالية■

(1)

في البناء الحزبي

1- ■ على صعيد البناء الحزبي واجهت الجبهة منذ الكونغرس الوطني العام الأول، ضرورة النهوض بنجاح بمهمات ثلاث مترابطة ومتداخلة: 1- الانتقال من منظمة ديمقراطية ثورية إلى فصيل طليعي لحزب الطبقة العاملة؛ 2- التوسع الجماهيري المنظم؛ 3- إتقان الدور الطليعي في قيادة كافة وسائل نضال الجماهير المسلح والسياسي والنقابي، وبكافة أشكال التنظيم السري والعلني.

ولا يزال التنظيم يواجه بدرجة أو بأخرى ضرورة إستكمال هذه المهمات الثلاث، وما يعنيه ذلك على صعيد الممارسة العملية الملموسة يتحدد في ضوء مراجعتنا التفصيلية لحجم ودرجة الإنجاز في كل ميدان من هذه الميادين الثلاثة المترابطة، لتبيّن الخطوات اللاحقة والمهمات المحددة التي يترتب علينا النهوض بها في المرحلة القادمة.

على صعيد التحول البروليتاري، كانت المهمة الرئيسية تتمثل في تكريس وتعميق مفهوم وممارسة المركزية الديمقراطية كقاعدة لحياة الحزب الداخلية ولتنظيم علاقته بالجماهير. ومنذ البداية جرى التأكيد على أن المركزية الديمقراطية ليست مجرد مجموعة من القوانين والقواعد الإنضباطية والإجرائية التي يجري تنفيذها بصورة شكلية معزولة عن مضمونها الطبقي.

2- ■ إن المركزية الديمقراطية هي تعبير عن المزايا المادية، الموضوعية، التي تكتسبها الطبقة العاملة من نمط حياتها ودورها في المجتمع وفي الإنتاج، وهي مزايا الجماعية وتقسيم العمل، والوحدة المتزايدة باضطراد للمصالح النهائية للطبقة بكافة شرائحها والتماسك الداخلي بين صفوفها، والإنضباط وروح المثابرة والصبر وطول النفس، والقدرة على رؤية مصالح مجموع الشعب والتقدير الدقيق لنسبة القوى بينه وبين أعدائه.

وهكذا، فإن المركزية الديمقراطية تعني أولاً وحدة المنظمة الحزبية في الفكر والإرادة والعمل، وهي تعني العمل الجماعي والإبتعاد عن روح الفردية والأنانية والفوضوية والتسبب الليبرالي. وهي تعني الإنضباط والاستعداد للتضحية بالمصلحة الذاتية، والدأب على مراكمة الخطوات والمنجزات الصغيرة على الطريق نحو الهدف النهائي. وهي تعني الإندماج بحركة الشعب النضالية وقيادتها وفقاً لبرامج وسياسات تعبر عن مصالح كافة الطبقات الثورية، وتقوم على تقدير سليم ودقيق لنسبة القوى ودرجة الإستعداد الكفاحي للجماهير. هذه هي روح المركزية الديمقراطية وذلك هو مضمونها الطبقي البروليتاري. وليست القوانين وقواعد الإنضباط الحزبي، إلا تعبيراً عن هذه الروح وتجسيماً لهذا المضمون.

■ إن وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية تعني، وتتطلب إنضباط الأقلية للأغلبية على قاعدة البرنامج السياسي والخطط النضالية والتنظيمية التي تقرها الهيئات الجماعية. وروح العمل الجماعي تعني القيادة الجماعية المنتخبة من أدنى إلى أعلى بالوسائل الديمقراطية، كما تعني تقسيم العمل والمسؤولية الفردية

عن التنفيذ. والإنضباط يعني، ويتطلب خضوع الفرد للتنظيم وتغليب مصلحة التنظيم على أية مصلحة خاصة، وخضوع الهيئات الأدنى للهيئات الأعلى.

ويشكّل النقد والنقد الذاتي ضماناً التصحيح والممارسة الديمقراطية ووسيلة تعزيز الوحدة الفكرية والتنظيمية وأداة تنقية الحزب من الشوائب والأفكار الغريبة والإرتقاء بمستوى إنضباطه الداخلي. تلك هي قواعد المركزية الديمقراطية وقوانينها لتنظيم حياة الحزب الداخلية، فهل نجحت منظماتنا الحزبية في تحويل هذه القوانين إلى قاعدة ثابتة ومكرسة لحياتها وعلاقتها الداخلية؟

3- ■ نستطيع أن نسجل المستوى المتقدم من الوحدة الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية التي حققتها الجبهة الديمقراطية. لقد برز الكثير من الخلافات والتباينات، الحادة أحياناً، في وجهات النظر خلال مسيرة السنوات العشر الماضية. ولكنها كانت جميعاً تجد حلها بروح التضامن الرفاعي وعلى قاعدة إنضباط الأقلية للأغلبية، وخضوع الهيئات الأدنى للهيئات الأعلى، والإحتكام إلى تجربة الحياة والنضال نفسها لتصفية وتشذيب الأفكار والممارسات الخاطئة، والجرأة في ممارسة النقد والنقد الذاتي.

■ لقد تمت دون هوادة تصفية ودحر ظواهر الليبرالية والمزاجية والتسيب والإنفلات الفوضوي والنزعات الشللية والتكتلية، وتحققت درجة عالية من الإلتزام الصارم ببرامج الجبهة وسياساتها، مكّنت التنظيم كله من أن يتكلم بصوت واحد، ويتحرك في اتجاه واحد، ويعمل ككتلة مترابطة موحدة. كذلك، حوصرت إلى حد بعيد ظواهر الأنانية الذاتية والتمرد على قرارات الهيئات الجماعية، أو تجاوزها، والنزعات البيروقراطية والفردية. وانتظمت نسبياً آلية العمل في الهيئات القيادية على مختلف المستويات، وإن تكن ثمة العديد من الخطوات والمهام التي يترتب إنجازها على هذا الصعيد من أجل إنهاء هذه الظواهر الخاطئة، التي تبرز من حين لآخر في مجرى العمل اليومي وفي ميدان الشؤون التنظيمية والإدارية التفصيلية، دون أن تُخلف آثاراً على السياسة التنظيمية العامة، ومن أجل تحسين مستوى إضطلاع الهيئات الجماعية بوظائفها وتنظيم عملها اليومي.

4- ■ إستكملت ممارسة المركزية الديمقراطية أركانها بإنعقاد المؤتمرات الإقليمية المنتخبة من القاعدة الحزبية، في مختلف منظمات وفروع الجبهة باستثناء المنظمات التي تعمل بمبدأ التنظيم السري في ظروف القمع، وباختيار هيئاتها القيادية بالإنتخاب الديمقراطي. وانتخبت جميع المنظمات، بأساليب تتسجم من ظروف عملها، مندوبيها إلى المؤتمر الوطني العام الثاني الذي جاء ليتوّج هذه العملية الديمقراطية، وليعبر بدقة عن الإرادة الجماعية لمجموع التنظيم. وهكذا وجد الإنضباط الحزبي الحديدي إطاره الديمقراطي الذي يعززه ويزيد من تصليب قواعده ويكرس شرعيته.

■ إن تكريس إنتظام الممارسة الديمقراطية داخل التنظيم، ومكافحة إستئصال بقايا الخروقات الثانوية لمبادئ الإنضباط كما تبرز في ميدان إدارة العمل التنظيمي اليومي، والتحسين المضطرد لأداء

الهيئات الجماعية وانتظام آلية عملها، هي المهمات التي تواجهها في المرحلة المقبلة من أجل إتقان ممارسة المركزية الديمقراطية في الحياة الداخلية للتنظيم والإرتقاء بها إلى المستوى الممكن موضوعياً. ولكن إنجاز مهمات التحول يتطلب أيضاً الإرتقاء بوعي وممارسة مفهوم المركزية الديمقراطية كناظم للعلاقة بين الحزب والجماهير. وفي هذا المجال أيضاً تم إنجاز الكثير على صعيد الوعي والتثقيف النظري والتدريب العملي للكادر والقاعدة الحزبية، ولكن لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي إنجازه من أجل إستئصال بقايا المفاهيم الضارة وأنماط العمل المتخلفة كما تبرز في الممارسة العملية.

5- إن المركزية الديمقراطية كأساس للعلاقة بين الحزب والجماهير تنبثق من المفهوم المادي الجدلي، للعملية الثورية: إن الثورة هي حصيلة نضال الجماهير من أجل رفع الإستغلال الواقع عليها. إن الجماهير تندفع للنضال بحكم تلمسها العفوي لمصالحها المباشرة ولأنماط الإستغلال. ويجري هذا الصراع وفقاً لقوانين موضوعية، وليس وفقاً للإرادة الذاتية للأفراد. وليس ثمة من يستطيع تحرير الطبقة العاملة، والشعب المضطهد، سوى قوة نضال العمال أنفسهم، وجماهير المضطهدين أنفسهم، بتنظيمهم واتحادهم. ويأتي هنا دور الحزب في إكساب الحركة النضالية العفوية للجماهير عنصر التنظيم والإتحاد والوعي الذي هو ضروري من أجل إنتصارها.

■ إن الحزب لا يصنع العملية الثورية، إنه يقودها. إن الحزب لا يصنع الثورة بطاقاته الذاتية المحضنة وبمعزل عن نضال الجماهير. إن وظيفته هي إكتشاف القوانين الموضوعية التي تحرك نضال الجماهير، تشخيص التناقضات بينها وبين أعدائها، تشخيص مصالحها المباشرة وحثها على التحرك النضالي من أجلها، وتنظيم الجماهير وتوحيد صفوفها من خلال النضال، واستخلاص دروس هذا النضال من أجل الإرتفاع بمستوى وعي الجماهير إنطلاقاً من تجربتها الخاصة.

6- إنطلاقاً من هذا المفهوم شهدت الجبهة نضالاً دؤوباً من أجل إستئصال النزعة التي تعتبر التنظيم محض أداة للدعاية السياسية المجردة بين الجماهير، النزعة التي تجعل وظيفة التنظيم الرئيسية «توعية» الجماهير: أي إقحام الوعي السياسي المجرد عليها من خارجها وبمعزل عن مصالحها المباشرة ونضالها اليومي وتجربتها الخاصة. ورغم أن هذه النزعة لا تزال تطل برأسها هنا وهناك بين الحين والآخر في الممارسة العملية، إلا أنه الآن ثمة إستيعاب أفضل للمفهوم الصحيح الذي يحدد وظيفة الحزب الرئيسية في تنظيم الجماهير وقيادة نضالها اليومي والإرتقاء به تدريجياً إلى مجابهة شاملة مع الأعداء، والذي يؤكد دور الحزب في بث الوعي الملموس في حركة الجماهير، الوعي القائم على استخلاص الدروس من تجربة النضال نفسه.

■ واستهدف هذا النضال الداخلي أيضاً دحر نزعة «التنظيم من أجل التنظيم»، تلك النزعة الحزبية البورجوازية الصغيرة التي تجعل من العمل التنظيمي الحزبي هدفاً بذاته معزولاً عن نضال الجماهير

وتنظيمها، وتجعل من الهيئات الحزبية ميداناً للحدقة والثروة اللفظية. وتتكسر بالممارسة العملية بشكل مضطرب وظيفة الهيئات والخلايا الحزبية باعتبارها ميداناً لتحديد المهمات النضالية وتوزيعها ومتابعة إنجازها والمراقبة والمحاسبة وحل المعضلات التي تعترض الإنجاز.

■ وأخيراً، جرى النضال لاستئصال نزعة «التثقيف من أجل التثقيف»، نزعة تقديس الثقافة النظرية المجردة واعتبارها هدفاً بحد ذاتها، وتم التأكيد دوماً على ضرورة إرتباط التثقيف بالممارسة، واقتراحه بوعي ملموس للواقع الملموس لثورتنا وشعبنا، ضرورة أن يستهدف التثقيف الإرتقاء بقدرة الكادر والمناضل الحزبي على تنظيم الجماهير، وإقناعها، وقيادة نضالها، ضرورة التكلم بلغة الشعب ونبذ الحدقة والأستذة ونزعة الإستعلاء والتفاخر بالمعرفة.

7- ■ قطعت المنظمة الحزبية شوطاً هاماً على طريق القضاء على نزعة «إحلال الكادر محل التنظيم، وإحلال التنظيم محل الجماهير» إنطلاقاً من التأكيد على أن الحزب لا يستطيع صنع الثورة بمعزل عن نضال الجماهير، وإن دوره هو تنظيمها وتعبئتها للنضال، والسعي الدائم إلى توسيع نطاق مشاركتها في العمل الثوري وفي إنجاز مهماته، وحثها على التحرك دفاعاً عن حقوقها، وإرشادها إلى الأشكال الملائمة لتنظيم نضالها وإقناعها بالإتحاد داخل هذه الأشكال. وجرى التأكيد أيضاً باستمرار على أن دور الكادر هو ليس القيام بمهمات العمل بديلاً عن القاعدة الحزبية ونيابة عنها، بل هو قيادتها وتحريكها كجسم موحد وفقاً لمبدأ تقسيم العمل، للنهوض بالمهمات بطاقتها الكاملة، وبطاقات الجماهير.

■ وحققت المنظمة الحزبية خطوات حاسمة في النضال من أجل تصفية نزعة المغامرة الصببانية والتطرف اليساري في العمل الجماهيري، تلك النزعة التي تميل إلى تحديد أهداف التحركات النضالية وتكتيكاتها إنطلاقاً من الإستعداد الذاتي لحفنة من الثوريين المتحمسين. ودون الوقوع بالمقابل ضحية النزعة الإصلاحية والميل إلى «تقديس الشرعية» في العمل الجماهيري، جرى التأكيد على ضرورة إختيار الأشكال الملائمة للتنظيم ووسائل النضال وتكتيكاته إنطلاقاً من تقدير دقيق لدرجة الإستعداد الكفاحي لأوسع الجماهير، ونسبة القوى الموضوعية بينها وبين أعدائها.

8- ■ تم بنجاح تجاوز نزعة الإستهانة بالنضال المطبلي، وتدني الإهتمام بالعمل النقابي. وينخرط اليوم جميع الأعضاء الحزبيين، ومعظم أعضاء المنظمات الديمقراطية في الإتحادات والنقابات والمنظمات الإجتماعية حسب مهنتهم ووضعهم الإجتماعي، ويشاركون بنشاط في أعمالها وفعاليتها وفي حث الجماهير على الإنضمام إليها، تحت الإشراف الجماعي للمنظمة الحزبية ووفقاً لخطة عملها.

ويتزايد يوماً بعد يوم إلتصاق منظمات الجبهة بالوسط الطبقي والإجتماعي الذي تعمل فيه ووعياها لهوموم ومشكلاته، وإنخراطها الفعلي في نضالات التجمعات الجماهيرية من أجل مصالحها اليومية

والمباشرة؛ كما يتزايد دورها الطبيعي في تطوير هذه النضالات وربطها بالنضال السياسي العام واعتمادها أساساً لتعبئة الجماهير وزجها في المعركة الوطنية.

■ وساعدت هذه النجاحات في التخلي عن الأساليب المدرسية العقيمة في العمل الدعوي والتحريضي بين صفوف الجماهير، وفي دحض نزعة التبشير بالشعارات السياسية الكبرى باعتباره الوظيفة الرئيسية في مجال الدعاية والتحريض. وتعكس اليوم صحافتنا الحزبية، وأدبياتنا الدعاوية، ونشراتنا التحريضية أسلوباً متقدماً لعمل التنقيف الجماهيري، مرتبطاً بشكل وثيق بالهجوم والإهتومات اليومية لأوسع الجماهير، متجاوزاً التبشير إلى نطاق توضيح وسائل النضال وأهدافه المباشرة وأشكال تنظيمه، وملخصاً خبرته ودروس تجاربه بلغة تقترب دوماً من مستوى وعي الجماهير الراهن، وتسعى دوماً إلى الإرتقاء به.

لذلك تلقى جريدتنا المركزية، والصحف الحزبية الناطقة بلسان منظماتنا في المناطق المحتلة والأردن وإقليم لبنان وبعض الأقاليم والفروع الأخرى، تلقى رواجاً واسعاً وترتفع أرقام توزيعها إلى معدلات عالية بالمقارنة مع مثيلاتها من الصحف الوطنية الملتزمة. وتلعب الصحافة الحزبية دوراً يتزايد باضطراد في معالجة معضلات النضال والحركة الجماهيرية ووضع الحلول لها، في تعزيز نفوذ الجبهة ونشر سياساتها ومواقفها على أوسع نطاق.

■ رغم النجاحات الهامة التي تحققت في دحض النزعات النخبوية الضارة، وفي تعميم الوعي بوسائل وأساليب العمل الناجحة في أوساط الجماهير، فإن استكمال مهمات التحول الحزبي، وتوفير الشروط والسمات الطبيعية في منظماتنا الحزبية، يتطلب مواصلة النضال الداخلي من أجل فضح ومطاردة الأفكار الخاطئة كما تبرز بقاياها في مجرى العمل والممارسة اليومية، وفي تطوير إتقان وسائل وأنماط العمل الجماهيري والإرتقاء المضطرد بالقدرة القيادية لمنظماتنا الحزبية ودورها المتقدم في تنظيم الجماهير وتوجيه نضالها.

9- ■ إن إستمرار النضال من أجل تطبيق خلاق للمركزية الديمقراطية، في الحياة الداخلية لمنظماتنا الحزبية وفي علاقاتها مع الجماهير، يبقى يشكل جوهر مهماتنا على صعيد التحول والإنتقال إلى حزب طليعي. وإلى جانب دحض الأفكار الخاطئة وتكريس المفاهيم وأنماط العمل السليمة، فإن تعزيز المضمون الطبقي للمركزية الديمقراطية وتطبيقها الخلاق كان يتطلب سلسلة من المهام العملية يأتي في مقدمتها التحسين المضطرد للبنية الطبقية للتنظيم وزيادة نسبة العمال في صفوفه. وقد إستحوذت هذه المهمة على إهتمام بارز واكتسبت أولوية في جهود البناء التنظيمي، وتشكل ركناً أساسياً من الأركان التي تقوم عليها خطط التوسع والبناء التنظيمي لمختلف منظماتنا الحزبية.

■ وتحرص هذه المنظمات بشكل خاص على بلوغ نسبة معينة من العمال والحفاظ على هذه النسبة بما ينسجم مع وضع الطبقة العاملة ودورها ودرجة تطورها في التجمع الفلسطيني الذي تعمل فيه المنظمة. ورغم أن معظم منظماتنا الحزبية لم تحقق كامل أهدافها بعد على هذا الصعيد، إلا أن خطوات هامة وحاسمة قد تم إنجازها في جميع المنظمات الإقليمية الرئيسية ويجري العمل الجاد والمتواصل من أجل إستكمال إنجاز الأهداف المقررة بكاملها. وينبغي البدء الآن بالإستعداد لاستكمال هذه المهمة بمهمة أخرى متممة، هي الإرتفاع الفعلي بنسبة العمال في تكوين الهيئات القيادية العليا للمنظمة الحزبية، دون السقوط في حلول شكلية ومتعجلة لهذه المهمة، كما جرى أحياناً في الماضي.

10-■ أولت توجهات البناء الحزبي إهتماماً كبيراً لضرورة تصحيح أسس بناء المنظمات الحزبية، القاعدية بشكل خاص، بما يكفل قيامها على قاعدة الموقع الإنتاجي أو المهني أو الإلتزام إلى قطاع إجتماعي معين، إلى جانب موقع السكن والمنطقة الجغرافية.

وجرى التعامل مع هذه المهمة باعتبارها مدخلاً لتعزيز إلتصاق المنظمات الحزبية بالأوساط الطبقية والإجتماعية المحددة التي تعمل فيها، وتمكينها من الإندماج العميق في هذا الوسط وتلمس مشكلاته وهمومه المباشرة والإندماج الطبيعي في نضالاته اليومية، وبما يمكن جميع الأعضاء من ممارسة العمل الثوري اليومي في مواقع عملهم، إلى جانب موقع سكنهم، تحت إشراف المنظمة الحزبية ووفقاً لخطتها. ولقد أنجزت كافة المنظمات الحزبية العمل بهذا التوجه آخذة بنظر الإعتبار الظروف الخاصة لتكوين التجمع الفلسطيني الذي تعمل فيه.

■ وأوليت عناية خاصة، في سياق البناء والتحول الحزبي لمهمة توسيع صف الكادر الوسيط والكادر القاعدي وتصليب بنائه وتحسين تكوينه الطبقي والإرتقاء بوعيه وقدراته النضالية والتنظيمية القيادية وتدريبه على أداء مهماته. وانطلق العمل على إنجاز هذه المهمة من التأكيد المتواصل على تصحيح مقاييس إنقاء الكادر وتقديمه وترقيته، وعلى ضرورة نبذ المقاييس التي تركز على القدرات الكلامية والنظرية المحضنة، واعتماد مقاييس الإلتزام الطبقي والصلابة النضالية والنشاطية في الممارسة العملية والقدرة على القيادة والتنظيم والإندماج مع الجماهير، باعتبارها العوامل المقررة في اختيار الكادر على مختلف المستويات، وبذلت جهود ملحوظة للإرتقاء بقدرات الكادر ووعيه وثقافته النظرية وإمامه ببرنامج الجبهة الديمقراطية وسياساتها ونظامها الداخلي وضمان إستيعابه لوثائقها البرنامجية وخطط عملها وللمفاهيم وأساليب العمل الصحيحة في التنظيم والعمل الجماهيري.

كما بذلت جهود كبرى لتدريب الكادر، بالممارسة العملية، على إتقان أداء وظائفه ومهامه القيادية بمستوياتها المختلفة. ورغم الضرورة القصوى لمواصلة الجهد المبذول في هذا المجال، فإن منظماتنا الحزبية تمتلك الآن صفراً من الكادر القاعدي والوسيط يمكنها من التصدي للمهمة التي ستقف على رأس جدول أعمالنا في المرحلة المقبلة: مهمة الإلتزام نحو حزب جماهيري واسع الإلتزام.

11- ■ إلى جانب إعداد الكادر فقد أوليت مهمة التثقيف الحزبي الداخلي لمجموع المنظمة الحزبية إهتماماً واسعاً في مسيرة البناء والتحول. وتم التخلّص على هذا الصعيد من نزعات التثقيف المجرد التي كانت تُحوّل الخلايا الحزبية إلى حلقات دراسة. وتوجه جهد التثقيف بصورة رئيسية نحو ضمان إستيعاب المنظمة الحزبية بمجموعها لبرنامج الجبهة ونظامها الداخلي وسياساتها، ونحو دحض وتصفية الأفكار والمفاهيم الخاطئة التي تبرز في مجرى العمل التنظيمي وال جماهيري وزرع تكريس التقاليد التنظيمية الصحيحة وتوجيه العمل في أوساط الجماهير.

■ لقد إستخدِمت في هذا المجال مختلف الوسائل والأدوات، من تخصيص حصة من الإجتتماع الحزبي لبند التثقيف السياسي، الموجه لإبراز أهم المهام السياسية التي تقع على عاتق التنظيم، إلى عقد المجالس الموسعة التثقيفية على مختلف المستويات، إلى تنظيم دورات قصيرة لدراسة البرنامج والنظام الداخلي، إلى تنظيم إجتماعات دورية مكرسة لشؤون التثقيف لمختلف الخلايا والهيئات الحزبية؛ ورغم الجهد الكبير الذي بُذل في هذا المجال، فإن الدور المركزي للهيئات القيادية العليا في تنظيم وتوحيد مناهج التثقيف وتوفير المستلزمات لها لم يكن دوماً بالمستوى المطلوب.

وينبغي أن تتحمل الهيئات القيادية في المستقبل، وخصوصاً اللجنة المركزية مهمة رئيسية في سد هذه الثغرات والإسراع في تنفيذ القرارات التي إتخذت بهذا الشأن وضمان توجه موحد، تفصيلي وملمس، للجهد التثقيفي المبذول على المستويات المختلفة للتنظيم.

12- ■ إن التقدم الهام الذي تحقق في إنجاز هذه المهام أدى إلى إستقرار وتماسك الحياة الداخلية للمنظمة الحزبية على قاعدة تطبيق المركزية الديمقراطية وتكريس التقاليد الثورية في حياة التنظيم. وتقترب منظمتنا الحزبية، على صعيد نمط حياتها الداخلية، من إكتساب الشروط الذاتية والمواصفات المطلوبة لحزب طليعي. ومع أهمية متابعة واستكمال إنجاز هذه المهام، فإن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن يوفر الإمكانية لتركيز جهدنا الرئيسي في المرحلة القادمة على مهام التوسع التنظيمي وتعزيز النفوذ الشعبي والقاعدة الجماهيرية المنظمة لحزبنا. ذلك أن تماسك الحياة الداخلية للتنظيم وصلابة بنيته ليس الشرط الوحيد لتحوّله إلى حزب طليعي. إن الحزب الثوري لا يمكن أن يكون طليعياً حقاً، إلا إذا كان حزباً جماهيرياً، تتحد في إطاره، وفي صفوف منظماته الديمقراطية، عشرات الألوف، وتنتشر منظماته وإطاراته الديمقراطية الصديقة في كل مكان.

■ إن التوسع الجماهيري المنظم والإنتشار المخطط للمنظمة الحزبية هو المهمة الرئيسية التي تجابهنا في المرحلة القادمة. لقد تحققت بلا شك خطوات جادة على طريق إنجاز هذه المهمة خلال السنوات الأخيرة، وبشكل خاص منذ الدورة السادسة للجنة المركزية- خريف 1977، فقد تضاعفت حجم العضوية الحزبية مرات عديدة في جميع المنظمات الإقليمية ومعظم الفروع.

وحققت المنظمات الحزبية إنتشاراً واسع النطاق في العديد من التجمعات الجماهيرية وبنيت ركائزها وخلاياها في المؤسسات ومواقع العمل والدراسة، وفي النقابات والمنظمات الجماهيرية، وفي الأحياء والمخيمات. وابتدأت عملية النمو والتوسع التنظيمي تتخذ وتيرة منتظمة ومضطردة وثابتة في معظم المنظمات الإقليمية، دون أن تشهد حالات التذبذب والإنهيارات والصعود والهبوط المفاجيء التي عرفناها في السنوات الأولى.

13- إلى جانب الإنتظام المضطرد لحياة الحزب الداخلية على أساس المركزية الديمقراطية، فقد ساهم في إحراز هذا التطور النضال الداخلي الذؤوب ضد كافة نزعات الإنغلاق والتقوقع التنظيمي التي كانت تصر على إحتكار حق العضوية الحزبية من قبل «الصفوة» المختارة وإغلاق أبواب الحزب أمام العمال المتقدمين ونشطاء المنظمات الجماهيرية، بحجة الحرص على «التوعية»، وعلى المواصفات «الطليعية» للمناضل الحزبي، تلك المواصفات التي كانت عملياً لدى أصحاب هذه النزعة تجد مثلها الأعلى في القدرة على الحذقة والثقافة اللفظية الفارغة(!).

■ وفي مجابهة هذه النزعة النخبوية، جرى التأكيد على أن اكتساب العضوية الحزبية هو حق لكل عامل متقدم، ولكل مناضل نشيط وبارز في الحركة الجماهيرية يطلع على البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ويعلن موافقته عليهما واستعداده للإلتزام بهما، شرط أن تتوفر فيه درجة مقبولة من الصلابة والإستعداد النضالي والقدرة على إكتساب المزايا الطليعية. كما جرى التأكيد على أن الإستيعاب المعمق لمضامين البرنامج والنظام وسياسة الجبهة، وإكتساب القدرات القيادية والطليعية، يجري من خلال الممارسة العملية وفي إطار العمل الجماعي داخل المنظمة الحزبية وليس خارجها.

14- تركز هذا النضال الداخلي على دحض وتصفية المفهوم النخبوي لمسألة «النوعية والكمية» في البناء والتوسع الحزبي، فلقد تم التأكيد على أن «النوعية» الجيدة ليست هبة مسقطة من السماء ولا هي صفة يجري إكتسابها من خلال التلقين المدرسي والتثقيف النظري المجرد.

إن النوعية، بمعنى الطليعية، تعني أولاً القدرة على تنظيم الجماهير العفوية وقيادة نضالها وفقاً لخط الحزب، وهي لذلك ليست هبة فطرية تجري تتميتها في كل فرد على حدة. إنها صفة يجري إكتسابها بالعمل الجماعي وبالنضال في إطار جماعي وبالإرتقاء بمستوى الممارسة العملية لمجموع المنظمة الحزبية، ولا تستطيع المنظمة الحزبية أن تكتسب النوعية المنشودة، وأن تغرس هذه السمة في وعي وممارسة مناضليها، إلا إذا قامت فعلاً بدور طليعي في قيادة نضال الجماهير، وكى تستطيع المنظمة الحزبية أن تمارس هذا الدور الطليعي، أي أن تقود فعلاً - أو أن تساهم جدياً - في نضال الجماهير، وحركتها، فإن عليها أن تكون موجودة وحاضرة في كل تجمع جماهيري، وأن تقوم ركائزها ومنظماتها القاعدية في كل مصنع ومرفق عمل ومدرسة وقرية وحي ومخيم.

■ وهكذا، فإن التوسع الكمي والإنتشار الجماهيري هو الشرط الضروري والقاعدة التحتية للإرتقاء بنوعية المنظمة ومزاياها الطليعية، وبنوعية مناضليها ومزاياهم الطليعية. لقد كشفت التجربة العملية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في أكثر من منظمة إقليمية، صحة هذا التوجه، وأثبتت أن توسع المنظمة الحزبية وانتشارها الجماهيري المخطط قد ساعدا على رفدها بدماء جديدة أكثر حيوية وحماساً وقدرة على التطور، وساهما في الإرتقاء بنوعيتها وبالمزايا الطليعية لمناضليها، بينما بقيت بعض الفروع القليلة التي لم تأخذ بهذا التوجه تعاني من مظاهر الإفتقار إلى الحيوية النضالية المنشودة.

15- ■ إن استئصال بقايا نزعات الإنغلاق الضارة، وتصفية مظاهرها كما تبرز في الممارسة العملية، هو ضرورة قصوى لتمكين التنظيم من التصدي بنجاح لمهمته الرئيسية على صعيد البناء والتحول الحزبي في المرحلة المقبلة، مهمة التحول إلى حزب جماهيري.

■ **إن التوسع التنظيمي هو عنوان هذه المرحلة وشعارها.** وتتحمل كافة منظمات الجبهة مسؤولية كبرى في النهوض بهذه المهمة الجبارة: في بذل الجهود من أجل توسيع قاعدة المنظمة الحزبية ومضاعفة حجم عضويتها على قاعدة إستمرار السعي لتحسين تكوينها الطبقي، وضمان توازن بنيتها القطاعية وانتشارها الجغرافي في كل إقليم حسب ظروف وتكوين التجمع الفلسطيني فيه. وينبغي فتح أبواب المنظمة الحزبية لاستيعاب العناصر النشطة في صفوف المنظمات الديمقراطية والقوات المسلحة والمليشيا الشعبية، كما وينبغي بذل كل الجهد وتركيز الطاقات على الإحتكاك بالعمال المتقدمين ونشطاء الحركة الجماهيرية وكسب ولائهم لحزبنا وإقناعهم بالإنخراط في صفوفه.

■ على منظماتنا مواصلة إنتهاج أسلوب التخطيط للنمو، بدلاً عن النمو البري والعشوائي. إن هذا يعني تحويل برامج العمل العامة إلى خطط عمل سنوية وفصلية لكل إقليم ومنظمة رئيسية، وشهرية وأسبوعية لكل منظمة منطقية وقطاعية وقاعدية، وتطوير وإتقان وسائل صياغة الخطط وتفصيل مهماتها ومتابعة تنفيذها، ومعالجة العقبات التي تبرز أثناء التنفيذ.

ويجب أن تحتل مهمات التوسع التنظيمي المكانة الأولى في هذا المخطط. وينبغي أن يوجّه تنفيذ هذه المهمات بحيث يضمن ليس زيادة حجم المنظمة فحسب، بل أيضاً تحسن تكوينها الطبقي وتوازنها القطاعي، وانتشارها؛ بمعنى بناء ركائزها وخلاياها في كل تجمع جماهيري، وفي كل المؤسسات ومرافق العمل والدراسة، وفي كافة الأوساط الإجتماعية.

■ إن مهمة التوسع لا يقتصر إنجازها عن طريق الكسب الفردي والإقناع السياسي بالخط العام. إن دوافعها ومداخلها الرئيسية ينبغي أن تكون العمل على انتقاء أفضل وأبرز عناصر المنظمات الديمقراطية وتجمعات الإطار الصديق والوحدات المسلحة، وضمها إلى العضوية الحزبية، والعمل على استثمار كافة التحركات النضالية وتوظيفها في خدمة التوسع الحزبي باستقطاب العناصر النشطة التي

تبرز من خلال النضالات الجماهيرية وإجتذابها إلى صفوف الحزب. وهكذا تبقى عملية التوسع الحزبي مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنضال الجماهيري ومهام الحزب في قيادته وتنظيمه.

16- ■ إن هذه المهمة ينبغي أن تقترن بمواصلة العمل على إتقان كافة وسائل النضال وجميع أشكال التنظيم. لقد حدّد النظام الداخلي المعدّل هذه المهمة باعتبارها أحد أبرز مهماتنا على صعيد البناء والتحول الحزبي، ولا غرابة في ذلك: فليس بإمكان الجبهة أن تستكمل تحولها إلى حزب طليعي ما لم تتخط في كافة أشكال النضال والتنظيم الجماهيري، وما لم تتقن ممارسة وقيادة نضال الجماهير على كافة الأصعدة النقابية والسياسية المسلحة، وبكافة الوسائل النضالية التي ترقى من التحركات المطالبة السلمية إلى الإنتفاضة الشعبية الشاملة، وما لم تتقن فن التنظيم بكافة أشكاله السرية وشبه العلنية وتتعلم كيفية الجمع بينها ومرونة الإنتقال من أحدها إلى الآخر بسرعة وفقاً لما تقتضيه ظروف النضال.

إن الظروف المتنوعة التي يعيش في ظلها شعبنا الفلسطيني، وتعمل ضمن شروطها منظمات الجبهة، والتغيرات السياسية الطارئة التي تشهدها منطقتنا العربية، تزيد من إلحاح وأهمية المثابرة على الإعتناء بهذه المهمة.

17- ■ لقد بذلت المنظمة الحزبية، خلال السنوات الماضية، جهداً كبيراً من أجل تدريب كوادرها وأعضائها على إتقان الخبرات النضالية، كل في المجال الذي يعمل فيه، ومن أجل اكتساب المعرفة بفنون النضال، في المجالات العسكرية والأمنية والإدارية، والإستفادة من تجارب العمل الجماهيري في الميادين النقابية والشبيبية والإجتماعية. وركزت الهيئات القيادية جانباً من جهدها لتلخيص هذه المعارف والتجارب وتكييفها مع الشروط الخاصة لنضالنا في كل إقليم. غير أن الاعتماد في كل هذا، إنصب بشكل رئيسي، على اختزان ومراكمة الخبرة المتولدة من تجربتنا الخاصة، وبما يتلاءم مع خصوصيات نضال شعبنا وحركته الوطنية، وعلى استخلاص الدروس والنتائج من هذه الخبرات، وتعميمها، والإرتقاء بمستوى الكادر والأعضاء من خلالها.

■ لقد حققت كوادرنا ومنظماتنا تقدماً هاماً في مجال إكتساب الخبرات النضالية وأساليب القيادة والتنظيم وفنون إدارة العمل في مختلف المجالات النقابية والشبيبية والعسكرية والأمنية والإدارية. ولكن لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي عمله في هذا الصدد، من أجل أن يكتسب كل رفيق المعرفة والخبرة الضرورية لإتقان أداء مهماته، وقيادة العمل على أكمل وجه في الميدان الذي يعمل فيه، سواء في مجال العمل الجماهيري، أو المسلح، أو الإداري.

18- ■ إن النهوض بهذه المهمات الجسيمة يتطلب مواصلة التحسين المضطرد لأسلوب عمل الهيئات القيادية العليا، وبشكل خاص اللجنة المركزية والمكتب السياسي وأمانة السر ولجنة الرقابة المركزية. إن

متطلبات المرحلة المقبلة تملي ضرورة توسيع اللجنة المركزية، كما تملي إنتظام دوراتها وإجتماعاتها على الأسس التي يقرها النظام الداخلي، أي كل ستة شهور، من أجل توفير درجة أعلى من الرقابة على أعمال المكتب السياسي وأمانة السر وتعزيز الدور القيادي الجماعي الذي تؤديه اللجنة المركزية في حياة التنظيم وتوجيه تطوره.

ويقتضي ذلك تطوير وتيرة عمل المكتب السياسي وأمانة السر كهيئات جماعية، لمراقبة خطط العمل الحزبي وال جماهيري السنوية والفصلية لكافة المنظمات ومعالجة الصعوبات التي تعترض تنفيذها، ولإرتقاء بمستوى قيادة مهمات التثقيف وبناء الكادر، ولتعزيز الرقابة على سائر أوجه العمل وميادينه، وإنتظام تقديم التقارير إلى اللجنة المركزية عن أعمالها.

■ إن التطور السريع والواسع الذي نحن مقبلون عليه، يتطلب أيضاً تطوير أسلوب عمل لجنة الرقابة المركزية وتعزيز صلاحياتها ودورها في حياة التنظيم، من أجل ضمان رقابة فعالة على إنتظام وسلامة الممارسة الديمقراطية داخل المنظمة الحزبية والإشراف على التطبيق الحازم للنظام الداخلي ومعالجة ووقف كافة أشكال التجاوز على أحكامه، مهما كانت طفيفة وثنائية ■

(2)

في البناء الديمقراطي

1- ■ إن مهمة تحويل الجبهة الديمقراطية إلى حزب طليعي جماهيري، لا يمكن إنجازها فحسب، من خلال تعزيز تماسك المنظمة الحزبية وتوسيع صفوفها، إنها تتطلب أيضاً إيلاء إهتمام رئيسي، وبذل جهد رئيسي في المرحلة القادمة، من أجل استكمال بناء المنظمات الديمقراطية، والأطر المنظمة لحزام الأصدقاء، وتوسيع قاعدتها الجماهيرية وتصليب بنيانها الداخلي وإرسائه على أسس أكثر ثباتاً وديمومة.

■ رغم التوجه الواضح الذي أقرته الدورة الثالثة، وأعدت تأكيده الدورة الخامسة للجنة المركزية والذي عكس نفسه بشكل ملموس في النظام الداخلي المعدل، نحو الضرورة المباشرة ببناء هذه والأطر الديمقراطية والأسس المحددة البرنامجية والتنظيمية التي تقوم عليها، فلقد أدت المفاهيم التجريبية وأساليب العمل البيروقراطية والنخبوية التي عولجت بها هذه المهمة إلى عرقلة النهوض الجدي بها حتى مطلع 1978. وساهمت تلك المفاهيم في تشويش وإرباك وعي المنظمة الحزبية لدور ووظيفة هذه الأطر والمنظمات الديمقراطية الصديقة ولمكانتها في سياق عملية تعزيز النفوذ الجماهيري للجبهة وإرساء الأسس المادية لدورها الطليعي في الحركة الجماهيرية، وفي نضالاتها.

2- ■ لقد تطلب دحض هذه المفاهيم شن نضال داخلي دؤوب يستهدف توضيح وظيفة هذه المنظمات الديمقراطية وضرورتها وأسس بنائها. إن التطور المضطرب لتنظيم الجبهة على طريق الإنتقال نحو حزب طليعي، بما كان يعنيه من تشديد لشروط الإلتزام والوعي الأيديولوجي والإستعداد النضالي في عضويتها الحزبية، كان يمكن أن يؤدي إلى عزلة الجبهة عن إطار واسع من الجماهير الديمقراطية والوطنية الجذرية التي تؤيد سياسة الجبهة وبرنامجها الوطني الديمقراطي وتبدي الإستعداد للإلتفاف حولها والمساهمة النسبية في نضالاتها، دون أن تتوفر فيها تلقائياً شروط الإلتزام الأيديولوجي، والإستعداد النضالي التي تتطلبها العضوية الحزبية وفقاً للنظام الداخلي.

■ إن المنظمات الديمقراطية هي صيغ لتأطير هذا الجمهور الديمقراطي الملتف حول الجبهة، وتنظيمه على أسس برامج تستجيب لاهتماماته المهنية والإجتماعية المباشرة، وترتبطها بالأهداف الرئيسية للتحرك الوطني وللبرنامج المحلي، وعلى قاعدة شروط إنضباطية ونضالية وتنظيمية مخففة. ويساعد هذا التأطير المنظم للجمهور الصديق على الإرتقاء التدريجي بمستوى إلتزامه واستعداده النضالي، وعلى إبراز عناصره النشيطة وتأهيلها للإنضمام إلى العضوية الحزبية. كما يساعد على تعزيز النفوذ الجماهيري المنظم للجبهة، على حشد وتعبئة الطاقات النضالية لهذا الجمهور بأشكال منتظمة ودائمة

وبعيدة عن الموسمية والتبعثر، ويمكن المنظمة الحزبية من الاعتماد على هذه الطاقات، وليس على قواها الذاتية فحسب، في تنفيذ خططها النضالية.

3- لقد تطلب تثبيت هذا المفهوم السليم لوظيفة المنظمات الديمقراطية وأسس بنائها، شن نضال داخلي لإنهاء نزعة التلكؤ والتملص من بناء هذه المنظمات بحجة أن هذا الإطار الصديق يمكن تعبئته وتشغيله من خلال الإتحادات النقابية والمنظمات الشعبية الوطنية العامة القائمة، وإنه لا حاجة لأشكال محددة لتنظيمه تقادياً لتحول هذه الأشكال إلى بديل، أو مواز للعمل في الإتحادات والمنظمات الشعبية. وفي هذا السياق، فقد تم التأكيد منذ البداية أن هذه الأطر والمنظمات الديمقراطية ليست ولا يمكن أن تكون بديلاً، أو موازياً للإتحادات النقابية والشعبية. إن المنظمات الديمقراطية هي إطارات لتنظيم مؤيدي الجبهة وجمهورها الصديق الملتف حول سياستها، وهي رديف كفاحي للمنظمة الحزبية، وهي لذلك لا تستطيع أن تؤدي وظيفتها إلا إذا إنخرطت في الإتحادات والمنظمات الشعبية الوطنية العامة التي تنظم وتوحد جميع جماهير طبقتها، أو شريحتها الإجتماعية بغض النظر عن إنتماءاتهم التنظيمية وميولهم السياسية.

■ إن العمل على تنظيم وبناء المنظمات الديمقراطية لا يمكن أن يكون على حساب العمل داخل النقابات والإتحادات الشعبية العامة، ذلك أن هذه الأطر الديمقراطية هي إحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز نفوذ المنظمة الحزبية في الحركة الجماهيرية ومنظماتها، وأن إحدى واجبات المنظمة الحزبية هي الاعتماد على طاقات هذه الأطر الديمقراطية وتشغيلها على نحو منظم لتنفيذ برامج الجبهة وخطط عملها في صفوف الحركة الجماهيرية المنظمة.

ومما لا شك فيه أنه يمكن تعبئة الجمهور الصديق من خلال تشغيله في الأطر النقابية العامة، ولكن المسألة هي إيجاد شكل منظم وديمقراطي وثابت لتعبئة وقيادة وتوجيه عمله الجماعي داخل هذه الأطر، بدلاً من أن تبقى العلاقة معه فردية وموسمية ومزاجية وبيروقراطية فوقية.

4- من أجل تثبيت هذا المفهوم ونقله إلى حيّز الممارسة العملية، كان لا بد أيضاً من النضال ضد نزعة التعامل مع المنظمات الديمقراطية باعتبارها حشوداً هلامية من الأنصار والمؤيدين الذين يجري تجميعهم تحت «زعامة» الكادر الحزبي على أسس نشاطية محضة.

وجرى التأكيد أولاً، على أن المنظمة الحزبية بكاملها ينبغي أن تتخرط في بناء هذه المنظمات وتوسيع إطاراتها الجماهيرية، وأن تشارك بدور قيادي داخلها. كما جرى التأكيد ثانياً، على ضرورة إكتساب هذه المنظمات صفة الثبات والتكامل الهيكلي، وأن تبنى على أساس برنامج محدد مععلن يوضح أهدافها وميادين نشاطها وعلاقتها بالجبهة، وعلى قاعدة لوائح تنظيمية داخلية تحدد واجبات أعضائها وحقوقهم الديمقراطية، ونمط تكوين وحداتها القاعدية، ووتيرة إجتماعاتها وتشغيلها، ووظائف هيئاتها القيادية وضرورة تشكيلها بالإنتخابات المباشرة من قبل جميع الأعضاء من أدنى إلى أعلى.

5-■ وكان لا بد من دحض النزعة البيروقراطية التي تميل إلى فرض سيطرة الحزب على هذه المنظمات الديمقراطية بوسائل الإلزام والأمر الحزبي، وإخضاعها للتقاضي المباشر لسلطة الهيئات الحزبية، والتعامل معها كما لو كانت مرتبة من المراتب التنظيمية الحزبية الدنيا التي تترتب عليها واجبات دون أن تكون لها حقوق العضوية الحزبية.

وكان هذا يتطلب توضيح وبلورة طبيعة الدور القيادي الذي تلعبه المنظمة الحزبية ووسائل أدائها لهذا الدور داخل إطار المنظمات الديمقراطية وإرساءها على الأسس الواضحة والسليمة التي يحددها النظام الداخلي المعدل: إن الخلايا الحزبية تمارس دورها القيادي في صفوف هذه المنظمات من خلال إقناع جمهور الأعضاء غير الحزبيين بصحة خط الجبهة وسياستها بوسائل الحوار الديمقراطي.

■ إن الخلايا الحزبية في عملها داخل هذه المنظمات «تحتزم إحتراماً شديداً لوائحها الداخلية الخاصة وتسهل على إشراك أوسع قواعدها الجماهيرية في كافة نشاطاتها اليومية، وفي اتخاذ كافة القرارات الهامة المتعلقة بعملها وتحتزم حقوق الأعضاء (اللاحزبيين) وتُعنى بصقلهم وتطويرهم عناية فائقة». وهذا يعني أن احتلال العناصر الحزبية لمواقعها في الهيئات القيادية لهذه المنظمات، بمختلف مستوياتها، لا يمكن أن يأتي بالتنصيب، وبقوة القرار الحزبي، بل من خلال الثقة التي يمنحها جمهور الأعضاء بالانتخابات وبالوسائل الديمقراطية.

كما أنه يعني أن سلطة القرارات التي تتخذها الهيئات الحزبية تسري على الأعضاء الحزبيين العاملين داخل هذه المنظمات، ولكنها لا تسري تلقائياً على سائر أعضائها، بل يترتب على الحزبيين أن يضمنوا تبني تلك القرارات من خلال إقناع جمهور الأعضاء بصحتها.

6-■ وأخيراً، كان لا بد من دحض نزعة التلكر في بناء هذه المنظمات وتوسيع قاعدتها الجماهيرية بحجة الحاجة إلى «تثبيت» هيئاتها وتصلب هياكلها القيادية أولاً، والنزعة التي تميل إلى إقتصار عضوية هذه المنظمات على الأعضاء الحزبيين وأبرز النشطاء والأصدقاء الملتصقين بالجبهة والذين هم بحكم الأعداد للعضوية الحزبية.

ولقد أكدت التجربة العملية في بعض الأقاليم أن توسيع القاعدة الجماهيرية لهذه المنظمات وإطلاق العنان للممارسة الديمقراطية داخلها، وتمكينها من تشكيل هيئاتها بواسطة الانتخاب، هو الطريق لتثبيت هيئاتها القيادية، وضمان ديمومة وانتظام عملها وتصلب هياكلها التنظيمية، وإن أي حل آخر لهذه المعضلة لا ينجم عنه سوى إستمرار الدوران في حلقة مفرغة.

كما تؤكد التجربة، أن هذه المنظمات تفقد وظيفتها ومبرر وجودها وتتحول إلى واجهات شكلية تضع الجهد والوقت، ما لم تكن فعلاً إطاراً صالحاً لاستقطاب وتنظيم جمهور واسع من مؤيدي الجبهة الديمقراطية ومحبي سياستها، أو من المستعدين للعمل معها على أساس برامجها النقابية والمهنية دون

الموافقة بالضرورة على مجمل برامجها وسياساتها. إن هذه المنظمات لا تكتسب وظيفتها ودورها، إلا من خلال قدرتها على أن تنظم الحزام الجماهيري الصديق بكامله، وليس أبرز نشاطه فحسب.

7- ■ إن النجاحات التي تحققت في بعض الأقاليم في مضمار بناء المنظمات الديمقراطية، ينبغي أن تكون قدوة ونموذجاً لسائر المنظمات الحزبية في الأقاليم والفروع الأخرى للإنتقال بوتائر أسرع وأكثر ثباتاً على طريق إنجاز مهمة تنظيم الحزام الجماهيري الصديق المحيط بها في أطر ديمقراطية منظمة وثابتة تتسجم مع التكوين الطبقي والمهني والإجتماعي للتجمع الفلسطيني في بلدانها. إن على جميع المنظمات الحزبية أن تضع هذه المهمة في مقدمة جدول أعمالها وإهتماماتها، وأن تدرس بدقة أوضاع التجمعات الفلسطينية التي تعمل فيها وتستنبط أشكال، وصيغ التنظيم الملائمة لاسنقطاب وتعبئة الإطار الديمقراطي، بمختلف أشكالها الشببية والنسائية والمهنية والثقافية والإجتماعية.

■ بعد صياغة مسودات أولية للوائح البرنامجية والتنظيمية لهذه المنظمات وعلى الأسس التي حددت أعلاه، وبالإستفادة من تجارب ولوائح المنظمات المماثلة في الأقاليم المتقدمة، ينبغي تنظيم مباريات رفاقية تتخبط فيها المنظمة الحزبية بكاملها من أجل الإتصال بجمهور الأصدقاء، وحثهم على الإنتماء لهذه المنظمات وتنظيمهم في وحداتها القاعدية ولجانها، وتشغيلهم هم أيضاً بدورهم في توسيع عضوية هذه المنظمات واجتذاب أصدقائهم ومعارفهم إليها. وتتبعي المبادرة أيضاً، ودون إبطاء إلى تمكين هذه المنظمات من إنتخاب هيئاتها القيادية، على المستويات الدنيا في البداية على الأقل، ومن ممارسة حياتها الديمقراطية الداخلية كاملة، تمهيداً لاستكمال هرمها التنظيمي وهيكلتها وعقد مؤتمراتها بعد الوصول إلى درجة معينة من التوسع والإنتشار الجماهيري.

8- ■ إن المنظمات والأطر الديمقراطية التي تم بناؤها بالفعل، في بعض الأقاليم والفروع، يجب أن ينصب الإهتمام على توسيع صفوفها والإرتقاء بدرجة نشاطيتها وتنويع فعاليتها، وعلى دفعها إلى القيام بدور فعال وتشغيل كامل عضويتها داخل الإتحادات النقابية والشعبية الوطنية العامة. إن المنظمات الحزبية يجب أن تسعى باستمرار من خلال الهيئات الشرعية المنتخبة لهذه المنظمات الديمقراطية إلى استصدار القرارات وتبني خطط للعمل من أجل التوسع التنظيمي المضطرد لقاعدة المنظمات الديمقراطية واجتذاب أوسع الجماهير للإنضمام إليها. كما يجب عليها أيضاً الإهتمام بتطوير وبرمجة وتنويع أشكال النشاط الاجتماعي والفني والرياضي والثقافي والتربوي الذي تمارسه هذه المنظمات وفقاً لطبيعة كل منها، إلى جانب حياتها السياسية المنتظمة ونشاطاتها الوطنية.

■ إن البرامج النشاطية تلعب دوراً هاماً، كما أكدت التجربة، في شد وتنظيم وتعبئة جمهور الأعضاء وتسهيل تسييسهم، كما تلعب دوراً أهم في إجتذاب أعضاء جدد وتوسيع القاعدة الجماهيرية. وعلى المنظمات الحزبية تحديداً، في هذا المجال، أن تسعى إلى توجيه الجهود النشاطية نحو الفعاليات ذات

الطبيعة الجماهيرية، ومكافحة الميل إلى الفعاليات «النخبوية» التي تتطلب كفاءات تقنية عالية وقدرات مالية كبيرة والتي لا يشارك فيها سوى قلة من المتخصصين أو المتدوقين.

9- إن حث أعضاء المنظمات الديمقراطية على الإنخراط في الإتحادات النقابية والشعبية التي تؤهلهم لعضويتها مهنتهم، أو وضعهم الإجتماعي، وتشغيلهم وتنظيم عملهم الجماعي داخل هذه الإتحادات هي المهمة الأبرز التي ينبغي أن توليها منظماتنا الحزبية إهتماماً كبيراً وعناية فائقة. وينبغي العمل على انتساب جميع أعضاء المنظمات الديمقراطية إلى الإتحادات الوطنية العامة، وعلى إنخراطهم في كافة نشاطاتها وفعاليتها.

ويجب الحرص في هذا السياق على أن تصبح خطة العمل الحزبية داخل هذه الإتحادات خطة عمل معتمدة ومقررة من قبل الهيئات القيادية المنتخبة للمنظمات الديمقراطية ومععمة على مجموع أعضائها، وأن تشارك هذه الهيئات مشاركة فعالة - بما فيها أعضاؤها غير الحزبيين - في تعبئة جمهور الأعضاء الديمقراطيين، وتنظيم طاقاتهم لتنفيذ خطط العمل تلك، كما ينبغي الاهتمام بدفع الأعضاء اللاحزبيين إلى تنسيب معارفهم وأصدقائهم إلى الإتحادات العامة والإستفادة من طاقاتهم، مهما كانت محدودة، في تنفيذ خطة عمل الجبهة وتعزيز نفوذها داخل المنظمات الشعبية.

إن المرحلة المقبلة سوف تشهد أيضاً إيلاء إهتمام أكبر لمهمة الإرتقاء بصيغ تنظيم الإطار الديمقراطي الصديق الملتف حول منظماتنا في المناطق المحتلة والأردن، وفقاً لأشكال تنظيمية تنسجم وتتلاءم مع ظروف العمل السرية التي تعيشها تلك المنظمات ■



■ إن النضال من أجل بناء وتطوير المنظمات الديمقراطية وابتداع الأشكال الملائمة لتنظيم الجمهور الصديق في كافة الأقاليم والفروع، والإنطلاق بتصميم نحو توسيع صفوف هذه المنظمات، هو المهمة الرئيسية الثانية التي ينبغي أن تُعطى الأولوية في برنامج عملنا تحت شعار: «يجب أن لا يخلو بيت فلسطيني من عضو منتسب إلى إحدى المنظمات الديمقراطية». إن مهمة بناء وتوسيع المنظمات الديمقراطية هي الرافعة الرئيسية لتعزيز الدور الطبيعي لمنظمتنا الحزبية، ولتوسيع صفوفها وإنجاز مهمة تحويلها إلى حزب جماهيري ■

(3)

القوات المسلحة

1- أولت الهيئات المركزية للجبهة عناية فائقة لمهمة بناء القوات المسلحة الثورية، وسائر التشكيلات العسكرية، ولتطوير قدراتها القتالية، ورفع مستوى مساهمتها في الكفاح المسلح الذي تشنه المقاومة الفلسطينية ضد العدو. وقد حققت الأذرع العسكرية وشبه العسكرية للجبهة الديمقراطية: القوات المسلحة وقوات الأمن الوطني والمليشيا الشعبية، إنجازات هامة على كافة الأصعدة سواء بتوسيع صفوفها وتعزيز عديدها، أو في مستوى تسليحها وتدريبها والإرتقاء بكفاءتها وخبرتها القتالية، أو في درجة تنظيمها وتماسكها والإنضباط الداخلي الذي وصلت إليه.

وكانت هذه المنجزات قاعدة للمساهمة الرائدة التي قدمتها قواتنا المسلحة في مجرى كفاح شعبنا المسلح والتي توجتّها العمليات التي هزّت العدو الصهيوني في معالوت وبيسان وطبريا وعين زيف والقدس وغيرها من العمليات التي ستبقى حية في الذاكرة.

ولعبت قواتنا المسلحة وقوات الأمن الوطني والمليشيا الشعبية دوراً مشرفاً وبارزاً وقدمت الألوف من الشهداء في القتال دفاعاً عن مخيمات شعبنا ضد الإعتداءات الداخلية، وفي التصدي للغارات وعمليات الغزو العدوانية الإسرائيلية في لبنان، جنباً إلى جنب مع سائر فصائل القوات المشتركة الوطنية اللبنانية الفلسطينية.

2- لقد باشرت الجبهة عملية إعادة بناء القوات على أسس جديدة في أعقاب الكونفرانس الوطني العام الأول. ووضعت الدورة الثالثة للجنة المركزية الخطوط التفصيلية لهذه الأسس التي قامت على إعادة تشكيل القوات باعتبارها منظمة عسكرية تضم كافة المقاتلين الوطنيين المستعدين للفرغ للقتال في صفوفها ضد أعداء الشعب والوطن، تحت قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومنظمتها الحزبية وتمت صياغة اللائحة الداخلية للقوات المسلحة الثورية التي حددت الأهداف الوطنية للقوات ومهامها ومبادئها التنظيمية، كما رسمت هيكلها العسكرية وواجبات مقاتليها، ودور المنظمة الحزبية في قيادتها. وأكدت هذه الأسس الجديدة أن المقاتل المنخرط في صفوف القوات المسلحة الثورية يجب أن يوافق على لائحته الداخلية الخاصة ويلتزم بانضباطها العسكري دون أن يشترط ذلك بالضرورة موافقته على مجمل برنامج الجبهة وخطها الأيديولوجي.

■ وأوضح النظام الداخلي المعدل دور وواجبات المنظمة الحزبية داخل القوات المسلحة الثورية، وأكد على ضرورة أن تلتزم الخلايا الحزبية بأحكام اللائحة الداخلية للقوات، وأن تسري عليها قواعد وأنظمة الضبط العسكري كسائر المقاتلين، وأن تلعب الخلايا الحزبية دوراً طليعياً في صفوف القوات من خلال العمل على توطيد وتعزيز إنضباطها، ورفع قدرتها القتالية، وتوثيق روابطها مع جماهير الشعب ورفع درجة الوعي الوطني والديمقراطي والإلتزام النضالي بين صفوفها.

وجرى تطبيق هذه القواعد أيضاً على القوات المقاتلة لمنظمة الأمن الوطني وعلى قوات إسناد الداخل مع قدر أعلى من التشديد الإنضباطي والحزبي الذي ينسجم مع المهمات الخاصة المنوطة بهذه القوات.

3- أرسى هذه الأسس إمكانية الإنطلاق بوتائر سريعة على طريق تعزيز الطاقة العديدة للقوات وتماسكها الإنضباطي في نفس الوقت، وتوطيد الدور الطبيعي للمنظمة الحزبية داخلها. وبذلت الهيئات القيادية للجبهة جهوداً جبارة من أجل تأمين مصادر التسليح وإمكانيات وخبرات التدريب للقوات بما يضمن تحسين قدرتها القتالية والإرتقاء المضطرد بمستوى تدريبها وكفاءتها، وحققت إنجازات هامة على هذا الطريق بفضل الجهد الذي بذلته المنظمة الحزبية في القوات، وبفضل المساعدات القومية والأممية النزيهة التي قدمتها بعض القوى والأحزاب الشقيقة والصديقة.

■ وتسود الحياة الداخلية لقواتنا علاقات رفاقية بين القادة والمقاتلين تقوم على الإحترام المتبادل والطاعة الواعية والمساواة في الحقوق والإمتيازات، في إطار من الضبط العسكري القائم على القناعة والوعي. ورغم إستمرار ظهور بعض النزعات البيروقراطية والتصرفات الفوقية المنافية لهذه التقاليد والقواعد، فإن هذه النزعات تبقى محصورة في نطاق ضيق وتطاردها منظمتنا الحزبية وبتشجيع المقاتلين على الممارسة الدائمة للنقد إزاءها.

■ على أهمية الإنجازات التي حققتها قواتنا المسلحة، فعلى أن نبقى موضع إهتمام وجهد دائمين والإرتقاء بقدرتها القتالية باضطراد، ورفدها بالمقاتلين الثابتين بهدف تحسين تكوينها الداخلي والعمل على زيادة عديدها وتخصيص أكبر نسبة ممكنة من إمكانيات جبهتنا لضمان توسيع حجم القوات، ولتوفير وسائل التسليح والتدريب التي تكفل الإرتقاء المضطرد بكفاءتها وقدراتها القتالية.

4- تلعب المنظمة الحزبية في القوات دوراً رئيسياً بالتعاون مع سائر منظمات الجبهة في العمل الدؤوب من أجل توسيع حجم القوات واستكمال ملاكاتها وتشكيلاتها القتالية وخاصة القاعدية منها، وتولي مهمة توسيع صفوف الكادر والإرتقاء بخبراتهم وقدراتهم القيادية التنظيمية والعسكرية أهمية كبيرة. وكذلك بالقدرة القتالية للقوات من خلال التدريب واستيعاب السلاح.

■ في هذا السياق تتبدى الأهمية البالغة لاستيعاب المتطوعين الجدد، والعمل على تثبيتهم والإرتقاء بمعارفهم العسكرية والسياسية والتنظيمية، ومكافحة كل أشكال الإهمال، والتعامل الفوقي والبيروقراطي التي تبرز في سياق العمل سواء أكان ذلك من قبل القادة، أو المقاتلين القدامى، وكذلك الإعتناء الرفاعي بكافة شؤونهم اليومية، وإيجاد الحلول المباشرة لمشكلاتهم الخاصة، أو الإجتماعية، والإهتمام ببرامج النشاط والترفيه المخصصة لهم لشدهم، وإشراكهم بعد تأهيلهم بكل المهمات الإستطلاعية والقتالية التي تنفذها الوحدات، والعمل على رفع روحهم المعنوية وغرس الإنضباط العسكري الثوري في صفوفهم والتدرج بقدراتهم ومعارفهم العسكرية والسياسية، والعناية بتثقيفهم فور التحاقهم باللائحة الداخلية للقوات،

وتبصيرهم بحقوقهم وواجباتهم، وتشجيعهم على طرح مشكلاتهم بصراحة ودون تردد، بممارسة النقد والنقد الذاتي بشجاعة وجرأة.

■ إن المنظمة الحزبية التي أثبتت جدارتها في قيادة قواتنا المسلحة مطالبة بمتابعة جهودها وتطوير أساليب عملها في مكافحة بقايا النزعات العسكرية والنخبوية والتصرفات الفوقية التي تبرز في العلاقات الداخلية وفي سياق العمل اليومي، وفي صد ميول التراخي والإهمال في تطبيق برامج العمل اليومية المرسومة لمختلف مجالات عملها ونشاطها التعبوي، والعسكري، والسياسي. وهي معنية بمطاردة كل أشكال الإهمال وسوء الاستخدام لممتلكات الجبهة عبر الضبط الصارم، والإلتزام باللوائح الإدارية والمالية.

■ في هذا الإطار فإن المنظمة الحزبية في قواتنا المسلحة التي نما حجمها وتضاعف عدة مرات، والتي إرتقت خبراتها السياسية والتنظيمية والعسكرية، مطالبة بمتابعة جهودها من أجل توسيع صفوفها باستمرار، وضم أصلب المقاتلين وأكثرهم إنضباطاً ونشاطاً لصفوفها، والإرتقاء الدائم بخبرات أفرادها وقدراتهم القيادية.

وينبغي أن يُعطى إهتمام خاص، في المرحلة المقبلة، لمهمة تعزيز قوات إسناد الداخل والإرتقاء بمستوى إستعدادها ووتيرة وفعالية أدائها، بالنظر للأهمية الخاصة التي تكتسبها ضرورة تصعيد العمل المسلح المنطلق من الداخل على ضوء الظروف الراهنة التي تسود خطوط المواجهة.

5- ■ إن تطوير وتوسيع قوات الميليشيا الشعبية، خاصة في إقليم لبنان، يلعب دوراً هاماً في إطار برنامجنا العسكري للمرحلة المقبلة. فالى جانب وظيفتها في الدفاع عن المخيمات ومراكز التجمع السكاني الفلسطيني، تؤدي الميليشيا دور الرديف الإحتياطي لرفد القوات المسلحة الثورية ودعم قدراتها.

■ يحدّد النظام الداخلي المعدّل طبيعة قوات الميليشيا وأسس بنائها باعتبارها منظمات جماهيرية - عسكرية تضم المواطنين المستعدين لحمل السلاح دفاعاً عن الثورة، وعن حقوق ومكاسب الشعب والمساهمة، بدرجة ما، في القتال ضد أعداء الشعب والوطن. وتضع لجنة الإقليم برنامجاً لقوات الميليشيا في إقليمها، يكفل إضطلاعها بمهام خدمة الشعب وتعبئة جماهيره وتدريبها للدفاع عن نفسها وحقوقها، وبث الوعي الوطني بين صفوفها.

ويتضمن البرنامج تحديداً للأهداف والمطالب الملحة لجماهير الشعب الفلسطيني في الإقليم والالتزاماً بأهداف النضال الوطني. كما تضع لجنة الإقليم لائحة داخلية تكفل تنظيم قوات الميليشيا في تشكيلات عسكرية ثابتة على أساس الموقع الجغرافي، أو المهني، وتحدد مبادئ وأنظمة الضبط العسكري، وصلاحيات، ومهام الهيئات القيادية المختلفة ونظام العقوبات المعتمد. ويحق لكل مواطن يطلع على

البرنامج واللائحة الداخلية ويعلن إستعداده للإلتزام بهما، الإنخراط في صفوف الميليشيا بعد تلقي التدريب الأولي اللازم.

6-■ شكلت اللائحة الداخلية لقوات الميليشيا في إقليم لبنان ترجمة دقيقة لهذه المبادئ في بناء الميليشيا وتحديد مهماتها ودور المنظمة الحزبية داخلها. وينبغي أن تكون هذه اللائحة محوراً وموجهاً لنشاط منظماتنا الحزبية الهادف لتعميمها والدعاية لها على أوسع نطاق. إن العمل على توسيع الميليشيا ينبغي أن تكون بنداً دائماً على خطط العمل السنوية والفصلية لمنظمات إقليم لبنان، إلى جانب تنفيذ برامج عمل منتظمة لقوات الميليشيا تكفل الإرتقاء بمستوى تدريبها وتحسين كفاءتها القتالية، ومساهمتها في العمل التطوعي لتحسين المخيمات وتحسين شروط الحياة فيها، والخدمة الدورية في القوات المسلحة، وتنظيم الفعاليات السياسية الوطنية، وسواها من المهمات العسكرية والسياسية والإجتماعية. ويجب الاهتمام بتدريب كوادر الميليشيا والإرتقاء بقدراتهم القيادية العسكرية والسياسية، ليضمنوا تماسك تشكيلاتهم ويقظتها واستعدادها الدائم، وتكامل تسليحها بحيث تصبح الميليشيا حقاً رديفاً إحتياطياً جاهزاً دوماً لدعم القوات المسلحة ■

(4)

في المنظمات الشعبية والحركة الجماهيرية

1- يحتل النضال من أجل توطيد مواقع الجبهة في الهياكل القيادية لمؤسسات الحركة الجماهيرية المنظمة، دوراً رئيسياً باعتباره أحد المهمات البارزة في برنامج عملنا للمرحلة المقبلة. ولا يكتسب هذا النضال أهميته فحسب، من زاوية كونه إنعكاساً ومقياساً لمدى توطد النفوذ الجماهيري للجبهة، وأداة لتعزيز الدور الذي تلعبه في إطار الحركة الوطنية لشعبنا، بل يكتسب أهميته أيضاً من خلال كونه جزءاً لا يتجزأ، ورافعة أساسية من روافع النضال، من أجل تطوير أوضاع هذه المنظمات الجماهيرية نفسها، وتمكينها من أداء وظيفتها في التعبئة الشاملة لجماهير الطبقات الوطنية لشعبنا، وتوحيدها، والدفاع عن مصالحها المباشرة، وتعبئة طاقاتها في المعركة الوطنية.

■ وهكذا، فإن النضال من أجل إحتلال الجبهة موقعها القيادي الثابت في المنظمات الجماهيرية ليس هدفاً قائماً بذاته، ولا ينبغي التعامل معه على هذا الأساس، ولا ينبغي السعي إلى تحقيقه بوسائل المناورة البيروقراطية الفوقية والعصبوية الضيقة. إنه وسيلة لتدعيم بناء الحركة الجماهيرية وتوطيد وحدتها وتوسيع قاعدتها الشعبية المنظمة، وينبغي لذلك أن يكون المدخل الرئيسي لتحقيقه هو النضال في صفوف القاعدة الجماهيرية، من أجل حثها على الإنتساب إلى منظماتها واتحاداتها، والإنخراط والمشاركة الحية في حياتها الداخلية، ومن أجل إقناعها وكسب إلتفافها حول البرامج النقابية والقطاعية التي تطرحها الجبهة، والحلول والمطالب الديمقراطية التي تقترحها لتطوير أوضاع المنظمات الشعبية، وتجاوز مشكلاتها.

2- في المناطق المحتلة: تلعب منظماتنا الحزبية دوراً فاعلاً في صفوف الحركة الجماهيرية المنظمة. ويبرز هذا الدور بشكل واضح في الحركة الطلابية، والحركة النسائية، وفي لجان ومنظمات المعلمين ونوادي الشباب في المخيمات والجمعيات والنوادي الثقافية والإجتماعية. وتشكل منظماتنا العمالية قوة هامة متنامية في الحركة النقابية وتشق طريقها بسرعة نحو احتلال موقعها الطبيعي الرئيسية في الهيئات القيادية العليا للحركة النقابية، بالرغم من مناورات التحجيم والمماطلة والمواقف العصبوية التعسفية التي تلجأ إليها بعض القيادات الحالية لتعطيل هذه العملية.

■ على الإنجازات التي تحققت تتحمل منظماتنا الحزبية في المناطق المحتلة مهمة رئيسية في النضال من أجل توسيع وتعزيز مواقعها في الحركة الجماهيرية، وفي النقابات العمالية خصوصاً، دون أن تنسى للحظة واحدة أن الطريق إلى ذلك هو طريق الإنهماك الجاد في تنفيذ برنامج العمل المتكامل، من أجل النهوض بأوضاع الحركة الجماهيرية المنظمة وتصليب بنيانها ووحدتها وتوسيع قاعدتها الجماهيرية وتطوير برامجها في الدفاع عن المصالح الملحة لطبقات الشعب ضد سياسات الإحتلال، وتعبئتها

للمشاركة في النضال الوطني. إنه بشكل خاص طريق تكريس وتكثيف الجهود الدؤوبة والمثابرة لتنظيم الجماهير، وحثها على الإنتظام في النقابات وسائر مؤسسات الحركة الجماهيرية والنضال داخلها وفقاً للمطالب والتوجهات التي تطرحها الجبهة الديمقراطية.

3- في الأردن: تشكل منظمة الجبهة الديمقراطية (مجد) قوة فاعلة في الحركة الجماهيرية المنظمة، العلنية والسرية للطلاب والنساء والمنقذين والحزبين، وتتنامى قواها وتأثيراتها باضطراد في النقابات المهنية، وتنمو بوتيرة متسارعة قوتها في صفوف الطبقة العاملة وحركتها النقابية بما يمكنها من تعزيز مواقعها التي تتسع، من دورة إنتخابية إلى أخرى، داخل الهياكل القيادية للحركة النقابية بمستوياتها المختلفة، رغم ظروف السرية المشددة. وتواصل (مجد) بثبات نضالها من أجل تصليب وتوسيع قاعدة الحركة الجماهيرية، ومن أجل تعزيز مواقعها بالتحالف مع القوى الديمقراطية الأخرى داخل الحركة النقابية العمالية.

4- إن النضال من أجل تعزيز نفوذ الجبهة في الإتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية التي تشكل قواعد لمنظمة التحرير، يبرز إلى المقدمة كمهمة رئيسية ينبغي على كافة منظماتنا الحزبية إعطاءها القدر الذي تستحقه من الإهتمام والمتابعة والجهد. وذلك أنه رغم القوة التي تمثلها الجبهة ومنظماتها الديمقراطية في الصفوف القاعدية لهذه الإتحادات، فإن دورها في هياكلها القيادية، وخصوصاً العليا منها، لا يتناسب إطلاقاً مع حجمها ونفوذها، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الضغط اليميني على قيادات معظم هذه الإتحادات، وإلى سياسات الإستئثار والتفرد والتحجيم والعصبوية الضيقة التي تفرض عليها مستغلة تفكك القوى التقدمية من جهة، ومستثمرة إلى الحد الأقصى، من جهة ثانية، مطاطية وغموض الأنظمة الداخلية لتلك المنظمات والتي تقسح المجال لشئى أشكال الممارسات التعسفية المنافية للأعراف والتقاليد الديمقراطية.

في هذا الإطار تتحمل منظماتنا وسائر القوى التقدمية قسطاً كبيراً من المسؤولية عن نجاح هذه السياسة بسبب إفتقارها إلى الوحدة وموسمية عملها، وترددتها في النهوض بمهمات النضال القاعدي الدؤوب والمثابر من أجل التطور الديمقراطي للمنظمات الشعبية.

إن النضال ضد سياسة الهيمنة والتفرد اليمينية هو المهمة الأولى في هذا الإطار، من أجل تمكين الجبهة الديمقراطية وسائر القوى التقدمية من إحتلال المواقع التي تستحقها، وفقاً لحجم نفوذها الجماهيري، في الصفوف القيادية للمنظمات الشعبية. ويحتل أهمية بارزة في هذا السياق النضال من أجل تكريس وتنفيذ نظام التمثيل النسبي في الإنتخابات، باعتباره القاعدة الديمقراطية التي تضمن الوحدة الوطنية والتحالف الجبهوي في قيادة الحركة الجماهيرية، وترسي هذا التحالف على قاعدة عادلة تضمن لكل فصيل الموقع القيادي الذي يستحقه وفقاً لحجم نفوذه الجماهيري الذي تعكسه بوضوح نسبة الأصوات التي يحصل عليها في العمليات الإنتخابية على مختلف المستويات من أدنى إلى أعلى.

إن رفض العناصر اليمينية تطبيق نظام التمثيل النسبي في الانتخابات هو تعبير عن نزعة الإستئثار بهدف التحكم بتمثيل القوى الأخرى، وفقاً لإعتبارات وأغراض فئوية ضيقة، لا علاقة لها بمصلحة المنظمات الشعبية، ولا بضرورات التحالف الوطني الصادق.

5- من المؤكد أننا، بتمسكنا بنظام التمثيل النسبي، لا نسعى إلى منافسة أحد على دوره القيادي، أو إلى تقديم البدائل لهذا الدور. إن ما تناضل ضده هو سياسة التحكم والإستئثار، التي تضر بمصلحة المنظمات الشعبية، وتعطل قدرتها على التعبئة الشاملة لجماهيرها. ونحن نشن هذا النضال بروح الحرص على حق كل طرف في الإضطلاع بالدور الذي يستحقه، والحرص على تمتين التحالف الجبهوي، والحرص على حل كافة المشكلات بروح الوحدة والحوار الديمقراطي. ولكن الإصرار على سياسة الهيمنة والتفرد هو الذي يملي علينا الإحتكام إلى الجماهير لتعبئتها من أجل فضح هذا النهج الضار والمشتت للطاقات، وللوحدة الوطنية في آن.

■ هنا يكمن جوهر توجهنا في النضال ضد نهج الهيمنة اليمينية، فحيال إصراره على رفض نظام التمثيل النسبي، فإن نضالنا هذا يصبح نضالاً من أجل كسب الجماهير، من أجل كسب تأييد الأغلبية الجماهيرية والثقافة حول البرامج النقابية والقطاعية التي تطرحها الجبهة ومطالبها الهادفة إلى تطوير الإتحادات الشعبية، وتعميق مضمونها الديمقراطي ودورها النضالي والتعبوي، هو أيضاً في نفس الوقت نضال من أجل تعزيز وحدة القوى التقدمية، وإرساء التحالفات الوطنية على أسس مبدئية.

6- إن نضال الجبهة الديمقراطية من أجل تعزيز نفوذها في الإطارات القيادية للمنظمات والإتحادات الشعبية والمهنية، ليس سعياً وراء مقاعد قيادية مستهدفة لذاتها، بل هو وسيلة لتطوير عمل المنظمات الشعبية نفسها وتعزيز مضمونها الديمقراطي. وينبغي أن تخوض منظمات الجبهة هذا النضال وفي ذهنها دوماً حقيقة أنه بغض النظر عن التحالفات، فإن الإعتقاد على القوى الذاتية وعلى الجماهير هو عماد وأساس خطط عملنا في هذا المجال، وأن على منظماتنا أن تطلع على بقايا نزعات الموسمية في التعامل مع مهمات العمل الجماهيري، وأن تمارس عملاً يومياً ودوياً ومنتظماً بين صفوف القاعدة الجماهيرية للمنظمات الشعبية.

■ في المعارك الإنتخابية ينبغي التأكيد أولاً والإهتمام بالدرجة الرئيسية بحشد القوى الذاتية وقوى المنظمات الديمقراطية والجماهير المؤيدة وتنظيم مشاركتها. وتلعب دوراً هاماً في هذا المجال عملية تدريب الكادر ومجموع المنظمات الحزبية على إتقان فن حشد وتعبئة القوى وتنظيمها وإدارة المعركة الإنتخابية إعتقاداً عليها. وعلى مكتب المنظمات الجماهيرية وسائر الهيئات الحزبية المعنية أن تساعد في استخلاص الدروس من تجاربنا العملية في هذا المجال، وفي تعميمها على عموم المنظمات الحزبية لرفع مستوى كفاءتها، وتملكها لوسائل الحشد والتعبئة والسيطرة قبل المعركة، وأثناءها.

7- ■ بالمقابل، علينا أن لا نهمل أيضاً ضرورة إنتهاج سياسة صحيحة في التحالفات تضمن للجبهة تمثيلاً يتناسب مع حجم نفوذها الجماهيري. إن سياستنا في التحالفات ينبغي أن تتعد عن نهج الذيلية والتهاكك على التمثيل ولو كان رمزياً، كما يجب أن تتفادى نهج العزلة والإنعزال والمغامرة الطفولية. فالذيلية، على حساب التحالفات الوطنية المبدئية، قد تحقق لنا وجوداً، ولكنه هامشي وغير فاعل. وليس هدفنا كما أوضحنا سابقاً، الوجود من أجل الوجود، بل من أجل التغيير والتطوير الديمقراطي والحد من الهيمنة؛ كما أن سياسة العزل وإهمال التحالف قد تتجح في إبراز قوانا الذاتية، ولكنها تبّد جهد هذه القوى وتصب في طاحونة المناورات اليمينية للتحجيم وتقنيك وحدة القوى التقدمية.

■ إن هدف سياستنا في التحالفات هو الوصول إلى تحالف جبهوي وطني شامل قائم على قاعدة التمثيل النسبي وعلى أساس برنامج عمل، وليس برنامج كلام وألفاظ، يتضمن خطوات وإجراءات ملموسة للنهوض بأوضاع الإتحادات وتعميق صلاتها مع جماهيرها وتطوير دورها في النضال من أجل مصالحها والمساهمة في المعركة الوطنية، وقبل كل شيء تطوير ممارسة الديمقراطية الداخلية ضمن صفوفها. وتبرز في إطار هذه السياسة أهمية السعي الدائم إلى وحدة القوى التقدمية على أسس مبدئية وسليمة وحريصة دوماً على التحالف الوطني الشامل ومنفتحة على احتمالاته.

■ في جميع الحالات، علينا أن نبدي حرصاً شديداً شديداً على وحدة وتماسك المنظمات الشعبية ورفض الميول الإنقسامية مهما كان مصدرها، وأن نبذل جهداً فائقاً من أجل تعبئة الجماهير داخل إتحاداتها وتعزيز إنقافها حول منظماتها الشعبية بغض النظر عن سياسة قياداتها. إن هذا النهج المبدئي قد يجعل طريقنا صعباً وشاقاً. ولكنه في النهاية النهج الوحيد الذي يرسى دورنا القيادي في الحركة الجماهيرية على أسس ثابتة تضمن مصلحة الحركة، ومصلحة جماهيرها وتطلعاتها الديمقراطية.

8- ■ إذا كانت الخلاصة الرئيسية التي يؤكدتها تحليلنا السياسي هي أن مستقبل الثورة الفلسطينية ومصير حركة شعبنا الوطنية أصبح يتوقف أكثر فأكثر على تمكين الطبقة العاملة (في إطار التحالف العريض مع سائر القوى الديمقراطية) من النهوض بدورها الطليعي في مقدمة صفوف النضال الوطني، وإذا كان أحد الشروط الرئيسية لإنجاز هذه المهمة يتمثل في بناء الحزب الطليعي الموحد للطبقة العاملة الفلسطينية الذي يضم فصائلها، ويوحدها لاحتلال موقعها في مقدمة صفوف الشعب، فإن المسؤولية التاريخية التي تمليها هذه المهمة على عاتق كل رفيق وكل منظمة من منظماتنا هي الإنطلاق بحماس وجدية على طريق العمل من أجل استكمال تحول الجبهة إلى حزب طليعي جماهيري، يشكل فصيلاً رئيسياً من الفصائل المكونة لحزب الطبقة العاملة الفلسطينية الموحد.

■ إن الطريق إلى هذا الهدف هو طريق الممارسة العملية الجادة والمبدعة لبرنامج النضال ضد الإحتلال، برنامج الدفاع عن المصالح الملحة لكافة طبقات الشعب وطموحاتها الوطنية، وتنظيمها، وتعبئتها الشاملة المعترك الوطني، برنامج رص صفوف القوى الوطنية وتوطيد وحدتها تحت راية منظمة التحرير، ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا، وإطاراً لوحدة كافة طبقاته ومختلف تجمعاته في جبهة وطنية متحدة ■

1981



الفصل الثاني

إتجاهات التجديد وتعميق الديمقراطية

الوثيقة التنظيمية الصادرة

عن أعمال الكونغرس الوطني العام الثاني - 1991

- 1- تعميق الديمقراطية في سياق تطوير مضمون المركزية الديمقراطية
- 2- للمركزية الديمقراطية تاريخها في الجبهة الديمقراطية
- 3- تطوير مضمون المركزية الديمقراطية
- 4- المركز القيادي للحزب
- 5- المنظمات الجماهيرية الديمقراطية
- 6- من أجل تعزيز موقع الحزب في الحركة الجماهيرية

معهد العلوم الإجتماعية

للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

(1)

تعميق الديمقراطية في سياق تطوير مضمون المركزية الديمقراطية

1-■ إن تناول الأزمة الداخلية في الحزب ومعالجتها بجانبها: أزمة القديم الذي أصبح عائقاً أمام التطور ولا بد من تغييره، وكذلك الحاجة إلى التطوير والتقدم في استراتيجية العمل من أجل انتصار القضية الوطنية، وفي أسلوب عمل الحزب وعلاقاته الداخلية، ومع جمهوره والحركة الجماهيرية بشكل عام.

إن تناول الأزمة الداخلية من زاوية الإمساك بجوهرها، بما هي تعبير عن حاجة الحزب، في ضوء التطورات الملحوظة في بنيته ودوره والأحداث الكبيرة التي شهدتها الحركة الوطنية والحركة الثورية والعالم بأسره، حاجة الحزب إلى مراجعة مسيرته واستخلاص الدروس من تجربته، ولامتلاك أكثر عمقا لمنهجه الفكري والسياسي، ولتطوير سياسته واتجاهات عمله النضالية، وأساليب عمله، وبنيته التنظيمية؛ إن تناول الأزمة الداخلية من هذه الزوايا مجتمعة، بجلائه لجوهرها، يوفر إطار المعالجة بالعمق، التي تضع الحزب على أبواب مرحلة نوعية جديدة من مراحل تطوره إنطلاقاً من إستخلاص رئيسي، وهو الدرس الأول والأهم من الأزمة، ونقصد مسألة الديمقراطية في الحزب، وضرورة تعميقها، وممارستها الخلاقة.

2-■ لقد رفعت دورة ل.م- 2 و 1990/3، شعار إشاعة المزيد من الديمقراطية في صفوف الحزب بعقد المؤتمرات وإدارة الحوار الداخلي على أوسع نطاق. في سياق هذه العملية تجددت بُنى الهيئات القيادية على مختلف المستويات، وانتعشت العلاقات الحزبية الداخلية على قاعدة المزيد من المشاركة من القاعدة الحزبية، وتوفير المعلومات والتقييمات التي تُفَعِّل هذه المشاركة، وتكسبها مضمونها الحقيقي، وتمكّنها من اتخاذ القرار المناسب إزاء القضايا المطروحة. وتشكل وعي عام واستيعاب أفضل لمضمون المركزية الديمقراطية كمبدأ ناظم لعمل الحزب في أدائه الخارجي ووظائفه الداخلية، وتراجع بحدود معينة، أسلوب العمل القيادي المتسم بالمركزية المفرطة الناجم عن تركيز القرار بأيدي ال.م.س، وتغييب دور ل.م، واللجان الإقليمية عن المشاركة برسم سياسة الجبهة الديمقراطية وتقريرها.

■ وتلازمت هذه الإنجازات في الجانب التنظيمي مع تقدم ملموس على صعيد الدور الوطني للحزب، بسياسته الواقعية، والوحدوية المعهودة، في صياغة المواقف والتصورات حيال القضايا التي طرحت نفسها بقوة على جدول أعمال الحركة الوطنية: الإنتفاضة، حرب الخليج الثانية - 1991، مساعي التسوية للصراع العربي والفلسطيني - الإسرائيلي، قضايا الإصلاح الديمقراطي في م.ت.ف من مدخل المشاركة وتعزيز الوحدة الوطنية.. ويبقى من أهم ما قدم في حقل الفكر السياسي هو تجديد مضمون العلاقات الفلسطينية - الأردنية، بما هي علاقات بين شعبين وحركتين وطنيتين، تقوم على قاعدة إبراز

إستقلالية كل منهما بتداخلها وتمايزها، ليوفر أساس المشاركة الأكثر تقدماً للحركة الوطنية الأردنية من موقعها وبالتلازم مع نضالها الوطني الديمقراطي في الأردن، في النضال الوطني الفلسطيني.

3-■ غير أن هذه الإنجازات الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تحققت في أجواء داخلية، إسمت بالإفتتاح الديمقراطي والنفس الحواري النشط، هذه الإنجازات - التي لم تكن أصلاً ممكنة، إلا بفضل هذه الأجواء - تبقى محدودة قياساً على التحديات الفكرية والسياسية والتنظيمية الكبرى التي تواجه الحزب في سياق عملية تجديد بنائه وتطوير تكتيكاته في إطار تعميق إمتلاكه لمنهجه الفكري والسياسي.

لكن الإشكالية الحقيقية ليست هنا فحسب، فالسياق الذي يتم فيه وضع هذه الإنجازات يفتح من حيث المبدأ على خيارين، حزينا وحده يملك القرار في الدفع نحو أي منهما: إما خيار المراكمة البطيئة غير المنتظمة، والتي تبقى في النهاية قاصرة عن الإستجابة للتحديات المطروحة وتقع بالنتيجة الحزب دوره المبادر، أو خيار التقدم بخطى ثابتة والمراكمة بوتائر أعلى، وصولاً إلى مواجهة هذه التحديات والإستجابة لمتطلباتها.

إن الدفع نحو أي من الإتجاهين ليس قضية إرادية تتوقف على قرار تتخذه الهيئات القيادية للحزب، بل هو بالأساس نتاج لاتخراط الحزب، عموم الحزب، في هذه العملية، أي مشاركته الكاملة، التي لا تؤمنها ولا تضمن إستمرارها سوى إشاعة الديمقراطية في صفوفه، وتعميق ممارستها.

■ إن الإكتفاء بما تحقق، أو مواصلته بنفس الوتيرة وتطويره بحدود الخطوط الرئيسية لما هو معمول به راهنا، يضع الحزب لا محالة أمام خيار الخسارة التدريجية، لكن المؤكدة لموقعه الطبيعي، بينما الإقبال على الديمقراطية وعلى التجديد من خلال الديمقراطية، ودفعه حتى نهايته (وهل له نهاية؟)، هو الخيار الذي يرسى أساس التغيير والتطوير والتقدم، ويفتح المجال أمام الحزب لارتياح آفاق الطليعية من أوسع أبوابها.

وبهذا المعنى، فإن ما شرعنا به قبل عام ونصف العام، ليس أكثر من بداية لعملية مطلوب مواصلتها وتوسيعها وتكثيفها، دونما تردد، في إعادة النظر ببنى وتقاليد وعلاقات، من منطلق تعزيز الديمقراطية وترسيخها في صفوفنا، وعاداتنا، وأساليب عملنا، من أجل مواصلة التحول إلى حزب طليعي جماهيري راسخ المكانة والدور ■

(2)

للمركزية الديمقراطية تاريخها في الجبهة الديمقراطية:

تطوير مضمون المركزية الديمقراطية بالتزامن مع التطوير البرنامجي

1-■ إن تعميق الديمقراطية في الحزب يشكل جوهر المسألة التنظيمية في هذه المرحلة، وحجر الزاوية في مواصلة تطوره بعد أن تجاوز سلبيات الظاهرة الإنتهازية، وهو المدخل الرئيسي لتطوير تطبيق المركزية الديمقراطية باعتبارها المبدأ التنظيمي الأساس الذي قام عليه حزبنا ولازم تطوره. وعلى هذا المستوى لا نناقش المسألة من زاوية أولوية وأهمية تجارب الأحزاب الأخرى، ليس ترفعا عن الإفادة من تجارب الآخرين، وبخاصة أولئك الذين ما زلنا نشعر بانتمائنا المشترك معهم إلى نفس التيار الفكري، وجمعنا بهم نفس الإنحياز الطبقي، بل لأننا أصحاب تجربة وتاريخ في هذا المضمار يتجاوز العقدين من الزمن، ولأن هذه التجربة في إطار الإلتزام بتطبيق هذا المبدأ التنظيمي، ضمن إدراكنا لخصوصية أوضاعنا كشعب وحركة وطنية وحزب، كانت شديدة التميز، على الرغم من الأخطاء والثغرات التي شابتها.

إن للمركزية الديمقراطية تاريخها في الجبهة الديمقراطية، ولا يمكن أن نقيّمها إنطلاقا من الأشكال والمضامين التي اتخذتها في تجارب أحزاب أخرى. من هنا ننطلق، وعلى هذا الأساس نبني تقييمنا لتحديد الإتجاه الرئيسي للعمل في الفترة القادمة.

2-■ طويلة هي المسافة التي قطعتها الجبهة الديمقراطية منذ التأسيس وحتى يومنا لتصل إلى مستواها الراهن. وفي كل مرحلة من مراحل التطور كانت ال.ج.د تراجع وتدقق بتعريفها لنفسها على قاعدة المواءمة بين هذا التعريف، وبين واقع حالها (أي بنيتها وعلاقتها)، من ناحية، والحالة التي كانت تتشد الوصول إليها، من ناحية أخرى:

- في سنوات التأسيس الثلاث الأولى، ساد تعريف الجبهة اليسارية المتحدة التي تضم عدة إتجاهات يسارية غير متبلورة تماما تقودها نواة ماركسية - لينينية بدورها غير محددة المعالم.
- الكونفرنس الوطني العام الأول - 1971، إعتد تعريف الجبهة اليسارية الموحدة، وهو التعريف الذي ورد في النظام الداخلي الصادر عن اللجنة المركزية - 1972/8، بناء على توجيهات الكونفرنس.
- وتبلور هذا التعريف بشكل أدق في النظام الداخلي المعدل، الذي صدر عن ل.م عام 1975: المنظمة الديمقراطية الثورية الموحدة التي تسير على طريق التحول إلى حزب ماركسي - لينيني يمثل الفصيلة الطليعية من الطبقة العاملة وسائر الكادحين.

• وأتى المؤتمر الوطني العام الثاني - 1981، ليعتمد التعريف الذي ما يزال مثبتاً في النظام الداخلي المعمول به: منظمة ديمقراطية ثورية موحدة تواصل الانتقال إلى حزب ماركسي-لينيني، وتمثل فصيلاً رئيسياً من فصائل الحزب الطبيعي الموحد المنشود للطبقة العاملة الفلسطينية.

■ في جميع هذه المحطات التي كانت تتوج مرحلة من مراحل تطور الـ ج.د (من حيث البنية، والعلاقات الداخلية، والدور الوطني، والموقع في صفوف الطبقة العاملة والحركة الجماهيرية عموماً) لفتحت على مرحلة أرقى، كان المبدأ التنظيمي المعتمد هو المركزية الديمقراطية الذي كان مضمونه وأولويات تطبيقه يتطور تبعاً لمتطلبات البناء والدور، وكان هذا المضمون بالتالي، وتلك الأولويات تخضع للحاجة الموضوعية كما كان يتلمسها الحزب في ممارسته من موقع إنغراسه في الحركة الجماهيرية وفي خضم المعترك الوطني، وليس من خلال الإستعارة والنقل لترسيمات مستمدة من تجارب أخرى.

إن مراجعة المحطات التنظيمية الرئيسية التي اجتازتها الجبهة الديمقراطية على مدار عشر سنوات (من 1971، تاريخ إنعقاد الكونغرس الوطني العام الأول، وحتى 1981، تاريخ إنعقاد المؤتمر الوطني العام الثاني)، تشير كيف كانت المركزية الديمقراطية بمضمونها وأولويات تطبيقها تتطور خلال هذه الفترة بالإساق مع الشوط الذي كانت تقطعه الجبهة في البناء الحزبي، والإنغراس الجماهيري، واكتساب التماسك الداخلي، والوحدة الفكرية والسياسية، وتطور إستراتيجيتها النضالية.

■ إنطلاقاً من إدراك الكونغرس الوطني الأول لحقيقة أن نجاح عملية التحول إلى حزب يتطلب قيادة مركزية حازمة، قادرة على ترجمة الخطوط العامة العريضة لتوجهاته إلى خطة عمل مفصلة و متماسكة، فقد قرر تخويل اللجنة المركزية بكافة الصلاحيات التي منحها النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام، بما فيها صلاحيات إقرار البرنامج السياسي والنظام الداخلي. إن هذا يعكس فهماً معيناً لمضمون المركزية الديمقراطية في مرحلة معينة من مراحل تطور الحزب. وقد استخدمت ل.م هذه الصلاحيات من أجل إرساء القواعد الثابتة للتحول، ونظرت إليها من زاوية تداخلها وتربطها الوثيق مع عملية إنغراس التنظيم في صفوف الجماهير. وأتى النظام الداخلي الذي أقرته ل.م - 1972/8 منسجماً مع الشوط الذي قطعتة الجبهة، حينذاك، على طريق التحول والبناء الحزبي. وصاغت ل.م في ذلك الحين أسس لوائح المنظمات الديمقراطية، ومن ثم أقرتها في دورة لاحقة.

■ أقرت الدورة الرابعة ل.م - 1973/8 الخطوط العامة للبرنامج المرهلي. وأتى النظام الداخلي المعدل الذي نوقش وأقر في نهاية 1975، لكي يحدد مضموناً جديداً للمركزية الديمقراطية، يقوم على أساس من اعتبارها ناظماً للعلاقات الداخلية، وكذلك مع الجماهير، عاكساً بذلك درجة التطور الحاصل في أوضاع الجبهة في عملها الجماهيري المنظم.

■ إنطلاقاً من إعادة صياغة استراتيجية العمل النضالي للجبهة (البرنامج المرهلي)، أحدثت ل.م تغييراً على النظام الداخلي المعدل باستيعابها لفكرة الإستقلالية النسبية لمنظمات الجبهة في مختلف الأقاليم ببرامج عملها الخاصة، وصلاحياتها الواسعة نسبياً، الأمر الذي عكس تطوراً إضافياً على مضمون المركزية الديمقراطية.

■ وفي الدورة الثامنة - 1980، قررت ل.م إستكمال تطبيق جوانب رئيسية من المركزية الديمقراطية عندما أقرت الدعوة إلى مؤتمرات حزبية، وإلى عملية، انتخابية شاملة لجميع الهيئات من أدنى إلى أعلى.

هذه بعض النماذج عن كيفية تطور مضمون المركزية الديمقراطية في الحزب، وهي بالغة الدلالة. (راجع بهذا الخصوص الفصل الأول من هذا الكتاب).

3- ■ إن مفهومنا للحزب ولدوره في الحركة الوطنية يرتبط بشكل وثيق مع قواعد وأسس تنظيمه، هذه القواعد والأسس التي تشكل بدورها أحد الأبعاد الرئيسية لاستراتيجيته النضالية. ومن هذا المنطلق، نقيم تجربتنا في البناء الحزبي الفاعل في حركة الواقع ولأسس التنظيم المعتمدة، أي على المركزية الديمقراطية التي تطور تطبيقها في حزبنا بتطوره وازدياد مهامه واتساع نشاطه وتنامي دوره ونفوذه. إن تجربتنا التاريخية تشير إلى التالي: لقد كانت قواعد وأسس التنظيم القائمة على المركزية الديمقراطية منسجمة مع التوجه البرنامجي للحزب، مع استراتيجيته التي كان يعتمد عليها في كل مرحلة من مراحل نضاله، وكان مضمون المركزية الديمقراطية يتطور بما يستجيب للتوجه البرنامجي، ومتطلباته، وبالتلازم مع واقع حال التنظيم، أفق تطوره واحتياجاته. وعندما تخلف حزبنا عن إحداث التطوير المطلوب على استراتيجيته، على برنامجه وعلى قواعد وأسس تنظيمه بالسرعة والمستوى المطلوبين، بدأت البنى الداخلية للحزب تستشعر ضغط الحاجة إلى التغيير، ودخل الحزب في أزمة داخلية.

■ هذه هي الدروس المستخلصة من الأزمة الداخلية ومن تاريخ الجبهة الديمقراطية عموماً، ومنها نطلق لنثبت مايلي: إن حزبنا الذي بلغ في تطوره مستوى بات يتطلب تجديداً برنامجياً بالمعنى الذي أشرنا إليه مراراً، تطوراً لاستراتيجية عمله النضالي، لا بد أن يحدث التطوير المطلوب على أسس تنظيمه المعتمدة القائمة على المركزية الديمقراطية، فالتطوير الذي نسعى إليه يبرز الصلة العميقة بين تجديد صياغة استراتيجية العمل، وبين تجديد قواعد أداء الوظائف النضالية في الحزب.

وأمام هذه الضرورة، فإن تطبيق المركزية الديمقراطية بشكل متجدد ينبغي أن يكون من خلال إشاعة الديمقراطية على أوسع نطاق، لإشراك عموم الحزب من خلال عملية حوار وتفاعل واسعة، كي يتصدى بطاقته كاملة لمعالجة هذه المسائل، مسائل التطوير والمراجعة الشاملة، وإعطاء الإجابات الصحيحة عليها، ضمن تصور يستوعب هذه العملية بفضائها، تصور يوفر شروط تضمن مواصلة التطور في الدور، والتطوير في البرنامج، متلازماً مع تعميق مضمون المركزية الديمقراطية ■

(3)

تطوير مضمون المركزية الديمقراطية:

الحوار الداخلي والانتقال بمركز ثقل العمل إلى القاعدة الحزبية

1-■ إن الكلام عن تعميق الديمقراطية في سياق تطوير المركزية الديمقراطية إنسجاماً مع التطور البرنامجي المنشود، وكشرط ضروري لا غنى عنه من أجل إحداث هذا التطوير، يثير مجموعة من القضايا الأساسية، تبدأ بتقييم الممارسة الحزبية الفعلية وعلاقتها، وكيفية إكسابها مضامين متجددة، وتنتهي بالنظام الداخلي ونصوصه والتعديلات والتدقيقات الواجب إدخالها عليه. إن طيف القضايا المثارة واسع ويتجاوز حدود هذا التقرير، وموقع هذه القضايا الطبيعي هو التقرير الذي سيقدم إلى المؤتمر الوطني العام الثالث، كمحصلة للحوار الشامل في الحزب.

■ غير أن هنالك قضايا ملحة ينبغي التذكير باستعادة النقاش حولها ومواصلته، كونها تُعبرُ بصدق عن مضمون الديمقراطية الداخلية المتجددة التي ننشد، ومن خلال إبراز هذه القضايا ودفع الجهود نحوها، لنقلها بسرعة إلى حيّز الممارسة الأوسع، تتمفصل الأفكار والمقترحات الأخرى التي يمكن الإدلاء بها منذ الآن حول تعميق الممارسة الديمقراطية ضمن تحديد اتجاهات العمل، إنطلاقاً من دروس واستخلاصات التجربة. ومن أبرز هذه القضايا: الحوار الداخلي، فهنا له وكيفية التعااطي معه، والانتقال بمركز ثقل العمل إلى القاعدة الحزبية كي تصبح قلب النشاط الحزبي.. إن هذه العناوين ليست بجديدة، فهي - حالياً - قيد النقاش والتطبيق بدرجات متفاوتة، لكنها تحتاج إلى قدر أكبر من الإهتمام في الفترة القادمة التي مازالت تفصلنا عن المؤتمر الوطني العام.

2- الحوار الداخلي

■ نشط الحوار الداخلي في صفوفنا أثناء المعالجة الحزبية للظاهرة الإنتهازية، وتلازم مع العملية الإنتخابية الشاملة والمؤتمرات، مما أكسب هذه المؤتمرات، التي كانت تتعقد في سياق الحوار وضمن أجوائه، بعداً ديمقراطياً هاماً. وهذا مكسب ثمين بلا شك. إن المسألة المطروحة الآن هي: كيف يمكن أن نحافظ على هذه الممارسة، نطورها ونحولها إلى جزء أساسي من أسلوب العمل. كيف يمكن أن نستوعب الحوار الداخلي كجزء أصيل من الممارسة الحزبية الداخلية بعد تخليصه من الشوائب والتشويهاات التي علقت به في مجرى الصراع مع الإتجاه الإنتقاسمي، هذا الصراع الذي - بطبيعته - ينتقص بالتأكيد من جدلية الحوار، ويؤثر سلباً - أيضاً بسبب من سجاليته - على صفائه، وبالتالي على جدواه.

■ إن الإجابة على هذا السؤال ينبغي أن تكون واضحة وقاطعة. فلا تعميق للممارسة الديمقراطية الداخلية (وكذلك بالعلاقة مع الجماهير) بمعزل عن الحوار الداخلي الحقيقي القائم على التفاعل

والصراع بين الأفكار والآراء . وأمام هذا لا تردد ولا إجماع، فليس المطروح علينا هو تحويل الحزب إلى نادٍ للنقاش يصرفه عن مهامه النضالية، ولا تكريس تعدد الآراء بنهايات مفتوحة على الزمن، وبما يؤدي إلى شلل العمل، وإعفاء الأعضاء من مسؤولياتهم، وبالتالي إفقاد الحزب إتجاهه الواضح في العمل، ولا ترسيم التباين في الآراء والأفكار ضمن أطر (منابر) تحمل منظومة أفكارها الخاصة، فحزبنا كان، وسيبقى حزبا للعمل والفعل في حركة الواقع، والحوار الداخلي المطلوب لتنظيمه، ومواصلة خوضه كجزء أصيل من أسلوب العمل، يجري على قاعدة إستمرار وحدة بنية الحزب وتوطيد العلاقة بين مختلف أجزائه، وتأكيد وحدة عمله، وبما يضمن تمتعه بقدرته على الإستمرار بالفعل في الواقع للمساهمة في تغييره.

■ إن المركزية الديمقراطية، وهكذا يطبقها حزينا، هي أكثر من قاعدة قانونية وآلية يناقش من خلالها ويُتخذ القرار، ولا شيء يُظهِر حقيقة الجوهر الديمقراطي للمركزية الديمقراطية أو زيفها التسلطي (البيروقراطي) أكثر من الأسلوب والطريقة التي ينظم فيها الحوار الداخلي، ويدار. هذا ما تعلمناه من تجربتنا، ومن هذه التجربة تعلمنا أيضا: إن تعدد الآراء ووجهات النظر في حزب جماهيري كحزبنا أمر منطقي وطبيعي، لأنه يأخذ بالإعتبار التعدد، والغنى الإنساني والإجتماعي للأعضاء المتحدين باختيارهم الطوعي والشخصي الحر في الحزب، والذي لا يلغي انتماءهم إليه، فرادتهم، وخصوصيتهم في التفكير والإجتهد.

■ إلى جانب هذا، والأهم منه، أن لهذا التعدد في الآراء أساسه الموضوعي، الناجم عن التباين الشديد لظروف العمل والنضال في ساحات عدة، وفي أوساط إجتماعية مختلفة تتباين أوضاعها أيضا مع إختلاف الساحات، وفي أطر وطنية جماهيرية ومؤسسية ورسمية (تملك الكثير من سمات مؤسسات الدولة البيروقراطية).. وكل هذا في وضع سياسي متحرك وساخن شديد التعقيد، تحكمه توازنات دقيقة في عالم يزخر بالمتغيرات المتسارعة. وفي وضع كهذا، فإن تعدد الآراء والإجتهدات أمر طبيعي بقدر ما يعكس تأثر الوعي موضوعيا بشروط الواقع الذي يتحرك من خلاله. وهذا التعدد يعبر عن نفسه بأشكال ودرجات مختلفة من الحدة، وبتلاوين شتى تبعا لنمط القضايا المطروحة، وطبيعة الظرف (مفصلي أم عادي)، كما أنه يتأثر أيضا بمضمون العلاقات الحزبية القائمة.

■ غير أنه لا بد من التأكيد أن تعدد الآراء الناشيء في هذا المجرى، أي مجرى تأثر الوعي موضوعيا بشروط الواقع الذي يتحرك من خلاله، ليس بالضرورة أن يوِّد أفكارا وآراء موضوعية (حقيقية: أي بالمعنى الذي ينبغي أن تُدفع باتجاهه الممارسة)، فعندما تتطلق هذه الأفكار من خصوصية التجربة، فإنها ليست بالضرورة وليست تماما موضوعية (حقيقية)، لأنها منعزلة، منفصلة عن خصوصية التجارب الأخرى، حتى لو أخذنا كل تجربة بحجمها ومستواها وما تمثله. وبالمناطق نفسه فإن الإجتهدات والآراء التي تتطلق من الأطر القيادية الفوقية، بمعزل عن التفاعل مع خصوصية التجارب

الميدانية، يشوبها قدر لا بأس به من الذاتية، لأنها فوقية ومجردة، ويمكن أن تخضع (وهي تخضع) لتأثيرات المحيط الفوقي (بكل تلاوينه الطبقية - الفكرية) الذي تتعامل وتتفاعل معه بالضرورة بهذا القدر، أو ذلك.

■ إن الآراء والأفكار مجردة، فوقية أو منعزلة ومشدودة إلى خصوصيتها، لا تستطيع أن تكون موضوعية (وبالتالي فهي ذاتية). وهذا أمر طبيعي ومنطقي، لكنها تصبح أفكارا وآراء موضوعية عندما تؤخذ بكليتها، في تفاعلها، في نزعتها الإجمالية.

هذا ما تعلمناه من التجربة. وهذا هو جوهر وظيفة الحوار الداخلي الذي يخاض بروحية المركزية الديمقراطية، بالجهد الدائب الساعي إلى صياغة الموقف الموحد، ليس باعتباره تسوية، أو حلا وسطا بين آراء مختلفة، بل باعتبار أن تكامل الحوار على مستوى الأجزاء المكونة للحزب، وفيما بينها، هو وحده الذي يسمح للمركز القيادي للحزب وللحزب عموما باستخلاص الكل الموضوعي، الموقف الموحد، وجهة العمل الموحدة القائمة على أساس موضوعي.. هذا هو الأسلوب الصحيح في معالجة تعدد الآراء والأفكار القائم على الجمع بين المسؤولية الجماعية والخاصة التي يُوْطَرها الحوار الداخلي الجدي والشفاف.

هذا ما تعلمناه من تجربة الصراع الداخلي، والأهم: هذا ما ينبغي أن نستفيد منه وحزينا بصدد فتح ملف القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية الكبرى، تلك القضايا التي قارب بعضها، ومازال يحوم حول بعضها الآخر، والتي لا يمكن أن يحقق الإجابات الصائبة عليها إلا من خلال الحوار الداخلي الذي يخاض بالعمق وعلى أوسع نطاق. وبهذا الإتجاه ينبغي أن تتطور ممارسة المركزية الديمقراطية في حزبنا، بحيث يلعب المركز القيادي دورا أساسياً في إدارة الحوار وتشجيعه، ليضفي طابع الوحدة الفعلية على تعدد الأجزاء، وأحياناً تباينها، أي: يستخلص الرأي الموحد من تعددية الآراء.

■ في مرحلة التطوير البرنامجي التي نحن بصدددها، والتي من خلالها سيرتقي الحزب بوضعه ودوره، يجب أن نتعلم كيف نتقن إدارة الحوار الداخلي دون أن نفقد سمنا المميزة باعتبارنا جبهة للممارسة، للممارسة السياسية والاجتماعية. والتطبيق الخلاق للمركزية الديمقراطية يمنح حزبنا هذه الإمكانية، لأنها من خلال الحوار والصراع بين الأفكار تسمح باستخلاص الوحدة المنضبطة طوعاً للإرادة الجماعية، ولأنها تضمن التماسك الداخلي القائم أولاً على الوضوح في الرؤية الإجمالية والموضوعية للوضع على قاعدة الإتجاه السياسي الرئيسي، الصائب والتماسك.

إن وحدة الحزب، وحدة المناضلين المنتمين إليه طوعاً، هي وحدة حيّة مؤسسة على وحدة الأهداف والعمل ومستمدة من قناعات مشتركة، قناعات فكرية وسياسية لا يمكن أن تترسخ وحدتها وتتصلب إلا من خلال النقاش والحوار، النقاش على قاعدة معلومات وافرة، والمستند إلى تجربة كل حزبي، وإلى متابعة حركة الواقع والوقائع إنطلاقاً من الممارسة الاجتماعية والنضالية المتقدمة.

■ إن صراع الأفكار أمر مشروع في الحزب، حتى اتخاذ القرار، وإذا كان هذا بدوره يطرح مسألة حقوق الأقلية في الحزب، وهذا ما ينبغي أن توفر له أقصى الضمانات في كل الأحوال، فإنه يسلط الضوء على الحقيقة التالية التي أكدتها تجربتنا المديدة: إن وحدة الحزب ليست معطى بسيطاً ودائماً يمكن التسليم به تلقائياً وباطمئنان، بل هو نتيجة مركبة ينبغي إحداثها وإعادة انتاجها باستمرار، من خلال الحوار الداخلي والتطبيق الخلاق للمركزية الديمقراطية.

إن استيعاب الحوار الداخلي، وموضعه، تثبيته في صلب أسلوب العمل، وتوفير شروط تمكين أي وجهة نظر أقلية تتكون حول أي من القضايا المثارة من الوصول إلى كل أعضاء الحزب، إذ يقتضي إجراء التعديلات اللازمة على النظام الداخلي، يطرح علينا بشكل ملح تنظيم أدواته وتطوير هذه الأدوات: إصدار المجلة الداخلية المركزية - إنتظام صدور المجالات الداخلية في الأقاليم - إطلاق موضوعات النقاش عشية إنعقاد المؤتمرات الإقليمية والوطنية - منح اللجنة المركزية صلاحية إنفتاح هكذا ممارسة، كلما اقتضى الأمر.

3- الإنتقال بمركز ثقل العمل إلى القاعدة الحزبية (الخلايا)، كي تصبح قلب النشاط في الحزب

■ إذا كان الحزب يُبنى من أعلى إلى أدنى، فالنشاط السياسي (الحركة النضالية) لا يمكن أن يتم بنفس الطريقة، إذ هو بالأساس نشاط قاعدي بين الناس، يخلق الوقائع التي تنعكس نتائجها على المستويات الأعلى لتوجه حركتها. من هنا، فإن وضع خطة وتوجهات الحزب موضع الترجمة العملية لا يمكن أن يُختزل بالتوجيهات الصادرة عن الهيئات الأعلى، ولا يمكن لهذه التوجيهات أن تعيش أصلاً، وتنتشر في كل مكان وميدان، بدون مبادرة ونشاط جميع الحزبيين بتنوع خبراتهم وإمكانياتهم وبتفاعلهم مع الأوضاع المحيطة بهم. فعلى مستوى الخلية تتقاطع الحقائق الملموسة ومتطلبات الحوار والسجال والمبادرات الحافزة للإحتكاك الشخصي وإلى العمل، فهذا هو المستوى الذي يمكن أن تزدهر فيه الديمقراطية، والمبادرات العملية، والأفكار والمقترحات المستمدة من واقع الحياة وحركة الواقع، وبالمقابل، فعندما تتراجع الممارسة على هذا المستوى تتراجع الديمقراطية بالمقدار نفسه.

■ إن الكلام عن تعميق الديمقراطية في الحزب بمعزل عن الإنتقال بمركز ثقل العمل إلى القاعدة الحزبية، بما يعني إحياء دور الخلايا المبادر والنشط، القيادي والمسؤول، يبقى كلاماً بلا قيمة عملية، فجانب رئيسي من الخلل الداخلي في علاقتنا الحزبية الديمقراطية يعود إلى ضعف دور الخلايا، الذي تراوح بين غياب الدور، أو إقتصاره على الجوانب التنفيذية مع ضعف في المشاركة بصياغة السياسة المعتمدة. رغم ذلك، ولهذا دلالاته التطبيقية والفكرية المعبرة، فقد كان دور القاعدة الحزبية هو الحاسم في إلحاق الهزيمة بالظاهرة الإنتهازية، وقد كان بالإمكان أن يحسم أمر هذه الظاهرة بشكل أسرع وبأضرار أقل، لو كانت القاعدة الحزبية منذ البداية متملّكة لملف الخلاف الداخلي، ولو لم يتعاطى المكتب

السياسي مع هذا الملف باعتباره ملكاً (حِكراً) للهيئات الأعلى، بدعوى الحرص على عدم زج قاعدة الحزب وهيئاته في هذا الملف، تجنباً للبلبلة وصرف الأعضاء عن مهامهم.

■ من هنا، فإن أحد الإتجاهات الرئيسية للعمل في الفترة القادمة، ينبغي أن ينصب على الإعتناء بدور القاعدة الحزبية والأعضاء، من خلال رفع الوصاية عنهم ومنحهم أوسع الصلاحيات التي تتسجم مع حقيقة مهامهم، وكذلك توفير أوسع فرص التأهيل لهم لتمليكهم سياسة الحزب، وبما يسمح بتمثلهم لبرنامجهم، وتحسين أسلوب مدهم بالمعلومات وخلاصة التجارب حتى يصبح بوسعهم، من موقعهم، أن يساهموا في تطبيق سياسة الحزب وتوجهاته من خلال المشاركة التامة في صياغة هذه السياسة، وتلك التوجهات، وبما يضمن نشاطاً للحزب له علاقة بالمسائل الحية والملموسة. إن كل هذا ينبغي أن تستوعبه التدقيقات المقترحة على النظام الداخلي.

■ إن تعميق الديمقراطية في الحزب تطول قاعدته بالأساس، وهذا لا يكون إلا من خلال الإرادة الواعية والإجراءات الملموسة، حتى يكون كل عضو حزبي مشاركاً في صياغة سياسة الحزب، بقدر ما هو معني بتنفيذها. وفي المستوى الراهن للأمور لا معنى لرفع شعار تنشيط الحوار الداخلي، إلا بإشراك القاعدة الحزبية فيه على أوسع نطاق، فالحوار يتوجه إلى جميع الأعضاء ويقوم عليهم، وليس على قلة منهم في الهيئات القيادية، ولن يكتب النجاح لهذا الحوار، إلا بهذه الطريقة. وفي المستوى الراهن للأمور أيضاً، فإن مسألة مشاركة القاعدة الحزبية في صياغة سياسة الحزب، باتت من أهم متطلبات الفعالية النضالية لحزب يضع الممارسة والفعل بحركة الواقع في المقام الأول من إهتماماته ■

(4)

المركز القيادي للحزب:

تطوير المفهوم والدور في سياق تعميق الديمقراطية

1-■ إن تعميق الديمقراطية في الحزب بتنشيط الحوار الداخلي وتحويل الخلايا إلى قلب النشاط الحزبي يقود إلى طرح موقع **المركز القيادي** من هذه العملية، أي الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية الأعلى للحزب. فالتطوير المطلوب إحدائه على هذا المستوى لا يقل عن التطوير المطلوب في جسم الحزب، الذي لا يمكن أصلاً أن يأخذ مدها ويحقق أهدافه إلا إذا أعيد النظر بمفهومنا لدور الهيئات التي يتشكل منها المركز القيادي، أسلوب عملها، علاقاتها فيما بينها ومع منظمات الحزب، ومدى إنسجام كل هذا وخدمته للتوجه الرئيسي المحدد: إشاعة المزيد من الديمقراطية وتطوير مضمون المركزية الديمقراطية، ومن خلال ذلك تجديد قواعد وأسس البناء الحزبي، بالتلازم مع التطوير البرنامجي وكجزء رئيسي منه باعتبار أن **المسألة التنظيمية تشكل بعداً أساسياً في استراتيجية عمل الحزب.**

■ لقد أبرز تشخيصنا للأزمة الداخلية في الحزب أن الممارسات وأساليب العمل القيادية (على المستوى الأعلى) لم تعد تتسجم مع درجة تطور الحزب، ونضج هيئاته، واتساع نفوذه الجماهيري، وقدرته على المساهمة في حل القضايا الكبيرة المطروحة بإلحاح على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية، وحركة التحرر الوطني العربية، والحركة الثورية عموماً. أكثر من ذلك، فقد باتت هذه الممارسات والأساليب، التي فقدت مبرراتها منذ فترة طويلة بعد أن أنجزت المطلوب منها في استحداثات عملية البناء والتحول في الحزب، باتت تتعاكس، خاصة إذا ما استمرت، مع موجبات التطوير في الحزب وتعطلها موضوعياً.

إن تجربة السنوات الماضية تؤكد بوضوح أن استمرار هذا الأسلوب القيادي الموروث أدى إلى احتكار المكتب السياسي لسلطة القرار السياسي والتنظيمي، وحصرها بأيدي حلقة ضيقة، وإلى تغييب دور اللجنة المركزية واستلاب صلاحياتها. وخلق تداخلاً شديداً بين مهام، وحتى تكوين المكتب السياسي وأمانة السر المركزية، وكل هذا في ظل غياب تام للمؤتمر الوطني العام كمؤسسة أعلى للحزب، وما تخترنه هذه المؤسسة من جهد حزبي شامل في تقييم التجربة واستخلاص الدروس، وصياغة البرامج والتوجهات.

■ على هذا النهج القيادي، القائم على المركزية المفرطة، وتركيز الصلاحيات بأيدي الهيئات الأعلى، يترتب أمران: إستلاب الهيئات الأعلى لدور الهيئات الأدنى، واستلاب جزء من الهيئات الأعلى لدور وصلاحيات معظم الهيئات المركزية الأخرى.

إن آلية الإستلاب عندما تنطلق لا تقف عند حدود، فمنطقها الداخلي يزجها في دائرة التضيق المتدرج والمتواصل، النازعة إلى استثناء الغير وحصر الصلاحيات ضمن أضيق دائرة ممكنة. إن ضعف الديمقراطية في الحزب عموماً، معبراً عنها بتغييب مساهمة القاعدة وهيئاتها القيادية المباشرة عن المشاركة في صوغ سياسة الحزب، وتحديد توجهاته، وخفوت نبرة الحوار الداخلي، هو النتيجة المنطقية والحتمية لآلية مثلث الإستلاب والمركزة والإستثناء، التي سادت طويلاً على مستوى المركز القيادي الأول، وحتى العلاقة بين مختلف مكوناته.

■ إن تجاوز هذا الواقع، على قاعدة الإنجازات الديمقراطية الفعلية التي تحققت مؤخراً، يكون من خلال تفعيل دور المركز القيادي بعموم هيئاته، وبتصحيح وتغيير مضمون العلاقة بين هذه الهيئات، وبما يضمن درجة أعلى من التوازن والتكافؤ والتكامل فيما بينها، وذلك في إطار إعادة صياغة علاقة المركز القيادي (بعموم هيئاته) مع منظمات الحزب، وبما يضمن منحها درجة أعلى من الإستقلالية، وإكساب هذه العلاقة المزيد من الديمقراطية. وعلى كل هذا يترتب إحداث تغيير معين على مفهومنا للمركز القيادي ودوره.

2- تطوير مفهومنا للمركز القيادي ودوره

■ إن المركزية الديمقراطية باعتبارها مبدأ المركزية القائمة على أسس ديمقراطية تملّي وجود مركز قيادي واحد للحزب ونشاطه. ويتشكل هذا المركز من: المؤتمر (والكونفرانس) الوطني العام، واللجنة المركزية، والمكتب السياسي، وأمانة السر المركزية. وتعداد الهيئات في هذا السياق ضروري لأن المفهوم السائد عملياً في صفوفنا يميل إلى إسقاط المؤتمر الوطني عفويّاً من «ملاك» المركز القيادي. ويجد هذا «الحذف» تفسيره من ناحية في غياب المؤتمر الوطني عن حياتنا الحزبية، وهذا ما يندرج في خانة تسجيل واقع الحال. ومن ناحية أخرى - وهذا هو الأهم - لم يتكرس في وعي الحزب بعد، رغم القناعة الكاملة بضرورة الدعوة السريعة لانعقاد المؤتمر باعتباره محطة مفصلية في حياة الحزب وخاصة في الظرف الحالي، والإلحاح الدائم عليه وهو إلحاح في مكانه ومحق بالمطلق، لم يتكرس إذن في وعي الحزب بعد بالقدر الكافي. إن المؤتمر الوطني العام، وهو الهيئة الأعلى في الحزب وذروة العملية الديمقراطية والمرآة الصادقة في تمثيل الحزب بكل مكوناته، هو المؤسسة الحزبية الأهم، الركيزة الأساس التي يقوم عليها بناء المركز القيادي الواحد في الحزب.

■ إن امتلاك هذا المفهوم لوظيفة وموقع المؤتمر الوطني في إطار المركز القيادي الواحد، هو أمر فائق الأهمية، لأنه المدخل لتصحيح واقع إختزال هذا المركز القيادي باللجنة المركزية، ومن ثم بالمكتب السياسي. فالمركز القيادي الواحد أوسع وأشمل من بضعة عشرات من الأعضاء القياديين الثابتين في مواقع قيادية معينة، لأنه يقوم بالأساس على المؤتمر الوطني: الهيئة الأعلى التي لا خلاف حول طابعها التمثيلي الديمقراطي والشامل للحزب، وفي هذا عنصر قوة معنوي وعملي لا يُضاهى

بالنسبة للمركز القيادي الواحد؛ وهو مهم أيضاً، حتى تأخذ الهيئات الأخرى المنتمجة إلى المركز القيادي الواحد حجمها، وبالتالي دورها الطبيعي، ولأنه أحد الوسائل الفعالة لإلغاء آلية إستلاب الدور والصلاحيات بين الهيئات المركزية بنتائجها المعروفة التي اختزلتها في واقعنا إلى الم.س؛ وهو مهم أخيراً، لأنه يخلق حالة التوازن والتكامل بين جميع الهيئات المركزية التي يقوم عليها المركز القيادي، ولأنه يمنح هذه الهيئات البعد الديمقراطي الضروري كي تضطلع بدورها من الناحيتين الإعتبارية والعملية.

إن إبراز هذا المفهوم للمركز القيادي باعتبار المؤتمر الوطني العام هو مكونه الأساس، سقفه ومرجعه الأعلى والأخير، وتمليكه لأعضاء الحزب، لا يكون فقط من خلال توضيحه، إنما أساساً من خلال إضطلاع هذه المؤسسة الحزبية (المؤتمر الوطني) بدورها المفترض، وتعزيز هذا الدور، وتوفير شروط ممارسته، وهذا ما سنأتي عليه لاحقاً.

■ إن تصويب تجربتنا على مستوى المركز القيادي الواحد للحزب الذي اختزل عملياً بالمكتب السياسي وما نتج عن ذلك من سلبيات على الديمقراطية الداخلية، لا يقتصر على، ولا يكون فحسب، بتوسيع دائرة المركز القيادي، لتشمل اللجنة المركزية برفع الوصاية عنها وتفعيل دورها، على أهمية هذه الخطوة عملياً وبمغزاها الحزبي التطويري.

إن الإشكالية في وضع المركز القيادي والتي تفرض قيوداً على تعميق الديمقراطية الداخلية، تكمن في أن دوره ينزع (في ظل غياب الرقابة عليه من أعلى في حال التباعد المستطيل بين مؤتمرين، وخاصة عندما يتم إسبتعاد المؤتمر عن المركز القيادي وكأساس له)، لأن يجسد في الممارسة العملية السلطة الحزبية لهيكلية مركزية، إذا لم يكتسب أسلوب عمله وبضوابط ذاتية مضمونا ديمقراطياً. إن توسيع المركز القيادي باللجنة المركزية يوسع نوعياً دائرة المشاركة القيادية ويعزز القيادة الجماعية، لكنه لا يكسب المركز القيادي بعداً ديمقراطياً إضافياً بشكل نوعي وملمس، لا يحرره من إفسار الطابع الذي يسهل أن ينزع إليه، بما هو سلطة حزبية لهيكلية مركزية.

■ المخرج من هذا يكون بتطوير أسلوب عمل المركز القيادي باتجاه ممارسة دوره القيادي بعيداً عن محاذير الوقوع بالمركزية الشديدة والتسلط، وبشكل قيادي وتوحيدي حقيقي يقوم على النقاط نبض الحزب برهافة حس وبكل ما يموج فيه، ويتمثل إرادته الجماعية، وهي إرادة ديمقراطية حكما من خلال دوره الميداني والصلة الحميمة مع هيئات الحزب الأدنى، وقواعده، ومؤتمراته، ومجالسه الموسعة. إن المركز القيادي يضطلع بدوره هذا، القيادي التوحيدي الفعلي، الذي يبعده عن موقع السلطة الحزبية لهيكلية مركزية، بقدر ما يتسم هذا الدور بالنشاط المُمَرِّكز والمُرَكِّز لنشاط عموم الحزب وبالصلة الحميمة معه، فمن خلال ذلك يوحد الحزب فعلياً (وليس شكلياً ولا تسلطياً) بالفكر والإرادة والعمل.

هنا أيضاً، نلاحظ أهمية إستيعاب المؤتمر الوطني كأساس يقوم عليه المركز القيادي لأنه يمثل لحظة النشاط المُؤمَّرُ للحزب بامتياز، فهو اللحظة التي تكون فيها صحة التوجهات في الحزب وصوابيتها رهناً بغنى المساهمات وموضوعية الحوار وتصادم الأفكار الشخصية والجماعية وبالجهود الجماعي لصياغة شيء جديد. إن المؤتمر الوطني يشكل الإضافة النوعية التي تنقل المركز القيادي من موقع ممارسة السلطة الحزبية لهيكلية مركزية، إلى موقع الدور القيادي التوحيدي الفعلي المُؤمَّرُ والمُؤمَّرُ لنشاط عموم الحزب.

3- تطوير دور المركز القيادي الواحد في الحزب بمختلف هيئاته

■ إن تطوير مفهومنا للمركز القيادي على قاعدة إبراز نصابه الكامل والموقع الأساسي الذي يحتله في إطاره المؤتمر الوطني، والتدقيق بدوره القيادي التوحيدي بنشاطه المُؤمَّرُ والمُؤمَّرُ لنشاط عموم الحزب، إذ يشكل إحدى الروافع الرئيسية لتعميق الديمقراطية الداخلية وتطوير مضمون المركزية الديمقراطية، يقود إلى التدقيق بوضع جميع هيئات المركز القيادي الواحد كما هي في الحزب بهدف تطوير أسلوب عملها، توطيد علاقاتها فيما بينها، وبما يخدم غرض تعميق الديمقراطية وتطوير مضمون المركزية الديمقراطية:

أ) المؤتمر الوطني العام

■ الإنعكاسات السلبية على الديمقراطية جراء تأخر إنعقاد المؤتمر الوطني معروفة ومن ضمنها، وربما أهمها، أنها حرمت أعضاء الحزب، المنضبطين بوعي وبنيتهم الحرة لتوجهات المركز القيادي، من حقهم الطبيعي في أن يمارسوا سلطتهم الفعلية على الحزب (وسلطة الأعضاء المنتخبين من منظمات الحزب ليست سلطة بالمعنى التسلطي أو السلطوي، لأنها تعبير عن الإرادة الجماعية المشكلة ديمقراطياً)، على سياسته ومحتواها وعلى أشكال حياته وعلاقاته. إن انتظام مؤتمرات بعض منظمات الـ ج.د والعملية الانتخابية الشاملة التي أنجزت في العام المنصرم بشكل خاص، إنما تخفف من وطأة الأمر، ولكنها لا تلغيه.

غير أن ممارسة هذه «السلطة» من قبل الأعضاء في وضع حزب كالجبهة الديمقراطية (من حيث الإتساع، والإنتشار، والبنية المركبة..) بواسطة الانتخابات إلى المؤتمر الوطني لا تتم مباشرة، بل بشكل غير مباشر من خلال عدة حلقات وسيطة (مؤتمرات متدرجة من أدنى إلى أعلى). إن هذه الطريقة في الانتخابات لا تنتقص من قيمتها الديمقراطية، أو التمثيلية، لكنها تضعنا أمام ضرورة التدقيق بالشروط الديمقراطية لعملية الانتخابات غير المباشرة لضمان تمثيل الحزب بكل مستوياته، وليس وحسب بمستوياته القيادية، وجميع الفئات الإجتماعية المنضوية تحت لوائه.

■ إن هذا يتطلب التدقيق في تشكيل المؤتمرات على مختلف المستويات. ومن بين المقترحات المطروحة بهذا الشأن، بهدف مناقشتها في صفوف المنظمات الحزبية القاعدية، في سياق الحوار

التحضير للمؤتمر الوطني العام الثالث (الذي سيتصدى لمهمة إعادة صياغة شاملة للنظام الداخلي) إقتراح بأن تقتصر العضوية التلقائية لأعضاء اللجان القيادية في مؤتمرات المناطق والفروع والأقاليم، أن تقتصر على الأعضاء الذين جرى إنتخابهم في المؤتمر السابق، أما الأعضاء الذين تم تعيينهم في هذه اللجان فيخضعون للإنتخاب كغيرهم ولا يعتبرون أعضاء طبيعيين. وينطبق هذا المبدأ على عضوية أعضاء اللجنة المركزية في المؤتمر العام حيث لا يتمتع بالعضوية التلقائية، إلا الأعضاء الذين جرى إنتخابهم في المؤتمر السابق.

■ جرى تطوير هذا الإقتراح لاحقاً، لجهة إلغاء ما يسمى بالعضوية التلقائية (الطبيعية) في المؤتمرات، ما يشمل أيضاً أعضاء المكتب السياسي، وأمانة السر المركزية، واللجنة المركزية؛ أما الإستثناء الوحيد الذي جرى إعماده، فهو الذي يشمل أعضاء الهيئات الذين بحكم وظائفهم الحزبية، ليسوا أعضاء في أي من المؤتمرات الحزبية المنعقدة.

■ إن الإنخراط في عملية التحضير للمؤتمر الوطني إسهام جاد في تعميق العملية الديمقراطية، وانعقاده تتويج لمرحلة كاملة من العمل من أجل تأصيل هذه العملية في صفوف الحزب، وعلينا أن نضمن أفضل الشروط الممكنة، كي يعكس تكوين المؤتمر رأي الحزب، وتكوينه، وبخاصة قاعدته العريضة، فبهذا نعقد الممارسة الديمقراطية ونسهم في تطوير دور المؤتمر الوطني، وتأثيره الحاسم في المركز القيادي الواحد للحزب.

■ ما يميّز المؤتمر الوطني هو طابعه التمثيلي والديمقراطي الشامل للحزب، ما يجعله يعبر بصدق عن إرادته الجماعية، غير أنه لا يمارس دوره كما هو معروف إلا في حال إنعقاده كهيئة أي في فترات متباعدة، وفي وضعنا الخاص هناك ظروف عملية تحول دون تقليص شديد للفترة الزمنية الفاصلة بين مؤتمرات. لذلك لا بد من التفكير باقتراحات عملية تعزز موقع المؤتمر الوطني ودوره في الحزب والمركز القيادي الواحد.

■ إن جوهر هذه الأفكار يرمي إلى تكريس تقليد إنعقاد المؤتمر الدوري، المنتظم الذي لا يتخلى عن صلاحياته للجنة المركزية التي تعتبر السلطة العليا بين مؤتمرين، بل يسعى إلى تعزيزها وتوسيعها؛ ومن شأن هذا، إلى جانب تعميق الديمقراطية، أن يرد الإعتبار إلى المؤتمر وموقعيته ضمن تشكيلة هيئات المركز القيادي. وفيما يلي بعض المقترحات التي يمكن أن يدور التفكير حولها، في سياق الحوار الداخلي المزمع تنظيمه إعداداً للمؤتمر الوطني العام الثالث:

- الحرص على انتظام إنعقاد المؤتمر الوطني، مهما كانت الظروف، إن دورة المؤتمر (خمس سنوات) طويلة نسبياً يمكن ضغطها إلى أربع سنوات، آخذين بالإعتبار الصعوبات العملية الناشئة.

- عدم تخويل صلاحيات المؤتمر، أو بعضها إلى اللجنة المركزية (كما هو وارد في النظام الداخلي)؛ ذلك أن تقليص دورة المؤتمر زمنياً، وزرع الكونغرس في وسطها، وكما اقتضى الأمر، إنما يوفر الإطار الحزبي الديمقراطي الأفضل بلا شك، من أجل التعاطي مع القضايا الرئيسية الطارئة التي كانت تستلزم، فيما سبق، تخويل اللجنة المركزية بهذه الصلاحيات الواسعة التي تُبْهِّث دور المؤتمر الوطني، وتشجع على الإستغناء عنه.
- عدم تخويل اللجنة المركزية حق تأجيل المؤتمر، علماً أن النص الوارد بهذا الخصوص يُعيّد هذا الحق بنشوء الظروف الطارئة التي تستدعيه. غير أن هذا النص «واسع الذمة»، ومن شأنه أن يعزز الميل لاستخدامه لتأجيل إنعقاد المؤتمر. ومن بين المقترحات التي يمكن التفكير فيها بهذا الشأن، أن يُتخذ قرار ل.م بتأجيل المؤتمر بأغلبية ثلثي أعضائها، و/أو أن يحظى هذا القرار بمصادقة المنظمات (اللجان القيادية للمنظمات) التي كانت تحتل 51% (على الأقل) من مندوبي المؤتمر السابق، و/أو أن يُعطى الحق للمنظمات (التي تمثلت في المؤتمر السابق بما يزيد عن نصف عدد مندوبيه) أن تطلب الدعوة للمؤتمر في مدى زمني محدد، على أن تكون ل.م ملزمة بهذه الدعوة.
- تطوير جدول أعمال المؤتمر باتجاه تعزيز تدخله في إقرار خطة الحزب والمحاسبة عليها.
- إن ل.م، حسبما هو معمول به، تملك صلاحيات واسعة في التحضير للمؤتمر (تحضير جدول الأعمال – أسس التمثيل والإنعقاد..). وفي حالتنا كانت هذه الصلاحيات تحال عملياً إلى م.س، ومن المقترحات المطروحة بهذا الشأن، أن تُحال مهمة التحضير للمؤتمر إلى لجنة تحضيرية تنبثق عن جميع منظمات الحزب، تتسق أعمالها وتكون جزءاً أصيلاً منها هيئة منتخبة من ل.م.
- إذا كان من المفهوم أن تكون عضوية ل.م عضوية تلقائية في المؤتمر العام، وذلك لضمان المحاسبة من قبل الجهة التي انتخبها، فهناك ضرورة لأن يخضع أعضاء ل.م المعيّنون (أي الذين لم ينتخبوا في المؤتمر السابق) للانتخابات في مؤتمراتهم الإقليمية، وبحيث تقتصر عضويتهم على العضوية المراقبة في المؤتمر، إذا فشلوا بنيل الثقة للعضوية العاملة من خلال الانتخابات في المؤتمرات الإقليمية المعنية.

ب) الكونغرس الوطني العام

- على ضوء الإتجاه العام القاضي بتقليص صلاحيات اللجنة المركزية لصالح المؤتمر العام، وأخذين بالإعتبار إمكانية تعذر عقد المؤتمر عند إستحقاقه، تبرز الضرورة الفعلية لإظهار دور الكونغرس

الوطني العام، المخوّل بصلاحيات المؤتمر الوطني العام وفق أحكام النظام الداخلي، وبما يعني اعتماده كواحد من المحطات الرئيسية للمركز القيادي الواحد للحزب مع كل ما يمليه ذلك من مترتبات.

■ إن الصيغة العامة الراهنة لأسس تشكيل الكونغرس تستدعي بعض التطوير، وذلك لجهة اعتماد مبدأ الانتخاب لعضويته من المؤتمرات الإقليمية والفرعية المنعقدة خلال العام الأخير، أو من بين أعضاء اللجان القيادية المنتخبة حديثاً، ووفق نسب موحدة بالإطار العام لعموم الحزب (أسس مشابهة لما اعتمد لعضوية الكونغرس الوطني العام الثاني). وبهذا يشكل الكونغرس بالإضافة النوعية الثانية، بعد المؤتمر العام، التي تسهم في نقل المركز القيادي إلى موقع الدور القيادي التوحيدي الشامل لنشاط عموم الحزب. ويكون بذلك بمثابة محطة قيادية هامة عند انتصاف الدورة الزمنية المقررة لانعقاد المؤتمر العام، محطة تضطلع بمراجعة توجهات المؤتمر والإنجازات المحققة، والتدقيق بمدى إضطلاع اللجنة المركزية بمهامها أي بحاسبتها، والبت بأية قضايا طارئة.

■ ومن أجل تفعيل أرقى لهكذا محطة قيادية هامة، فإن أحد المقترحات الجديرة بالنقاش أن يُكرس الكونغرس كهيئة دائمة بقوامها الرئيسي خلال عامين، وبحيث يمكن ويسهل دعوته لاجتماع طارئ حيثما تقتضي ضرورات العمل. لقد جرى استخدام صيغة «هيئة دائمة بالقوام الرئيسي» لتجنب أية مظاهر خلل في العملية الديمقراطية، ولمراعاة حق المؤتمرات الإقليمية، أو الفرعية، أو اللجان القيادية المنتخبة منها، في أن تزكي ذات المندوبين، أو أن تعيد إنتخابهم، إذا كان ممكناً ومتاحاً ووجد أن له ما يبرره موضوعياً وتنظيمياً.

■ ومن بين المقترحات البديلة التي تصب بنفس الإتجاه، أن يتم استحداث هيئة دائمة وسيطة بين اللجنة المركزية وبين المؤتمر، أو الكونغرس (مجلس حزبي دائم)، بحيث تتعقد سنوياً وتتمتع بصلاحيات إقرار خطة الحزب ومحاسبة اللجنة المركزية. ويمكن أن تتشكل هذه الهيئة (مجلس الحزب الدائم) من أعضاء ل.م المنتخبين في آخر مؤتمر وطني عام، وما يزيد على ضعفهم من الأعضاء الذين تنتدبهم مؤتمرات المنظمات التي ما تزال تتمتع بصلاحياتها التمثيلية وفقاً للنظام الداخلي.

وفي حال إقرار استحداث هذه الهيئة كمجلس حزبي دائم يتميز (يختلف) عن الكونغرس، يصبح من الطبيعي في هذه الحالة أن يُدعى الكونغرس المنتخب فقط في حالة نشوء الحاجة إلى اتخاذ قرارات تتجاوز صلاحية المجلس الحزبي الدائم المستحدث، وتقع في نطاق صلاحيات المؤتمر العام، في ظرف لا يسمح بإجراء دورة إنتخابية شاملة من أدنى إلى أعلى لاختيار مندوبي المؤتمر العام.

ج) اللجنة المركزية

■ إذا كان المطلوب هو تقليص صلاحيات ل.م تجاه المؤتمر الوطني العام وهو دور نظري على أي حال كان يقوم به عملياً م.س، فالمطلوب - بالمقابل - تعزيز دورها تجاه نفسها، كي تضطلع بدورها

المفترض، كما وتعزيز صلاحياتها تجاه المكتب السياسي. إن هذا يقتضي الإنطلاق من التعاطي الفعلي مع ل.م باعتبارها الهيئة العليا بين مؤتمرين، وتركيز جهدها لترجمة قرارات المؤتمر ووضعها موضع التنفيذ، وتحويلها إلى هيئة تشريعية وتخطيطية وتوجيهية تحاسب المكتب السياسي، وأمانة السر المركزية، وتقيّم دورهما، على تنفيذ الخطط والتوجهات المقررة.

■ إن تحويل ل.م إلى الهيئة الأعلى في قيادة الحزب بين مؤتمرين تضمن الرقابة والشفافية، يرتب عليها بشكل خاص محاسبة الهيئات على دورها في إنهاض دور القاعدة الحزبية وتنشيط الحوار الداخلي. وعلى ل.م أن تُحسّن أسلوب عملها من خلال تحسين أداء أعضائها، بحيث يُضمن أن يكون بحوزة كل منهم بشكل مسبق قبل اجتماعاتها، جميع الوثائق والأوراق التي تسمح بالتحضير الجدي وبالمساهمة المجدية في التقرير بسياسة الحزب وتوجهاته، على قاعدة إمتلاك المعلومات الكاملة وناصية الملفات موضع البحث.

لقد آن الأوان لتقليص الفروقات بالمستوى المعرفي والوعي والقدرة القيادية بين أعضاء ل.م من جهة، وبينهم وبين الـ م.س وأمانة السر، من جهة أخرى، لأن هذه الفروقات لا تجد مبرراتها في الكفاءة فحسب، ولا في الخبرة والتجربة (وهذا ما نسلم به مبدئياً، كمحصلة وضع دون الخوض بالتفاصيل)، بل أيضاً بسبب من أسلوب تعاطٍ «غير محترف» مع عضوية ل.م، إنطلاقاً مما تملّيه هذه العضوية من مهام وواجبات إضافية تجاه كل عضو ل.م على حدة، وتجاه الهيئة التي ينتمون إليها.

■ إن تقليص دورة إجتماعات ل.م (من ستة شهور إلى أربعة) وانتظام هذه الإجتماعات، من شأنه أن يعزز مشاركتها في الرقابة والتوجيه والتخطيط على المكتب السياسي وأمانة السر. كما أن إنخراط عضويتها (أو معظمها) في لجان عمل مختصة يعزز دور أعضائها. ومن الضروري أن توثق ل.م علاقتها العملية مع هيئات الحزب وقواعده من خلال إشراكها في الإطلاع على نتائج أعمالها ومداولاتها.

■ وأخيراً، هناك عدم إنسجام بشأن الأغلبية المطلوبة لتعيين عضو لجنة مركزية من جهة، وإنهاء عضويته منها من جهة أخرى، حيث يجري التعيين بالأغلبية المطلقة (النصف+1)، بينما يُشترط الثلثان لكي يتخذ أدنى إجراء انضباطي بحقّه وصولاً إلى إعفائه من عضوية الهيئة، ما يعني: أن شروط الإنتماء إلى ل.م مُيسّرة، بينما متطلبات المحاسبة على قاعدة التقييم أكثر صعوبة. إن ما يعيننا في هذا السياق هو تقييد حق ل.م في توسيع عضويتها، من خلال إعتداد أحد أو بعض المقترحات التالية:

- أن يقتصر التوسيع على ترقيع المرشحين للعضوية العاملة.

- أن يُجاز ضم كوادر من خارج اللجنة المركزية إلى عضويتها المرشحة، على أن لا يكون للجنة المركزية حق ترفيعهم للعضوية العاملة إلا بعد مرور فترة زمنية معينة (سنة مثلا).
- أن لا يزيد عدد الأعضاء المعيّنين عن نسبة محددة من قوام ل.م المنتخب في المؤتمر (15%).
- مساواة الأغلبية المطلوبة لاكتساب عضوية ل.م، بالأغلبية المطلوبة لفقدانها (أو إسقاطها).

■ على قاعدة الإستمرار في التعاطي مع أمانة السر المركزية، باعتبارها الهيئة التنفيذية المساعدة للمكتب السياسي في توجيه الحياة الحزبية الداخلية والمهام الجماهيرية والعسكرية والإدارية المختلفة للحزب، ينبغي إنهاء حالة التداخل الشديد في المهام والعضوية (بما في ذلك صيغة الاجتماعات المشتركة إلا في الحالات التي تستلزم ذلك) بينها وبين المكتب السياسي، التي تؤدي عمليا إلى تراجع دورها الخاص والمستقل بحدود صلاحياتها، وإرتهاق هذا الدور بأولويات عمل وإهتمامات المكتب السياسي، الأمر الذي يفسر الطابع الطاعي على نظام عمل أمانة السر في عقد دورات عمل متباعدة تُعنى بالتقارير السنوية، وعزوفها عن المتابعة الدورية المنتظمة في فترات متقاربة تنهك في التدقيق بمدى تنفيذ التوجهات المقررة، والصعوبات التي تعترضها، وأوجه تجاوزها وتطويرها، والمعالجة الموحدة العامودية لمواضيع حزبية وجماهيرية، وغيرها.

■ في هذا الإطار، من الضروري إجراء بعض التغييرات على أسس تشكيل أمانة السر، وإعادة تنظيم عملها بحيث يقوم على ويستند إلى مكاتب إختصاص ودوائر ولجان فرعية حيث تقتضي الضرورة، وبما يراعي أيضا الجانب الديمقراطي المتعلق بالانتخابات الديمقراطية والدورية التي تشهدها المؤتمرات الحزبية. إن بعض الأفكار الرئيسية المطروحة بهذا الشأن تتعلق بإمكانية توحيد مجالات معينة، وتأمين الإشراف على عملها إنطلاقا من تجانسها، أو تجاوزها.

من جهة أخرى، فإن بلورة دور أمانة السر وتعزيزه وإخراجها من ظل م.س يتحقق على نحو أفضل من خلال مثلها بشكل مستقل أمام ل.م، وتقديمها دوريا لتقريرها الخاص بمشتملات مسؤولياتها لتحاسب عليه وتتلقى توجيهات ل.م بخصوصه. إن إجراءات كهذه من شأنها أن تسهم في تعزيز دور أمانة السر، كما وتسهم أيضا في تعزيز دور ل.م ذاتها، بما يعنيه ذلك من تطوير ملموس لدور المركز القيادي الواحد لعموم الحزب.

■ إن رد الإعتبار لدور جميع الهيئات التي يتشكل منها المركز القيادي الواحد للحزب، وتفعيل هذا الدور عامل أساسي في إنهاء إستئثار المكتب السياسي بمقاليد المركز القيادي الواحد بكل الآثار السلبية المترتبة على ذلك، سواء فيما يخص فعالية وجدوى دور هذا المركز، أو في تعطيل عملية تعميق الديمقراطية في الحزب، ليمارس ال.م.س دوره بالحدود التي رسمها النظام الداخلي باعتباره

الجهاز التنفيذي الأعلى للجنة المركزية، وأداتها في تنفيذ قراراتها وتعليماتها، ويخضع لمحاسبتها في الدورات المتعاقبة.

■ إن تعاطي الد.م.س مع اللجنة المركزية باعتبارها مرجعيته المباشرة والملزمة، من خلال تعزيز دورها، يشكل أحد العوامل الرئيسية في تعزيز أسلوب العمل الجماعي في إطار هيئات المركز القيادي الواحد، وضمانة إضافية ضابطة ومساعدة له في إضطلاعه بمهامه المتنوعة. إن المركز القيادي الواحد يضمن تماسك الحزب وفعالية دوره في مجرى الأحداث وفي الميدان ليس بالوسائل السلطوية، بل بشكل ديمقراطي من خلال توحيد التجارب والمفاهيم. وفي هذا تلعب صيغة العلاقات المتوازنة والمتكاملة بين مختلف هيئاته دوراً أساسياً، يتحمل فيه الد.م.س مسؤولية خاصة في الظرف الإنتقالي الذي يمر فيه الحزب قبل بلوغه المؤتمر العام، ربما تكون الأهم من بين مسؤوليات عموم هيئات الحزب.

4- العلاقة بين المركز القيادي ومنظمات الحزب

■ إنطلاقاً من حقيقة التوزع الجغرافي للشعب الفلسطيني، وتباين الشروط السياسية والإجتماعية والتكوين الطبقي لتجمعاته المختلفة، وما يمليه ذلك على منظمات الحزب في صياغة سياساتها المحلية وبرامجها النضالية المباشرة، أكد النظام الداخلي على تمتع منظمات الحزب في الأقاليم باستقلال نسبي في رسم هذه السياسات والبرامج وتحديد الهيئات والهياكل التنظيمية التي تليها إنطلاقاً من الشروط الخاصة والتميزة في إقليمها، وذلك في إطار الخطوط العامة لسياسة الحزب واستراتيجيته النضالية، كما يقررها المركز القيادي الواحد للحزب.

■ هذا التحديد للعلاقة بين المركز القيادي الواحد للحزب ومنظماته يقوم على فهم ديمقراطي سليم ضمن وجهة تعزيز وحدة الحزب وتوطيدها، وتحسين فعله في حركة الواقع. وهذا الفهم لمضمون العلاقة يطبق على نحو خلاق المركزية الديمقراطية التي تتحدد في التضاد والرفض لمفهومين متعاكسين: إحداث التجانس عبر التسلط، حيث المركز يمارس سلطته على المنظمات، أو عجز فوضوي لمنظمات الحزب في أن تتشكل في وحدة يجسدها المركز على نحو ملموس.

■ إن المركزية الديمقراطية هي العلاقة التي تصاغ من خلالها الإرادة الموحدة واتجاه العمل الموحد. وفي الحالة التي نحن بصدها، فإن هذه العلاقة تقوم على الإستقلالية النسبية لهذه المنظمات في إطار النشاط المُمَرِّك والمُوَحِّد الذي يضطلع به المركز القيادي الواحد. وعليه، فإن مسألة التدقيق في العلاقة بين المركز ومنظمات الحزب تطرح علينا تحديد العناصر الواجب الضغط عليها، وإبرازها بغرض تعميق المضمون الديمقراطي لهذه العلاقة:

أ) فعلى مستوى منظمات الحزب ينبغي توسيع إستقلاليتها النسبية إلى أبعد حدود، وهي إستقلالية في برنامج العمل بجوانبه السياسية والتنظيمية والجماهيرية، وصياغة خط عمل هذه المنظمات خارج إطار

أسلوب المتابعة اليومي من قبل المركز، وعلى قاعدة أقصى درجات الإعتماد على الذات. إن هذا الأمر قائم في الواقع العملي، وإن عانى من خلل، فعلاجه يسير، لأنه من طبيعة عملية، أو طارئة، ولا ينتمي إلى مجال المفاهيم التي تقتضي بذل جهد أكبر من أجل تصحيحها وإعادة التثقيف بموجبها.

ب) أما على مستوى المركز القيادي الواحد، فهناك ضرورة للتصويبات التالية على قاعدة تحسين الأداء المُمَرَّز والمُوحَّد لعموم الحزب:

- تطوير الدور التوجيهي بكافة جوانبه الفكرية والسياسية والتنظيمية الداخلية والجماهيرية. وينبغي أن يكتسي هذا الدور طابعه البرنامجي ويركز على القضايا الرئيسية، وذلك بالتفاعل الحي والدائم مع منظمات الحزب. إن المركز القيادي مطالب بهذا الدور بجميع هيئاته، فهذه مسؤوليته الرئيسية، وهو يتمتع بكل الصلاحيات التي تسمح له أن يضطلع به.
- على نحو التخصيص، آخذين بالإعتبار الأهمية الإستثنائية لمنظمة الجبهة الديمقراطية في الداخل، ينبغي أن يطور دور واهتمام المركز القيادي الأول باتجاه التركيز المباشر عليها، ومتابعة جميع قضاياها وتأمين التوجيه اللازم لها بما يضمن أقصى درجات التفاعل، وبشكل خاص، بين اللجنة المركزية والمكتب السياسي وأمانة السر والقيادة المركزية (لجنة الإقليم).
- في هذا المجال، من الطبيعي أن تلعب لجنة المناطق المحتلة دوراً مسانداً وفعالاً في التعاطي الحي والمتفاعل مع القيادة المركزية، بعلاقة تقوم على أساس تكامل الجهد بإشراف الـ م.س. وأمانة السر المركزية. ومن الطبيعي أيضاً أن يُراعى عند صياغة هذه العلاقة أن إقليم الجبهة الديمقراطية في الضفة والقطاع ليس مجرد أحد أقاليم ومنظمات الجبهة، بل يتمتع بأهمية خاصة تملّي أن يكون على تماس وتفاعل مستمرين مع الـ م.س. وأمانة السر. كما تُراعى في الوقت ذاته الضرورات العملية التي تملّي متابعة العديد من المهمات من قبل لجنة مختصة كلجنة المناطق المحتلة، وفق صيغة وآلية تبرز بوضوح جوانب التكامل في العضوية والمهام بين هذه اللجنة والقيادة المركزية.
- إن توجهها كهذا لا يلغي حقيقة كون الـ م.س. وأمانة السر هما الهيئتان اللتان تشكلان المرجعية السياسية والتنظيمية الأولى لمنظمة الـ ج.د. في الداخل، كما تُراعى في الوقت ذاته الضرورات العملية للإضطلاع والإسهام في تكامل، وتنسيق، ومتابعة المهام النضالية المحددة المترتبة عليها.
- تحديد الخطوط العامة لإدارة الحوار الداخلي وتنظيمه، وتلخيص نتائجه، وتعميمها، والإنطلاق منها لتعميق هذا الحوار حول جميع القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية والعمل الجماهيري التي تعني حركتنا الوطنية والحركة الثورية والتطورات الجارية في العالم. وفي هذا الإطار، من

المفترض أن تلعب المجلة الداخلية، التي يُفَصَّل أن تتبثق هيئة تحريرها من اللجنة المركزية وتحمل مسؤولياتها أمامها وتقدم لها نتائج أعمالها، دوراً مميّزاً.

- تنظيم تزويد منظمات الحزب، وبشكل منتظم، بالمعلومات والمعطيات الضرورية لعمله ولتعزيز مشاركته بعمومه في رسم سياسة الحزب وتقريرها.
- إستحداث الهيئات الموحدة لمجالات العمل في الحزب وتفعيل دورها، بحيث تقيم صلة مباشرة مع عموم منظمات الحزب في القضايا الواقعة ضمن إختصاصها، وتتعاون معها، وتستفيد من خبراتها ووجهات نظرها، وتقيدها بالتوجهات الصادرة عنها.

5- تطوير نظام الرقابة الحزبية

■ إن تطويراً جوهرياً بات مطلوباً لأسس تشكيل ولصلاحيات ودور لجنة الرقابة المركزية وذلك إستناداً لحصيلة تجربتنا على هذا الصعيد، وانطلاقاً من خصائص أوضاع منظماتنا الحزبية التي تتسم ببعض التمايز النابع من توزيعها، واختلاف ظروف عملها فضلاً عن مستوى تطورها، وانطلاقاً من هامش الإستقلالية النسبي الذي يتيح النظام الداخلي لها. إن هذا التطوير تمليه ضرورات توفير عوامل الرقابة الحزبية الفاعلة التي تضمن السهر الدائم على تطبيق النظام الداخلي، وضمان عدم تجاوز أي من الهيئات القيادية لصلاحياتها المقررة والمعتمدة.

■ ومن الأفكار المطروحة في هذا المجال، والقابلة للتدقيق والإثراء عبر الحوار الحزبي المزمع تنظيمه إعداداً للمؤتمر الوطني العام الثالث، نشير لما يلي:

- صلاحيات الرقابة الحزبية المركزية وتمايز مهامها عن سائر الهيئات المركزية (اللجنة المركزية والهيئات المنبثقة عنها)، الأمر الذي يعني إنتخابها من المؤتمر العام مباشرة ودون إشتراك عضويتها في اللجنة المركزية. إن خطوة كهذه تجعلها تستمد صلاحياتها من المؤتمر العام الذي يشكل الهيئة التشريعية الأولى والأهم، كما ويضع حداً لهوامش التداخل مع بعض الهيئات القيادية واحتمالات الحد من صلاحياتها، أو تبهيت دورها، وحتى تغييبه.

• حتى تكون لجنة الرقابة الحزبية فاعلة وشاملة على مستوى عموم المنظمات الحزبية، يُمكن أن يُعمل على تشريع إنتخاب لجان فرعية للرقابة الحزبية من المؤتمرات الإقليمية الرئيسية، وبحيث يجري الإشراف على عمل مجموع هذه اللجان الفرعية، وتوحيد إتجاهات عملها، من خلال إرتباطها مع اللجنة الأولى المنتخبة من المؤتمر العام، ووفق نظام عمل مقر يليي الفكرة المطروحة.

- توسيع دائرة عملها وصلاحياتها لتشمل أيضاً اللجنة المركزية والهيئات المنبثقة عنها، بما فيها المكتب السياسي وأمانة السر، على أن يتم تحديد مهماتها، باعتبارها محكمة حزبية عليا،

على قاعدة الفصل بين الوظائف القيادية التنفيذية الحزبية، وبين الوظيفة التحكيمية للجنة الرقابة المركزية في تحديد التجاوزات على النظام الداخلي، وتفسيره، والسهر على حسن تطبيقه ■

(5)

المنظمات الجماهيرية الديمقراطية

1- ■ بالإتجاه العام قطعت المنظمات الجماهيرية الديمقراطية (ال م.د) شوطا حاسما في بناء هياكلها، توسيعها، وتفعيل دورها في وسط الفئات الإجتماعية المختلفة، وانضبطت حياتها الداخلية، وتعمقت الممارسة الديمقراطية في علاقاتها الداخلية ومع جمهورها، وانتظمت مؤتمراتها وتعززت إستقلاليتها وتطورت برامجها. هذا هو الإستخلاص الرئيسي الذي يمكن الخروج به من عرض اللوحة العامة لأوضاع ال م.د في مختلف الساحات التي تنشط فيها الجبهة الديمقراطية. وقد أتى هذا الإنجاز وتَوَجَّح جهدا مديدا إستغرق سنوات عدة، إنخرطت فيه منظمات الحزب وجمهورها الصديق بكل طاقاتها مسلحة بمفاهيم سليمة، وبرامج عمل واضحة.

■ هذه اللوحة لا يجب أن تلغي التباين في درجة التطور بين منظمة وأخرى، ولا يجب أن تطمس واقع تخلف عدد من المنظمات عن مواكبة النسق العام للبناء والتطوير في هذا المضمار، ولهذا التباين تفسيره المتصل بمشكلات في أسلوب العمل لم تعالج بعد بالقدر المطلوب، أو بالإستغراق الكامل في إدارة الصراع مع المجموعة الإنتهازية، الذي أدى إلى تراجع الإهتمام بالأطر الديمقراطية، أو بظروف موضوعية معيّنة حالت دون الشروع المبكر في بناء ال م.د بهمة عالية، أو أطاحت بإنجازات مرحلة معيّنة.

■ لكن هذا التفاوت في التطور ودرجة الإنجاز، إذ يطرح على المنظمات المعنية الإفادة من تجربتها والخبرة العامة للحزب وتعبئة طاقاتها، لإعادة أو لاستكمال بناء ال م.د والإلتحاق بالنسق العام للبناء والتطوير في هذا المجال بالمستوى الذي آل إليه، لا يطرح علينا - على أهمية هذه الحالة بتشخيصاتها المحددة - حالة عامة تستدعي الوقوف أمامها في هذا السياق، لأنها لا تطرح مشكلات من نوع جديد تشتق منها إستخلاصات ذات شأن، تصلح للتعميم في مسعانا الرامي للإرتقاء بشكل عام بأوضاع ال م.د، وتساعدنا على استجلاء مداخل إضافية تلتقي مع المداخل الأخرى لتعميق الديمقراطية في صفوف الحزب.

■ في كل الأحوال، فهي لا تساعد على تركيز البحث على المعضلات الحقيقية التي تقف أمامها تلك ال م.د (التي تعبر عن الحالة العامة) التي انطلقت في مسارها والتي بدأت منذ فترة، وإن بدرجات متفاوتة، تواجه إستعصاءات جديدة لم تكن تواجهها بهذا الشكل سابقا، إستعصاءات ليست ناجمة عن تخلفها عن مواكبة خط العمل المحدد، بل - على العكس من ذلك - ناجمة عن نجاحها في مواكبة هذا الخط وفي تحقيق إنجازات على أساسه، والتي بسبب النجاح الذي حالفها في هذا تقف الآن على

مستوى أعلى يطرح معضلات جديدة باتت تقتضي إشتقاق اتجاهات عمل جديدة لم تكن الحاجة إليها قائمة فيما مضى، بنفس القدر، أو بنفس الدرجة من الإلحاحية.

2-■ بشكل عام بإمكاننا أن نختصر ما تواجهه المنظمات الديمقراطية راهنا بما يلي: إصطدامها بـ «جدار»، أي حدود معينة باتت تحد من إمكانيات مواصلة النمو بوتائر أسرع، وتطبيق برامج النشاط بتنوع وغزارة نوعية أرقى، عدم قدرتها على اختراق أوساط إجتماعية معينة باليسر المطلوب، وبطء في تعميق الممارسة الديمقراطية إنطلاقاً من النقطة التي بلغتها.

■ إن الإرتقاء بأوضاع الـ م.د، لجهة إختراق هذا الـ«جدار»، بات يملّي إحداث تطوّر نوعي على أسلوب العمل والبرنامج موضع التطبيق، ما يقتضي - بدوره - المواءمة بين البنية القائمة، بما تختزنه من طاقات وخبرات وإمكانيات، وبين إحتياجاتها الحقيقية المنسجمة مع الطاقات المختزنة، والآفاق المرتقبة.

هذا هو الشرط الذي ينبغي توفيره كي تواصل الـ م.د تطورها لبلوغ مستوى جديد، مستوى أرقى من البنى القائمة، ونمط العلاقات وأسلوب العمل ومحتوى البرامج المعتمدة، التي باتت تشكل مجتمعة حاجزا حقيقيا يحول دون تلبية إحتياجات جمهور هذه المنظمات، وهي إحتياجات ديمقراطية، رغم أن الـ م.د تملك الطاقة الكامنة لتلبية هذه الإحتياجات، فيما لو تم الإفراج عنها، من خلال إحداث التطويرات المطلوبة.

■ إن مقارنة الحل لهذا الوضع تمر بداية عبر تكييف بنية الـ م.د على واقع جمهورها المؤطر وإحتياجاته من خلال سلسلة من الترتيبات الهيكلية تُبحث في الهيئات المعنية. والأهم فإن مقارنة الحل ينبغي أن تتم من خلال ثلاثة عناوين: تكريس إستقلالية الـ م.د عن الحزب، تعميق الديمقراطية في صفوفها، تطوير برنامج عملها. إن هذه العناوين تشكل ثلاثة أوجه متكاملة، مترابطة لنفس الموضوع، وهي التطوير البرنامجي، ولا يمكن لأي منها أن يتقدم بمعزل عن العنوانين الآخرين.

3- في علاقة الحزب مع المنظمات الديمقراطية

■ ينبغي العمل على تكريس إستقلالية هذه المنظمات كأطر ديمقراطية لها أنظمتها وبرامجها وشخصيتها الإعتبارية الخاصة. إن هذا يقتضي:

• تطوير دور وفعل المنظمة الحزبية من خلال التوجيه المتواصل والحديث، لكي يمثل الحزبيون والحزبيات الحالات الأكثر إلتزاما باللوائح الداخلية لمنظماتهم الديمقراطية، وإيفاءً بشروط عضويتهم فيها.

• إن دور الهيئات والمنظمات الحزبية في توجيه الحزبيين والحزبيات العاملين في الـ م.د يجب أن يقتصر على بلورة التوجهات العامة والعناوين الرئيسية لخطط العمل، والإمتناع عن تناول

القضايا التفصيلية التي تمس الحياة الداخلية لا م.د وأنشطتها، بما يتيح للرفاق والرفيقات العاملين فيها هامشا أوسع من الحرية في مناقشة وبلورة التوجهات التفصيلية الملموسة دون إلزام حزبي مسبق.

- تكريس إستقلالية أنشطة ال م.د عن الأنشطة الخاصة بالمنظمة الحزبية، بما هي تعبير عن، وتلبية لهموم واحتياجات القطاعات الجماهيرية التي تمثلها.
- صياغة الرابط السياسي مع الحزب بحدود إسترشاد المنظمات الديمقراطية بالخط العام لسياسته، وفق ما هو مقر في لوائحها الداخلية.
- العمل باتجاه الإستقلال المالي لهذه المنظمات عن الحزب بشكل تدريجي وبما يعزز من إستقلاليتها ويكرس هويتها/ شخصيتها الإعتبارية المتميزة.

4- في ديمقراطية هذه المنظمات

- إعتقاد الديمقراطية كمبدأ تنظيمي أساس وبما يضمن الحفاظ على هيكلها القادر على إنجاز برامج عمل ملموسة على قاعدة توجهات المؤتمرات وقرارات الهيئات، وتوجيهاتها.
- نقل مركز ثقل العمل إلى الوحدات الجماهيرية القاعدية والهيئات الدنيا.
- ضمان وحدة الوجهة في عمل المنظمة، وتطوير فعلها في الميدان من خلال علاقات شديدة المرونة بين مستوياتها الأولى والقاعدية، بمضمون يمنح الوحدات القاعدية أقصى ما يمكن من الحرية في صياغة برامجها، وتوجهاتها، بمرونة بالغة، وبأعلى درجات الإستقلالية، التي لا تمس الإتجاه العام لوجهة عملها.
- إجراء حوار داخل هذه ال م.د حول طبيعة الإجراءات الإنضباطية المنصوص عليها في أنظمتها الداخلية، لجهة تخفيفها، آخذين بعين الإعتبار أن الإلتزام إلى ال م.د قرار طوعي خاص بالعضو يزول في حال إصرار العضو على عدم الإنسجام مع شروط الإلتزام إلى المنظمة. إن العضو هو الذي يضع نفسه خارج عضوية المنظمة، وليس القرار من المنظمة.
- إنتظام عقد المؤتمرات وتنشيط الإجتماعات الموسعة.

5- في تطوير برامج عمل المنظمات الديمقراطية

- إن تطوير برامج العمل يعزز ديمقراطية هذه المنظمات بقدر ما تستجيب لميول جمهورها وتلبي مصالحه، لأنها تقي بما قطعته على نفسها عندما استقطبت أقساما معينة من هذا الجمهور - ومن خلال ذلك تستطيع أن تواصل جذب أقسام أخرى منه إلى صفوفها-، وينبغي أن ينهض الجهد الرئيسي

لهذا التطوير على كاهل الوحدات القاعدية، بمبادرتها وابتكاراتها الخاصة ضمن الخطوط العامة التي ترسمها الهيئات المعنية في المنظمات الديمقراطية.

■ بقدر ما يتقدم التطوير البرنامجي في الـ م.د، تتعمق الممارسة الديمقراطية في الحزب، فالديمقراطية ممارسة ومسلك يكمن في تفاصيل الحياة النضالية اليومية، وأول من يستفيد من رفع اليد عن الـ م.د، ومنحها إستقلاليتهما والكف عن التدخل دون وجه حق في شؤونها، وبالتعاكس مع أنظمتها الداخلية، هم أعضاء الحزب. فالديمقراطية هي أيضا، إستيعاب وتبصر بالحقوق والواجبات على مستوى الحزب والـ م.د على حد سواء، ويقدر ما تستقيم العلاقة بينهما من خلال تكريس إستقلالية الـ م.د، تستقيم الممارسة الديمقراطية في الحزب ■

(6)

من أجل تعزيز موقع الحزب في الحركة الجماهيرية،

وتوسيع نشاطه السياسي بين كل فئات الشعب

■ بحسم أموره مع الظاهرة الإنقسامية، يقف الحزب أمام مدلولات هذه الظاهرة من أجل معاينة أوضاعه وليقيم تجربته بنفس نقدي حازم بلا مراعاة للذات ولا تساهل، لاستخلاص الدروس واتجاهات المراجعة الشاملة الفكرية والسياسة والتنظيمية التي تضعه على مشارف مرحلة جديدة من مراحل التطور، ويواصل إنطلاقاً منها مسيرته كحزب طليعي جماهيري، يحتل موقعا مؤثرا في الحركة الجماهيرية وينشر نشاطه السياسي ونفوذه بين كل فئات وتجمعات الشعب.

■ إذ يُجري الحزب هذه المراجعة، ويحدد إتجاهاتها مع تأكيد عزمه الصادق لمواصلتها بكل ما أوتي به من عزيمة في الفترة التي تفصله عن المؤتمر الوطني العام الثالث، لا يحيد نظره عن، ولا يتراخى إهتمامه بالحركة الجماهيرية في الوطن والشتات باعتبارها عامل التغيير الأساس الذي سيسمح لشعبنا أن يحقق أهدافه الوطنية؛ هذه الحركة التي هي أحوج ما تكون في الظروف المعقدة التي تناضل ضمنها إلى دور حزب كالجبهة الديمقراطية إكتسب من خلال معطيات النضال، ويكتسب كل يوم زخما جديدا، يمكنه من الإسهام بفكره ومبادراته وفعله ودور أعضائه وتضحياتهم، وأن يقدم للحركة الجماهيرية الكثير، في تطويرها ودعم تعبيراتها وأطرها الملموسة، ومنع التلاعب بشعاراتها الواضحة في إنجاز الحقوق الوطنية حتى يتعزز إلتفاف الشعب حولها، ويتحقق النصر للقضية الوطنية.

■ هذه هي المهمة الرئيسية الأولى التي يدعو الحزب أعضائه وجمهوره إليها، والتي ينبغي أن تنصب كل الجهود في الفترة القادمة من أجل الإنخراط بها، والتأثير على مجراها ضمن الوجهة التي تختصر عليها المعاناة، وتسهم في إيصالها إلى أهدافها المعلنة.

إن الحزب، الذي يضع في المقام الاول من إهتماماته مواصلة الإنخراط في الحركة الجماهيرية وتوسيع نفوذه فيها، لا يُغفل، بالتوازي مع هذا، ضرورة توسيع نشاطه السياسي بين كل فئات الشعب، وبالصلة اليقظة والحميمة مع كل جوانب الحياة الحقيقية؛ فانخرسه في كل مجالات المجتمع والحياة العامة، وتعميق هذا الإنغراس، إلى جانب موقعه المتقدم في الحركة الجماهيرية، هو الضمانة لكي يواصل دوره النضالي ويطوره من موقع المبادرة الطليعية، وكذلك من موقع الجماهيرية، اللتين تجعلانه يصل إلى كل زاوية من زوايا المجتمع، وإلى الشعب عموماً في مناطق تواجده كافة ■

1991



الفصل الثالث

نحو حزب طليعي جماهيري متجدد

الوثيقة التنظيمية الصادرة

عن أعمال المؤتمر الوطني العام الثالث - 1994

- 1- التوجهات التنظيمية للمؤتمر الوطني العام الثاني
- 2- جوهر الأزمة الداخلية وعناصرها... 1987-1991
- 3- الكونغرس الوطني العام الثاني - 1991
- 4- التجديد الديمقراطي وصعوباته
- 5- روافع البناء والتطوير لتجديد بنية الحزب ودوره الطليعي
- 6- تعزيز بنية الحركة الجماهيرية المنظمة
- 7- الحركة الجماهيرية في الوطن المحتل
- 8- الحركة الجماهيرية في الشتات
- 9- المنظمات الديمقراطية
- 10+11- المقاومة المسلحة
- 12- خط العمل في مناطق الـ 48

معهد العلوم الإجتماعية
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

(1)

التوجهات التنظيمية للمؤتمر الوطني العام الثاني:

الإنجازات وحدودها .. 1981 - 1987

1- في فترة إشتداد النضال ضد مخطط كامب ديفيد ومشروع الحكم الإداري الذاتي، وبعد سنتين من إبرام معاهدة السلام الإسرائيلية - المصرية، إنعقد المؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة الديمقراطية - 1981، في مرحلة تقدم عام للحركة الوطنية الفلسطينية: فالإعتراف الواسع بموقع م.ت.ف التمثيلي عربياً ودولياً، وتحالفها مع الإتحاد السوفييتي ودول المنظومة الإشتراكية، وعلاقتها العربية الواسعة وتحالفاتها في إطار «جبهة الصمود والتصدي» في ظل عزلة النظام المصري والإنكفاء النسبي لمعسكر الرجعية العربية، وعلاقتها النامية مع أوروبا الغربية والمتطورة مع أوسع قوى التقدم والتحرر في العالم.. كل هذا، وطّد مكانة م.ت.ف السياسية والكفاحية، على الرغم من التصعيد الواضح في عدوانية السياسة الأمريكية تجاه شعوب المنطقة بعد مجيء ريغان إلى الحكم واعتماده سياسة «الإجماع الإستراتيجي بين الدول الغربية وإسرائيل»، ونزف الحرب الإيرانية - العراقية، وجوانب الخلل العديدة في «جبهة الصمود والتصدي» وأوضاع حركة التحرر الوطني العربية عموماً.

■ وكانت الثورة الفلسطينية، في تلك الفترة، تتمتع بميزة إستراتيجية هامة، فالجماهير الوطنية اللبنانية من خلال قواها الوطنية المتحالفة مع م.ت.ف، منحت الثورة في لبنان، ضمن ما كان يسمى بـ«المناطق الوطنية اللبنانية»، قاعدة متينة، أقامت عليها بنيتها التحتية، السياسية والعسكرية والمؤسسية. وأسهمت هذه القاعدة بقوة في صيانة إستقلالية قرارها السياسي، وفي حماية وتعزيز الوحدة الوطنية في إطارها الجبهوي الإئتلافي. وشكل وضع م.ت.ف، السياسي والميداني، غطاءً سياسياً وإسناداً مادياً للحركة الوطنية الفلسطينية وللحركة الجماهيرية عموماً، التي كانت تواجه يوماً بالإحتلال الإسرائيلي وتتصدى بنجاح لمشروعه في تجميع أدوات الحكم الإداري الذاتي.

■ في مجرى هذه التطورات، نما الدور السياسي والكفاحي للجبهة الديمقراطية (ج.د)، وتعززت مكانتها في إطار الحركة الوطنية وم.ت.ف، فالجبهة التي تحمّلت مسؤولية رئسية في إطلاق البرنامج المرحلي، واشتقت منه سياسة وطنية واقعية وتكتيكاً ملموساً في المسار العام للحركة الوطنية بمختلف محطاته، شقّت طريقها وسط الشعب والحركة الوطنية، وبنّت مواقعها التنظيمية والنضالية والجماهيرية، وتحولت إلى منظمة ذات فعل نضالي وازن في الساحة.

2- إنطلاقاً من مستوى التطور الذي بلغته الجبهة منتصف عام 1981، وفي إطار برنامج تصعيد النضال في سبيل انجاز الحقوق الوطنية وإحباط مخطط كامب ديفيد ومشروع الحكم الإداري الذاتي، حدّد المؤتمر الوطني العام الثاني - 1981 خط العمل التنظيمي للجبهة الديمقراطية (ج.د). وأتى هذا

الخط في امتداد التوجهات التي اعتمدها حزينا منذ الكونغرس الوطني العام الأول - 1971، والتي كانت دورات اللجنة المركزية (ل.م) المتعاقبة تراجعها وتطور مناحيها، من أجل تجاوز الصعوبات التي كانت تعترضها على صعيد وعي الحزب لمتطلباتها، وأسلوب عمل الهيئات وانعكاسها على مستوى الحياة ودور الحزب في الحركة الجماهيرية. أتى هذا الخط التنظيمي، كما أقره المؤتمر الثاني، ليُجمل ويعمق نتائج ودروس واستخلاصات مرحلة متكاملة إستغرقت عشر سنوات، بلور الحزب خلالها إستراتيجيته التنظيمية بالتلازم مع إستراتيجيته السياسية، وعمادها البرنامج الوطني المرهلي.

■ لقد كَثَّفَ المؤتمر الثاني مهمات البناء التنظيمي بالشعار المركزي: **نحو حزب طليعي جماهيري**. وعكس هذا الشعار مفهوم الحزب الثوري الذي لا يمكن أن يكون طليعيًا حقًا، إلا إذا كان حزباً جماهيريًا؛ فالى جانب تكريس وتعميق ممارسة مفهوم المركزية الديمقراطية كقاعدة لحياة الحزب الداخلية، تم تأكيد الصلة العميقة بين وحدة الحزب في الفكر والإرادة والعمل وعلاقة الحزب بالجماهير، وجوهر هذه الصلة، تنظيم هذه الجماهير وتوحيد صفوفها من خلال النضال، واستخلاص دروس هذا النضال من أجل الإرتفاع بمستوى وعيها إنطلاقاً من تجربتها الخاصة. وفي نفس السياق تم إبراز حقيقة أن تعزيز المضمون الطبقي العمالي للمركزية الديمقراطية وتطبيقها الخلاق، إنما يتطلب تحقيق سلسلة من المهام العملية، **محورها التوسع المنظم**، واستمرار السعي لتحسين التكوين الطبقي وضمان توازن البنية القطاعية، والإنتشار الجغرافي لمنظمتنا، **فالتوسع هو عنوان المرحلة وشعارها**.

■ وترتب على شعار الحزب الطليعي الجماهيري الذي أطلقه المؤتمر الثاني ثلاث مهمات رئيسية، مترابطة ومتداخلة، إنصرفت منظمات حزينا للإضطلاع بأعبائها: **1- توسيع القاعدة الإجتماعية للمنظمة الحزبية في صفوف الطبقة العاملة والفئات الكادحة وسائر فئات الشعب. 2- توسيع القاعدة الجماهيرية للمنظمات الديمقراطية واستكمال هياكلها وتصليبها من خلال تطوير برامج عملها ضمن الفئات الإجتماعية التي تتوجه إليها وتدافع عن مصالحها. 3- تفعيل الأطر الحزبية والديمقراطية في الحركة الجماهيرية المنظمة، ومن خلال الإسهام النشط في استكمال بنائها، تعزيز مواقع الجبهة الديمقراطية (ج.د)، ودورها فيها.**

3- على هدى توجهات المؤتمر الثاني واصلت منظمات ال.ج.د تطورها، واختبرت عملياً في مجرى النضال الوطني وفي محطاته الصعبة بالذات، وأبرزها في تلك الفترة حرب الـ 82، التي تميّز خلالها أداء ال.ج.د، السياسي والعسكري والجماهيري، ودورها في التصدي لقوات الغزو الإسرائيلية وأثناء حصار بيروت. وفي ختام هذه الحرب إنعقد الإجتماع الموسع للجنة المركزية الثالثة - 11/1982، ليقدر الموقف ويستخلص دروس الحرب، ويدقق باتجاهات العمل بعد أن فقدت الثورة قاعدة أساسية من قواعد نضالها، ومركزاً حيويًا لنشاطها.

■ وفي ضوء إدراك مخاطر الهجمة الأمريكية (مشروع ريغان - 1982/9/1) على شعبنا وقضيتنا الوطنية و م.ت.ف، ومحاولة إسرائيل إستثمار نتائج الغزو من أجل الإجهاز على الوجود الوطني الفلسطيني في لبنان، وتصعيد سياستها الإرهابية في الوطن المحتل بقمع الحركة الجماهيرية وتنشيط الإستيطان وإحياء «روابط القرى» وأدوات الرجعية والعمالة لصالح مشروع الإدارة الذاتية، والأخطار المحيقة بالوحدة الوطنية وموقع م.ت.ف التمثيلي واستقلالية قرارها بفعل الضغوطات الإقليمية العربية.. أقر الإجتماع الموسع للجنة المركزية الخطة السياسية للجهة، وما تمليه من تنظيم لمقاومة قوات الغزو في لبنان بالتحالف مع القوى الوطنية اللبنانية وتحت رايته لإجلاء هذه القوات عن أراضيها، وصيانة الوجود الشعبي والدور الوطني الفلسطيني، ومن تصعيد لمقاومة الإحتلال لإحباط مشاريعه، ومن جهد مكثف للحفاظ على وحدة م.ت.ف على قاعدة برنامجها السياسي وتحالفاتها، وما يُشتق من هذه الخطة السياسية بمختلف مفاصلها من مهام رئيسية على صعيد البناء وإعادة البناء التنظيمي على نفس الأسس التي أرساها المؤتمر الوطني الثاني.

في هذا السياق أبرز الإجتماع الموسع أولوية تطوير أوضاعنا في المناطق المحتلة، وإعادة بناء هياكلنا في لبنان ضمن الظروف المستجدة، في إطار خطة إستنهاض عامة لمنظمتنا الحزبية والديمقراطية في كافة الفروع والأقاليم، ومختلف مجالات العمل.

4-■ أثمرت خطة الإستنهاض التنظيمي هذه نتائجها بسرعة. وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع، إستعادت منظمات ال ج.د مسارها الصاعد، سواء بالدور في إطار الحركة الجماهيرية، أو بالبناء التنظيمي، تعويضاً وتوسعاً، وواءمت أشكال التنظيم والعمل مع الشروط السائدة، مؤكدة موقعها المتقدم في الحركة الوطنية. وعندما أقيمت الإستحقاقات الصعبة في الفترة الممتدة من 1983 إلى 1987، فترة الإنقسام الفلسطيني، والإقتتال الداخلي، وتنامي الضغوط الإقليمية، كانت منظمات ال ج.د تتمتع بجاهزية كافية للإضطلاع بالمهام التي فرضت نفسها على جدول أعمال عموم الحركة الوطنية، وقواها الديمقراطية خاصة.

■ خلال هذه الفترة (1983-1987) كانت منظمات ال ج.د في طليعة القوى التي إنبرت للدفاع، بالموقف السياسي وفي الميدان، عن وحدة م.ت.ف وصمودها بوجه الحصار العربي والتدخلات لمصادرة دورها، وقرارها المستقل (إنشقاق فتح، الإقتتال الفلسطيني الداخلي، حصار طرابلس..). هذا إلى جانب، وفي سياق المقاومة المسلحة للإحتلال، والدفاع عن الوجود الوطني الفلسطيني في لبنان (معارك الجبل في خريف 1983 وما تلاها، إنتفاضة بيروت- شباط (فبراير) 1984، تحرير الجنوب، معارك الدفاع عن المخيمات 1985-1988)، واستنهاض المواجهة في المناطق المحتلة، وتطوير أشكالها المنظمة على خلفية إحتدام الصراع مع الإحتلال، كما انعكست في حالة الإشتباك

المتواصل معه بكافة الأشكال، والهبات الجماهيرية الأوسع التي كانت تتخللها تعبيراً عن حالة الإختمار الكفاحي الشعبي، التي مهدت للإنتفاضة.

■ في هذه المواجهات برز خط الـ ج.د السياسي، وطنياً واقعياً، و متماسكاً صامداً، أمام الضغوطات الإقليمية العربية، ساعياً باستمرار لتوحيد جهد القوى الديمقراطية (القيادة المشتركة مع الشعبية، التحالف الديمقراطي الرباعي مع الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية) وإطلاق مجموعة من المبادرات السياسية التوحيدية، أبرزها كان ما توثق في **إتفاق عدن - الجزائر** - 1984/7.

لقد شقّت هذه السياسة طريقها بفعل استجابتها للمصلحة الوطنية والمزاج الشعبي وقدرتها على بناء تحالفات، وكذلك، بفعل إنخراط منظماتنا الحزبية والديمقراطية الواسع في معركتها، ما أدى إلى توسيع صفوف هذه المنظمات وتنمية نفوذها الجماهيري والوطني.

■ 5- أدى إنعقاد الدورة 17 للمجلس الوطني في عمان - 1984/10، إلى تعميق الإنقسام داخل الحركة الوطنية. وحمل هذا المجلس بقراراته بؤادر الخروج عن برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني، وأوقع القيادة الرسمية لـ م.ت.ف في شباك المحور الرجعي العربي، وجعلها أكثر عرضة لتأثير ضغوطه وخططه السياسية، وهذا ما تأكد لاحقاً من خلال **إتفاق عمان - 1985/2/11**، والتحرك المشترك الذي قام على أساسه على حساب الدور التمثيلي لمنظمة التحرير وبرنامجها السياسي والحقوق الوطنية. وعند هذه النقطة بلغ الصراع حول وحدة م.ت.ف على أساس برنامجها الوطني أقصاه، وفي هذا الصراع أيضاً، كانت جاهزية منظمات الـ ج.د كاملة لخوضه بكل طاقاتها، إلى جانب القوى الديمقراطية والتوحيدية في الحركة الوطنية.

■ إن اتساع صفوف منظمات الـ ج.د وأطرها الديمقراطية، وانتشارها وانضباطها، وحسن استيعابها للخط السياسي وقدرتها على التعبير عنه بالأشكال المناسبة، وقدرتها على اشتقاق التكتيكات الناجحة في عقد التحالفات وبناء الصلات الوثيقة مع الحركة الجماهيرية.

إن هذه الحالة التنظيمية المنتشرة، المعبأة، القادرة على إدارة المعارك السياسية، شكلت البنية التحتية التي حملت هذه السياسة الوطنية التوحيدية في الميدان ودفعتها إلى الأمام، وأسهمت على نحو ملحوظ بدورها الذاتي وتحالفاتها، ومأزق المشروع الإنقسامي نفسه وانسداد الآفاق أمامه، أسهمت في توليد نسبة القوى التي مكنت من استعادة وحدة م.ت.ف بانعقاد الدورة 18 التوحيدية للمجلس الوطني بالجزائر - 1987/4، تلك الدورة التي شكلت مدخلاً لاستعادة الحركة الوطنية عافيتها، واستئناف مسيرتها الناهضة بعد سنوات من التمزق والتراجع والإلتحاق بالمحاور العربية، ووطدت مواقعها، وعجلت باندلاع الإنتفاضة.

6-■ نشأ في صفوف ال ج.د، في ضوء هذه الإنجازات الهامة، ميل للإعتزاز والثقة العالية بالخط السياسي والتنظيمي، وإذا كان لهذا الإعتزاز ما يبرره في حقل الإنجاز الفعلي، فإن انحرافه إلى نزعة الرضا عن الذات، أي إلى الذاتية (نقيض النزعة النقدية في مقارنة الأمور على قاعدة تقدير المستوى الحقيقي للإنجاز من خلال تظهير نواقصه وثغراته بدلاً من تغاضيها والتغني بها، ونقيض النزعة النقدية - حيال الذات، كما وحيال الآخر - في إبداء الإستعداد لتحمل مسؤولية هذه الثغرات، والبحث عن حلول حقيقية لتجاوزها) حجب عن الأنظار، وأنظار الهيئات القيادية المركزية بشكل خاص، المشكلات الحقيقية التي كانت تعتمل - بهذا القدر، أو ذاك - في منظمات ال ج.د.

■ لقد اتضح بالإسترجاع النقدي لأوضاعنا التنظيمية وبعد أن تفاقمت الأمور، أن منظماتنا، وإن كانت تستجيب لتلبية المهام المطلوبة منها، فإن هذه الإستجابة كانت دون المستوى الذي كانت تسمح بافتراضه تقاريرها عن أوضاعها وإمكاناتها، وتراجع حس المبادرة لديها وقدرتها على توسيع ملاكها الكادري، وازداد اعتمادها على جهد صف من النشاط والكادر المتفرغ في إنجاز العمل، في ضوء ضعف مشاركة القاعدة الحزبية والجماهيرية المنظمة. فضلاً عن ذلك، بدأت منظماتنا تراوح مكانها في مجال التوسع، وبقي التعامل مع إتجاهات العمل التي أبرزها المؤتمر الثاني للنهوض بأوضاع الإتحادات الشعبية وسائر أطر الحركة الجماهيرية المنظمة، بقي التعامل معها عموماً، في النشاط العملي للحزب ومنظماته الديمقراطية، ذا سمة نازعة إلى الدعاوية.

7-■ إن الجهد المكثف في بناء وتوسيع المنظمات القاعدية للحزب وهيئاته وأطره الديمقراطية خلال ثمانينيات ق 20، وقر الإمكانية وأرسى القاعدة للإنتقال خطوة نوعية نحو الإرتقاء بالدور الطبيعي للحزب في تعبئة الجماهير الواسعة إنطلاقاً من مصالحها الملحة. ولكن التأخر في إنجاز هذه النقلة، إن لم يكن التخلف عنها، والنزوع لتغليب أسلوب الدعاية السياسية في التوجه إلى الجماهير، التي لا تخاطب بالعمق المطلوب وبلموسية كافة مصالحها المباشرة، كما أضفى على البرامج النضالية سمة دعاوية عامة، ساهم أيضاً في إفراغ العمل التنظيمي من مضمونه ووظيفته المتصلة بالحركة الجماهيرية، وفي تحويله إلى جهد مقصود لذاته محوره الدعاية للموقف السياسي الذي تضخه القيادة، الأمر الذي أفرغ الحياة التنظيمية الداخلية من حيويتها وأشاع فيها الرتابة والخمول والتآكل وغياب الشعور بالحاجة إلى الديمقراطية الداخلية. فإذا كانت وظيفة الحزب هي تلقي الموقف السياسي وضخه إلى الجماهير كما كان حالنا غالباً خلال هذه الفترة، فإن من الطبيعي (خصوصاً في ظل التسليم بصحة الموقف السياسي) أن يبدو في الظاهر أن الديمقراطية الداخلية، بما هي تفعيل لدور القاعدة الحزبية في صنع سياسة الحزب، لا وظيفة رئيسية لها.

■ إن نزعة الرضا عن الذات (نقيض النزعة النقدية) التي شاعت في صفوفنا كانت تحجب إمكانية رؤية عوامل الأزمة الداخلية التي كانت تتشكل تحت السطح، فهي كانت تمّوه على حقيقة أن الحاجة

إلى الديمقراطية كانت تطرح نفسها بإلحاح، كونها عنصراً عضوياً لازماً لا غنى عنه، من أجل تطوير دور الحزب في الحركة الجماهيرية والانتقال به إلى مستوى أرقى نوعياً، وإن التخلّف عن الإستجابة لهذه الحاجة المزدوجة (الديمقراطية الداخلية، والإرتقاء بالدور في الحركة الجماهيرية) كان يدفع تدريجياً باتجاه إبتعاد الحزب عن الجماهير، تلك النزعة التي هي منبع النزعات البيروقراطية والخميرة التي يتولد منها التفسخ البيروقراطي الذي بدأ في حينها، يغزو صفوفنا على مستوى «عدد» من الهيئات القيادية بشكل خاص ■



■ هذه هي الحالة التي كانت تواجهنا عشية إندلاع الإنتفاضة، وفي الوقت الذي كان حزينا قد بلغ أوج إنجازاته الوطنية بالدور المقدم والمبادر الذي لعبه، من موقعه، في استعادة وحدة م.ت.ف، بدأ يواجه مشكلات وعقبات، وعنوانها: إن التوجهات التنظيمية التي أرساها المؤتمر الوطني العام الثاني، بالمستوى الذي آل إليه أسلوب التعامل معها، وصلت إلى حدودها القصوى، وبات الحزب يصطدم بشكل جدي بها، في مجرى بحثه عن متطلبات الجديد والتجديد للخروج من الأزمة، التي سرعان ما عصفت في صفوفه في منتصف عام 1988 ■

(2)

جوهر الأزمة الداخلية وعناصرها.. 1988 - 1991

1-■ عشية الإنتفاضة الكبرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67، كان الحزب يقف على أبواب منعطف جديد في مسيرته النضالية. وبدأت منظماته، في مختلف ساحات النضال، تتلمس متطلبات المرحلة الجديدة واستحقاقاتها، بدرجات متباينة من الدقة والوضوح، وتستشعر الحاجة إلى تجاوز برامج وأساليب العمل القديمة التي كانت تنسجم مع متطلبات المرحلة السابقة، ولكنها أضحت مُتخلفة عن الإستجابة للحاجات والإستحقاقات الجديدة، بل باتت تشكل عقبة في طريق النقلة التجديدية التي صار نمو الحزب وتطوره يتطلبها بإلحاح، تلك النقلة التجديدية التي تتجلى بعناوينها الرئيسية في مجالات أربعة، من المفترض أن تلبى أربع حاجات أساسية:

(أ) ■ الحاجة إلى تطوير وتجديد البرامج النضالية باتجاهات ثلاثة مترابطة:

- الأول، هو مواكبة هذه الشعارات والمهمات للتطورات والمتغيرات الهامة التي طرأت على مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية ومحيطها العربي والدولي خلال ثمانينيات القرن الـ 20، إعادة صوغها بما يستوعب هذه المتغيرات ويستخلص عبرها.
- الثاني، وهو الأهم، هو تعميق البرنامج النضالي لـ ج.د، بما يجعله أكثر إلتصاقاً بالمصالح الملموسة المباشرة للطبقة العاملة وسائر قطاعات الشعب وتجمعاته، أكثر عمقاً ودقة في التعبير عن همومها ومشكلاتها.
- والثالث، وهو الأكثر أهمية، هو بلورة أكثر وضوحاً وتقدماً، للأشكال النضالية والتنظيمية الجماهيرية التي يقترحها البرنامج لتعبئة الجماهير دفاعاً عن هذه المصالح، واستنهاض طاقاتها لتوفر حلاً لمشكلاتها بنفسها، وبمبادراتها الثورية، بما يعني **الإنتقال بالبرنامج من حيز الممارسة الدعاوية إلى حيز التعبئة المنظمة لأوسع قطاعات الجماهير في نضالها، وحياتها اليومية.**

(ب) ■ الحاجة إلى تجديد بنية الحزب، إلى نقلة نوعية في نمط حياته الداخلية عنوانها إشاعة الديمقراطية بما يعني، بالدرجة الرئيسية، تفعيل دور المنظمات القاعدية، الأكثر إلتصاقاً بجماهير الطبقة العاملة والشعب وتلمساً لهمومها ومشكلاتها ومصالحها، تفعيل دورها في صوغ برامج الحزب وتوجهاته النضالية وفي الرقابة على هيئاته القيادية.

■ إن نمط الحياة الداخلية الذي يُغلب المركزية، والذي كانت تبرره جزئياً متطلبات المرحلة المنصرمة في بناء الحزب، ونموه كحزب جماهيري، وتعزيز تماسكه الفكري والتنظيمي كطليعة طبقية، لم يعد يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة، ولا يستجيب لضرورتها، وبات يتحول إلى عقبة في طريق نمو

الحزب وعبء عليه. وترتب على هذا النمط نهج قيادي يتسم بتركيز الصلاحيات بأيدي الهيئات الأعلى واستلابها لدور الهيئات الأدنى، وتراجع مستوى الممارسة الديمقراطية في صفوف الحزب عموماً، وتغييب مساهمة القاعدة الحزبية والكادر في صوغ سياسة الحزب وتحديد توجهاته، وإلغاء الرقابة القاعدية على الهيئات الأعلى، وأفسح المجال لنمو ظواهر التفسخ البيروقراطي.

■ إن هذا النهج القيادي شكل أحد جوانب المعضلة، ذلك أنه جزء من ظاهرة أشمل هي النزعة البيروقراطية التي كان من أبرز تجلياتها تفشي الأساليب الأوامرية، والإرادية في توجيه العمل الحزبي والجماهيري. ومصدر هذه النزعة يكمن في غياب الربط الحي والفعلي بين عملية البناء التنظيمي الداخلي، وبين وظيفة الحزب في تعبئة الجماهير، وتنظيم نضالها دفاعاً عن مصالحها المباشرة، واستنهاض طاقاتها وتأطيرها، بما يُمكنها من أن توفر حلولاً لمشكلاتها الملموسة، بنفسها.

(ج) ■ الحاجة إلى تطوير نمط العلاقة بين الحزب ومنظماته الديمقراطية، وإلى تغيير نوعي في نمط الدور القيادي الذي يمارسه الحزب داخلها، بما يضمن تطويراً جوهرياً في برامجها وأنشطتها ينتقل بها من مستوى الأنشطة الهادفة إلى ضمان التماسك الداخلي للإطار الديمقراطي الصديق، إلى مستوى التوجه نحو الجمهور الأوسع وتفعيل دور الإطار الديمقراطي في تعبئته، والإلتصاق بمشكلاته وهمومه اليومية وبلورة الحلول لها. وبديهي أن هذا التطوير الجوهري في البرامج كان يتطلب تفعيل دور الوحدات القاعدية في صوغ البرامج وتنفيذها، أي يتطلب تعميق الممارسة اليومية لجماهير العمال والكادحين، والشرائح الديمقراطية في المجتمع.

(د) ■ الحاجة إلى نقلة نوعية للإرتقاء بدور الحزب ومنظماته الديمقراطية في الحركة الجماهيرية المنظمة، في الضفة والقطاع بشكل خاص، ولكن أيضاً، في الإتحادات الشعبية وسائر الأطر الجماهيرية العامة في الخارج، حيث الإنجازات التي تحققت على صعيد اكتساب مواقع للحزب في الهيئات القيادية لهذه المنظمات، مركزياً وفرعياً، لم تُستثمر باتجاه النهوض بأوضاعها، ودورها في التعبير عن المصالح الملموسة للقطاعات الشعبية التي تمثلها، ولم تُستكمل، ولم تُرُفد بجهد قاعدي منظم ومتواصل للتأثير في جمهورها واستنهاضه بمبادرات ملموسة للإرتقاء بأوضاعها.

لقد بقي التعامل مع مهمة العمل في الإتحادات الشعبية، والنقابية، ذا سمة موسمية متقطعة عموماً، تتشط في المواسم الانتخابية، وتخفت بعدها، بدل أن يكون مدخلاً رئيساً من مداخل الإرتقاء بدور الحزب ومنظماته الديمقراطية في تعبئة الجمهور الأوسع وقيادة وتنظيم نضاله من أجل مصالحه المباشرة، ومن أجل حل مشكلاته بنفسه، أي بالإعتماد على طاقاته المنظمة.

2-■ هذه الحاجات، بالترابط والتداخل الواضح فيما بينها، وبتعميقها لاتجاهات العمل التي رسمها المؤتمر الوطني العام الثاني في ضوء التطور الذي شهدته أوضاعنا التنظيمية منذ انعقاده، كانت تشكل العناوين البارزة للمرحلة الجديدة التي كانت الـ ج.د تقف على أبوابها عشية إندلاع الإنتفاضة. وهي في جوهرها كانت تعبر عن حاجة الحزب للإنتقال بموقعه في الحركة الوطنية والجماهيرية من وضع الأقلية المنظمة الضاغطة على القيادة البورجوازية للحركة، إلى وضع الشريك الرئيسي في قيادة الحركة، كجسم جماعي يعكس دور الطبقة العاملة ووزنها الإجماعي وثقلها في صنع القرار الوطني، لا كأفراد «يشاركون» كمستشارين في «مطبخ» قيادة م.ت.ف.

■ كانت الـ ج.د مرشحة للإضطلاع بهذا الدور بعد استعادة وحدة م.ت.ف في نيسان (إبريل) 1987، في ضوء الدور الريادي الذي لعبته وسائر القوى الديمقراطية، في تحقيق هذا الإنجاز، الذي ساهم في توطيد دورها ونفوذها الوطني، ووفر إمكانية واقعية لتعديل ميزان القوى في التركيب القيادي لـ م.ت.ف وإرسائه على قاعدة المشاركة والشراكة الفعلية في القرار الوطني، وزاد هذا التطور من شدة إبحاح النقلة المطلوبة في بنية الحزب بما يؤهله لاحتلال موقعه الجديد في الحركة الوطنية والذي أخذت آفاقه تتفتح بفعل مجرى التطور الموضوعي للحركة نفسها مع نضج شروط إندلاع الإنتفاضة الوطنية الكبرى في أواخر 1987.

3-■ التخلّف عن تلبية هذه الحاجات الموضوعية، كان يدفع باتجاه تشكل عناصر أزمة مظاهرها: تلمس الثغرات والعيوب ومكامن الخلل دون أن يتمكن الحزب، كجسم جماعي، من بلورة حلول لها. والتلكؤ في إحداث النقلة التجديدية المطلوبة، بتناقضها مع أساليب وبرامج العمل القديمة، الموروثة عن المرحلة المنقضية، هو الذي شكل جوهر الأزمة الحقيقية التي كانت تتفاعل في صفوف الـ ج.د؛ وفي سياق تشكل عناصر الأزمة، بعواملها الداخلية الذاتية، بدأت تبرز الظاهرة الإنتهازية وتتشكل، خصوصاً في ظروف تشتت المركز القيادي (1988/1987)، التي فاقت عزلته عن التفاعل المباشر مع جسم الحزب.

■ لم تكن الظاهرة الإنتهازية سبب الأزمة، بل كانت واحدة من إفرازاتها، وكانت تتغذى منها، وتسعى إلى إدامتها، فعملت على عرقلة حلها وشكلت عقبة إضافية في طريق الحل. أما الشعارات الدعاوية التي رفعتها، فقد كانت تعبيراً زائفاً عن حاجات الحزب الموضوعية، وتشويهاً لوعي الحزب لعناصر الأزمة وحلولها، كانت تظهيراً للثغرات وعناصر الخلل، إستخلصت منه الظاهرة الإنتهازية دعوة إلى الإرتداد عن منجزات المرحلة السابقة من مراحل نمو الحزب وتطوره، لا إلى توفير متطلبات الإنتقال إلى المرحلة الجديدة.

■ إذا كان عنوان المرحلة الجديدة هو النهوض بدور الحزب الطبيعي في تعزيز مكانة الطبقة العاملة وحلفائها الكادحين، سياسياً وعملياً، كشريك رئيسي في قيادة الحركة الوطنية، فإن من الطبيعي أن تسعى الإنتهازية، وكيل البورجوازية في حركة الطبقة العاملة، إلى عرقلة هذه النقلة، أي إلى إدامة هذه الأزمة والتغذي من إفرازاتها وطرح الحلول الشكلية، أو الإرتدادية لمعضلاتها، وتوظيفها في مشروعها الإنتهاري الذي هو في جوهره مشروع لتصفية الحزب، بما هو حزب طبيعي للطبقة العاملة، والنيل من دوره الخاص في الحركة الوطنية، وإحاقه الذلي بقيادة البورجوازية، وإذا تعذر ذلك، فالحمل على تخريبه وتدمير، ومن ثم الانفصال عنه ومغادرة مواقعه إلى مواقع الليبرالية البورجوازية. لقد أصبح واضحاً أن الظاهرة الإنتهازية اليمينية التي نمت في صفوف الـ ج.د هي في الجوهر تعبير عن التفسخ البيروقراطي لقطاع من الكادر وميله إلى الانتقال إلى مواقع البورجوازية الوطنية، أو الإلتحاق بها، وتصفية الحزب، أو تمييع هويته الطبقية، بما هو حزب طبيعي للطبقة العاملة وحلفائها الكادحين.

4- ■ كانت منظمات الـ ج.د في العديد من الساحات، قد بدأت تتلمس عناصر الأزمة، وتُبرز حاجات التجديد في برامجها النضالية ونمط حياتها الداخلية، عندما وجدت رموز الظاهرة الإنتهازية فرصتها للبدء في إظهار نشاطها التكتلي، وبلورة مشروعها متغذية من عامل الأزمة، وساعية إلى استثمارها. لقد راجعت دورة اللجنة المركزية (ل.م) - 1988/11 هذه الحالة المستجدة في حياة الـ ج.د، ولكنها عجزت عن إيجاد حلول لها، فحاكمت سلوك الكتلة الإنتهازية إنطلاقاً من كونه «خروقات» تنظيمية محضة، مما عكس تدنياً في وعي عناصر الأزمة العامة التي كانت تتشكل عواملها في قلب الحزب، وضعفاً في إدراك الترابط بين تفاعلات هذه الأزمة، وبين سلوك الكتلة الإنتهازية، وخروقاتها، وانتهاكاتها المتكررة لأصول العمل الحزبي. لقد غُلبت اللجنة المركزية (ل.م) المعالجة الفوقية الإجرائية للظاهرة الإنتهازية المتشكلة، بمعزل عن إشراك الحزب.

■ إستمرت الظاهرة الإنتهازية في توسيع نطاق نشاطها التكتلي في الحزب، إلى أن أنتت دورة ل.م - 2 و 3/1990 بقراراتها وتوجهاتها، لتشكل نقطة إنعطاف مفصلية في التعاطي مع الأزمة، فالجوهري في قرارات هذه الدورة عكس ليس توجهاً جاداً فحسب، في أسلوب مواجهة الظاهرة الإنتهازية وبدء النضال الجاد لدحرها، بل إتسم خصوصاً بوضع اليد على عناصر أزمة الحزب الحقيقية، وتبين معالم الطريق لتجاوزها من خلال إطلاق عملية التجديد وإشاعة الديمقراطية، وإطلاق العنان لعملية الحوار الداخلي الديمقراطي والشامل في صفوف قاعدة الحزب وهيئاته، حول محاور الخلاف الدائر في الهيئات القيادية الأعلى، وكذلك حول مختلف جوانب وعناصر أزمة الحزب، واتجاهات التجديد التي طال استحقاقها في بنيته وبرامجه النضالية، وفي نمط حياته الداخلية، وعلاقته بال جماهير، وموقعه في الإنتقاضة والحركة الوطنية عموماً.

إن المغزى الحاسم لهذه القرارات يكمن في إقرارها أن مستقبل الحزب هو ملك إرادة الحزب بأكمله، وخصوصاً منظماته القاعدية الأكثر إتصافاً بالطبقة العاملة وجماهير الشعب، والأكثر تلمساً لهمومها، ومزاجها، ومصالحها، ودرجة إستعدادها الكفاحي، وفي الوقت نفسه، تأكيداً لحقيقة أن نهج التجديد والديمقراطية ليس بديلاً للمركزية الديمقراطية، بل هو تعميق لمضمونها وتطوير لممارستها الخالقة.

5-■ أحببت قرارات دورة ل.م - 1990 مشروع المجموعة الإنتهازية الانقلابي، وفضحت جوهره التسلطي البيروقراطي الفوقي، وأبرزت التناقض بين شعاراته المعلنة (التي تُلوّح زوراً بشعارات التجديد والديمقراطية)، وبين ممارساته العملية القائمة على فرض الهيمنة على الحزب وتطويعه بوسائل التسلط الفوقي، وبسبب من ذلك شقّت المجموعة الإنتهازية عصا الطاعة على قرارات ل.م، وصعدت نشاطها التكتلي وأشهرته علناً داخل الحزب وخارجه. ولكن قرار المكتب السياسي بوضع جميع وثائق الخلاف، منذ بدايته، بتصرف القاعدة الحزبية وفتح النقاش الجماعي حولها داخل منظمات الحزب، والمباشرة الفورية بتنفيذ قرار ل.م بشأن عقد مؤتمرات المنظمات الإقليمية والفرعية، وانتخاب هيئاتها من أدنى إلى أعلى، هذا القرار أسقط في أيدي المجموعة الإنتهازية، وأعلن بدء العد العكسي لمخططها.

■ إن هذه العملية الديمقراطية متعددة الأوجه، لم تُظهر إنحيازاً أعمى، أو لا مشروطاً للقاعدة الحزبية إلى جانب إتجاه في القيادة ضد إتجاه آخر، بل أن منحاهما النقدي الجريء أظهر إنحيازاً لوحدة الحزب ضد محاولات الإنشقاق، إنحيازاً لمحتواه الطبقي ومنهجه الثوري ضد الرّدة والتفسخ الطبقي، إنحيازاً للتجديد والديمقراطية ضد الجمود والبيروقراطية بكل أشكالها وتجلياتها، وللمركزية الديمقراطية بمضمونها البروليتاري المتجدد ضد التصفوية وليبرالية البورجوازية الصغيرة، إنحيازاً للواقعية الثورية ضد التطرف اليساري، والإنهزامية اليمينية في آن، إنحيازاً للحزب الطليعي المتجدد، كما يريد مناضله حزباً طليعياً مكافحاً، عميق الصلة بجماهير الطبقة العاملة والشعب، أميناً على مصالحها.

■ في جميع منظمات الجبهة، في الداخل والشتات، كانت العملية الديمقراطية والحوارية التي تكاملت حلقاتها على امتداد عام 1990 المدخل لتعزيز وحدة الحزب وفضح الظاهرة الإنتهازية، وإلحاق الهزيمة بمشروعها التصفوي. وبعد انعقاد دورة ل.م - 1991/1 بالرغم من سلسلة مناورات التعطيل، بادرت المجموعة الإنتهازية لإعلان إنشقاقها الرسمي عن الجبهة، وتشكيل تنظيمها الخاص ببيان وزعته في 17-18/1/1991 مع بدء العدوان الأمريكي على العراق.

6-■ إن تجربة الأزمة وخبرة النضال ضد الإنشقاق اليميني، تؤكد على استخلاصين:

• **الأول، هو:** إن ممارسة الديمقراطية الحزبية وتسيدها في حياة الحزب الداخلية وعلاقته بالجماهير، هي الضمانة الحقيقية لوحدة الحزب، وتماسكه على أساس التطبيق الخلاق لمبادئ الديمقراطية، فالديمقراطية الداخلية، بما هي أولاً، وقبل كل شيء، تفعيل لدور القاعدة

الحزبية في صوغ سياسة الحزب وبرامجه النضالية وتوجيه مسيرته، هي الحصانة الفعلية، ليس ضد الإنتهازية والتفسخ الطبقي فحسب، بل أيضاً ضد كل الشوائب والعقبات البيروقراطية التي تعترضه.

• **والثاني، هو: إن مواصلة تحسين التكوين الطبقي للـ ج.د، وانغراسها العميق في حياة الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، وفي حركتها النضالية بروح ديمقراطية منفتحة حريصة على التعلم من الجماهير، كما على تنظيمها وقيادتها، تشكل إحدى أبرز الضمانات لتعزيز الهوية الطبقية للحزب وتحصينه من مخاطر الإنحراف والإنتهازية.**

■ **إن التحسين المضطرد للتكوين الطبقي للمنظمة الحزبية، وتكريس الديمقراطية نهجاً ثابتاً في حياتها الداخلية، هما العامل الحاسم في تعميق الوعي الطبقي وتحسين الحزب ضد عوامل التفسخ البيروقراطي والنزعات الإنتهازية. إن استئصال جذور الأزمة وبلورة عناصر التجديد المطلوب، بتفاصيلها واشتقاقاتها المختلفة لا يمكن أن تكون عملية فورية، بل ينبغي أن تكون حصيلة جهد مشاركة الحزب كله، بمنظوماته القاعدية، وسائر هيئاته.**

لقد إضطلع الكونغرس الوطني العام الثاني-1991 بمهمة إغلاق ملف الأزمة، بما يعني إزالة العقبات والإستعصاءات التي تعترض طريق التجديد، ومن بين أبرزها الظاهرة الإنتهازية، وفتح الطريق واسعاً لعملية التجديد وإشاعة الديمقراطية في حياة الحزب وعلاقته بالجماهير، على هدى الإتجاهات الرئيسية التي أقرها مبدئياً، لتكتسب مضامينها الملموسة في سياق الحوار الداخلي الديمقراطي الشامل، الذي إنخرطت فيه مجموع منظمات الجبهة الديمقراطية تحضيراً للمؤتمر الوطني العام الثالث، ولتصوغ مستقبل الـ ج.د بنفسها، وبمشاركتها الديمقراطية الواسعة ■

(3)

الكونفرنس الوطني العام الثاني-1991:

إتجاهات التجديد وتعميق الديمقراطية

1-■ إن حاجة الحزب إلى التجديد، إلى التطور والتقدم في إستراتيجية عمله وعلاقاته الداخلية ومع جمهوره والحركة الجماهيرية، يشكل إطار المعالجة التي تضع الحزب على أبواب مرحلة نوعية جديدة من مراحل تطوره وعنوانها مسألة الديمقراطية. هذا ما استخلصه الكونفرنس الوطني العام الثاني الذي أبرز موضوع تعميق الديمقراطية في سياق تطوير المركزية الديمقراطية في الحزب، باعتبارها المبدأ التنظيمي الأساس الذي قام عليه بناء ال ج.د ولزمتها في كافة مراحل تطورها، كان مضمونه وآليات تطبيقه يتطور تبعاً لمتطلبات البناء والدور والحاجة الموضوعية، كما كان يتلمسها الحزب من موقع إنغراسه في الحركة الجماهيرية والعمل الوطني، وليس من خلال الإستعارة والنقل لنماذج وترسيمات مستمدة من تجارب أخرى، على أهمية هذه التجارب والقواعد العامة المستخلصة منها.

■ إن تجربتنا على مدار أكثر من عقدين من الزمن تشير إلى التالي: لقد كانت قواعد وأسس التنظيم القائمة على المركزية الديمقراطية منسجمة مع التوجه البرنامجي للحزب، مع إستراتيجيته التي كان يعتمد عليها في كل مرحلة من مراحل نضاله، وكان مضمون المركزية الديمقراطية يتطور بما يستجيب للتوجه البرنامجي ومتطلباته وبالتلازم مع واقع حال التنظيم، أفق تطوره واحتياجاته. وعندما تخلف الحزب عن إحداث التطوير المطلوب على إستراتيجيته، على برنامجه وعلى قواعد وأسس تنظيمه بالسرعة والمستوى المطلوبين، بدأت البنى الداخلية للحزب تستشعر ضغط الحاجة إلى التغيير، فدخل الحزب في أزمة داخلية.

■ إن حزينا الذي بلغ في تطوره مستوى بات يتطلب تجديداً برنامجياً، تطويراً لاستراتيجية عمله النضالي، لا بد أن يُحدث التطوير المطلوب على أسس تنظيمه المعتمدة على المركزية الديمقراطية، فهذا التطوير ينطلق من إبراز الصلة العميقة بين تجديد صياغة إستراتيجية العمل، وبين تجديد قواعد أداء الوظائف النضالية في الحزب. وأمام هذه الضرورة، فإن تطبيق المركزية الديمقراطية بشكل متجدد ينبغي أن يكون من خلال إشاعة الديمقراطية على أوسع نطاق لإشراك عموم الحزب من خلال عملية حوار وتفاعل واسعة كي يتصدى لمعالجة هذه المسائل، مسائل التطوير والمراجعة الشاملة، وإعطاء الإجابات الوافية عليها، ضمن تصور يستوعب هذه العملية بكل أبعادها، إذن يسعى إلى توفير شروط مواصلة الإرتقاء بالدور، والتطوير في البرنامج، بالتوازي مع تطوير مضمون المركزية الديمقراطية.

■ إنطلاقاً من هذا، بلور الكونفرنس إتجاهات التجديد وتعميق الديمقراطية على محوري البناء الحزبي والبناء الجماهيري الديمقراطي، بترابطهما، وفي إطار الإنخراط الكامل في الحركة الجماهيرية المنظمة، وتوسيع نشاط الحزب السياسي بين كل فئات الشعب. وعلى هذه القاعدة إعتد الكونفرنس الأسس، وأجاز مجموعة من الإقتراحات والبدائل الملموسة من أجل تجديد صياغة النظام الداخلي.

2- ■ عالج الكونفرنس الوطني الثاني إتجاهات التجديد وتعميق الديمقراطية على صعيد البناء الحزبي، والعلاقات الداخلية بالتركيز على قضايا أساسية أهمها الحوار الداخلي، والانتقال بمركز ثقل العمل إلى القاعدة الحزبية، وفي هذا الإطار تطرق إلى موقع ودور المركز القيادي الواحد في الحزب:

أ) ■ فبالنسبة للحوار الداخلي، تم إبراز الصلة بينه وتعميق الممارسة الديمقراطية من ناحية، وتعزيز وحدة الحزب من ناحية أخرى؛ فلا تعميق للممارسة الديمقراطية الداخلية (وكذلك بالعلاقة مع الجماهير) بمعزل عن الحوار الداخلي الحقيقي، كجزء أصيل من أسلوب العمل يجري على قاعدة إستمرار وحدة بنية الحزب، وتوطيد العلاقة بين مختلف أجزائه، وتأكيد وحدة عمله، بما يضمن تمتعه بالقدرة على الإستمرار بالفعل في الواقع الإجتماعي لتغييره.

■ إن وحدة الحزب، هي وحدة حية مؤسسة على وحدة الأهداف والعمل ومستمدة من قناعات مشتركة، لا يمكن أن تترسخ إلا من خلال النقاش والحوار، النقاش على قاعدة معلومات وافرة، والنقاش المستند إلى تجربة كل حزبي، وإلى متابعة حركة الواقع والوقائع من الممارسة الإجتماعية والنضالية المتقدمة. ولا شيء يُظهر حقيقة الجوهر الديمقراطي للمركزية الديمقراطية أو يكشف زيفها التسلطي (البيروقراطي) أكثر من الأسلوب والطريقة التي يقوم عليها، وينظم فيها الحوار الداخلي.

■ إن صراع الأفكار أمر مشروع، لا بل مطلوب في الحزب حتى اتخاذ القرار، وإذا كان هذا بدوره يطرح مسألة حقوق أصحاب الرأي الأقلي في هيئات الحزب، وهذا ما ينبغي أن توفر له أقصى الضمانات في كل الأحوال، فإنه يسلب الضوء على الحقيقة التالية: إن وحدة الحزب ليست معطى بسيطاً ودائماً يمكن التسليم به تلقائياً وباطمئنان، بل هو نتيجة مركبة ينبغي إحداثها وإنتاجها باستمرار، من خلال الحوار الداخلي والتطبيق للخلاق للمركزية الديمقراطية.

ب) ■ وعلى مستوى القاعدة الحزبية، حيث تتقاطع الحقائق الملموسة بين البرنامج والتطبيق، يتحدد الموقع الأساسي الذي يمكن أن تزدهر فيه الديمقراطية والمبادرات العملية والأفكار المستمدة من واقع الحياة وحركتها. إن تعميق الديمقراطية في الحزب يطول قاعدته بالأساس، وهذا لا يكون إلا من خلال الإرادة الواعية والإجراءات الملموسة، وحتى يكون كل عضو حزبي مشاركاً في صياغة قرارات الحزب بقدر ما هو معني بتنفيذها.

■ إن الكلام عن تعميق الديمقراطية الداخلية بمعزل عن الإنتقال بمركز ثقل العمل إلى القاعدة الحزبية، بما يعني إحياء دور الخلايا والمبادر والنشط، القيادي والمسؤول، يبقى كلاماً محدود القيمة العملية. من هنا، فإن أحد الإتجاهات الرئيسية للعمل ينبغي أن يَنْصَب على الإعتناء بدور القاعدة الحزبية والأعضاء، حتى يصبح بوسعهم، ومن موقعهم، أن يساهموا في تطبيق سياسة الحزب وتوجهاته من خلال المشاركة الفعلية في صياغة هذه السياسة وتلك التوجهات، وبما يضمن نشاطاً للحزب له علاقة بالمسائل الحيّة والملموسة.

(ج) ■ إن تعميق الديمقراطية في الحزب بتثييط الحوار الداخلي وتحويل الخلايا إلى مركز النشاط الحزبي يقود إلى طرح موقع المركز القيادي الواحد (أي المؤتمر الوطني العام، واللجنة المركزية، والهيئات المنبثقة عنهما) من هذه العملية، والإشكالية في وضع هذا المركز القيادي والتي تقرض قياداً على تعميق الديمقراطية الداخلية، إشكالية تكمن في أن دور المركز القيادي الواحد ينزع (في ظل ضعف الرقابة من أدنى، وبضوابط ذاتية)، لأن يتحول في الممارسة العملية إلى سلطة حزبية لهيكلية مركزية.

■ إن المخرج من هذا يكون بتطوير أسلوب العمل القيادي لمختلف الحلقات التي يتشكل منها المركز القيادي الواحد لجهة تفعيلها، والتدقيق بعلاقاتها فيما بينها ومع الحزب، ونخص بالذكر المؤتمر الوطني العام، فهو الأساس الذي يقوم عليه المركز القيادي الواحد لأنه يجسد عند انعقاده حصيلة النشاط الموحد، المُمركز لعمل الحزب وتوجهاته، ويضفي هذه الصفة على الهيئات المنبثقة عنه، بعد إنفضاضه.

■ في هذا الإطار بحث الكونغرس الوطني الثاني بتطوير دور المركز القيادي الواحد بمختلف حلقاته لجهة تعزيز علاقته وتفاعله مع مختلف منظمات الحزب، وبلور مجموعة من الإقتراحات والبدائل، وحدد العناصر الواجب الضغط عليها وإبرازها بغرض تحقيق المضمون الديمقراطي على مستوى العلاقة بين المركز القيادي والمنظمات: فعلى مستوى منظمات الحزب ينبغي توسيع إستقلاليتها النسبية إلى أبعد حدود في صياغة وتطبيق برامج عملها على قاعدة أقصى درجات الإعتماد على الذات، وعلى مستوى المركز القيادي الواحد ينبغي تعزيز دوره التوجيهي بكافة جوانبه وتحسين أدائه المُمركز والموحد لنشاط عموم الحزب واتجاهات عمله، وذلك بالتفاعل الحي والدائم مع منظمات الحزب.

3- ■ شَخَّص الكونغرس الوطني المشكلات التي تواجهها المنظمات الديمقراطية (الم.د) والتي تُختصر بما يلي: إصطدامها بحدود تُصعّب عليها إختراق أوساط إجتماعية معيّنة وتحول دون إمكانية مواصلة نموها بوتائر تتسجم وزخم الحركة الجماهيرية والنفوذ السياسي للجهة الديمقراطية، وضعف

البرامج الملموسة التي تخاطب مصالح الفئات الإجتماعية المنضوية تحت لوائها ونزوعها إلى النشاطية السياسية ذات الطابع الدعاوي المحض.

إن تجاوز هذه الحالة يملئ، من أجل تلبية حاجات جمهور هذه المنظمات وهي حاجات ديمقراطية، الإفراج عن طاقات الم.د. وإطلاقها من خلال تطوير برامج عملها، وتعميق الديمقراطية في صفوفها، وتكريس إستقلاليتها. هذه هي العناوين الرئيسية التي تفتح أمام الم.د. آفاق التوسع وتضمن إنغراسها العميق في الفئات الإجتماعية التي تتوجه إليها، وتعزز نفوذها في وسطها.

■ على هدي توجهات الكونفرنس الوطني، إندفعت منظمات ال.ج.د. في عملها من أجل تطوير أوضاع الحزب، وإكساب علاقاته الداخلية ومع جمهوره والحركة الجماهيرية عموماً مضامين متجددة. إن الفترة الزمنية التي إنقضت منذ الكونفرنس كافية لتقييم الإنجازات الفعلية التي تحققت، ولتقدير الصعوبات التي يواجهها الحزب في نقل هذه التوجهات إلى حيز الممارسة النضالية، وللتدقيق بهذه التوجهات لإكسابها مزيداً من الملموسية في ضوء ما كشفته وقائع العمل، والحياة ■

(4)

التجديد الديمقراطي وصعوباته

1- التجديد الديمقراطي يتبلور من خلال الممارسة ويتعمق في مجراها

■ بغلقه لمف الظاهرة الإنتهازية اليمينية حررّ الكونفرنس، كمحطة أجملت جهداً إستغرق ثلاث سنوات، طاقات الـ ج.د وأعادها إلى وجهة العمل المنتج. وحصيلة هذا العمل على مختلف الصعد، منذ هذا الحين، تؤكد أن الحزب إستعاد فعاليته النضالية على هدي سياسته الوطنية المبادرة بدون تأخر كبير، وفي اللحظة المفصلية وطنياً، التي كانت تشهد إستكمال تحضيرات الإنضمام إلى مفاوضات مدريد - واشنطن.

هذا ما ينبغي تثبيته أولاً، ونحن بصدد الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى إنعكست توجهات الكونفرنس، في التجديد والتطوير والديمقراطية، على أوضاعنا التنظيمية؟ حتى لا يختلط مستوى الإنجاز الناجم عن التحرر من عبء مُعيق للدور جزاء الإنغماس في الأزمة الداخلية، بمستوى الإنجاز جزاء اعتماد التجديد في مضمون العلاقات والبرنامج وأسلوب العمل، على الرغم من التداخل بين المستويين، وتأثرهما ببعض، وصعوبة الفصل الصارم بينهما في المجرى العملي للأمر.

■ ومن هذا المدخل نجيب: لا شك أن ثمة إدراك ووعي أفضل في هيئات الحزب، من المنظور الذي حددته إتجاهات التجديد والديمقراطية، لمعضلات العمل وللخطوط العامة للحلول والمخارج. لكن هذا الوعي لم ينعكس بعد بالقدر الكافي على مستوى الإنجاز، فالمسافة إلى التجديد الديمقراطي بتطبيقاته الملموسة، وإن تَبَدَّت ملامحه الواعدة في بعض المجالات، ما زالت واسعة. وما تحقق على مستوى إمتلاك ووعي أفضل لخط العمل الجديد (الذي شمل الهيئات، ولما يترك بصماته بعد بشكل واضح على القاعدة الحزبية)، أتى بفعل مغالبة، لم تكن سهلة، لمفاهيم وتقاليد عمل بثلاث إتجاهات مترابطة: الأول، هو: مكافحة الأفكار والمفاهيم الموروثة عن المرحلة السابقة، وتأثيراتها على الوعي وأسلوب العمل. والثاني، هو: التخلص من التشويشات التي عُلقت بوعي الحزب، وبأساليب عمله في مجرى جبه الظاهرة الإنتهازية، وما نجم عنها من إئقال للعلاقات الداخلية بأمراض شتّى. والثالث، هو: شن حملة تنقيف واسعة بالمفاهيم والتدقيقات التي عمقها الكونفرنس.

■ وإذا شكل الإتجاهان الأول والثاني الجانب «الدفاعي» الذي لا يُترجم بإنجازات ملموسة بشكل مباشر، فقد كان هذا هو السياق الذي فُرض عملياً والشرط الضروري لدفع الإتجاه الثالث من هذه العملية وتقدمه، الذي ما زلنا نجالد لتظهيره وتثبيته في صفوفنا، فإكتساب الجديد في الحزب يمر عبر مغالبة القديم ولا يترسخ إلا في مجرى هذه المغالبة.

إن هذا الوعي لضرورة التطوير عبر نهج التجديد والديمقراطية الذي شق طريقه بصعوبة إلى هيئات الحزب، (وليس إلى قاعدته بعد)، ما زال يستلزم جهداً كبيراً حتى يستقر كجزء ثابت وأصيل في أسلوب

عمل الهيئات ويصل إلى القاعدة. ولن يستقر هذا الوعي ما لم يطرأ تطوير نوعي على الإنجاز التنظيمي المحقق. وبغياب هذا الإنجاز، أو التقدم الجاد نحوه، سيبقى هذا الوعي قاصراً ومجرداً، ولن يتجاوز حتى بهذه الصفة حدود الهيئات، ولن يبلغ القاعدة الحزبية.

2- صعوبة التجديد في هيئات الحزب وقاعدته

■ إن الإمساك بالأسباب الحقيقية التي تفسر هذا التباطؤ في إحداث التطوير النوعي المطلوب هو المدخل الرئيسي للمعالجة، فتجاوب منظمات الحزب الضعيف مع خط العمل الجديد، بعد أن امتلكت هيئاتها وعياً له بحدود الممارسة القائمة، لا يمكن، ومن الخطأ أن يُعزى إلى اقتصار توجهات الكونغرس على طرح الخطوط العامة. فواقع الأمر يشير إلى أن الهيئات المركزية (اللجنة المركزية والهيئات المنبثقة عنها) أنجزت أكثر من خطوة رئيسية على طريق إكساب هذه التوجهات تحدياتها وملموسيتها. فضلاً عن ذلك، فإن طبيعة التوجه المطروح لا يمكن أن يكتسب مضامينه الملموسة إلا بجهد فعلي من هيئات الحزب الميدانية، وقاعدتها المنظمة.

■ إن خط العمل التنظيمي الذي يُغلب التوجيه من أعلى إلى أدنى، إذا توفرت شروطه وروافعه الرئيسية (الفكرية والسياسية والتنظيمية)، يُنتج بنية تنظيمية فاعلة وמתماسكة بحدود الفعل النضالي القائم على تعبئة القوى الذاتية، والدور الدعاوي والسياسي النشط.

أما التقدم نحو لعب دور قيادي مؤثر في الحركة الجماهيرية، بتفعيل دور هذه البنية في تعبئة الجمهور الأوسع إنطلاقاً من استيعاب مشكلاته وهمومه اليومية، فإنه يقتضي موازنة هذا الخط (من أعلى إلى أدنى) بخط عمل تنظيمي آخر، لا يقل عنه أهمية وفي بعض الأحيان يفوقه، من أدنى إلى أعلى، يُكسي توجيه الخطوط العامة بمفرداته الملموسة من خلال صلة وعمل القاعدة المنظمة مع الجماهير، ويعيد ضخه إلى الهيئات الأعلى، التي تصوب في ضوءه توجيهاتها، وتجملها مرة أخرى، وتعمقها. إن علاقة التفاعل والتكامل هذه، الديمقراطية مضموناً، هي السمة الرئيسية لأسلوب عمل في القيادة والتوجيه لحزب يطمح أن يُمارس ما يتجاوز الدور الدعاوي في الحركة الجماهيرية، لحزب يسعى جدياً للإضطلاع بدور قيادي مؤثر في صفوفها.

■ في سياق البحث عن الأسباب الحقيقية التي ما زالت تحجر على نهج التجديد الديمقراطي يبرز ما يلي: ثمة مقاومة، معلنة أو مضمرة، لاتجاهات العمل الجديدة، من الهيئات والكادر بشكل عام، بما في ذلك في الهيئات المركزية. وأحد أسبابها هو: أن نقل هذه الإتجاهات إلى حيز التطبيق يترتب عليه أسلوب عمل جديد يصطدم عملياً بأسلوب عمل درجت عليه الهيئات والكادر، ترسخ لديها، وتجمد، عند نقطة لم يعد كافياً من أجل كسرها وتجاوزها، الإعتماد على التثقيف والتوجيه فحسب، بصيغته الراهنة (على أهميته، وقصورتنا في منحه الإهتمام المطلوب).

■ إن ما يعزز هذا الجمود، والخندقة الناجمة عنه (هيئات تطالب بالتجديد الديمقراطي وتقتصر خطوطه وآليات تنفيذه وروافع إطلاقه، تقابلها هيئات تستقبل كل هذا بالصد العملي، أو تعيد تصديره دون جهد خاص ومتابعة جادة إلى الهيئات الأدنى)، هو عدم تلمس هذه الهيئات والكادر لضغط من أدنى يُخرجها من حالتها الراهنة. فهذا الضغط من أدنى ضعيف، أو يقتصر على مطالب محدودة، ولا يأخذ منحى متواصل ومترايط يُعبّر عن طموح القاعدة الديمقراطية ومطلبها المشروع في أن يتجاوز التعامل معها مستوى الدعاية والتبشير وطلب إنجاز المهمات التي تخدم هذا الغرض بأسلوب أوامري تسييري، ليتطور نحو الأخذ ببرنامج عمل يدافع عن مصالحها، ويستجيب لاهتماماتها، في إطار علاقات عمل ذات مضمون ديمقراطي.

■ إن ضعف الضغط من أدنى على الهيئات من أجل التقدم نحو التطوير البرنامجي، رغم أن تكوين منظماتنا الإجتماعي بغالبية الراجحة عمالي وكادح (إذن هو صاحب المصلحة الأولى في التجديد الديمقراطي)، يعكس واقعها. وهو واقع غير جاهز تلقائياً بفعل نمط التعاطي السابق معه، وفي غياب التوجه الجاد من الهيئات والكادر، لأن يتحرك ضاغطاً نحو الجديد بمجرد أن يتلقى عناوينه وخطوطه العامة. إن خط العمل الجديد لا يصطدم بأسلوب عمل قديم فحسب، على مستوى الهيئات، بل بتقاليد عمل (وأبعد من ذلك ببنية) تكرست بشكل عام لدى منظمات الحزب من أعلى إلى أدنى.

■ غير أن عقبة القديم الموروث أمام الجديد وانعكاس خط العمل على مستوى الهيئات والقاعدة يتميز بحدة بسبب التمايز النوعي في موقعهما تجاه العملية التجديدية المطروحة:

أ) فالهيئات (والكادر) بركونها إلى القديم تسعى لأن تحافظ على استقرارها بامتيازاته المعنوية، فهي تتقن عملاً يحفظ لها موقعها، ويريحها لأنها تدرت عليه، وتجيد طرقه، وتملك تقنيته. إن أداء الهيئات القيادية (الأولى والوسيلة) يُعيق إستنهاض دور القاعدة وينزع إلى تغييبه، وإضعاف مبادراتها، وأحياناً لجمها. وهذا القصور في الدور القيادي للهيئات لا يعبر عن خلل في أسلوب العمل فحسب، إنما أيضاً عن ضعف القناعة بتحقيق النقلة التجديدية المطلوبة بسبب من التكوين الإجتماعي لهذه الهيئات (المتفرغة بغالبيتها) الذي يضعف إنغراسها في مختلف القطاعات الجماهيرية، ويبعدها عن هموم القاعدة ومصلحتها، ويجعلها قابلة للتأثر بأجواء وأساليب العمل البيروقراطية السائدة في الأطر القيادية للحركة الوطنية.

ب) أما قاعدة الحزب فوضعها يختلف. فإذا كان القديم يلبي جانباً من طموحاتها الوطنية والنضالية، لأنها تعمل وسط جمهور يتجاوب مع ما تطرح من خط ومهمات، وهي تلمس أن هذا الخط يتقدم وهذه المهمات تلبى جوانب هامة (وطنية) من إحتياجات الجمهور، فإنها بالمقابل، تلمس أن نضالها لا يستجيب تماماً لمصالحها ومصالح الجمهور (اليومية، المعيشية...)، ولا يُمكنها من التعبير الديمقراطي

عن نفسها لأن علاقات العمل الأوامرية التنفيذية تكبل مبادراتها، وتحول دون أن تقود نضالاتها بنفسها دفاعاً عن مصالحها.

وفي المجرى العملي للأمر، فإن هذا التناقض لا يعبر في العادة عن نفسه ضغطاً على الهيئات، بل ينعكس على مسلكها إستكانه، وضعفاً لمبادراتها.

وهذا ما يفسر نزوع قسم من هذه القاعدة المنظمة (الحزبية والديمقراطية) لأن تنفصل عن إطارها التنظيمي، أو تتراجع في انتظامها، ليس من موقع الإفتراق السياسي، أو إدارة الظهر لنضالات الحزب وإنجازاته (التي هي نضالاتها، وإنجازاتها)، بل لأنها تلمس، مع بقائها صديقة للحزب ومؤيدة لسياسته، أن استمرار عضويتها وانتظامها لا يستجيب لاهتماماتها، ولا يلي مصالحها كما تستشعر ضغطها عليها.

■ إن الفهم الصحيح لما يمنع تقدم العمل الجديد بالسرعة المطلوبة: ضعف إستجابة الهيئات (والكادر) وضعف مبادرة القاعدة، في إطار مراوحة البرنامج ضمن خطوطه العامة كنتاج طبيعي لهذه الحالة، يضع المسألة أمامنا في سياقها، ويوفر المداخل للحل المتكامل. وفي هذا الإطار، يأتي في المقام الأول توجيه طاقات الهيئات لرعاية القاعدة الحزبية من أجل تملكها خط العمل وإشراكها في إغناء البرنامج بالإنخراط في مهام إستنهاض الحركة الجماهيرية وتنظيمها، مما يؤدي إلى تراجع النزعة البيروقراطية في عمل الهيئات، وتقليص المسافة بين همومها وهموم القاعدة، ويوفر تدريجياً شروط تحسين التكوين الإجتماعي لهذه الهيئات من خلال ضم المزيد من الكادر الصاعد من معترك النضال الجماهيري.

■ هذه الوجهة في العمل تُكسب العلاقات الداخلية، ومع الحركة الجماهيرية، مضمونها الأرحب والأكثر ديمقراطية، وتؤدي إلى تعزيز مبادرات القاعدة الحزبية، وتسهم في تخليصها من مظاهر الإغتراب عن جمهورها. غير أن هذه الوجهة لا تأخذ مداها كاملاً إن لم تتلازم مع وقفة أمام أشكال النضال والتنظيم المتبعة، والتي ما زالت قاصرة عن تلبية متطلبات التجديد الديمقراطي، في ضوء المتغيرات الكبرى التي تشهدها ساحة العمل الوطني. وهذا ما سنأتي عليه بعد قليل.

■ إن تكامل عناصر المعالجة على مختلف مستوياتها، في الهيئات ودورها وعلاقتها بالقاعدة، والتدقيق بأشكال التنظيم والنضال المتبعة، وإعادة توجيه القاعدة وتعبئة طاقاتها للوفاء بمتطلبات الخط المطروح باعتبارها تتحمل أعباء تطبيقه وإغناؤه، ومن خلال إبراز المسؤولية الرئيسية للهيئات في مرحلة التحول التي تجتازها الجبهة الديمقراطية راهناً، لكفيل، بجهد تراكمي صبور، بأن يساعد بشكل حاسم على تذليل الصعاب التي مازلت تعترض سبيل الحزب، وهو يخوض ميدان التجديد الديمقراطي، إن لم يكن معتركة.

3- قصور أشكال التنظيم والنضال القائمة (تكتيك الحزب) عن تلبية متطلبات التجديد الديمقراطي

■ إذا كان جوهر اتجاهات العمل الجديدة هو تعميق برامج الحزب النضالية من خلال الديمقراطية لجعلها أكثر التصاقاً بالمصالح الملموسة للجماهير وأكثر عمقاً ودقة في التعبير عن همومها ومشكلاتها، فإن الجهد الذي بُذل حتى الآن، أحدث تطويراً على برامج عملنا، ولكنه لم ينعكس بالقدر المطلوب على مستوى الإنجاز. أي أنه لم يرتق نوعياً بدور الحزب في الحركة الجماهيرية وبمضمون علاقته معها، ولا بالممارسة الديمقراطية الداخلية، ومع الجمهور الصديق.

■ إن تدني القدرة على ترجمة برامج العمل بالتطوير الذي شهدته، تضع قيلاً على مواصلة تعميق هذه البرامج وعلى الممارسة الديمقراطية ذاتها. من هنا، فإن المسألة الرئيسية التي تواجهنا رهناءً، هي: كيف نُسرّع الانتقال ببرامج العمل التي جرى تطويرها ضمن اتجاهات العمل الجديدة، وكيف نواصل تعميقها؟ وهذا ما يقود إلى طرح ما يلي على بساط البحث: أشكال النضال وأشكال التنظيم المعتمدة، والتي من خلالها يترجم الحزب خطه البرنامجي، إستراتيجية عمله.

■ إن ضعف تجاوب الحزب (بقاعدته وهيئاته) مع اتجاهات العمل الجديدة، يعكس قصور أشكال التنظيم والنضال المعتمدة عن مواكبة الشعارات والمهام التي يطرحها برنامج التجديد الديمقراطي. لقد عمّقت دورات اللجنة المركزية اتجاهات العمل هذه، وأكسبتها مضامينها الملموسة في مختلف المجالات السياسية والتنظيمية والجماهيرية، ومحورها الإنتقاضة، غير أن منظمات الحزب (حتى تلك التي بذلت جهداً لتطوير برامج عملها الخاصة ضمن هذه الواجهة) لم تشتق من هذا التطور البرنامجي تطويراً مقابلاً لأشكال التنظيم والنضال، تنسجم معه وتشكل حلقة عبوره إلى الممارسة العملية الواسعة، التنظيمية الداخلية والجماهيرية.

■ لقد أبرزت مراجعات اللجنة المركزية (ل.م) منذ الكونغرس، وعلى هدي توجهاته، طابع النهوض الذي اكتسبته الحركة الجماهيرية في الوطن المحتل بشكل رئيسي، وكذلك في الشتات، في مجرى احتدام الصراع مع الإحتلال والتصدي لمشاريع التسوية التصفية للحقوق الوطنية. ومن هذا، إستخلصت ل.م خط عمل في الوطن المحتل يقوم على تعميق الطابع الجماهيري الديمقراطي المنظم للإنتقاضة وتوسيع نطاق المشاركة في فعاليتها، وتعزيز بنيتها، واستكمال هياكلها، بحيث تتسع لتأطير مجموع الشعب.

وأكدت ل.م بشكل خاص ضرورة تطوير تكتيكات النضال وابتداع وسائل وأشكال التنظيم الجماهيري المتنوعة التي تكفل أوسع مشاركة جماهيرية ديمقراطية، واقترحت صيغاً محددة لها تجسد تكتيك الحزب في إطار تطوير برنامج المواجهة مع الإحتلال، وتسليح الإنتقاضة بهياكلها المستقلة عنه، الخ... غير أن قدرة حزبنا على تطبيق هذه التكتيكات وتطويرها، بقيت محدودة، ودون مستوى إمكانياته التنظيمية المؤطرة.

■ وكذلك أبرزت ل.م بالنسبة لمنظمات ال.ج.د في الشتات ضرورة بلورة أوضح للأشكال التنظيمية والجماهيرية المعتمدة لتتسجم مع، وتتهض بأعباء المهمات التي يقترحها توجهها البرنامجي لتعبئة الجماهير دفاعاً عن مصالحها الوطنية في مواجهة مشروع الحكم الإداري الذاتي والتوطين، واستنهاضاً لطاقتها من أجل انتزاع حقوقها السياسية والمدنية والإجتماعية وصيانتها. غير أن منظمات ال.ج.د، هنا أيضاً، بقيت دون مستوى الإنجاز الحقيقي لهذه النقلة المطلوبة في دورها، ودون مستوى الوفاء بمتطلباته.

إن أشكال النضال والتنظيم القائمة في ال.ج.د لم تواكب برامج العمل التي جرى تعميقها على يد خط التجديد البرنامجي، بل حافظت، بشكل عام، على نفس الصيغ التي درجت عليها في المرحلة السابقة: منها ما بلوره الحزب، ومنها ما نشأ في مجرى نضال الحركة الوطنية مستجيباً لتحديات معينة، أو أنتجته الحركة الجماهيرية ذاتها، كما في الأراضي المحتلة مع بداية الإنتفاضة.

■ إن تخلف أشكال التنظيم والنضال عن مواكبة التطور في البرامج يشكل ثغرة كبيرة. وهذه الثغرة تفسر تدني قدرة ال.ج.د على تحويل إتجاهات العمل الجديدة إلى مهمات نضالية، محددة وتفصيلية، وتنعكس سلباً على قدرة الحزب على مواصلة تعميق هذه الإتجاهات التجديدية في الممارسة العملية، إن أشكال التنظيم هي التجسيد اليومي الملموس لبرنامج الحزب في الميدان، لتكتيكاته، التي تصب في إستراتيجيته العامة وتخدمها، والخلل على هذا المستوى يفقد هذه الإستراتيجية فعاليتها ويرتد سلباً على دور الحزب.

■ تحتاج ال.ج.د إلى قوة منظمة تخوض النضال بأشكاله المختلفة وبما ينسجم مع مستوى تطور النضال الوطني والحركة الجماهيرية ومتطلبات تطويرهما. لقد كانت أشكال التنظيم والنضال القائمة في صفوفنا تستجيب لنمط معين من المهام والعمل (مهام وطنية عامة، مهام دعاوية سياسية تعتمد بالأساس على تعبئة القوى الذاتية). غير أن التطوير البرنامجي الذي بلورنا خطوطه الرئيسية بما يتوافق مع مسيرة الحركة الوطنية والمهام المطروحة والنهوض الجماهيري في الوطن المحتل بشكل خاص، بات يتطلب إعتداد أشكالاً أخرى لا تكتفي بتعبئة القوى الذاتية، بل تربطها على نحو وثيق بالحركة الجماهيرية (المنظمة، وشبه المنظمة، والعفوية) وتلبي إحتياجاتها في التطور والإرتقاء في إطار الديمقراطية.

إن تطوير تكتيكات الإنتفاضة النضالية -على سبيل المثال- وابتداع وسائل وأشكال التنظيم الجماهيري التي تكفل النهوض بها، لا يمكن أن يُحصر في دائرة الحزب (الأمر الذي يعني في التطبيق العملي هيئات الحزب) بل يقتضي مشاركة جماهيرية ديمقراطية واسعة، فالجماهير هي الأقدر على اشتقاق تكتيكات النضال المنسجمة مع واقعها، واحتياجاتها، واستعداداتها الكفاحية.

■ لا تستطيع الـ ج.د (ومجمل فصائل العمل الوطني) أن تبلور، أو تفرض التكتيك المناسب على الحركة الجماهيرية، ولا تتعدى وظيفتها - إذا استقامت علاقتها معها على قاعدة الديمقراطية، والإرتباط الوثيق بها بالأشكال التنظيمية المناسبة - تحفيز مبادراتها والعمل على تعميقها وتنظيمها. إن واقع الحال يشير إلى استعداد كفاحي متقدم لدى جماهير الإنتقضة، يقابله قصور في الدور القيادي الذي تؤديه فصائل العمل الوطني (بما فيه الـ ج.د). من هنا، فإن أشكال التنظيم والنضال التي ينبغي إعتماؤها لغلق هذه الفجوة، هي المهمة الرئيسية التي تواجهها، ونحن بصدد الكلام عن الدور الكفاحي للحزب، المتجدد في إطار الديمقراطية.

4-■ لم تشق إتجاهات العمل الجديدة طريقها بعد إلى التطبيق والممارسة الجماهيرية الواسعة. ولم تخترق بالقدر المطلوب وعي حزينا وقاعدته بشكل خاص. وتجاوز هذه الحالة نحو الدور الكفاحي المتجدد للـ ج.د لن يكون إلا بالإنخراط الواسع تحت راية برامج العمل التي جرى تعميقها، وإغناؤها بمضامين التجديد الديمقراطي، والتي لا يمكن أن تزداد ملموسية وتحديداً، إلا بتوسيع دائرة المشاركة الديمقراطية في صوغها، وتدقيقها من قاعدة الحزب وجمهوره الصديق، وبالصلة الوثيقة مع الحركة الجماهيرية.

■ إن النهوض بمتطلبات النهوض الديمقراطي في صفوف الحزب، عملية ذات جوانب متعددة تطول القاعدة والهيئات. ومن أبرز القضايا التي تستلزمها التدقيق بأشكال النضال؛ فالبرنامج يبقى معلقاً في الهيئات ولا يجد طريقه إلى الحياة إلا إذا اعتمد الأشكال المناسبة للتنظيم والنضال، التي هي (بهذا المعنى) جزء أصيل من البرنامج، ورافعة رئيسية لتعميقه.

إن الخلل القائم في حلقة الوصل بين البرنامج وميدان التطبيق من خلال الممارسة العملية، أي قصور أشكال التنظيم والنضال عن تلبية متطلبات التجديد الديمقراطي، يؤدي إلى خلل في دور الحزب عنوانه: النزوع للإبتعاد عن الحركة الجماهيرية وعن التواصل معها من الباب الأوسع، وتعبير عن ميل للأخذ بأساليب عمل تكتفي بـ«التشغيل» للأطر التنظيمية، بدلاً من زجها في معترك النضال الجماهيري بالأشكال المناسبة، لأن ذلك يلقي على عاتق هيئات الحزب تبعات وأعباء تجنح في العادة إلى التحلل منها.

■ إن هذه الظاهرة تحتاج إلى إلقاء مزيد من الضوء عليها، فهي التعبير عن النزعة البيروقراطية لدى الهيئات والكادر. وهذه النزعة قائمة بالأصالة، فبنية الحزب وعلاقاته مهينة لإفرازها بقدر ما ينغلق عن الحركة الجماهيرية وتهتز الديمقراطية فيه، كما أنها قائمة بالعدوى بفعل الإحتكاك والتأثر بمسلك قيادات وكادر بعض فصائل العمل الوطني.

وإذ نشير، ليس إلى البيروقراطية، بل إلى النزعة البيروقراطية بكل سماتها، فبسبب الفارق النوعي بين بيروقراطية تعبر عن بنية قيادية تتطوي على مصالح إجتماعية يؤطرها برنامج يعي هذه المصالح

ويدافع عنها (كما هو حال فصائل العمل الوطني البورجوازية، أو - بشكل أقل - الفصائل ذات التكوين المنغلق) وبين تعبيرات هذه الظاهرة في صفوفنا التي، على خطورتها وواجب التنبه واليقظة تجاهها والسعي الدائم لمكافحتها، لا تصل إلى هذا المستوى لاعتبارات جوهرية متصلة بالتكوين الطبقي والبرنامج ونمط العلاقات الغالب. وفي كل الأحوال ما نحن بصدده، كمهمة مباشرة، هو: مواصلة العمل للتخلص من هذه النزعة البيروقراطية بانعكاسها على الوعي وأسلوب العمل التي تعيق تقدم برنامج التجديد الديمقراطي بالسرعة المطلوبة، والسبيل إلى ذلك هو برنامج التجديد الديمقراطي نفسه ■

(5)

روافع البناء والتطوير لتجديد بنية الحزب ودوره الطبيعي

1- الطبيعة ليست سمة ثابتة

■ طبيعة الحزب ليست سمة ثابتة، بلوغها يُسقط احتمال النكوص عنها، إنها نتاج لتضافر عناصر عدة وتفاعلها في سياق تطوري صاعد، ويفقدانها، كلها أو بعضها، تهتز هذه السمة أو تزول. هذا ما تؤكدُه تجربة الجبهة الديمقراطية.

إن الحزب عندما شارفت على الإنتهاء مرحلة من مراحل مسيرته الصاعدة، وبرزت الحاجة إلى افتتاح مرحلة جديدة تستكمل هذه المسيرة وتنتقل بها إلى طور أرقى، إذ تخلف عن الوفاء بمتطلباتها، دخل في أزمة موضوعية، إهتزت مع استمرارها سمته الطبيعية. إن التجديد الديمقراطي، بجهد المراجعة الشاملة الذي ينطوي عليه، يُرسي شروط استئناف الحزب لمسيرته الصاعدة، وهدفه هو تجديد موقع الحزب الطبيعي ودوره في الحركة الجماهيرية، تجديد علاقته معها لتعزيز دوره القيادي فيها، فالطبيعية سمة متجددة، ينبغي أن يُعمل باستمرار نحوها، فهي تُكتسب وتتعمق، تهتز أو تزول، تبعاً للقدرة على الوفاء بمتطلباتها في كل مرحلة، بمتطلبات العلاقة بين الحزب والحركة الجماهيرية.

■ إن طبيعة الحزب لا تكتسب إلا بالتلازم مع جماهيريته، أي باتساع قاعدته الاجتماعية وانغراسه في الحركة الجماهيرية. هذا ما أدركناه في وقت مبكر. من هنا، وعلى خلفية فهم عميق لواقع شعبنا بانعكاس عوامل الإقتلاع، والإحتلال، والتهجير، على تكوينه الإجتماعي، كأساس لبرنامج النضال الوطني في جميع مراحل، إنطلقت إستراتيجيتنا التنظيمية لتبرز العلاقة العميقة بين الطبيعة والجماهيرية.

إن وعينا المرهف لهذه العلاقة ومحورة العمل حولها قاد إلى التقدم والنجاح. لكن الإطمئنان إلى هذا النجاح، والتواطؤ معه، أفضى إلى الركود، لأنه افقدنا الحس النقدي، واستند إلى فرضية واهمة وهي التطور الصاعد باتجاه واحد، وأغفل حقيقة أن أي مستوى يتم بلوغه في البناء الحزبي، إنما يفتح دائماً على احتمالي مواصلة الصعود، أو المراوحة، فالهبوط، تبعاً لقدرة الحزب على إكتساب علاقته مع الحركة الجماهيرية المضمون الذي ينسجم وجديد هذه الحركة ويستجيب لمتطلباتها. وبهذا المعنى، فإن الحزب الطبيعي الجماهيري هو حزب متجدد باستمرار، وسماته تحتاج دائماً إلى إعادة إكتشاف، وتجديد إكتساب من خلال الممارسة العملية.

2- تجديد الدور (السمة) الطبيعي للحزب من خلال تحسين بنيته التطبيقية

■ على قاعدة إنحياز الحزب الفكري والتطبيقي الذي يحدد هويته وخياره البرنامجي وتكتيكه النضالي، فإن روافع التطوير والبناء تمر عبر حلقة رئيسية هي جماهيريته، أي إتساع قاعدته وقاعدة أطره

الصدقية، بما يخدم تعزيز دوره في الحركة الجماهيرية. إن هذه العناصر تحتاج إلى تدقيق من زاوية ما يُعمق اتجاهات التجديد والديمقراطية في الحزب، ويسهم في تجديد بنيته ودوره الطبيعي.

■ إن الكلام عن توسيع القاعدة الإجتماعية للحزب مطروح من زاوية تحسين بنيته الطبقيّة من خلال إنفتاحه على الطبقة العاملة وحلفائها الكادحين، إستقطاباً وتعزيزاً للدور. هذا هو العامل الأكثر تأثيراً في تجديد بنية الحزب ودوره الطبيعي. والجانب الرئيسي منه، في المرحلة الراهنة لتطور الحزب، يتحدد بانغراسه في أوساط الطبقة العاملة والجماهير الكادحة والمشاركة، من موقعه، في حركتها النضالية، من أجل تعزيز دوره فيها.

هذه هي الوجهة التي تفتح باب الإستقطاب واسعاً للحزب من بين العناصر الأكثر وعياً، واستعداداً للعمل من هذا الوسط الإجتماعي. ولا مجال للكلام عن تحسين التكوين الطبقي للحزب بمعزل عن تعزيز هذا الدور، أي بمعزل عن إكساب العلاقة بين الحزب والحركة الجماهيرية بجسمها الإجتماعي الغالب والمحدد، مضمونها النضالي والطبقي.

■ إن استيعاب تحسين التكوين الطبقي للحزب من زاوية الإضطلاع بهذا الدور هو الذي يخلق بالأساس الوعي الطبقي الذي يُحصّن الحزب من مخاطر الإفتراق عن الحركة الجماهيرية، التي هي أساس بروز النزعات البيروقراطية والإنتهازية في العمل التنظيمي والسياسي والفكري (التنظيم كهدف قائم بحد ذاته؛ النزعة الإستخدامية للحزب، أي لقواعده من قبل هيئاته؛ الإلتحاق بسياسة البورجوازية؛ تجيير أهداف النضال السياسي لمصلحة البورجوازية على حساب الطبقات التي تتحمل أعباء النضال بشكل رئيسي، وتقدم التضحيات في سبيله..). إن تعزيز هذا الدور في الحركة النضالية للطبقة العاملة وسائر الكادحين هو الذي يخلق الوعي الوطني بمضمونه الطبقي الحقيقي، هذا الوعي الذي لا ينبثق وحسب عن التثقيف والمعرفة النظرية، على أهميتهما، بل في اقترانهما بالممارسة النضالية، الوعي الملصق بعمق بحياة ومصالح ونضال الطبقة العاملة والجماهير الكادحة.

■ إن تحسين التكوين الطبقي للحزب، بالوعي والحصانة التي يولدها، على قاعدة إرساء العلاقة بين الطليعة المنظمة في الحزب (وحتى تكون هذه الطليعة متحلية فعلاً بهذه السمة) والطبقة، من خلال دورها في حركة نضال الطبقة وحلفائها، يشكل جوهر النقلة المطلوبة أحداثها في الحزب. وهذه النقلة هي بالأساس نقلة برنامجية تنطلق من ممارسة الحزب المتوجهة إلى هذه الحركة النضالية بتكتيكاتها وأشكالها التنظيمية المتعددة، ونمط علاقاتها الديمقراطية.

■ وحتى تتحقق هذه النقلة البرنامجية ينبغي تفعيل دور المنظمات القاعدية الأكثر إتصاقاً بجماهير الطبقة والشعب، وتمكينها من المشاركة الحقيقية في صوغ سياسة الحزب وبرامجه والرقابة على

مسيرته، أي ما درجنا على تسميته بنقل مركز ثقل العمل إلى القاعدة الحزبية كي تصبح قلب النشاط في الحزب.

إن الهوية الطبقيّة للحزب الطبيعي لا تتأكد فحسب، من خلال النسبة الغالبة لأبناء الطبقة في قوامه، بل أيضاً وخاصة، بنمط معين من العلاقة مع/ والدور في حركة النضال لجماهير العمال والكادحين.

إن مضمون هذه العلاقة هو الديمقراطية لأنها تُخرج الحزب إلى الشعب، وبقدر ما تستقيم تنعكس تعزيزاً للديمقراطية على علاقات الحزب الداخلية، وتحوّل العمال والكادحين من موقع النسبة الغالبة في قاعدة الحزب، إلى نسبة متقدمة في هيئاته القيادية على مختلف المستويات.

■ إن إبراز تحسين التكوين الطبقي كعامل حاسم في تحديد السمة الطبيعية للحزب وفي تجديدها، ينطلق من الدور الكفاحي الحقيقي للطبقة العاملة وحلفائها من سائر الفئات الكادحة في النضال الوطني في إطار الإنتفاضة والحركة الوطنية عموماً. وهذا الدور يعبر عن موقع الطبقة العاملة من حيث الثقل الاجتماعي الذي تحتله بين صفوف الشعب (في الضفة والقطاع خاصة)، ومزايا الإنضباط والتماسك والتجانس الداخلي التي تتسم بها، ومصالحها الثابتة في إنجاز أهداف النضال الوطني، وقدرتها على تمثل مصالح مجموع الشعب.

■ إن هذه المزايا الكفاحية (الطبيعية) - الموضوعية والممارسة في واقع الصراع اليومي - لا تنتقل إلى صفوف الحزب وتحدد سمته تلقائياً، أي بمجرد أن يضم فئات متقدمة من هذه الطبقة، وهو أصلاً لا يستطيع أن يضم أقساماً وازنة منها، إلا بقدر ما يندفع بوجهة عمل برنامجية تقوم على تعميق علاقة الحزب بالحركة الكفاحية لهذه الطبقة ومعها أوسع الفئات الكادحة من الشعب، أي بقدر ما يضطلع بدوره على أسس ديمقراطية في هذه الحركة، فهذا هو الذي يوطّد نفوذ الحزب السياسي في هذه الأوساط الاجتماعية، ويوسع صفوفه من أبنائها، ويدفعهم إلى مواقع القيادة والمسؤولية، ويشحن الوعي الطبقي، ويحصّن الحزب إزاء بروز النزعات البيروقراطية والإنتهازية. إن تحسين التكوين الطبقي، بهذا المعنى، هو العامل الحاسم في تجديد الحزب، وسمته الطبيعية.

3- تحسين التكوين الطبقي للحزب لا يعزله عن فئات الشعب الاجتماعية الأخرى، بل هو الشرط الأول لانفتاحه عليها

■ إن إبرازنا لأهمية تحسين التكوين الطبقي للحزب، تظهير هويته الطبقيّة من أجل تجديد دوره الطبيعي في النضال، يرمي إلى تأكيد موقعه في الصراع الدائر الذي تُجمع عليه طبقات الشعب الوطنية كافة، لكنها تشارك فيه بدرجات متفاوتة من الحزم والثبات والجدارة القيادية. والموقع الذي تتطلق منه الجبهة الديمقراطية، والذي تركزه وقائع النضال ذاتها، يعتبر أن الطبقة العاملة هي أكثر طبقات الشعب إندفاعاً وثباتاً في المشاركة بهذا الصراع، مما يجعلها (بتحالفها الوطيد مع القوى

والإتجاهات الديمقراطية الثورية في صفوف الحركة الوطنية)، أكثر قدرة على توفير طليعة طبقية تقود العملية الوطنية حتى نهاياتها الطافرة، إذا ما توفر عامل تنظيم هذه الطبقة. وعلى هذا المستوى تلعب القوى المنظمة التي توحد فئاتها وعناصرها المتقدمة، دوراً حاسماً في تمكين الطبقة من أداء دورها وتعزيز ثقلها السياسي والقيادي في الحركة الوطنية.

■ في هذا السياق، فإن حزبنا لا يموه على هويته الطبقيّة، بل يعلنها ويسعى إلى تأكيدها، ويعتبر أن طمسها وتوريثها، إنما يؤثر سلباً على دوره النضالي، وعلى قدرته للإنتفاح على الفئات الإجتماعية الأخرى، لتنظيم عناصرها المتقدمة، وتأطير حركتها النضالية.

إن حزبنا يبرز هذه الهوية ويعمل على تحسين بنيته من خلالها، لأنها تحدد موقعه في الصراع، وتضيء خياره البرنامجي الذي يطرح مصالح القوى الإجتماعية التي يدافع عنها وعن الأهداف التي يناضل في سبيلها، وهي أهداف النضال الوطني للشعب بأسره. وبالمقابل، فإن الأحزاب البورجوازية تموّه على هويتها الطبقيّة، وتقدم نفسها أحزاباً وطنية للشعب بأسره، من أجل إخفاء حقيقة كونها تعبر عن مصلحة طبقية معينة (البورجوازية، أو شرائح منها)، وبرنامجها وحدود مضيّها في النضال الوطني تحدها مصالحها كطبقة أولاً، وأخيراً.

إن حزبنا يبرز هويته لأن خياره البرنامجي والكفاحي يلبي مصالح الشعب، والأحزاب البورجوازية تموّه عليها، لأن برنامجها، ومسلكها العملي، تحكمه أولوية مصالحها الضيقة.

■ من هنا، فإن إبراز الهوية وتحسين التكوين الطبقي للحزب، لا يعزله عن فئات الشعب الإجتماعية الأخرى، فهو لا يستثنيها، بل يُقبل عليها بخياره البرنامجي والكفاحي من أجل جذب عناصرها المتقدمة إلى صفوفه، ولينظم شرائح واسعة منها في أطر جماهيرية ديمقراطية (وهي أحد الأشكال الرئيسية التي تجسد الإئتلاف الديمقراطي الثوري بين هذه الشرائح والحزب، باعتباره إحدى الطلائع المنظمة للطبقة)، وهدفها الرئيسي تنظيم الحركة النضالية لجمهور هذه القطاعات بأسره، وليس حساسياتها السياسية القريبة من الحزب، فحسب.

■ إن المسألة الحاسمة التي تحدد الإنتفاح على هذه الفئات الإجتماعية هي البرنامج المطروح والممارس، فالحزب يجذب هذه الفئات بقدر ما ينفّث عليها من موقع الإسهام ببناء حركتها الجماهيرية المستقلة، كجزء أصيل للحركة الكفاحية لعموم الشعب. هذا هو جوهر العملية التجديدية المطلوبة في صياغة علاقة الحزب مع هذه الفئات من خلال أطره الصديقة وبواسطتها، فالصياغة البرنامجية الصحيحة لهذه العلاقة، التي يعززها تحسين التكوين الطبقي للحزب، ويدفعها قدماً، هي الشرط الأول للإنتفاح عليها، ولعب دور طليعي في صفوفها.

4- الإنخراط في الحركة الجماهيرية يعمق الديمقراطية في الحزب

■ إن البحث في روافع التطوير والبناء الحزبي إنسجاماً مع خط التجديد والديمقراطية، في ضوء ما تقدم، يلقي إضاءة عملية إضافية على تعميق ممارسة المركزية الديمقراطية في صفوفنا. فإذا كان تجديد بنية الحزب ودوره الطبيعي من مدخل جماهيريته يقتضي تجديداً لعلاقته مع الحركة الجماهيرية، فإن تطوير العلاقات الداخلية في الحزب لجهة تعزيز الديمقراطية الداخلية ستصطدم باستمرار بحدود معينة، لن تتمكن من تخطيها إلا بقدر ما تتوثق علاقة الحزب بالحركة الجماهيرية.

■ لقد بُدّل، منذ الكونفرنس، جهد معيّن في تعميق فهمنا للمركزية الديمقراطية كمبدأ تنظيمي يقيم العلاقة بين الحزب والطبقة، ويعبر عن مزاياها الموضوعية، وكمبدأ يتطور تطبيقه في سياق تطور برنامج الحزب وبنيته ومهامه، ووقع تحسن ملحوظ على مستوى التطبيق، وأتى مشروع النظام الداخلي ليستوعب عناصر التجديد وتعزيز الديمقراطية، كما أقرها الكونفرنس.

غير أن هذه الإنجازات، على التحسينات الهامة التي أحدثتها، لم تنعكس نوعياً على العلاقات الداخلية لجهة تعميق مضمونها الديمقراطي بالمستوى الذي يمليه التطوير البرنامجي، لأن علاقة الحزب مع الحركة الجماهيرية لم ترق إلى المستوى المطلوب. وهذا يعني، من جهة، إن الجهد الذي بُدّل لم يكن كافياً، مما يستوجب مضاعفته. ولكنه يعني، من جهة أخرى، إن هذا الجهد ينبغي أن يترافق مع اهتمام أكبر، يركزه على كسر حلقة الدوران في الوضع الذاتي، الذي يمحور نشاطه (أكان داخلياً، أو خارجياً) على الذات، من أجل الإفلات منها والإلتحام بالحركة الجماهيرية.

■ إن الممارسة الراهنة تضع قيماً على تعميق الجانب الديمقراطي من المركزية الديمقراطية، فمهما ارتقت الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية (الرقابة، المؤتمرات، الانتخابات، تعزيز دور القاعدة..)، فإنها، في ظل ضعف إرتباط جهد الحزب (وأطره الصديقة) بالحركة الجماهيرية، تنطوي باستمرار على مخاطر إنزلاق الهيئات القيادية على مختلف المستويات من ممارسة الدور المُمركز لنشاط منظمات الحزب التي تتولى مسؤولية قيادتها (وهذا دور قيادي ديمقراطي) إلى دور السلطة الحزبية (وهذا دور فوقي أوامري) ضمن هيكلية مركزية (فهيكليّة الحزب هرمية بالضرورة، مهما أُختزلت المسافة بين قمة الهرم وقاعدته). إن تعزيز الديمقراطية الداخلية (أي آلياتها وتطبيقاتها) مع بقاء الصلة ضعيفة مع الحركة الجماهيرية، يقلص هذا الإحتمال، أو يشذب مظاهره النافرة، لكنه لا يلغيه.

■ إن الرقابة الداخلية (كأحد الأوجه الرئيسية لممارسة الديمقراطية) لا تُفَعّل ديمقراطياً إلا إذا كانت رقابة من الخارج على الداخل (من الجماهير على الحزب بواسطة أعضائه)، وتواصلت مع الحركة الجماهيرية، فتصبح مجدية ومسائلة (محاسبة) بروح نقدية لسياسة الحزب وعمله، وبالتالي مطورة للديمقراطية الداخلية ولدور الهيئات في مركزة نشاط الحزب وسط الجماهير. أما إذا انقطعت عن الحركة الجماهيرية، فإنها تتحول إلى رقابة من الداخل على الداخل، مهمة قطعاً إذا مورست من أدنى

إلى أعلى، لكنها غير كافية وأحادية، كونها تقتقد إلى المقياس المتكامل الذي ينبثق عن النشاط وثيق الصلة بالحركة الجماهيرية، والذي لا ينتج النشاط الموجه إلى الذات. إن التطوير الفعلي والأكثر رسوخاً وقابلية للمراكمة المؤلدة للديمقراطية هو نتاج لانخراط الحزب في الحركة الجماهيرية في سياق البرنامج المطروح.

5- الهيئات والكادر

■ لا يمكن عزل مظاهر الخلل والترهل البيروقراطي في الهيئات بخاصة، والحزب عموماً عن واقع ظاهرة أعم وأوسع تشمل البنى القيادية القديمة للحركة الوطنية المنحدرة نحو الإنحسار، وذلك بالتضاد مع بؤادر النهوض الجماهيري العام في الوطن والشتات، الذي يشكل قاعدة إنطلاق نحو تجديد بنية الحركة الوطنية وإعادة بنائها. ومن العبث، بحكم إنتمائنا إلى هذه الحركة الوطنية بصيغتها القديمة المتراجعة، إنكار إنعكاساتها المباشرة على أوضاعنا بصرف النظر عن درجتها، فالموروث ما زالت وطأته ثقيلة.

■ إن معالجة المظاهر السلبية في ال ج.د بشكل منفصل عن الظاهرة العامة، بعزله للشروط الخاصة عن الظرف العام يضيق قاعدة التحليل الموضوعي، ويدفعه نحو التفسيرات الأحادية التي تحصره بهيئات وبمسؤوليات كادرية مشخصة، تماماً كما أن نسب المظاهر إلى إنعكاسات خارجية بشكل تلقائي يفقدنا القدرة على المعاينة النقدية لخط عمل سابق من أجل إجتراح خط عمل بديل يفتح الأفق لتجاوز الواقع الراهن، بكل تعقيداته.

■ إن استيعاب مظاهر الخلل في الحزب (وعلى مستوى هيئاته بالذات) في الإطار الأوسع، وإخراجه من المعالجة التي يغلب عليها الطابع الداخلي، بتعيينه للأساس الموضوعي، أي الطبقي للظاهرة الرئيسية التي تطبع العمل الوطني في المرحلة الراهنة: تراجع البنى القديمة من جهة، وبؤادر تجدد الإنتفاضة والحركة الجماهيرية، من جهة أخرى، بما هي إنعكاس لعملية الفرز الإجتماعي وإعادة الإصطفاف الطبقي الجارية في ضوء الصراع المحتدم.

إن استيعاب هذا بتعيينه لهذا الأساس هو الذي يسمح بتعيين موقعنا من هذه العملية المتسارعة إلى جانب ومع القوى الإجتماعية التي تواصل النضال الوطني. إن موقع ال ج.د في قلب التيار الديمقراطي هو الذي يعطي عملية التجديد الديمقراطي التي شرعنا بها وقطعنا شوطاً فيها، بعدها الحقيقي، بما هي عملية تجديد وبناء داخلية موجهة نحو تجديد وبناء وطنية هدفها إعادة بناء الحركة الجماهيرية والحركة الوطنية على أسس متجددة وديمقراطية، باعتبارها مهمة مناهضة أساساً بعموم القوى الديمقراطية، ومن ضمنها حزينا.

■ إن التحرك ضمن هذا الإطار هو الذي يسمح بالتقدم نحو معالجة مسألة الهيئات والكاادر وعنوانها: إعادة بناء الهيئات وتجديد الكادر وأسلوب العمل، والتصدي لمعضلاتها كما تواجهنا رهنأ على قاعدة موضوعية، لا تهرب في الوقت نفسه مسؤوليتنا الخاصة كحزب ولا تعفينا من تبعاتها، فهذا ما ينبغي أن نسعى إليه دائماً. وفي هذا السياق تدرج النقاط التالية:

أ) ■ إن مظاهر الخلل والترهل البيروقراطي في هيئات الحزب هي وليدة لبنية وعلاقات وبرامج عمل موروثة من مرحلة سابقة، لم يعد يجدي، بل الضرر بعينه مواصلة التمسك بها، وينبغي تجاوزها والتخلص منها أو من بقاياها. ونبذ نزعات الخمول والرتابة والتأمل التي ما زالت مترسبة في مفاصل الحزب، يتطلب إستحداث وجهة الإنعراس في الحركة الجماهيرية، وتعميقها في صفوف الطبقة العاملة وسائر الفئات الكادحة في الريف والمدينة والمخيم.

■ في هذا الإطار ينبغي العمل الجاد لتحسين البنية الطبقية للهيئات القيادية، بالإستناد إلى المقاييس الفعلية لانتقاء الكادر على أساس من انغماسه في الحركة الجماهيرية والإنتماء لقطاعاتها العمالية، والكادحة، وقطاعات الشباب، إضافة إلى رفع مستوى الحصانة الفكرية والسياسية، وبما يعالج مظاهر الإحباط والتكيف التي تشيعها أوساط معينة، ما زالت مؤثرة، في الحركة الوطنية.

ب) ■ إن تواصل الحزب مع الحركة الجماهيرية بتوسيعه لرقعة نشاطه ومدى إهتماماته، يخلق في الوقت نفسه شروط إعادة بناء الهيئات وتجديد الكادر وأسلوب العمل، ويبرز مقياس حزبي جديد في تقييم الكادر وتقديمه إلى مواقع المسؤولية، مقياس يعتمد على القدرة والبراعة في تعبئة قواعد الحزب وتوجيهها والوقوف على رأسها في تنظيم مختلف القطاعات الجماهيرية وقيادتها، وليس على قدرة الحفاظ على التماسك الداخلي لقواعد الحزب فحسب، من خلال النشاط الذي يخدم هذا الغرض.

ج) ■ إن واقع الهيئات القيادة ينعكس سلباً على دور المنظمة الحزبية في المنظمات الديمقراطية، فالمصادرة والتجاوز على استقلالية هذه المنظمات، بالحدود القائمة، لم تكن وليست نابعة أساساً من تسلط المنظمة الحزبية بشكل عام، إنما في تسلط الهيئات القيادية للحزب.

إن النزعات الزعماتية والأفكار الخاطئة بالإبتعاد عن الحركة الجماهيرية، عززت لدى هذه الهيئات الميل لإهمال الم.د. ولعبت دوراً ملموساً في لجم الإندفاع نحو التطوير البرنامجي وأبطأت وتأثره، مما انعكس بدوره سلباً على حجوم هذه المنظمات حزبياً وديمقراطياً. وهذا يملي، من منظور تعزيز إستقلالية المنظمات الديمقراطية، إحداث التطويرات اللازمة على هيئات الحزب، كي تتماثل من حيث إنتمائها الإجماعي وبنية هيئات الم.د، كما أنه يملي إبراز مسألة التوسع الحزبي والجماهيري، التي تراجع الإهتمام بها عموماً، باعتبارها مدخلاً رئيسياً لتحسين البنية الطبقية للحزب، وهيئاته بالذات.

د) ■ إن توسيع الصف الكادري في إطار التطوير البرنامجي المطروح يقتضي عملاً تثقيفياً من نمط آخر، وذو قوس أوسع من الذي اعتمد حتى الآن، يضع نصب الأعين هدف بناء منهج مستقل في التفكير لدى الهيئات يجعلها قادرة على المبادرة والإشفاق بمعزل عن التوجيه الدائم من أعلى، ويعتمد أسلوب الحوار، وليس التلقين، والتفاعل مع التجارب الحية، وليس التدريس.

■ إن البرنامج التثقيفي الذي ينسجم مع وجهة التجديد الديمقراطي ويلبي متطلباته ينبغي أن يجمع إلى أصول العمل في الحركة الجماهيرية المنظمة والبناء الحزبي والديمقراطي وتكتيك النضال، الدراسة المعمقة لأوضاع حركتنا الوطنية وخصوصيتها في إطارها المتفاعل مع مختلف دوائرها العربية والإسرائيلية والدولية، على خلفية إمام عميق بأوضاع مجتمعنا الفلسطيني، وإحاطة كافية بمعطيات العالم المتغير من حولنا. إن عالم اليوم الذي يُعاد تشكيله على أسس جديدة، يُلقي على عاتق الحزب وهيئاته بذل جهد خاص لاستيعاب متغيراته المتسارعة، فعالم المسلمات في الفكر والسياسة والإقتصاد قد ولى، والقضايا المطلوب إعادة اكتشافها كثيرة ومركبة.

هـ) ■ تأكيداً على ما سبق، نشير إلى ما يلي: إن العملية التثقيفية في الحزب ينبغي أن تضع في مركز الصدارة من إهتماماتها تأسيس وعي نقدي جدلي لدى الكادر بالإستناد أولاً، إلى وثائق الـ ج.د. الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تعكس جهد الحزب الجماعي في المجال النظري، وخلاصة خبراته وتجاربه النضالية العملية في شتى الميادين، وبالتوسع ثانياً، بالإنتاج النظري لقوى وأحزاب ومفكرين ينتمون إلى حركة التقدم الإجتماعي والتحرر الوطني والفكر الإشتراكي العلمي. إن نمط التثقيف القائم على أولوية الممارسة أمر فائق الأهمية، وينبغي أن نحافظ عليه ونصونه شرط ألا يلغي الجوانب الأخرى التي تهدف إلى اكتساب ثقافة نظرية وافية توفر قاعدة متينة تنهض عليها أولوية التثقيف بالممارسة وبالوعي الملموس الذي تولده.

■ إن الوعي الإجمالي، الخامل، بخلفيته الثقافية السطحية ينبغي أن يُستعاض عنه بوعي محدد، نقدي وملموس يستوعب تعقيدات ما يطرح نفسه من أمور بتضاريسها المعقدة بخلفية نظرية متينة أساسها ومحورها الممارسة. وعلى هذا المستوى ينبغي أن يبذل الحزب جهداً نظرياً متعدد الأوجه والإتجاهات، وأن يعتمد صيغ العمل الجماعية المختصة وغيرها التي تضمن تغطية هذا الجانب، كما تضمن تنظيم العمل التثقيفي الحزبي بجهد مركزي يوجه الجهود المحلية، ويتكامل معها في آن.

6- السياسة المالية للحزب: نحو الإكتفاء الذاتي

■ عشية الكونغرس الوطني الثاني، وبعد انعقاده بشكل خاص، أُخضعت لنقاش واسع في هيئات الحزب السياسة المالية التي اعتمدت، في حينها، على وفرة إمكانيات كانت تؤمنها المصادر الخاصة

والعلاقات التحالفية وعلاقات الصداقة إلى جانب الحقوق المكتسبة، على تواضعها، في الإطار الائتلافي الوطني (الصندوق القومي).

وكانت هذه السياسة المالية تغذي بني بيروقراطية معيئة داخل الحزب لم تخل، على وظائفها المفيدة، من مظاهر الترهل والإسراف في ضوء ضعف الرقابة الحزبية واستسهال الأخذ بالحلول الإدارية الفوقية على حساب الحلول الحقيقية لمعضلات العمل. ولم تكن هذه السياسة بعيدة عما ساد الحركة الوطنية عموماً، بل حاكتها وتأثرت بها في عديد الجوانب. ومن هذه الزاوية كانت المنظمات الرئيسية للحزب تعتمد على بحبوحة في موازاتها وعلى «التفرغ»، كشرط (غير معلن، لكن مطبق) للإحتراف النضالي، مما جعل البنية الكادرية على مختلف مستوياتها، منفصلة نسبياً، بنمط حياتها ونظامه عن المجتمع الذي تناضل وسطه. إن السبب الرئيسي لشيوع هذه السياسة الكادرية هو برامج وأساليب العمل القائمة.

■ إن جوهر برنامج التجديد الديمقراطي وتعميق سمات الحزب الطبقي الملتزم قضايا النضال الوطني والإجتماعي يقوم على التوجه إلى مختلف الفئات الإجتماعية بهدف تأطيرها على أسس قطاعية وبرامج عمل تدافع عن مصالحها، على قاعدة أن تنظم هذه القطاعات نفسها بنفسها، وأن يقودها من يُنتخب من بين صفوفها. وهذا التوجه لا ينسجم، بل يتعاكس والسياسة السابقة القائمة على نمط من التنظيم تقوده أساساً كوادر من خارج هذه القطاعات تعتمد في عملها على إمكانيات الحزب المالية.

■ من هذا المدخل يصبح تجديد شروط الإحتراف النضالي، وهو أحد أوجه التجديد الديمقراطي، غير خاضع لأسلوب التفرغ، بل يقتضي التحرر منه والإعتماد على العمل الطوعي كخيار رئيسي لا نحيد عنه إستثناءً، إلا بحدود ما تمليه ضرورات العمل. ومن هذا المدخل أيضاً، تتأكد شروط النضال للأطر الحزبية والديمقراطية وعلاقتها ببرنامج الحزب المعني بتنظيمها وتوجيه نضالها بالإعتماد على الذات، كي تنتزع حقوقها بنفسها، من خلال الدور الذي تلعبه في الحركة الجماهيرية ضمن وسطها الإجتماعي المحدد.

■ في هذا السياق، فإن المؤسسات الخدمتية والإجتماعية التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على تمويل الحزب، على ضرورتها وحيوية استمرارها وتوسيع مجالها، ينبغي أن تستكمل شروط إنتقالها إلى سياسة الإعتماد الكامل على الذات، من خلال جمهور المستفيدين من خدماتها ومن شبكة علاقاتها.

إن منظمات الحزب مطالبة باعتماد خطة متكاملة لتنمية الموارد المالية المحلية بالإعتماد على القوى الذاتية والصدقية، وعلى النشاطات الموجهة، وبقدر ما تقترب منظمات الحزب وأطره الديمقراطية من حالة الإكتفاء الذاتي لتغطية موازاتها، بالقدر نفسه تتقدم نحو مواءمة سياستها المالية مع متطلبات التطوير البرنامجي.

■ إن السياسة المالية الجديدة، بتوجهها نحو الإعتماد على الذات وعلى الجماهير والتوازن بين الإيرادات والنفقات، ليست ضرورة تملئها بإلحاح الحاجة إلى مواجهة الحصار الذي تفرضه القوى المعادية (في إطار سياستها الهادفة لتجفيف موارد الدعم المادي لد.ج.د، ولعموم الحركة الوطنية)، وتتطلبها الحاجة إلى تأمين مقومات الصمود طويل الأمد في مجابهة هذا الحصار، بل هي أيضاً عنصر رئيسي من عناصر التجديد الديمقراطي للحزب، وإعادة صوغ علاقته مع الجماهير، ودوره في تجديد بنية الحركة الوطنية.

■ إن سياسة مالية جوهرها الإعتماد على الذات والجماهير، هي تصحيح بالممارسة للمفاهيم الخاطئة الموروثة عن نمط البنية القديمة للحركة الوطنية، ونمط علاقتها مع جماهير الشعب التي تُنمي ظواهر البقرطة والإتكالية وصولاً إلى تقشي الروح النفعية ونفس الإرتزاق.

■ إن خط التجديد الديمقراطي، في الشأن المالي، يعني إعادة الإعتبار لمفهوم الحزب الذي يعتمد على تلقي العون المادي من أعضائه وجماهيره وليس العكس، الحزب الذي يتحدد دوره بإشاعة مناخ بين الجماهير، وخطاب معياري تربيوي، قوامه الإعتماد على الذات وحل مشكلات الجماهير (والقطاعات) الإجتماعية بنفسها عبر النضال لانتزاع حقوقها من مستغليها وعبر التعاون والتكافل الإجتماعي فيما بينها، لا عبر الإتكال على المعونات والخدمات الفوقية التي تقدمها مؤسسات بيروقراطية معزولة عن الحركة الجماهيرية.

■ إن الـ د.ج.د تقف الآن على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل تطورها، وعنوانها: نحو حزب طليعي جماهيري متجدد. لقد أنجزنا، منذ الكونغرس الوطني الثاني، جزءاً هاماً من المراجعة التقييمية النقدية لمسيرة الحزب واستخلصنا منها دروس وخبرات تجربته في مختلف الميادين، وحددنا إتجاهات عمله النضالية، وقطعنا على هُديها شوطاً معيّناً. والعبرة الآن في الممارسة والتطبيق، وعلى هذا ينبغي أن تتركز كل الجهود في البناء الحزبي والديمقراطي وفي الحركة الجماهيرية وأشكال النضال الأخرى، بما فيها المقاومة المسلحة ■

(6)

تعزيز بنية الحركة الجماهيرية المنظمة،

من أجل مواصلة استنهاض الحركة الجماهيرية المنظمة، وصون وحدتها، وتوطيدها

1- ■ بؤادر النهوض الشعبي هي السمة المميّزة للحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة، والإندفاع الجماهيري للمشاركة بكافة أشكال النضال يطرح علينا التدقيق بأوضاع الحركة الجماهيرية المنظمة، التي لم تعد أطرها الزاهنة تتسع لاستيعاب هذه الحالة الناهضة، ولم تعد تستجيب، بالقدر المطلوب، لمتطلبات النضال الوطني والإجتماعي. إن هذا يشير إلى قصور واضح في دور فصائل العمل الوطني، بما في ذلك الـ ج.د، ويقتضي تطويراً لبرنامج العمل ولأسلوب التعاطي مع هذه الأطر، يعكس مفهوماً صحيحاً لموقعها في الحركة الوطنية.

■ في هذا السياق يبرز الدور المعطل للإتجاه البيروقراطي المتنفذ في قيادة م.ت.ف، الذي ينظر إلى أطر الحركة الجماهيرية بصفتها أداة للسيطرة على الجماهير والتحكم بحركتها، وليس وسيلة لتعبئة طاقاتها وتأكيد مبادراتها الثورية، وخلفية هذه النظرة هي الخشية من أن يؤدي تعزيز بنية الحركة الجماهيرية التنظيمية والبرنامجية، بما ينطوي عليه ذلك من تنامي لثقل القوى الإجتماعية الرئيسية المحركة للنضال (العمال وجماهير الفلاحين والشبيبة وسائر الكادحين، بما في ذلك الشرائح المفقرّة من البورجوازية الصغيرة)، إلى تغيير في نسبة القوى الطبقية والسياسية في قيادة الحركة الوطنية، تغيير يُخل بالتوازن الذي أقام عليه هذا الإتجاه البيروقراطي موقعه القيادي السلطوي.

■ لقد أثر دور هذا الإتجاه البيروقراطي، بشكل عام، سلباً على تطوير أطر وبرامج الحركة الجماهيرية المنظمة، وإن بدرجات متفاوتة في الوطن المحتل والشتات لاعتبار التمايز في تكوين الحركة الجماهيرية بينهما، فإضافة إلى ما يميّز الحركة الجماهيرية المنظمة في الوطن المحتل عن مثيلتها في الشتات، بحكم عوامل موضوعية عدة أهمها: المواجهة اليومية والمباشرة مع الإحتلال والتكوين الطبقي المتكامل لمجتمع مقيم على أرضه، لعب الإختلاف في نمط ومستوى العلاقة مع مؤسسات م.ت.ف على امتداد عقدين من الزمن، لجهة الإبتعاد والإستقلال الواسع نسبياً، دوراً هاماً في توكيد هذا التمايز لصالح الحركة الجماهيرية في الوطن وتطورها، وقصّ النتائج السلبية لتدخلات بيروقراطية المؤسسة الرسمية عليها، وجعلها أخف وطأة.

2- ■ على هذا الصعيد شهدت الحركة الجماهيرية المنظمة في السنوات الأخيرة تطورات ذات مغزى: (أ) ففي الوطن المحتل، إشتد ضغط الإتجاهات البيروقراطية على مؤسساتها وأطرها. غير أن الشوط الذي قطعتة الحركة الجماهيرية المنظمة في بنائها وتقاليد عملها، وسخونة المواجهة مع الإحتلال وما تولده من ضغط قاعدي وتحركات «عفوية» (أي خارج إطار التوجيه القيادي المرتبط بالجنح

البيروقراطي، أو المتأثر به، وأحياناً ضده)، منح هذه الحركة ويمنحها القدرة على مقاومة سطوة البيروقراطية ومداخلتها، وعلى الحد بدرجة معينة من تأثيراتها السلبية. (ب) وفي الشتات، دفع الجناح البيروقراطي نحو مزيد من التفكك والخواء القاعدي لأطر الحركة الجماهيرية وابتعادها عن جمهورها، من أجل إحكام سيطرته على قيادة هذه الأطر محققاً نتائج نسبية.

غير أن هذا التمايز (في التكوين والتأثير على حركة النضال اليومي، وفي درجة إنعكاس التسلط البيروقراطي السلبي عليها) في أوضاع الحركة الجماهيرية المنظمة في الوطن المحتل والشتات، لا يلغي بل يبرز تلاقيهما، ضمن خصوصية وضع كل منهما، على مهمة مركزية ينبغي أن تحشد خلفها كل الجهود: تعزيز بنيتها التنظيمية والبرنامجية، وتعبئة الجهود لصون وحدتها، ودرء مخاطر الإنقسام عنها.

3-■ جاءت تطبيقات إتفاق أوسلو، وما ترتب عليها من إنتقال لمعظم دوائر ومؤسسات م.ت.ف إلى الداخل، واندماجها في مؤسسات ودوائر الحكم الإداري الذاتي (السلطة الفلسطينية)، وانتقال الهيئات القيادية للمنظمات الشعبية إلى الداخل، لي طرح على جدول أعمال ال.ج.د وعموم الحركة الوطنية الفلسطينية مهام جديدة في التعامل مع الحركة الجماهيرية في الوطن المحتل والشتات على خلفية هذا الواقع الجديد، ونزوع القيادة البيروقراطية وأجهزتها المندمجة في أجهزة وإدارات سلطة الحكم الإداري الذاتي للتدخل في مؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة التحكم بها والسيطرة عليها، باعتبارها من أدوات السيطرة على الجماهير، وعلى حركتها المنظمة.

■ لقد تحوّلت القيادة البيروقراطية المتنفذة في قيادة م.ت.ف، بانئقال مؤسساتها ودوائرها إلى الوطن المحتل إلى «سلطة» تتشكل من تحالف طبقي يضم إلى شريحة إجتماعية من الفئات الوسطى في م.ت.ف، ونواتها بيروقراطيتها المتنفذة، أصحاب رأس المال الطفيلي ووسطاء الإحتكارات (الكومبرادور) تتهافت على فئات المنافع التي توفرها لها تطبيقات إتفاق أوسلو على حساب مصالح العمال، وجماهير الفلاحين، وسائر الكادحين والشرائح الفقيرة من البورجوازية الصغيرة، والتي تشكل الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب. ويملك هذا التحالف الطبقي أدوات تدخل وتخريب لا يستهان بها في أوضاع الحركة الجماهيرية وأطرها المنظمة، وفي مؤسسات المجتمع المدني بحكم سيطرته على أجهزة السلطة الإدارية والمالية، فضلاً عن أجهزتها الأمنية.

■ هذه التطورات النوعية، بتعميقها للمناحي السلبية التي كانت قائمة أصلاً لدى هذه القيادة البيروقراطية في تعاطيها مع الحركة الجماهيرية المنظمة أثناء فترة بَعْرِبِها، وقبل تحولها إلى «سلطة» (منقوصة السيادة، ومكبلة الصلاحيات على أرض الوطن)، تؤكد على راهنية المهمة المركزية المطروحة إزاء الحركة الجماهيرية المنظمة بتعزيز بنيتها، وصيانة وحدتها، ودرء مخاطر الإنقسام عنها، لا بل تكسيبها أهمية مضاعفة.

إن الإختبار الحقيقي لدور الحزب يقع على هذا المستوى. وبقدر ما يعيى قواه وينخرط في العمل من أجل تعزيز بنية الحركة الجماهيرية المنظمة والإرتقاء بدورها الوطني والإجتماعي تجاه قطاعاتها، يؤكد حزبنا موقعه الطبيعي في الحركة الجماهيرية ويجدده على أسس تستوعب التطورات على مسار الحركة الوطنية ومتطلبات النهوض بمهامهما. وهذا يقتضي إعتداد خط عمل يزوج بطاقات قواعده التنظيمية وتسليحها ببرنامج جديد للنضال في هذه الأطر الجماهيرية وقواعدها بشكل رئيسي.

■ وفي الظرف الراهن، حيث أدى الإنقسام السياسي إلى اصطفاف سياسي آخر في الحركة الوطنية، وأعاد تشكيل القاعدة البرنامجية والسياسية للتحالفات بين مختلف أطرافها، ينبغي إبداء الحرص والعمل من أجل الحفاظ على وحدة أطر الحركة الجماهيرية، ودرء مخاطر الإنقسام عنها، فهذه الوحدة هي الضمانة لاستمرار إضطلاعها بدورها النضالي ضد الإحتلال وضد تطبيقات إتفاق أوسلو، وتقديم الحلول الملموسة للمشكلات التي تعانيها مختلف قطاعات شعبنا، وهي التي تسمح بمواصلة تعبئة الضغط الجماهيري على مستوى القاعدة الجماهيرية وحركة الشعب الكفاحية الموحدة في الميدان على الوضع الناجم عن إتفاق أوسلو وتطبيقاته، سواء في العلاقة التناحرية مع الإحتلال، أو العلاقة التصادمية مع السياسة المعادية للديمقراطية لسلطة الحكم الإداري الذاتي.

هذه هي القاعدة التي تنطلق منها الـ ج.د، وهي بصدد تحديد إتجاهات عملها الرئيسية في مختلف أطر ومؤسسات الحركة الجماهيرية في الوطن المحتل والشتات ■

(7)

الحركة الجماهيرية في الوطن المحتل

■ في مجرى النضال ضد الإحتلال إكتسبت الحركة الجماهيرية في الوطن المحتل درجة متقدمة من الوعي والتنظيم. ومن هذا العامل، وعلى خلفية احتدام التناقض بين الشعب والإحتلال يتواصل النضال بأشكال متعددة تحت رايات الإنتفاضة. ومن هذه الزاوية تكتسب مسألة تعزيز البنى التنظيمية للنضال الوطني موقعها المحوري في تنظيم وقيادة فعاليات المجابهة مع الإحتلال، وفي تعبئة طاقات جماهير الشعب وإمكانياته للدفاع عن مصالحها المباشرة، ومن أجل حل مشكلاتها المباشرة بالإعتماد على قواها المنظمة.

إن تطبيق إتفاق أوسلو هو عملية إعادة تنظيم الإحتلال دون المساس بوجوده وسيطرته على أرضنا. إن التناقض الموضوعي بين مصالح الشعب وحقوقه، وبين وجود الإحتلال وممارساته القمعية والإستيطانية والإلحاقية، لن يجد حلاً له عبر تطبيق الإتفاق، وسوف يبقى يدفع باتجاه تجدد الإنتفاضة وتواصلها، حيث ما تزال عواملها ومبررات إندلاعها قائمة، وستبقى ما بقي الإحتلال.

■ إن الإنتفاضة، في واقعها الراهن وبالوقائع، مستمرة بأشكال جديدة تعبر عن نفسها بمواجهات لا تنقطع، تصل أحياناً، إلى مستوى الانفجارات الشعبية التي توججها الممارسات العدوانية والإعتداءات الإجرامية لقوات الإحتلال وقطعان مستوطنيه ضد المواطنين، كما توججها سياسة الحصار والإذلال والتجريح التي ارتفعت وتيرتها بالذات، مع إقامة السلطة الفلسطينية.

وسوف تتواصل الإنتفاضة بأشكال جديدة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة الذي تحوّل إلى محمية تحت السيادة الإسرائيلية، ولن يعوقها عن ذلك تعهدات سلطة الحكم الإداري الذاتي (السلطة الفلسطينية) أمام حكومة إسرائيل بوضع حد لما تسميه بأعمال العنف بحجة الإهتمام بأعمال البناء في ظل السلام الزائف. وبهذا المعنى، فإن كل أشكال النضال الوطني ضد الإحتلال و ضد تساقط السلطة الفلسطينية معه تندرج في إطار أعمال الإنتفاضة، وتحت رايتها.

■ إن الواقع الجديد المترتب على بدء تطبيق اتفاق أوسلو يملّي تطويراً للبرنامج النضالي للإنتفاضة وللحركة الجماهيرية وتجديداً لأساليبها ووسائلها الكفاحية. إن إعادة إحياء الهياكل الوطنية للإنتفاضة تقع في مقدمة المهام المطروحة على جدول أعمال الحركة الجماهيرية المنظمة. وفي هذا الإطار تبرز مجموعة من المهام الرئيسية التي ينبغي أن تضطلع بها ال ج.د، إلى جانب سائر القوى الوطنية، وفق الإتجاهات التالية:

أولاً- يتطلب تجديد الإنتفاضة، واستنهاضها في ظل الوضع المستجد، وأكثر من أي وقت مضى، حلاً ديمقراطياً وتوحيدياً للمعضلات القيادية والتنظيمية الجماهيرية التي كانت تضعف من زخمها

وتضفي عليها سمات من العفوية والفوضى وتنتقص من طابعها الشعبي الشامل والديمقراطي المنظم، وذلك من خلال:

أ) إعادة بناء المركز القيادي الموحد للانتفاضة بصفته شرطاً ضرورياً لاستمرارها وتصاعدها في ظل الوضع الجديد. من هنا تتوجه الـ ج.د إلى سائر القوى الفاعلة المتمسكة بخيار الانتفاضة، للإلتقاء من أجل تشكيل القيادة الوطنية والإسلامية المشتركة للانتفاضة الشعبية لمواصلة طريقها حتى طرد الإحتلال، ونيل الحرية والإستقلال.

ب) تشكيل القيادات الميدانية لوائياً ومحلياً من جميع الفصائل الفاعلة من أجل تنسيق الفعاليات الإنتفاضية وتوحيد عمل الفرق الضاربة وتعزيز العلاقات بينها، وبين الجماهير على أسس إحترام حقوق المواطن وأمنه وكرامته.

ج) الدعوة إلى مؤتمرات شعبية، في المدينة والحي والمخيم والقرية، تنبثق عنها لجان منتخبة تشكل مرجعيات وطنية لحل معضلات المجتمع المدني وتسيير شؤونه تعزيزاً لسلطة الشعب في مواجهة الإحتلال، والعمل على بلورة مرجعية وطنية مركزية لعموم الضفة والقطاع .

د) صوغ مهمات العمل الإنتفاضي وفعالياته بالتفاعل بين المركز القيادي الموحد للانتفاضة، وبين القيادات الميدانية واللجان الشعبية في المواقع، بما ينسجم مع درجة الإستعداد الكفاحي للجماهير على طريق محاصرة وشل السلطة المحتلة ومقاطعتها، وإجبارها على الإنكفاء والجلء عن أرضنا الفلسطينية.

ثانياً- وضع إتفاق أوصلو الحركة الجماهيرية المنظمة ومؤسسات المجتمع المدني أمام مرحلة جديد باتت تفرض عليها، في مجرى النضال المركب ضد الإحتلال و ضد تطبيقات الإتفاق وسياسة القوى الإجتماعية التي تخطت البرنامج المشترك، الإرتقاء بأوضاعها من خلال تطوير أطرها وبنيتها وبرنامجها، لتمكينها من الجمع بين مهمات إدارة الصراع والمجابهة الميدانية مع الإحتلال في سياق تجدد الإنتفاضة، وبين مهمات الدفاع عن حقوق ومصالح أوسع القطاعات الإجتماعية المتضررة من سياسة الإحتلال، إجراءاته وتدابيره، وعن الحقوق الديمقراطية والحرية العامة في مواجهة سلطة مكبلة بشروط وإملاءات الحكومة الإسرائيلية والبنك الدولي والدول المانحة للمساعدات. لقد بات هذا الوضع يتطلب النهوض بسلسلة من المهمات يتقدمها:

أ) الدفاع النشط عن مؤسسات المجتمع المدني، وحمايتها من محاولات إخضاعها لاستحقاقات تطبيقات إتفاق أوصلو. إن خطراً يتهدد على هذا المستوى المجالس البلدية والقروية والنقابات والإتحادات المهنية والجمعيات والتعاونيات وإدارات الجامعات ومجالس الطلبة ومجالس العاملين فيها، بفعل سياسة

التدخل في شؤونها بأشكال التعيين بصفقات فوقية وسياسة الحصار وتجفيف موارد الدعم المالي واستخدام القوانين والأوامر الإدارية، بما فيها العسكرية الإسرائيلية بغرض إخضاعها. إن حماية هذه المؤسسات والأطر الجماهيرية المنظمة مهمة رئيسية وبخاصة للقوى الديمقراطية. وفي هذا السياق يندرج النضال من أجل تكريس الحق الديمقراطي للمواطنين بانتخاب اللجان والهيئات القيادية لهذه المؤسسات والأطر الجماهيرية المنظمة، وخوض هذه الانتخابات على قاعدة ائتلافية عريضة بديلاً لسياسة التعيين الفوقية.

ب) إعادة بناء الحركة النقابية في الوطن المحتل على أسس تضمن وحدتها وفعاليتها وترتقي بدورها في الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة في الطرف الإقتصادي الخانق والوضع المعيشي المتردي.

إن الحركة النقابية العمالية في الوطن المحتل تعاني منذ سنوات طويلة من ضعف بنيوي وبرنامجي بفعل حالة الإنقسام التي سادت صفوفها، وبسبب ضمور قاعدتها وتخلف هيكلها، حيث تحولت النقابات إلى واجهات للدعاية السياسية الموسمية، وتراجع دورها الكفاحي، فغرقت قياداتها في مهمات حرفية يؤديها بعض وجهاء الحركة النقابية نيابة عن الحركة ذاتها، وعن الدور المنظم لجماهير العمال. إن القطع الحازم مع هذا التراث وتحرير الحركة النقابية من الهياكل البيروقراطية التي تتحكم بأوضاعها وتحد من قدرتها على استيعاب جماهير العمال في تشكيلاتها، يقتضي العودة من جديد إلى القاعدة العمالية، وفتح الأبواب أمامها للانتساب إلى النقابات والانتظام في صفوفها، وإجراء الانتخابات الديمقراطية الحرة والمباشرة لهيئاتها الإدارية على قاعدة التمثيل النسبي للكتل العمالية النقابية، بما يضمن تطورها ويشكل صمام أمان إستقلالها، ورافعة نضالها ودفاعها عن حقوق ومصالح الجماهير العمالية، ويصون وحدتها.

ج) إعادة بناء الإتحادات الشعبية والمنظمات المهنية، وتعزيز صلتها الديمقراطية بجمهورها والإرتقاء بدورها الوطني وفي حل المعضلات الإقتصادية والإجتماعية والتربوية للجماهير. إن هذه المهمة باتت تفرض نفسها في ظل تطبيقات إتفاق أوسلو وفي ضوء انتقال الهيئات القيادية لهذه الإتحادات إلى الداخل ونشوء حالة من إزدواجية التشكيل القيادي في مختلف القطاعات على أرض واحدة. لقد أصبح الطريق مفتوحاً في الظروف الراهنة لبناء الإتحادات الشعبية والمنظمات المهنية، للمرأة والشباب والطلبة والمعلمين والمهندسين والأطباء والكتاب والصحفيين وغيرهم.. على أرض الوطن، باعتبارها الإتحادات والمنظمات المركزية. وعلى حزيننا، بالتعاون مع سائر القوى الوطنية والديمقراطية، أن يقوم سياسة السلطة الفلسطينية في نقل تجربتها البيروقراطية في التعامل مع هذه الإتحادات بأساليب التجويف، وإعادة إنتاج ذاتها وبيروقراطيتها وتأكيد عزلتها عن قطاعاتها الإجتماعية، وأن يناضل من أجل بناء الإتحادات الشعبية والمنظمات المهنية على أسس ديمقراطية.

د) إن إسرائيل لم تتوقف عن نشاطاتها الإستيطانية حتى في قطاع غزة، وهي تواصل مصادرة الأراضي وتسمين وتوسيع المستوطنات القائمة في القدس وبقية مناطق الضفة الغربية، وتسيطر على الحصة الأعظم من مصادر المياه، وتحرم من خلال سيطرتها على الأرض ومصادر المياه الفلاحين من فرص إستثمار أراضيهم وتطوير زراعتهم.

إن مهمة رئيسية تقع على عاتق القوى الوطنية بما في ذلك ال ج.د في مقاومة وجود المستوطنين وتجاوزاتهم، والعمل على تنظيم أوسع الجماهير في لجان التصدي للإستيطان، لقيادة النضال من أجل تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين، وتشكيل لجان الدفاع عن الأرض من الفلاحين والمزارعين وأصحاب الأراضي المصادرة، أو المهتدة بالإستيلاء عليها، لقيادة النضال ضد سياسة مصادرة الأرض وسرقة المياه، ومن أجل إعادة هذه الأراضي إلى أصحابها الشرعيين وتكريس حق الشعب في السيادة على أرضه ومياهه.

ه) إن العمل الدؤوب لبناء إتحاد جماهيري حقيقي وفاعل للفلاحين ولبناء لجان الدفاع عن الأرض يفتح على تطوير الإهتمام بعشرات الجمعيات الزراعية المنتشرة في الريف بما فيها جمعيات التسويق الزراعي. إن الإنتساب إلى عضوية هذه الجمعيات وتعميم أسلوب الإنتخابات الديمقراطية مسألة هامة لبناء حركة جماهيرية منظمة تحمي حقوق الفلاحين والمزارعين وتدافع عن مصالحهم في مواجهة وسطاء السوق وكبار الملاك ووضع حد لامتيازاتهم على حساب جماهير الفلاحين والمزارعين الفقراء والمعدمين.

ثالثاً- حتى يتواصل كفاح الشعب الفلسطيني تحت رايات الإنتفاضة، ينبغي أن يتطور عمل ال ج.د للإرتقاء بأشكال نضال وتنظيم الحركة الجماهيرية في صفوف العمال والفلاحين وسائر القطاعات والفئات الإجتماعية للمرأة والشبيبة والطلاب والمهنيين... وينبغي في سياق هذه العملية الإستفادة من كل حالة اشتباك مع الإحتلال أو مواجهة مع السلطة الفلسطينية لتحويلها إلى عمل جماهيري منظم:

أ) إن هذه العملية ضرورية ومطلوبة على مستوى النضال العمالي في الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم، حقهم في التنظيم النقابي المستقل وفي العمل والتمتع بالضمانات الإجتماعية والصحية وغيرها، حقهم في قانون عمل عصري وديمقراطي، وعلى مستوى النضال في الريف ضد المستوطنات والنشاطات الإستيطانية من أجل تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين عن المناطق المحتلة، ومن أجل استنهاض وتنظيم الحالة الشعبية دفاعاً عن عروبة القدس.

ب) كما أن هذه العملية ضرورية ومطلوبة على مستوى التصدي لممارسات القمع والإستبداد ومن أجل الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن أجل الإفراج الفوري ودون قيد أو شرط عن المعتقلين، سواء في السجون الإسرائيلية، أم في سجون السلطة الفلسطينية، والدفاع عن الثقافة الوطنية وصون المناهج

الوطنية واستقلالية مؤسسات التعليم، وعلى مستوى النضال ضد سياسة الدمج والإلحاق الإقتصادي التي تدمر الإنتاج الوطني وتحتجز نموه وتقوض مقومات إستقلاله من خلال تنظيم النضال الجماهيري لإنهاء الهيمنة الإسرائيلية على السوق الوطنية، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، وإلغاء الضرائب اللصوصية الباهظة.. وفي هذا السياق مواجهة سلطة الحكم الذاتي المقيدة بينود إتفاق أوسلو واتفاق باريس الذي يُرسم الإلحاق الإقتصادي ويكرسه.

ج) إن إعادة صوغ البرنامج النضالي الشامل للحركة الجماهيرية الذي ينطلق من المصالح المباشرة لمختلف قطاعات الشعب وطبقاته ويعمل على تعبئتها للإنخراط في النضال الوطني العام، والذي يأخذ بالإعتبار الخصوصية التي يتميز بها الوضع في مناطق السلطة الفلسطينية، وما يمليه من تمايز في المهمات وأساليب النضال.. إن برنامجاً كهذا، محمولاً من القوى الوطنية والديمقراطية، هو الذي يوطد وحدة الحركة الجماهيرية ويرقى بأشكال تنظيمها ويفعل نضالها، ويؤطر هذا النضال ضد الإحتلال، وضد تطبيقات الإتفاق وصولاً إلى تجاوز إملاءاته، وتحقيق هدف الإنتفاضة المركزي في جلاء الإحتلال والظفر بالحرية والإستقلال ■

(8)

الحركة الجماهيرية في الشتات

أولاً- في الوضع العام

■ السبب المباشر لبوادر النهوض الشعبي الفلسطيني في بلدان الشتات وفي المخيمات بشكل خاص، هو: إتساع الإدراك للمخاطر الداهمة على المصلحة الوطنية والمعيشية المباشرة جراء مشروع الحل التصفوي الأمريكي - الإسرائيلي ومحوره الحكم الإداري الذاتي في الوطن المحتل والتوطين والتهجير في الشتات. إن التناقض بين ما يقدمه هذا الحل موضع التطبيق، وبين مصالح شعبنا في الشتات في إطار المصلحة الوطنية الفلسطينية عموماً، يشكل العامل الموضوعي لبوادر هذا النهوض.

■ غير أن هذه الحالة لا تستند إلى مقومات العامل الذاتي (التنظيمي) التي توفر شروط إدامتها وتضمن تصعيدها، فبنية الحركة الجماهيرية في الشتات أصلاً، ضعيفة هيكلًا وبرنامجاً. وفي ضوء تفكك الأطر القيادية للحركة الوطنية التي تسارعت وتيرتها بعد اتفاق أوسلو، وانغماس الجناح البيروقراطي في تطبيقاته واندفاعه إلى شل وإلغاء الأطر الوطنية الموحدة للحركة الجماهيرية المنظمة في الشتات، تزداد أوضاع هذه الحركة ضعفاً وتشهد مزيداً من التراجع. لذا تقول، عملياً، مهمة إستيعاب بوادر هذا النهوض إلى فصائل العمل الوطني، التي تصب جهدها الرئيسي على الحركة الجماهيرية المنظمة، وتسعى إلى تطوير مستوى تنظيمها، وتأطيرها، وليس إلى الحلول مكانها.

■ إن وضع الإتحادات الشعبية والمهنية، بشكل عام، شديد التأثير بوضع وسياسة الجناح البيروقراطي المنتفذ في المؤسسة الرسمية الفلسطينية. وإن تميز عدد من هذه المنظمات (الطلاب، العمال...) بظروف نشأة وتشكل في مجرى نضال قاعدي قبل تأسيس م.ت.ف وبعدها، حيث اضطلعت بدور وطني غالباً، واجتماعي بحدود، أكسبها صفة تمثيلية قطاعية، وحدد موقعها ضمن تيار جماهيري معين، وإطاراً منظماً له... فإن عدداً آخر من هذه المنظمات، بالمقابل، تأسس بقرار فوقي من المؤسسة الرسمية لاعتبار الحاجة إلى واجهة للنفوذ السياسي بالأساس، وبمسافة عن وظيفة تعبئة وحشد قوى في قطاعات جماهيرية ومهنية محددة، تشكل إحدى الركائز الرئيسية للعمل الوطني. وبصرف النظر عن ظروف التأسيس ومسالك التطور، فإن حالة هذه المنظمات تظهر عليها بعمق تأثيرات قبضة بيروقراطية المؤسسة الرسمية: هشاشة قواعدها، وضعف الممارسة الديمقراطية ووهن الصلة مع جمهورها.

■ لقد تراجعت العلاقة بين مختلف القطاعات الجماهيرية، وبين أطرها المنظمة في السنوات الأخيرة، وتدهور مضمونها، بفعل تبقرط قيادات هذا الأطر، وابتعادها عن جمهورها. إن الإعتبار السياسي هو الذي يدفع هذه القيادات المتبقرطة إلى إبقاء هياكل وأطر الحركة الجماهيرية المنظمة غير مسلحة

ببرامج عمل ونضال، فاقدة للعلاقات الديمقراطية، لأنها تخشى أن يؤدي الضغط القاعدي المتزايد ونسبة القوى السياسية التي تشكلت في مختلف تجمعات شعبنا وقطاعاته الجماهيرية، إلى تنامي دور الحركة الجماهيرية المنظمة وتعزيز نفوذها في صفوف الحركة الوطنية.

■ إن ضعف هياكل الحركة الجماهيرية المنظمة في الشتات ونمط علاقاتها مع قياداته، يلقي على عاتقنا مهام كبيرة في الإسهام بتنظيم وإعادة بناء هذه الحركة. وهذا يملي الزج بطاقة الحزب وأطره الديمقراطية بهيئتها وقواعدها خاصة في العمل، كما يملي بلورة البرنامج الذي يُوَطر نضال هذه الحركة الجماهيرية المنظمة ويحدد إتجاهاته وأهدافه.

■ إن المهمة المركزية المطروحة على الحركة الجماهيرية في الشتات، هي: تعزيز بنيتها التنظيمية وتسلحها ببرنامج عمل يستجيب لمصالح مختلف القطاعات وفئاتها الإجتماعية. وهذه الواجهة تنطوي بجانبها الرئيس والأهم، على مهام إعادة بناء على أسس ديمقراطية تغطي طيفاً واسعاً من المجالات: المنظمات الشعبية والمهنية، هيئات التمثيل الشعبي الموقعية على مستوى البلد الواحد والمرجعيات الوطنية، المؤسسات الإجتماعية والتربوية والصحية.. والإطار الصحيح الذي تتدرج فيه هذه المهمة المركزية بجميع محاورها، هو الذي يوفره برنامج النضال الوطني والإجتماعي لكل تجمع من تجمعات الشعب الفلسطيني في الشتات، إنطلاقاً من الشروط الخاصة، السياسية والقانونية والنضالية، التي يعيش ضمنها، في إطار البرنامج الوطني المرهلي، وربطاً بالخط السياسي الرئيسي الموحد للنضال في كل الساحات، وحلقته الرئيسية نضال شعبنا في الأراضي المحتلة.

ثانياً- المنظمات والإتحادات الشعبية والمهنية

■ في المرحلة الراهنة تشهد فروع الإتحادات والمنظمات الشعبية والمهنية في الشتات تراجعاً حاداً في أوضاعها جزاء السياسة المعتمدة من الجناح البيروقراطي منذ إنطلاقة مسار مدريد، وبخاصة بعد إتفاق أوسلو. وهذه السياسة هي الإمتداد الطبيعي في الأطر الجماهيرية الوطنية لهذا الإتفاق، الذي يجزيء القضية الوطنية لشعبنا ويهدد بتمزيق وحدته ويفتح الطريق لفرض أمر واقع يقود إلى تصفية حقوق الشتات الفلسطيني على قاعدة مخطط التوطين والتهجير.

■ ومن منظور الجناح البيروقراطي، المقيد بهذا الإتفاق، تتحسر الوظيفة السابقة للإتحادات كواجهة للنفوذ السياسي تعكس (وهنا تكمن إيجابياتها الكبرى) وحدة مختلف قطاعات الشعب وفئاته الإجتماعية في مختلف مناطق تواجد، ووحدة نضاله، ووحدة قضيته الوطنية، فهذه الوظيفة، بافتقادها لقاعدتها السياسية السابقة ومحورها البرنامج الوطني، لم تعد مطلوبة إلا من زاوية ما يسمح بـ«استخدام» الأطر الشعبية والمهنية المنظمة لتمرير برنامج أوسلو وتطبيقاته.

■ وإذا كان إنعكاس هذه السياسة في المناطق المحتلة يتمثل بالسعي لإحكام السيطرة على الحركة الجماهيرية المنظمة على حساب دورها وفعاليتها ومصادرة استقلاليتها لاستتباعها للسلطة الفلسطينية وإحاقها بها، فإن إنعكاسها على مستوى الخارج يكون بتجويها ويقود إلى اندثار هيئاتها القيادية، أو إلى إبقائها معلقة ومقطوعة عن قواعد، فمن الخطورة بمكان (من منظور الجناح البيروقراطي) أن تبقى هذه الأطر الوطنية شاهدة على وحدة القضية الوطنية وفاعلة ضمن هذه الوجهة المناهضة لمخطط التوطين والتهجير. والخطورة الأكبر تكون إذا ما تحولت إلى أطر فعلية بملاءة قاعدية تسودها علاقات ديمقراطية، تعكس نسبة القوى السياسية التي تشكلت في مختلف تجمعاته وقطاعاته الجماهيرية بمزاجها السياسي الغالب المناهض للحل الهابط عن برنامج الإجماع الوطني.

■ إن التقدم نحو تخليص المنظمات الشعبية والمهنية من قبضة البيروقراطية وسطوتها، إعادة بنائها على أسس ديمقراطية وتحويلها إلى أطر ذات دور رئيسي في بناء الحركة الجماهيرية وقيادتها، مهمة نضالية من الطراز الأول، يلعب حزينا من خلالها دوره المتقدم بقدر ما يغمس فيها، ومعه منظماته الديمقراطية، ومستواها الرئيسي هو المستوى الحاسم في عملية إعادة البناء الديمقراطي أي فروع هذه المنظمات وتشكيلاتها القاعدية، فالمهمة المطروحة هي: مهمة بناء وإعادة بناء من القاعدة صعوداً إلى الهيئات، وبمعزل عن هاجس «الشرعية من أعلى».

■ إن هذا يفترض الإقلاع عن الموسمية وممارسة عمل يومي منظم ودؤوب في صفوف القاعدة الجماهيرية والمهنية لحثها على الإنتساب إلى هذه المنظمات والمشاركة الحية في بنائها، ومن أجل إقناعها وكسب تأييدها للبرامج القطاعية والنقابية المطروحة، ومما يقود أيضاً إلى جذب مشاركة أوسع القوى الديمقراطية.

■ إن سياسة التحالفات في المنظمات الشعبية والمهنية ينبغي أن تُرسى على أسس واقعية تخدم توطيد موقع الحزب القيادي بشكل منصف، أي بما يعكس ثقله ونفوذه الحقيقي، وتوسيع مسؤولياته في إطار أوسع تحالف وطني ممكن، وعلى أساس برنامج عمل ينهض بأوضاع هذه المنظمات، يعمق صلتها مع جمهورها، ويطور ممارسة الديمقراطية في صفوفها. وفي هذا الإطار يندرج النضال ضد سياسة التحكم والتفرد من أجل تمكين كتلة الحزب الإتحادية (النقابية)، وكتل سائر القوى الوطنية والديمقراطية، من احتلال المواقع التي تستحقها وفقاً لحجم نفوذها الجماهيري، وهذا ما يكفله على أفضل وجه تطبيق نظام التمثيل النسبي. إن النضال من أجل تطبيق نظام التمثيل النسبي في الإنتخابات يوفر القاعدة الديمقراطية لتوطيد التحالف الجبهوي في قيادة الحركة الجماهيرية المنظمة، يعزز وحدتها وقدرتها على مقاومة وعزل الميول الإنقسامية أيما كان مصدرها، ومما يسهم أيضاً بتعزيز دورها في التوجه نحو توحيد الأطر المتناظرة للحركة الجماهيرية في الوطن المحتل وخارجه على أسس ديمقراطية ■

(9)

المنظمات الديمقراطية (ال م.د)

1-■ المسألة الرئيسية المطروحة على منظماتنا الديمقراطية، بصرف النظر عن مستويات تطورها ودرجة تماسك هيكلها بين إقليم وآخر، هي التطوير البرنامجي، ولا سبيل لفتح آفاق التطور أمام هذه المنظمات وتجاوزها لحالة المراوحة، أو المراكمة الكمية ضمن سقفا الراهن، إلا بالتطوير البرنامجي وجوهره الإرتقاء بنضالها في الدفاع عن مصالح جمهورها، وتفعيل دورها في الحركة الجماهيرية.

■ إن الميل السائد لدى منظماتنا بتركيز جهدها على تماسك الهياكل الديمقراطية بطموح توسيعها وإخضاع هذا الجهد، بجوانب البناء والنشاط، لما يخدم هذا الغرض، بدلاً من محورته على، وربطه بشكل مباشر بالحركة الجماهيرية المنظمة... إن هذا الميل هو تعبير، إنما على نطاق أوسع، عن بقايا نزعة «التنظيم من أجل التنظيم» في صفوفنا، حيث التنظيم، أكان لإطار حزبي أو لجمهور صديق، هو هدف قائم بحد ذاته، وليس جسر العبور إلى الحركة الجماهيرية من أجل الإسهام في بنائها ولعب دور قيادي في توجيهها. إن هذه النزعة تخلف ميلاً للإبتعاد عن توجيه الطاقة المؤطرة نحو التواصل مع الحركة الجماهيرية المنظمة والإنخراط بها، فيسود التعامل الموسمي معها، ومن خارجها.

■ لقد كان مطلوباً، في فترة تأسيس المنظمات الديمقراطية وانطلاقها، من أجل الإنتقال بالجمهور الصديق للحزب من حال التيار العائم إلى حال التشكيل المحدد، تركيز الجهد على أولوية بناء المنظمات الديمقراطية (ال م.د)، توسيعها وضمان «تماسكها» وتوجيه نشاطها ليصب في خدمة هذه الأولوية، فطغى أسلوب الإستقطاب والتأطير، ومن ثم التشغيل على أساس من جاذبية الموقف السياسي والمهام الوطنية. غير أن المفاهيم وأساليب العمل وبرامج التشغيل التي خلفتها هذه المرحلة، بعد إنجاز أهدافها، لم يجر تطويرها، فبقيت دون مستوى إجراء النقلة المطلوبة على أوضاع ال م.د بواقعها كأطر للدعاية السياسية وللنضال الوطني، ولم تتقدم نحو تمثّل مصالح قطاعاتها، وتوجيه عملها للدفاع عن هذه المصالح ربطاً بالمهام الوطنية، والإنخراط الواسع في الحركة الجماهيرية المنظمة التي، بدورها، وبسبب من ضعف هيكلها وموسمية نشاطها تعزز الميل لدى ال م.د للإبتعاد عن التعاطي اليومي معها.

■ لقد تحوّل هذا الجمود عند نفس المفاهيم وأساليب العمل، وبرامج التشغيل، إلى عامل معيق لتطور المنظمات الديمقراطية نفسها، وارتد سلباً على تماسكها، وعطل قدرتها على مواصلة نموها وتطوير نشاطها، وأضعف نفوذها الجماهيري وإمكاناتها على تحقيق إختراق أوسع لأوساط إجتماعية معينة، بما في ذلك الفئات العمالية الأكثر تبلوراً في سماتها الطبقية، إن التطوير البرنامجي للمنظمات الديمقراطية

لا يكون إلا بتفعيل دورها في الحركة الجماهيرية المنظمة. هذا هو المربع الذي ينبغي أن تتحرك عليه، ومن خلاله، مختلف عناصر التطوير البرنامجي بترباطها، وتفاعلها، فيما بينها.

2- مدخلنا إلى التطوير البرنامجي كعنوان رئيسي ينطوي على عناصر عدة هو التدقيق في برامج الـ م.د المقررة من هيئاتها. إن التدقيق بهذه البرامج يبرز، بشكل عام، سمتها الإجمالية (التعميمية، التقريبية) التي تقتصر على التحديد الملموس لمشكلات قطاعاتها ولا تراعي بالقدر المطلوب التمايزات القائمة بين مختلف فئاتها وشرائحها. وهذه السمة هي انعكاس لنمط التعاطي مع المصالح والهموم المعيشية لهذه القطاعات من قبل منظمات تركز جهودها على الدعاية السياسية، ولا تولي الجانب الإجتماعي الإهتمام المطلوب، فالبرنامج، بالنتيجة، يعكس أولويات الإهتمام والجهد، ولا يكتسب تحدياته الملموسة بشكل تلقائي. إن هذه السمة لبرامج الـ م.د تعبر عن واقع حالها، ولن تحرز ملموسيتها، إلا بقدر ما تنزاح أولوياتها الراهنة نحو التوازن مع الإهتمامات الأخرى التي تلبى المصالح الإجتماعية لجمهورها المؤطر، وللغئات الإجتماعية التي تخاطبها من خلاله.

■ إن التدقيق المطلوب لبرامج الـ م.د هو الذي يعمق إتجاهات العمل التي تجعلها أكثر إلتصاقاً بالمصالح الملموسة لجمهورها، وأكثر دقة في التعبير عن همومه ومشكلاته. والجهد المطلوب بذله في هذا المضمار لا يقتصر على تطوير النصوص، على أهميته (فهذه نقطة البدء، وهي نقطة فورية تتجزأ الهيئات الأعلى بحدود معينة لا تستطيع تخطيها، إلا إذا أغنتها الممارسة القاعدية، والحقائق التي تتبدى من خلالها)، بل يتجاوز هذا نحو جهد أشمل يطول كافة جوانب العمل التنظيمية، والهيكلية، والتوجيهية، ونمط العلاقات الداخلية، ومع الجمهور، الخ...

■ من هذه الزاوية، فإن التدقيق بالبرامج على قاعدة ما ذكرناه ينبغي أن يقيم العلاقة ويبرزها بشكل خاص مع الحركة الجماهيرية المنظمة من أجل الإرتقاء بدورها. إن تعبئة قوى الـ م.د ليس كافياً، عموماً، من أجل تحقيق مطالب جمهورها، إنها شرط هام ينبغي توفيره، لكنه لا يكتمل إلا إذا انخرطت بكامل قواها في الحركة الجماهيرية المنظمة. ولا يكون الدفاع عن مصالح جمهور الـ م.د، إلا بتواصله مع قطاعه بأسره، فهو جزء منه، جزء منظم وهادف، لكنه لا يخوض معاركة ويتقدم نحو تحقيق أهدافه، إلا إذا تفاعل مع، وأثر في القطاع الأوسع الذي تنسجم أهدافه معه. إن الدفاع عن مصالح جمهور المنظمات الديمقراطية لا يكون بالقوى الذاتية فحسب، بل بتفعيلها في الحركة الجماهيرية المنظمة.

3- إن التدقيق بالبرنامج مطروح على هذا المستوى، يقود إلى التدقيق بأشكال وتكتيك النضال السائدة، فالتكتيك الذي يخدم غرض الدعاية السياسية وضمان التماسك الداخلي، الخ... يعتمد أشكال تعبئة وحشد ومخاطبة أفقية لا تمايز كثيراً بين مختلف القطاعات، وهي نمطية وأحادية إلى حد ما، وتتحكم المناسبات بوتيرتها، بينما التكتيك النضالي لمنظمات ديمقراطية منفتحة على الحركة الجماهيرية

ومنغرسه فيها هو، بالضرورة، أكثر تنوعاً وعمقاً تبعاً لتنوع إهتمامات واحتياجات مختلف قطاعاتها. إنها تكتيكات أكثر تعقيداً، لكنها ذات أفق أرحب، واتساعها هو اتساع الحركة الجماهيرية نفسها، والمشكلات والتحديات التي تطرحها. ومن بين نتائج هذا التوجه، وما يترتب عليه من إشتقاق لتكتيكات نضالية جديدة، إنه يلي على مستوى أرقى مهمات الدعاية السياسية، فهو يوسع قوسها، ويكيّفها على شروط القطاع المحدد، ويحوّلها إلى عمل متواصل، وبشكل خاص فهو يخلق مستوى الربط والتكامل الفعلي بين مختلف جوانب العمل السياسي والاجتماعي.

■ وفي نفس السياق، فإن تدقيق البرامج يقود إلى تدقيق أشكال التنظيم المعتمدة بهيكلها ونمط علاقاتها الداخلية والخارجية. إن أشكال الهيكل القائمة، بفرزها القطاعي الخشن والتقريبي إلى حد ما، لا يلي كما ينبغي، متطلبات التوجه المطروح، فهي لا تستوعب التمايزات الاجتماعية التي توطئها بكل دقائقها. إن هذا يقتضي تطويراً لجهة خلق أعلى درجة ممكنة من الإتساق بين الهيكل، وبين الانتماء الاجتماعي، والسعي ما أمكن إلى توحيد هذا الهيكل المنسجم اجتماعياً من أدنى إلى أعلى مستوى ممكن في الإقليم الواحد. وبفضل ذلك يسهل توحيد طاقات جمهور الفئات الاجتماعية الواحدة، وليس المتقاربة فحسب. ومن شأن ذلك، أن يرقى بفعاليتها النضالية، ويخدم في الوقت نفسه تطوير البرنامج.

■ من ناحية أخرى، فإن كل هذا لا بد أن ينعكس على نمط العلاقات الداخلية والخارجية ومضمونها. إن محورة عمل الم.د. على الحركة الجماهيرية المنظمة، إذ يفرض مهام وتكتيكات نضالية متطورة، وأنماط منسجمة اجتماعياً من الهيكل، يفترض انسجام العلاقات الداخلية والخارجية مع هذا التوجه، لجهة الإنفتاح الجماهيري الواسع، من جهة، وتقليص المركزة وتوسيع الديمقراطية الداخلية، من جهة أخرى. إنه يتطلب المزيد من حفز المبادرة من جهة، ومن جهة أخرى، تعزيز الإستقلالية في العمل على المستوى القاعدي بشكل خاص.

■ إن الم.د.، والحال هذه، لن تعود أطراً لضخ الموقف السياسي والحشد على أساسه تبعاً لتوجيهات الهيئات الأعلى، بل وحدات عمل تنتشر في كل مفاصل الحركة الجماهيرية المنظمة (بصرف النظر عن درجة تبلور تنظيمها) وجميع مستوياتها. وبقدر ما يشجع نمط العلاقات الديمقراطية المنفتح على القاعدة والجماهير إنغماس الم.د. في الحركة الجماهيرية، بالقدر نفسه يعمق هذا الإنغماس مضامين الديمقراطية في العلاقات.

■ هذا هو المغزى الحقيقي للتوجهات التي اعتمدها الكونفرانس الوطني عندما تناول مسألة تعميق الديمقراطية من الزاوية التالية: إعتاد الديمقراطية كمبدأ تنظيمي أساس في الم.د.، وبما يضمن الحفاظ على هيكلها القادر على إنجاح برامج عمل ملموسة على قاعدة توجهات المؤتمرات وقرارات الهيئات وتوجيهاتها، ونقل مركز ثقل العمل إلى الوحدات القاعدية والهيئات الدنيا وضمان وحدة الوجهة في

عمل المنظمة، وتطوير فعلها في الميدان من خلال علاقات شديدة المرونة بين مستوياتها الأولى والقاعدية بمضمون يمنح الوحدات القاعدية أقصى درجة من الحرية الإستقلالية في صياغة برامجها وتوجهاتها بمرونة بالغة، وبأعلى درجات الإستقلالية.

4-■ إن الإنطلاق من كون الم.د ذات أنظمة وبرامج وشخصية إعتبارية خاصة، وما يترتب على هذا من تحديد لدور الهيئات والمنظمات الحزبية بحدود لا تتجاوز بلورة التوجهات العامة والعناوين الرئيسية لخطوط العمل، كما والإمتناع عن التدخل في شؤون الم.د وحياتها الداخلية واحترام لوائحها وأنظمتها، الخ... إن الإنطلاق من هذا، والعمل بموجبه، لم يعد كافياً لصياغة العلاقة بين الحزب الم.د من منظور تعزيز إستقلاليتها، حتى لو وفرنا أفضل الشروط لتكريس إستقلالية أنشطة الم.د عن الأنشطة الخاصة بالمنظمة الحزبية، فالمسألة ليست هنا، لأنه في الواقع العملي يصعب تكريس هذه الإستقلالية من خلال النشاط الذي يبرز شخصية الم.د المميزة، طالما أن هذا النشاط، بسماته الغالبة التي أشرنا إليها مراراً، موجه، بشكل رئيسي، إلى الجمهور الخاص، وليس إلى القطاع الجماهيري بأسره.

■ لقد حققت المنظمات الديمقراطية، بشكل عام، إستقلاليتها عن المنظمة الحزبية بحدود برنامجها الممارس. أما التقدم نحو تعزيز هذه الإستقلالية، فهو رهن بالتطور البرنامجي، أي تفعيل دور الم.د في الحركة الجماهيرية المنظمة، وليس بمزيد من الإلتزام والتقييد بـ «أصول» العلاقة بينها وبين الحزب بنقاط التمايز، والتداخل، ونمط الصلاحيات، ونصوص اللوائح وأنظمة العمل، الخ...

5-■ إن التطوير البرنامجي بالعناصر التي جرى عرضها (الديمقراطية، الإستقلالية، البرنامج بمكوناته) هو الإتجاه الرئيسي للإرتقاء بأوضاع الم.د ضمن وجهة التجديد والديمقراطية. إنه يتطلب جهداً كبيراً في التدقيق والمراجعة والتطوير للبرامج، وأشكال النضال، وأشكال التنظيم، وأساليب العمل، وكذلك خطط التثقيف، وأساليب التوجيه، ووسائل الإعلام الجماهيري، وكل ما يتصل بالعمل عموماً، وصولاً إلى التدقيق بوظيفة ودور المؤسسات التي تركز إليها الم.د وتعمل في إطارها، بعلاقتها معها، ومع الحركة الجماهيرية بشكل عام.

■ إن المضي بهذه العملية بكل إتجاهاتها ونقلها إلى حيّز التطبيق، ينعكس بشكل مباشر، تطويراً لبرامج وبنى الم.د بهيئاتها وكادرها وعلاقاتها ولدورها الوطني والإجتماعي، وكذلك حلاً للمشكلات التي تستحوذ الآن على جل إهتمامها: الحفاظ على تماسكها، وتوسيع صفوفها، والتصدي لنقص الكادر وعدم كفاية إمكانياته، الخ.. إن الخروج من الدائرة الضيقة لارتياح الآفاق الأرحب يملي مغادرة مستوى المعالجة الراهن، والدفاعي والمنغلق على الذات، إلى المستوى الأعلى، مستوى الحركة الجماهيرية. عندها، وعندها فقط، تأخذ هذه المعالجة منحاً الهجومية الذي يحقق الأهداف المرجوة. إن الم.د تملك مقومات إنجاز هذه النقلة، إذا ما عقدت العزم على ذلك وبرمجت أولوياتها على هذا الأساس ■

المقاومة المسلحة في الوطن المحتل

أولاً- ■ أنجزت الإنتفاضة شروط إنتقال الكفاح المسلح إلى الأراضي المحتلة عام 67، وحتى إلى قلب إسرائيل. وبذلك حققت ما سعت إليه الثورة الفلسطينية المعاصرة في بداياتها وبقيت دونه، بسبب إفتقاد هذه المساعي الرائدة إلى حركة جماهيرية تحتضنها وتحميها وتوضّعها في مجراها. إن الإنتفاضة هي حرب إستقلال شعبية تخوضها الجماهير لمقاومة الإحتلال بوسائل وأشكال متعددة تتكامل فيما بينها، وإن كانت في بدايتها قد أخذت شكل التحركات الجماهيرية الواسعة والنزول إلى الشارع، إلى جانب أشكال أخرى إبتعدت عموماً عن العنف، فقد تطورت هذه التحركات في مجرى المواجهة لتتخذ أشكالها العنيفة المباشرة.

■ وفي ضوء تصاعد الإجراءات القمعية والإرهابية الإسرائيلية وبلوغها مستويات غير مسبوقة، تعاضم على نحو ملموس، إبتداء من السنة الرابعة للإنتفاضة، الميل إلى إستخدام وسائل المقاومة العنيفة بالسلاح الأبيض، والناري، والشعبي، في إطار اندفاع الحركة الجماهيرية واتساعها في فعاليات المواجهة مع الإحتلال، وبلغ المستوى الذي تشهده رهنأً وقائع الإنتفاضة اليومية في الميدان.

■ إن الإزدیاد الملموس في الخسائر البشرية التي يتكبدها المحتلون جراء العمليات العسكرية والعنيفة في المناطق المحتلة ووراء «الخط الأخضر» على حد سواء، لم يعد يسمح للإسرائيليين بالعودة إلى نمط الحياة العادية بعد أن تضعضع الإحساس بالأمن، مما جعل سلطات الإحتلال تلجأ بشكل متزايد إلى إجراءات غلق المناطق ومنع، أو تقنين العمل الفلسطيني في إسرائيل، رغم ما يلحقه هذا الإجراء من خسائر بالإقتصاد الإسرائيلي، وأتى هذا الإجراء ليستكمل خطوة أوسع كانت سلطات الإحتلال أقدمت عليها، في محاولة لتقليص مساحة الصدام مع الجماهير المنتفضة، بقصر نطاق السيطرة الدائمة للجيش الإسرائيلي على مراكز المدن وخطوط المواصلات.

ثانياً- ■ إن هذا المنحى العنفي الذي اتخذته واستقرت عليه المواجهة مع الإحتلال يؤكد على أمرين هامین باتا يشكلان جزءاً من المعطيات الرئيسية الفاعلة في مجرى الصراع على أرض الإنتفاضة:

- **الأول**، هو: تحول العنف إلى ظاهرة إجتماعية يتسم بها الفعل الإنتفاضي اليومي، ويشكل في إطار الإندفاع الجماهيري الواسع للمشاركة في نضالات الإحتجاج والتظاهر والإنخراط في مجابهات الشارع ضد جنود الإحتلال، إنعطافاً نوعية في تطور الإنتفاضة وبلوغها لمستوى عالٍ من القدرة الذاتية على إدامة، وتصعيد المواجهة بكافة أشكالها.
- **والثاني**، كنتيجة للأول، وهو الأهم في سياقنا: إن موقع العنف الجماهيري في المواجهة بأشكاله المتعددة، وأكثرها وقعاً وإيلاًماً العمل العسكري المباشر، إنتقل من مستوى الفعل

الدعاوي المحض ذي الطابع التعبوي والإستهاضي الجماهيري، وإلى جانبه، إلى مستوى الفعل المادي المؤثر في نسبة القوى التي تحكم الصراع.

■ **إن الظاهرة العنفية في الإنتفاضة في الطرف الراهن، ليست مؤقتة أو طارئة، فهي النتاج الطبيعي لتطور حركة الكفاح الجماهيري، أنضجت من خلالها شروط تكتيكات نضالية متقدمة، ومن أبرزها شكل المقاومة المسلحة. وقد فرضت المواجهة الجماهيرية بزخمها، في إطار مجموعة عوامل أخرى، إقليمية ودولية، نسبة قوى معينة على إسرائيل ليس بمقدورها رهنأ أن تكسرهما، أو تكسر أشكالها الأكثر صدامية، فالإحتلال لا يستطيع أن يضع حداً لهذه الأشكال بإجراءات القمع المباشر (من خلال توجيه ضربات إلى المستويات القاعدية، والإغتيالات، ومطاردات فرق الموت، الخ...).**

■ **إن الظاهرة الدفاعية المشروعة بلجوتها الإضطراري إلى الوسائل العنفية، ومن ضمنها العمل المسلح بالمعنى التكتيكي، متوضعة على نحو مكين في الحركة الجماهيرية، في الإنتفاضة، وهي عصية على خط القمع الإنتقائي.**

■ **هذا ما ينبغي أن يحكم نظرتنا إلى هذه الظاهرة، ونحن بصدد تحديد إتجاهات العمل في هذا المجال. وما ينبغي أن يحكم نظرتنا أيضاً إلى هذه الظاهرة، أنها، كأحد أشكال النضال المنبثق عن حركة الكفاح الجماهيري، تتطوي على درجة كبيرة من الإبداع والمبادرة. وهذا ما يتضح من خلال تنوع أطر ممارسة العنف الثوري (في إطار الفعاليات الميدانية الجماهيرية، عمل المجموعات المنظمة، مبادرات الأفراد)، تنوع أماكن التنفيذ وتوقيتها بشكل يحمل دلالات سياسية ووطنية ساطعة، تعدد مرجعيات التوجيه والتخطيط (مركزي، محلي، فردي)، تنوع أدواته (ناري، أبيض، شعبي)..**

■ **إن اتساع طيف هذه الظاهرة، بتنوعه وغناه، هو نتاج لعمل منظم، دفاعي، غير مركز يسبح في حالة جماهيرية متحفزة، يكتسي فيها عامل المبادرة والإعتماد على الذات أهمية حاسمة.**

■ **ثالثاً- لقد بات العمل المسلح في متن الحركة الجماهيرية، ولم يعد خارجها، وأضحت وظيفته إسنادها، ولم تعد تقتصر على استنهاضها. هذا التغيير في موقع ووظيفة العمل المسلح، باستيعابه لتطور الحالة النضالية في الوطن المحتل، يعني أن شروط عمل شبكات العمل المسلح تغيرت نوعياً عن شروط المرحلة السابقة، بما في ذلك السنوات الأولى من عمر الإنتفاضة. من هنا، فإن تعميق خط العمل ينبغي أن يراعي ضرورة إنسجام شبكات العمل المسلح مع الحالة الجماهيرية المحيطة، وأن يعتمد على تحفيز مبادراتها المحلية من أجل تطوير دورها وقدرتها على الإضطلاع بمهامها.**

■ **إن شبكات العمل المسلح تضطلع بمهامها على نحو أفضل بقدر ما تنسجم مع الحالة الجماهيرية المحيطة، وتبتعد عن إفتعال مسافات عنها بدعوى الحماية وصيانة الأمن... والإنتماء إلى هذه الشبكات وما يترتب عليه من مهام تنفيذية ينبغي أن يحاط بأعلى درجات التكم والسرية. لكن خارج**

هذا الإطار، فإن كل ما من شأنه أن يسهم في الإندماج بالمحيط ونمط حياته ومشاركته نشاطاته الوطنية والاجتماعية، هو أفضل وسيلة للحماية الأمنية، ويوفر الغطاء المناسب لإنجاز العمل، ويقدم مداخل الإستقطاب الضرورية لتوسيع دائرة المشاركين فيه.

■ **ويبقى الأهم:** إن تحفيز مبادرات الدور المحلي على مختلف الصعد يعزز دور الشبكات ويرقى بفعاليتها، فالمستوى المحلي هو الأقدر دائماً، ومن موقعه، حيث إتساع المواجهة وسخونتها، على تحديد نوعية ومكان وتوقيت العمل العسكري. إن الوصول بالشبكات إلى هذا المستوى يقتضي تضافر العوامل التالية:

أ) تعميق الوعي لمسؤوليتها، ليس عن التنفيذ فحسب، بأسلوب الإبتكار للتوجيهات التي تتلقاها، إنما أيضاً بالإعتماد أساساً على قواها الذاتية وعلى مبادراتها، فهي حقيقة، تملك كل ما هو ضروري لأن تضطلع بهذا الدور. إن تنشيط الحوار حول هذا الجانب وإرفاقه بالتوجيهات اللازمة، إنما يخدم هذا الغرض.

ب) منحها التدريب اللازم لكل ما يتصل بمجال عملها. إن الصعوبات العملية التي تعيق الإنجاز المتكامل لهذا الجانب ينبغي أن تُدلل من خلال سياسة إستدعاء مدروسة، والرغد بحالات مؤهلة، مع مواصلة الإهتمام بالتدريب المحلي.

ج) الإهتمام بالجانب التوجيهي، السياسي والتعبوي، الذي يعمق ثقة شبكات العمل المسلح بخط الحزب، وبحيوية الدور الوطني الذي تضطلع به.

■ في إتجاهات العمل هذه، يلعب المركز القيادي في الخارج دوراً حيوياً، إن تقاطع خط عمل في الداخل يقوم على تحفيز المبادرة والإعتماد على الذات ورفع الثقة بها، مع خط عمل من الخارج يستنهض إتجاهات العمل المذكورة، ويدعمها بالتوجيه ويخصها بالمتابعة، ويرعاها بالتقديمات الملموسة في مجال التأهيل. إن تقاطع هذين الخطين يُنشئ نقطة التوازن بين الدور القيادي المركزي، وبين الدور المحلي على مختلف مستوياته، التي تدرأ مخاطر الإنفلاش وضعف السيطرة على وضع الشبكات، وكذلك سلبيات المركزة الشديدة التي لا تلبى، بل تعيق إحتياجات العمل في الداخل ■

المقاومة المسلحة في جنوب لبنان

■ مع استمرار إحتلال شطر من الجنوب اللبناني ورفض إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 425 القاضي بالإسحاب الكامل دون قيد أو شرط، تبقى شروط المقاومة المسلحة منعقدة ضد القوات الإسرائيلية على أرض الجنوب، ومنه نحو فلسطين بالتعاون الوثيق مع المقاومة اللبنانية. هذا هو الأساس الذي تنطلق منه القوات المسلحة للجبهة، ومنه تشتق خط عملها في ضوء التطورات الداخلية الهامة التي شهدتها لبنان، بعد أن تقدم مسار السلم الأهلي داخلياً في سياق تطبيقات إتفاق الطائف. لقد أملت هذه التطورات إحداث تعديلات هيكلية وبرنامجية ذات شأن على وضع قوات الـ ج.د لتمكينها من حصر إهتمامها وتركيز جهودها على مهمتها الرئيسية: العمل القتالي ضد القوات الإسرائيلية والدفاع عن المخيمات حال تعرضها للإعتداءات الإسرائيلية.

■ ضمن هذا التوجه كان لا بد من تطوير الهيكل النظامي بتشكيلاته، وتسليحه، وعلاقاته، وبرنامج عمله، ووظائفه التي كانت تلبى متطلبات المرحلة السابقة، لجهة إعتداد بنية أكثر مرونة، تتخفف من أعباء السلاح الثقيل والإدارة المعقدة، والإئشداد إلى مهمات الدفاع الثابت والإنتشار الواسع، مع الإحتفاظ بالجسم الرئيسي المقاتل والمحترف. وهذا ما تم انجازه، فالتشكيلات القائمة الآن هي تشكيلات فدائية من زمر ومجموعات خفيفة الحركة والسلاح، قادرة على تلبية المهمة القتالية المحددة. وبالتوازي مع إعادة التشكيل هذه، تمت صياغة برنامج العمل: من التدريب إلى التعبئة السياسية، مروراً بخطة الحركة والإنتشار، وانتهاءً، وخاصة، باعتماد مقياس الإنجاز في المهمة القتالية، وكل ما يتصل بها كمقياس أول لتقييم الكادر والمقاتل والعمل.

لقد تحققت خطوات في إطار هذه العملية التطويرية ينبغي أن تستكمل حتى نهاياتها.. لكنها، بحدود ما أنجز، لم تنعكس بعد على نحو ملحوظ على النتائج المحرزة. وهذا ما يعبر عن إقتصار العملية التطويرية حتى الآن على جوانب التشكيل وبشكل أقل على مضمون البرنامج، ما يقتضي مضاعفة الجهود ضمن الواجهة المرسومة، لإكسابها مضامينها العملية بالنسبة لجميع عناصرها.

■ في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الأهمية القصوى لتطوير شبكات العمل المسلح في الشريط الجنوبي المحتل، ونقاط الإرتكاز خارجه، لجهة رفع الكفاءة وتعميق الإرتباط السياسي والإلتزام الوطني، فأحد الشروط الهامة لتطوير نوعية العمليات العسكرية رهن بدور هذه الشبكات ونوعية الإسهام الذي تقدمه. إن المهمة القتالية الراهنة والتي سوف تطرح في المدى المنظور، تتطلب درجة عالية من التكامل بين جسم قتالي محترف وآخر، لا يقل عنه أهمية، حزبي وصادق يشارك في العمل من موقعه الحياتي والإجتماعي دون أن يغادر محيطه، وهذا بدوره يلقي على عاتق منظمات حزبنا وأطره الديمقراطية مسؤوليات، من الأهمية بمكان الإضطلاع بها ومنحها كل الإهتمام، فجبهة المواجهة على

أرض الجنوب ومنه نحو فلسطين، طالما شروط المقاومة المسلحة السياسية منعقدة لبنانياً، تشكل دعماً وإسناداً حقيقياً لنضال شعبنا في الوطن المحتل ■

■ ■ ■

■ وأخيراً، ومن بين مظاهر الخلل الرئيسية التي ينبغي الإعراف بها وتركيز الجهود من أجل معالجتها هو التخلف النسبي في دورنا بتصعيد المقاومة المسلحة ضد الإحتلال والإستيطان... إن هذا الدور، بواقعه الراهن هو دون المستوى الممكن فضلاً عن المطلوب، ولا يمكن إعتبره رافعة رئيسية لدورنا السياسي والنضالي والجماهيري، الأمر الذي يقتضي إجراءات حقيقية في إطار معالجة تنظيمية بالعمق، أشرنا إلى بعض عناصرها الرئيسية، للإرتقاء بعملنا المسلح إلى المستوى النوعي الملبي لمتطلبات العمل النضالي في هذه المرحلة ■

(12)

خط العمل في مناطق الـ48

1-■ رغم اعتماد الـج.د منذ انطلاقتها إستراتيجية واضحة في التوجه إلى عموم الشعب الفلسطيني لتعبئة طاقاته في النضال الوطني التحرري، لم تول، حتى السنوات الأخيرة، ذلك الجزء الرئيسي من شعبنا الموحد الذي بقي صامداً في مناطق الـ48، إهتماماً بطموح بناء منظمة حزبية تجسد خطه النضالي فيها.

ولا يُعزى هذا النقص إلى افتقاد لرؤية سياسية تنطلق من إدراك لأهمية الموقع والدور النضالي لشعبنا داخل إسرائيل، بل إلى إحجامٍ واعٍ عن دفع هذه الرؤية إلى نتيقتها المنطقية، أي إلى اشتقاق خط عمل مباشر للحزب. لذلك بقيت هذه الرؤية أسيرة لتأكيدات عامة تتحدث عن مهام النضال بمعزل عن تحديد روافعها التنظيمية الخاصة بحزبنا، فأعفى نفسه منها، لا بل أحالها في فترة ما إلى حزب راکاح. وبهذا المعنى، فإن النقص المشار إليه هو خلل برنامجي تعبيره العملي هو التحلل من المسؤولية والدور، وخلفيته تركية ضمنية لبرنامج حزب آخر، نقاطع معه من موقع حليف ونتجاوز، لكننا نتباين معه في قضايا معينة منها سياسته وسط الجماهير الفلسطينية القائمة عملياً على مفهوم «المساواة المدنية»، وفي التصور للحل النهائي للمسألة الوطنية الفلسطينية.

2-■ في السنوات الأخيرة، ومنذ الكونغرس الوطني العام الثاني بالتحديد، بدأ يتبلور في صفوفنا الوعي لأهمية التوجه البرنامجي إلى شعبنا في مناطق الـ48. وبالتفاعل مع الثوى الديمقراطية القائمة هناك والناشطة منذ سنوات دعاوياً وفي الميدان، أمكن في الدورة الخامسة ل.م - 1993/3 بلورة أساس برنامجي لبناء حزب ديمقراطي ثوري يكون جزءاً من الجبهة الديمقراطية، وتجسداً لوجودها في مناطق الـ48.

■ إن هذا الحزب، وهو جزء لا يتجزأ من الجبهة الديمقراطية ينبغي أن يكون حزباً أممياً يفتح أبوابه لجميع المناضلين الذين يتبنون برنامجه من أبناء الشعبين. ومن هذا الموقع الأممي، فإن برنامجه يتناقض جذرياً مع الأيديولوجيا الصهيونية، بكافة أطيافها، ويتجنب محاولة إيجاد «حلول وسط» وصيغ توفيقية بين الأيديولوجيات القومية السائدة، ويتجلى هذا في النقاط المفصلية التالية:

أ) **تبني الحل الديمقراطي الجذري للمسألة الوطنية الفلسطينية** باعتباره الحل التاريخي النهائي للصراع القومي الفلسطيني - الإسرائيلي الذي يلبي كامل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في وطنه، دون تجاهل للمراحل الضرورية على طريق إنجاز هذا الحل، الذي يرفع عنه الظلم التاريخي الذي لحق به جراء التبتيد القومي، واقتلاعه من وطنه، واحتلال بلاده، وحرمانه من حقه الطبيعي في تقرير مصيره بحرية على أرضه.

ب) إعتبار الجماهير الفلسطينية في إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الموحد، ومصيرها مرتبط بمصير شعبها ككل، وقضيتها تشكل جزءاً لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، وطالما لا يوجد حل عادل لهذه القضية لا يمكن لهذه الجماهير أن تضمن مستقبلها في مواجهة مخططات الإقتلاع وسياسة التفرقة العنصرية، ولا بد لها من ربط نفسها بنضال الشعب الفلسطيني والإنخراط فيه في إطار النضال الموحد من أجل حق تقرير المصير. من هنا، يعتبر الحزب الثوري نفسه إمتداداً للحركة الوطنية الفلسطينية وجزءاً عضواً منها، فهذا شرط ضروري يوفر الدعم الأساسي لجماهير الـ48 ليلتقي نضالها مع، ويصب في المجرى العام لمناهضة المشروع الصهيوني.

ج) الإعتراف بالهوية القومية للجماهير الفلسطينية في إسرائيل، كمدخل رئيسي لرفع مطلب المساواة القومية، باعتبارها ضرورة لحماية الأقلية العربية - الفلسطينية في إسرائيل من الممارسات العنصرية والتمييزية التي تعانيها، وهي تأكيد على حق شعبنا بأن يعيش في وطنه، خلافاً لما تدعيه الحركة الصهيونية بأنها وحدها صاحبة الحق في فلسطين، وبأن وجود شعبنا هو وجود طاريء لغرباء لا يملكون مقومات الشعب، ولا حقوقه، يتعرضون لمصادرة أراضيهم والإقتلاع، وشتى صنوف التمييز والإضطهاد.

د) تبني موقفاً يرى في الجماهير الفلسطينية طبيعة النضال التحرري في إسرائيل، فعملية الإستيطان والترحيل وشتب المعالم العربية في فلسطين هي عملية مستمرة لم تنته بعد، والحزب الثوري يضع في مقدمة أولوياته الكفاح من أجل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وفي هذا الإطار فهو يعترف بالدور الحاسم الذي تلعبه الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلة والشتات، باعتبارها المحرك الرئيسي للعملية الثورية في البلاد في ضوء السمات الإستيطانية التي تطبع المجتمع الإسرائيلي، والوشائج العضوية التي تربطه بالإمبريالية العالمية.

وعليه، فإن هذا الحزب، من موقعه الأممي وفي ضوء إدراكه العملي والواقعي، يتوجه بشكل رئيسي لتعبئة طاقات الجماهير العربية الفلسطينية، وتنظيم نضالها الوطني والديمقراطي بالأشكال المناسبة في إطار الكفاح الموحد للشعب الفلسطيني، دون إهمال العمل في الأوساط التقدمية الإسرائيلية.

3-■ إنطلاقاً مما تقدم، وخاصة بعد اتفاق أوسلو الذي يُعَرِّض شعبنا في مناطق الـ48 لمخاطر تصعيد المحاولات الصهيونية الهادفة إلى طمس هويته الوطنية، وفصله عن إنتمائه القومي، وإضعاف صموده في مواجهة مخططات «الأسرلة» وممارسات التمييز العنصري، فإن هذا الحزب الناشط خلف «الخط الأخضر» من خلال تأكيده الهوية القومية لجماهيرنا الفلسطينية في إطار وحدة شعبنا، يسعى لتصعيد نضال هذه الجماهير في مواجهة سياسة الهضم والإستيعاب القومي وممارسات التفرقة العنصرية، من أجل حقها في المساواة الكاملة في جميع الميادين، ولوقف مخططات نهب وتهويد الأرض وتدمير القرى

وإجلاء سكانها، وإعادة المهجرين إلى قراهم، ومن أجل الإعراف بهويتها القومية وانتمائها الفلسطيني وحققها في التعبير عنها، وضمان مكانتها، وحقوقها كمجموعة قومية متميزة، وعلى قاعدة المساواة القومية.

كما يناضل هذا الحزب لتعبئة الطاقات من أجل دعم الإنتفاضة وإسنادها، ويعزز كافة أشكال النضال المشترك مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية من أجل إنهاء الإحتلال للضفة والقدس والقطاع والإعراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة ■

1991



الفصل الرابع

موضوعات تنظيمية

صادرة عن أعمال

الكونفرانس الوطني العام الثالث - 1998

□ مقدمة

- 1- الاستحقاق البرنامجي
- 2- تعميق وعي الحزب للخط البرنامجي وممارسته
- 3- الحركة الجماهيرية المنظمة
- 4- الهيئات وسياسة الكادر
- 5- تكريس نهج الإعتماد على الذات والجماهير

معهد العلوم الإجتماعية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مقدمة

■ منذ إنعقاد المؤتمر الوطني العام الثالث-1994، قطعت الجبهة الديمقراطية (ال.ج.د) شوطاً واضحاً في البناء الداخلي بجوانبه الحزبية الجماهيرية الديمقراطية، وفي التجديد الديمقراطي للبرامج وأساليب العمل.

هذا ما يشهد عليه إنتظام وتواصل مؤتمرات المنظمات الحزبية والديمقراطية في مختلف الأقاليم والفروع، وهذا ما تؤكدته نتائج هذه المؤتمرات: فمنها ما يقع، تطويراً، في امتداد تقاليد عمل استقرت منذ فترة، ومنها ما يندرج في سياق المضي بهمة عالية، تأسيساً على هذه التقاليد وتتويجاً لعملية تنظيمية في العمق، هي إلى إعادة البناء والتشكيل أشبه، وذلك إنطلاقاً من حالة حزبية قائمة، بلا شك، لكن بدرجة لا يمكن تجاهلها من الإنقطاع والإنفلاش وضعف التأطير، وفقر الحياة الداخلية، واختلاط الأولويات، وانحسار المهات القطاعية والجماهيرية.

■ غير أن هذا الإنجاز الفعلي لا ينبغي الحكم عليه - في المقام لأول- من خلال مقارنات رقمية بين حدّي المؤتمر الأخير والكونغرس الحالي، لاعتبار جوهرى: أنه يقدم وضعا تنظيمياً من القاعدة صعوداً بنتيجة مؤتمرات معقودة في سياق عملية ديمقراطية مكتملة الحلقات. وبالتالي فهو إنجاز بنائي داخلي، ليس حاصل جمع عضوية، بل محصلة لوضع منظمات محلية (قاعدية) باتت توحيدها علاقات داخلية شفافة وبرامج عمل محددة ومهمات واضحة...

نقول، هذا الإنجاز البنائي الداخلي لم ينعكس بعد، بالدرجة المطلوبة، على الدور في الحركة الجماهيرية وفي بناء الأطر المنظمة؛ وما نحن بصدد ليس رصداً لإنجازات على هذا المستوى، لا مجال - بالطبع - للتقليل من أهميتها، كما وليس باعتبارها إنعكاساً لممارسة استقرت براحة، ضمن خط عمل معتمد، بل دليلاً ومؤشراً على طاقة كامنة، بإمكانها أن تتجاوب بوتيرة أعلى مع حالة جماهيرية ذات جهوزية حقيقية.. طاقة ما زالت بحاجة إلى عمل دؤوب للإفراج عنها على نطاق أوسع، وتفعيلها عملاً ملموساً، قطاعياً وجماهيرياً.

■ من هنا، أهمية معالجة القصور في تحقيق المضمون البرنامجي لعملية التحول والتجديد الديمقراطي للحزب ومنظماته الديمقراطية، من مدخل تعبئة الطاقات المتوفرة باتجاه الإنخراط في بناء الحركة الجماهيرية، ومواصلة تجديد البرامج النضالية من خلال تعزيز إنخراط القاعدة الحزبية والجماهيرية في إنجازها.

لقد قارب التجديد المحرز على استنفاد إمكانياته في الأطر العليا والوسيط، وهو يتطلب قوة دفع جديدة تمكنه من إحراز المزيد من التقدم، الأمر الذي يتحقق بمقدار إندفاع القاعدة لتطبيقه إلى جانب ومع القطاعات والفئات الإجتماعية التي يتوجه إليها. فلا يمكن إكساب البرامج مصداقيتها دون ممارستها، وستظل أسيرة الموسمية ما لم تركز إلى بناء الأطر الجماهيرية الممتدة.

■ إن التقدم بخطوات أوسع على طريق التجديد والتحول الديمقراطي، وتوسيع صفوف الحزب والمنظمات الديمقراطية، ومعالجة مظاهر الخلل البنوية، حيث الضمور في بعض القطاعات يحد من التأثير والقدرة على لعب دور أكثر فعالية..

إن كل هذا يقتضي التصدي لهذه الثغرات في سياق عملية ديمقراطية متكاملة، تنظيمية داخلية وخارجية في خضم النضال الجماهيري. هذا ما يشكل مادة ومحور المعالجة في الفقرات التالية، إنطلاقاً من الطموح الوطني الذي يراودنا، والهدف الذي نروم، في مواصلة استيفاء شروط التحول إلى حزب طليعي جماهير متجدد ■

(1)

الإستحقاق البرنامجي

■ على تباين الشروط السائدة في الوطن المحتل والشتات ومستوى إنعكاسها على الحزب ومنظماته، تعاني هذه المنظمات في حياتها الداخلية وفي علاقتها مع الجماهير من عدد من المعضلات ومظاهر الخلل، هي في أحد جوانبها الرئيسية نتيجة طبيعية للوضع الذي تمر به الحركة الوطنية عموماً، التي تعيش حراكاً لقواها ومكوناتها، وتشهد إعادة بناء لأطرها في سياق المنعطف الوطني الكبير الذي فرض نفسه بفعل إتفاقات أوصلو.

لقد سجل هذا المنعطف بداية مرحلة جديدة، ما زالت تتعكس آثارها بعملية فرز إجتماعي، وإعادة إصطفاف طبقي في المجتمع الفلسطيني، عملية تؤثر بقوة على البنى القائمة للحركة الوطنية، وتدفع باتجاه إعادة تشكيلها. وعليه، يصبح الإستحقاق الفعلي المطلوب من الحزب هو إعادة واستكمال البناء وتجديد خطته البرنامجية ونمط علاقاته الداخلية، ونمط علاقاته مع الجماهير على نحو يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة، ويُمكنه من مواجهة تحدياتها.

■ **في الضفة الغربية والقطاع**، وعلى الصعيد البرنامجي، تتجلى المعضلة في حقيقة أن برنامج العمل المعتمد، المستخلص من تحليل واقع المرحلة الجديدة واتجاهات تطورها وأفاقه، لا يجد طريقه إلى الممارسة العملية بالمستوى المطلوب، بينما برنامج العمل السابق، الذي تطور تلقائياً في سياق المرحلة المنصرمة من الإنتفاضة، لم يعد ممكناً وضعه موضع الممارسة اليومية، ولم يعد يلائم ظروف المرحلة الجديدة.

يترتب على ذلك، ميل للإستهانة بالمهمات التي يتضمنها برنامج العمل المعتمد نظرياً والذي تندفع الحركة الجماهيرية تلقائياً إلى الأخذ بعناصره كونه يستجيب لمصالحها. وينجم عن ذلك تباطؤ في وتيرة إندفاع الكادر والهيئات (وأحياناً إجمامه) عن تمليك هذا البرنامج للقاعدة الحزبية، وعن تعبئة منظمات الحزب بعناصره، أو إخضاعه لمناقشة جادة ومعقدة في هذه المنظمات بهدف إغنائه، ناهيك عن تحويله إلى خطة عمل نضالية ملموسة تشتق منها خطوات العمل اليومية. وهكذا يتحول البرنامج من خطة عمل نضالية إلى مادة للتبشير والدعاية السياسية المجردة.

■ هذه المعضلة البرنامجية توقع الإرتباك بحركة الحزب وتبطيء توحيد منظماته على أساس خطة عمل ملموسة تنتظم فعاليتها ونشاطاتها وتعبئ قواها وتجمعها لتصبّها في إتجاه محدد قابل للتركيب، وللتوظيف السياسي والجماهيري. وهي تدفع باتجاه إبتعاد الحزب عن هموم الحياة اليومية للمجتمع لصالح إستغراقه في مشكلات حياته الداخلية.

إن هذه المعضلة تؤدي إلى خلل في العلاقة بين الحزب والجماهير، فالمضمون البرنامجي لهذه العلاقة يُختزل إلى الموقف السياسي المجرد، ويفقد صلته بالمصالح الحية الملموسة لقطاعات الشعبية

المختلفة. ويتفاقم هذا الخلل بفعل غياب الإطار الناظم لهذه العلاقة؛ فمن جهة، دَوَّتْ واختفت، الأطر التي نمت وتطورت في سياق الإنتفاضة (الفرق الضاربة، اللجان الشعبية..) في ظل غياب إمكانية استمرارها في الظرف الجديد، ومن جهة أخرى، برز على نحو فاقع ضعف الأطر الجماهيرية الديمقراطية، وضمورها، وتخلف برامجها، وتراجع دورها في المؤسسات العامة للحركة الجماهيرية.

■ **في أقاليم وفروع الخارج**، تقف منظمات الـ ج.د في هذه المرحلة أمام إستحقاق برنامجي يتحدد في ضوء إكسابه مضامينه الملموسة، دورها في المعركة المحتدمة حول الحقوق الوطنية. وهذا الإستحقاق محكوم من جهة، بالمخاطر التي تتعرض لها قضية اللاجئين (والنازحين) المهددة بالتصفية على قاعدة مخطط التوطين والتأهيل، ومن جهة أخرى، بانفراط عقد الأطر الوطنية الموحدة التي كانت تجسد الشخصية الوطنية والكيانية الفلسطينية في الشتات، وتدافع عن حقوقه.

■ إن هذا الواقع الذي بدأت تتشكل معالمه الملموسة منذ التوقيع على اتفاق أوسلو (ثم معاهدة وادي عربة) يثير قلقاً واسعاً لدى الشتات الفلسطيني، قلق تغذية إجراءات عملية متخذة، أو يجري التمهيد لها، الأمر الذي يُحفز عناصر الإستنهاض والنهوض الوطني.

ولا يقلل من أهمية هذا النهوض الوطني تفاوت مستواه من ساحة إلى أخرى، فتمط التحديات التي تواجه كل تجمع من جهة، ونوعية التعاطي النضالي مع هذه التحديات، من جهة أخرى، هي التي تفسر هذا التفاوت، لكنها في الوقت نفسه، تؤشر إلى وجهة العمل، فالأخطار المحيطة بالقضية الوطنية لن توفر تجمعاً بعينه، بل تستهدف شعبنا بأسره، ووحدة حركة الشعب في مختلف تجمعاته خارج الوطن المحتل، وبين الوطن والشتات، تبقى شرطاً رئيسياً لإنجاز أهداف النضال الوطني.

■ إن هذه المخاطر تقتضي التوجه إلى الشتات بمختلف تجمعاته لتعبئة طاقاته على أساس برنامج يصون حقوقه الوطنية (وفي المقدمة حق العودة) والإجتماعية، ربطاً بأهداف النضال الوطني. إن الإستحقاق البرنامجي الذي تقف أمامه منظماتنا في الخارج، راهناً، يتميز بأنه استحقاق لبرنامج نضال وطني واجتماعي محوره حق العودة، وهو في جوهره برنامج لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات من بوابة إعادة واستكمال بناء الحركة الجماهيرية المنظمة، وفي هذا السياق التقدم نحو إعادة بناء المرجعيات الوطنية في الشتات التي انفرط عقدها بعد اتفاق أوسلو ■

(2)

تعميق وعي الحزب للخط البرنامجي وممارسته

1- ■ إن أبرز شروط الخروج من المعضلات الراهنة التي تواجهها منظمات الـ ج.د في إقليمي الضفة والقطاع يتمثل في حل المعضلة البرنامجية، بما يعني توحيد هذه المنظمات على أساس استيعاب معمق للخط البرنامجي الذي تتطلبه المرحلة الجديدة، ومواصلة إغناء هذا الخط بالمشاركة القاعدية الواسعة، والانتقال به من مستوى الدعاية إلى مستوى الممارسة العملية، أو من حيز التطبيق المحدود إلى حيز التطبيق الأرحب.

وتؤكد التطورات الأخيرة في الداخل الفلسطيني والشتات، مدى إنسجام الخط البرنامجي المعتمد مع اتجاهات التطور الموضوعي للحركة الجماهيرية. وبذلك، فإن انخراط الحزب بكامل قواه في تطبيق هذا الخط هو الضمان لوضع الحزب مجدداً في مقدمة الحركة الجماهيرية واستعادة دوره المبادر... إن تعميق وعي الحزب لبرنامج العمل يجب أن يقترن باشتقاق ترجماته في الممارسة العملية، بحيث تستخلص كل منظمة ما الذي ينبغي عمله بشأن كل عنصر من عناصره وفقاً لظروفها المحددة، وميدان عملها.

وفي غياب خطة برنامجية في إقليمي الضفة والقطاع، تتلاءم مع معطيات المرحلة الجديدة، وتستجيب لاهتمامات جماهير الشعب، وبدون منظمات ديمقراطية تحمل هذه الخطة لنقلها إلى مختلف القطاعات، يتمحور الحزب حول حياة داخلية تقصد حيويتها وجاذبيتها في نظر الغالبية من أعضاء الحزب وكادره. هذا ما يفسر إنتشار ظاهرة «الإنفلاش» و«الإنقطاع» والنفور من الإنتظام لدى القاعدة الحزبية رغم التصاقها بالجبهة الديمقراطية في نشاطاتها وفعاليتها.

■ إن المدخل لمعالجة حالة الإنقطاع والنفور من الإنتظام في منظماتنا الحزبية في إقليمي الضفة والقطاع هو التصدي لعواملها الجوهرية، أي إنتشال الحياة الداخلية من الرتابة والروتين واستعادة حيويتها عبر التصاقها الوثيق بقضايا المجتمع وباهتمامات ومصالح الجماهير، الأمر الذي يترتب عليه في إطار توحيد منظمات الحزب على أساس خطه البرنامجي المعتمد، تحويل هذا الخط إلى موجه لنشاطها اليومي من خلال المنظمات الديمقراطية (الـ م.د).

إن إعادة أو استكمال بناء الـ م.د وتفعيلها كأطر لممارسة هذا الخط، ولتعميق الصلة المنتظمة بين الحزب وجمهوره الصديق وإرسائها على أسس ديمقراطية، هو المدخل الإبرز لمعالجة المعضلات التنظيمية الداخلية، هذه هي مهمة مجموع الحزب، وهي بالدرجة الرئيسية عملية بناء الوحدات القاعدية للـ م.د باعتبارها محور الحياة الداخلية لهيئات الحزب ومنظماته.

■ إن المجرى الرئيسي لهذه العملية يكون من خلال عقد مؤتمرات الـ م.د في إطار العملية التجديدية الفعلية، برنامجاً وعلاقات مع الحزب، وتكريساً لحقوق هذه المنظمات، واستقلاليتها. وكل هذا في سياق

الإنخراط في الحركة الجماهيرية وأطرها المنظمة. إن صون إستقلالية الـ م.د يكون بتطوير ممارساتها لبرامجها وتعزيز دور هيئاتها في رسم البرامج والتوجهات واتخاذ القرار، ومن خلال تجديد دور الحزب في إطارها من مدخل تفعيل دور القاعدة الحزبية تجاه الإسهام في تطبيق برامج عملها.

■ في هذا الإطار، ينبغي تعزيز دور الـ م.د في المجالس الطلابية والجمعيات والإتحادات النسائية ومنظمات المعلمين والمهنيين وجميع مؤسسات المجتمع المدني.. إن إعادة بناء كتلة الوحدة العمالية ينبغي أن تُدار من زاوية دورها المساهم في إعادة بناء الحركة النقابية الفلسطينية على أسس ديمقراطية. رغم كل مظاهر الخلل المشار إليها، تتوفر المقومات الموضوعية الضرورية من أجل الخروج من الدوامة التي تدور فيها الحياة الداخلية للحزب، ومن أجل استعادة تماسكه وإحياء دوره الطبيعي المبادر في الحركة الجماهيرية واستئناف تقدمه. إن منظماتنا تمتلك حضوراً في العديد من القطاعات الإجتماعية وبخاصة في صفوف الطبقة العاملة والفئات الكادحة من الشبيبة والنساء، وركائزها التنظيمية تنتشر على مساحة الضفة وقطاع غزة، وإن يكن بدرجات متفاوتة. ويحيط بها جمهور صديق غير منظم، وهي تمتلك وضعاً داخلياً أكثر إنسجاماً، في منظوره الفكري والسياسي، مقارنة بالأوضاع السائدة على الصعيد الوطني عموماً.

وإذا كان حضور المنظمات وتكوينها القطاعي وانتشارها الجغرافي ينطوي بالضرورة على ثغرات ومظاهر خلل، إلا أن الثغرات يمكن، ويجب أن يتم ردمها إذا ما جرى تركيز الطاقات بجهد مخطط ومبرمج، ولكن إستنهاض هذه المقومات والإمكانات الموضوعية وترجمتها إلى واقع يتطلب عملاً تصويبياً دؤوباً ومثابراً من أجل شق الطريق لتوحيد الحزب على أساس خطه البرنامجي وإعادة (أو استكمال) بناء الـ م.د، للخروج من معضلات العمل الراهنة واستئناف المسيرة التراكمية لتعزيز دور الحزب، ونفوذه في صفوف الجماهير.

2-■ على خلفية إنكماش دور الأطر الوطنية الجامعة في الشتات بعد إتفاق أوسلو وانحسار تأثيرها، وهي التي كانت تشكل إطاراً عاماً وقاعدة لنشاط مختلف القوى السياسية... على خلفية هذا التطور وما نتج عنه من قيود أثقلت، موضوعياً، على العمل الوطني.. فإن التراجع، أو المراوحة في المكان التي تتسم بها أوضاع المنظمات الحزبية والأطر الديمقراطية في أقاليم وفروع الخارج هي، بالتحديد، إنعكاس لضعف استيعاب الخط البرنامجي، وتراجع نسبي في قدرة الكادر والهيئات على تلبية متطلباته.

■ إن برنامج العمل الوطني والإجتماعي الخاص بكل تجمع من تجمعات الشتات هو الترجمة الملموسة للبرنامج الوطني العام، الترجمة التي تنطلق من فهم صحيح للشروط القائمة في مختلف الساحات. إن إنضاج عناصر هذا البرنامج بالممارسة العملية على يد منظمات الحزب، يصلب وضعها ويعزز فعلها وتأثيرها في وسطها ويجعلها تتجاوز مشكلاتها، فحيث تستجيب هذه المنظمات عملياً للإستحقاق

البرنامجي المطروح عليها يتقدم فعلها، وبالمقابل يتراجع هذا الفعل بالتناسب مع درجة التخلف عن الوفاء العملي بمتطلبات هذا الإستحقاق.

3- لا تتسم برامج العمل الوطني والإجتماعي المنجزة في الأقاليم والفروع بنفس الدرجة من التكامل والملموسية، مما يعكس مدى الإنخراط بالمهام المشتقة من خطة عمل تحول الخطوط العامة للبرنامج إلى ممارسة يومية للمنظمة المعنية وتكسيبها مضمونها. إن عناصر البرنامج تتضح بالممارسة، والقناعة به تتعمق من خلالها، ما يقتضي التأكيد على التالي:

أ) ليس من بديهيات الوضع القائم أن الهيئات الحزبية قد بلورت وعياً كافياً للخطوط الرئيسية للبرنامج واستيعاباً ملموساً لأولوياته، لذلك ينبغي بذل جهد مركز من أجل: **1-** تمليك الهيئات للبرنامج والتيقن من حسن استيعابه على كافة المستويات لا سيما الوسيطة منها والقاعدية. **2-** إبراز أولويات هذا البرنامج وسبل إنجازها، أو التقدم نحوها. **3-** إنغراس الهيئات في العمل على هذا الأساس، وبالتالي توزيع الكادر وتركيز جهده على هذه الأولويات.

إن هذه العناصر الثلاثة مترابطة، وقيمتها في هذا الترابط الذي يضمن تعبئة الطاقات المستوعبة للبرنامج حول أولويات عمل محددة، وإذا أخذنا بالإعتبار أن الهيئات الحزبية من أدنى إلى أعلى تشكل 25% إلى 30% من إجمالي المنظمة الحزبية، لاتضح مدى العملية المطلوب إطلاقها، أو استكمالها حتى آخر حلقاتها لتعبئة طاقات وتوجيه القاعدة الحزبية وهيئات الم.د ووحدها.

ب) بغض النظر عن الشوط الذي قطعه عملية إعادة الهيكلة القطاعية (الحزبية والديمقراطية)، فإنها لا تتعدى في عديد الحالات، حتى بعد إنجازها، الإجراء التنظيمي الإداري المفيد، إن لم تُستكمل بزج هذه الهياكل القطاعية في العمل وسط جمهورها المحدد، وعلى قاعدة إبراز المهمة الرئيسية، وما يخدم إنجازها بالنسبة لكل قطاع وموقع خلال فترة زمنية محددة. إن الفجوة القائمة، بهذا القدر أو ذاك، بين الهياكل التنظيمية والعمل وسط القطاعات المحددة هي المطلوب تضييقها وصولاً إلى إلغائها من خلال وضع البرنامج موضع التطبيق.

ج) نوعية البرنامج تحدد أسلوب العمل، وقصورات الأسلوب من فوقية، ونزعة أوامرية، وبيروقراطية.. لا تنسجم مع البرنامج المطروح، وتعطل تطبيقه السليم. إن تقدم البرنامج رهن بمدى تقدم وجدوى علاقة العمل بين قواعد التنظيم (الحزبي والديمقراطي) والجمهور، ومضمون هذه العلاقة قاعدي وديمقراطي وتكاملي بين مختلف القطاعات، وبين البعدين الوطني والإجتماعي، إن تحسين أسلوب عمل هيئات الحزب مطروح من هذه الزاوية بالتحديد، التي تقضي بالجهد المبذول إلى الهدف.

■ إن تعبئة طاقات منظمات الحزب والاندفاع بها نحو الإنفتاح على الحركة الجماهيرية وعلى هموم واهتمامات المجتمع الفلسطيني ومختلف تجمعاته في الشتات، تشكل المدخل لاستعادة الحيوية والإنظام

للحياة الحزبية الداخلية وانتشالها من حال التراجع أو المراوحة في المكان، وتفتح أمام منظمات الحزب والمنظمات الديمقراطية باب التوسع والتقدم وتوطيد المكانة والنفوذ السياسي.

إن كل هذا هو حصيلة لتجديد حيوية منظمات الحزب وصلتها بال جماهير ودورها في المجتمع ومختلف التجمعات، وفي هذا السياق تدرج المهمة المركزية المتمثلة في تعزيز نفوذ الحزب وتطوير دوره في أطر الحركة الجماهيرية المنظمة ■

(3)

الحركة الجماهيرية المنظمة

1- ■ في الضفة والقطاع، أنتجت إتفاقات أوسلو وضعاً جديداً تتداخل فيه مهمات التحرر الوطني مع مهمات النضال لحل القضايا الإجتماعية والإقتصادية والديمقراطية في ظل وجود سلطة فلسطينية على الأرض. إن سياسة السلطة الإجتماعية - الإقتصادية وممارساتها ومواقفها من التعددية السياسية والحزبية والحريات العامة وحقوق المواطن وقضايا المجتمع المدني تضع على جدول أعمال القوى السياسية مهمات تتقاطع أحياناً، وتتنافر أحياناً أخرى، في إطار عملية صراعية موضوعية تستهدف التأثير على الشارع والحركة الجماهيرية، وترمي إلى قيادتها.

■ هذا ما تجدر الإشارة إليه ابتداءً، مع مراعاة التفاوت النسبي للأوضاع بين الضفة والقطاع الناجمة عن: تفاوت مستوى التطور بينهما + تمركز السلطة في قطاع غزة، وما يولده هذا التمركز من آثار على مستوى التدخل في وضع الحركة الجماهيرية، حيث تبذل جهود واسعة للسيطرة عليها بمختلف الوسائل، أو من خلال قياداتها البيروقراطية. ورغم ذلك تطرح نفسها على جدول أعمال منظماتنا في كل من الضفة والقطاع مهمات ينبغي النهوض بها على طريق تطوير الدور، وتعزيز النفوذ في أطر الحركة الجماهيرية المنظمة على النحو التالي:

■ في كل ما يتصل بالنضال ضد سياسات الإحتلال (الإستيطان، الدفاع عن الحركة الأسيرة، الدفاع عن حقوق العمال، والنضال ضد سياسة الإغلاق والخنق الإقتصادي والعقوبات الجماعية..) ثمة أساس لتقاطعات واسعة بين جميع القوى لبناء الأطر الموحدة للعمل الوطني (لجان الدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان، لجان مقاطعة السلع الإسرائيلية...).

■ نزوع السلطة للسيطرة بوسائل متعددة (بما في ذلك عبر الأجهزة الأمنية) على أطر الحركة الجماهيرية وعلى قياداتها، وتحويلها إلى أطر بيروقراطية خاوية، وإلى إضعاف الديمقراطية في الحركة الجماهيرية، والتضييق على هوامشها... هذا النزوع يطرح على جدول أعمالنا فتح ملفات الإتحادات الوطنية، وغيرها من أطر الحركة الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني، للإسهام في بناء حركة قاعدية تناضل من أجل استقلالها وحققها في الممارسة الديمقراطية، وفي التحرر من قياداتها البيروقراطية على طريق تحويلها إلى إتحادات جماهيرية فعلاً قادرة على الإضطلاع بدورها الوطني، والدفاع عن مصالح وحقوق جمهورها.

■ على صعيد آخر، وفي مواجهة القوى السياسية الآخذة بأسلوب الفتوية والإنعزال للإستئثار بقيادة أطر الحركة الجماهيرية، أو عقد صفقات تضمن لها حصة مريحة، تطرح نفسها على منظماتنا مهمة تطوير العلاقة مع القوى الديمقراطية على قاعدة برنامج موحد ومتكامل للعمل الوطني والديمقراطي والإجتماعي

يسمح بخوض نضالات مشتركة على أساسه من أجل توطيد موقع هذه القوى في قيادة أطر الحركة الجماهيرية، وتمكينها من الإضطلاع على نحو أفضل بمهام الدفاع عن مصالح القطاعات التي تمثل، إجتماعياً ووطنياً.

2-■ شهدت هياكل الحركة الجماهيرية، في الشتات، بقياداتها ذات التكوين البيروقراطي الغالب ونزوعها، أصلاً، للإبتعاد عن تمثيل مصالح قواعدها واغترابها عن هذه القواعد وتكريسها لنهج التعاطي الموسمي والفوقي معها.. شهدت هذه الهياكل، بعد إتفاق أوسلو، تراجعاً حاداً في أوضاعها أدى، في معظم المواقع، إلى اضمحلالها، أو إقتصارها على عناوين معلقة وفارغة. وعلى خلفية تفعيل، أو إسترجاع دور المرجعية الوطنية في الشتات بدأت حركة فتح (والسلطة) في الفترة الأخيرة تجدد إهتمامها، إنما بحدود، بأطر الحركة الجماهيرية، دون أن يترتب على هذا الإهتمام نقلة واضحة في وضع هذه الأطر.

■ إن ضعف هياكل الحركة الجماهيرية المنظمة في الشتات، ونمط علاقاتها مع مراكزها القيادية بعد إنتقال غالبيتها -وظيفياً- إلى بيروقراطية السلطة الفلسطينية، يلقي على عاتقنا مهام كبيرة للإسهام بإعادة بناء هذه الحركة من خلال زج طاقات الحزب الخاصة والتحالفية في العمل، وبلورة الخط البرنامجي الذي يوطر نضال الحركة الجماهيرية، ويحدد إتجاهاته وأهدافه في مختلف المجالات: المنظمات الشعبية والمهنية، هيئات التمثيل الشعبي الموقعية على مستوى البلد الواحد، والمرجعيات الوطنية، والمؤسسات الإجتماعية والتربوية والصحية.

إن المهمة المركزية المطروحة على الحركة الجماهيرية هي استعادة وتعزيز بنيتها التنظيمية والبرنامجية على أسس ديمقراطية. والإطار الصحيح الذي تندرج فيه هذه المهمة يوفره برنامج النضال الوطني والإجتماعي لكل من تجمعات الشتات على حدة، إنطلاقاً من الشروط الخاصة، السياسية والقانونية والنضالية، التي تسوده.

■ إن مسألة المرجعيات الوطنية (الغائبة أو محدودة الفعل والتأثير) لا تطرح نفسها على سوية واحدة بالنسبة لمختلف التجمعات، وعناصر سياستها إزاءها تقوم على السعي لمراكمة شروط البديل المرجعي الديمقراطي الذي ينبثق قاعدياً من حركة الشعب بتعدد فئاته الإجتماعية، وذلك من بوابة بناء الحركة الجماهيرية المنظمة بمختلف مؤسساتها، ومن هذه الزاوية تصبح مسألة تكوين المرجعيات الوطنية متداخلة مع بناء الحركة الجماهيرية المنظمة باعتبار مؤسساتها إحدى ركائزها الرئيسية، إن لم تكن أهمها ■

(4)

الهيئات وسياسة الكادر

1-1 ■ لم يواكب تطور وضع الهيئات الحزبية، بشكل عام، التطوير البرنامجي حتى بالحدود التي وقع فيها هذا التطوير، الأمر الذي يفسر أن المسألة الرئيسية التي ما زالت تواجهنا تكمن في كيفية نقل برنامج العمل إلى حيّز الممارسة العملية، وفي هذا السياق حل المعضلات وتذليل العقبات التي تعترض تقدم العمل. وهذا بدوره يقتضي الإهتمام بتطوير وضع الهيئات، تجديد أسلوب عملها وتحسينه، بحيث تكون بمستوى التصدي للدور الرئيسي المطلوب منها في نقل ما يقع ضمن نطاق مسؤوليتها من برنامج العمل، نقله إلى مستوى التطبيق. هذا إلى جانب إهتمام الهيئات بتفعيل دور القاعدة الحزبية، وتأهيلها.

لقد أنتجت العملية الحزبية الجارية بنية كادريّة، لاسيما على مستوى الهيئات الوسيطة والدنيا، ما زالت تفتقد إلى الخبرة والتجربة الكافية، وهو ما يتطلب تركيزاً على العملية البنائية للهيئات ليستند العمل بالفعل إلى الدور الجماعي للكادر المنتمي لمختلف القطاعات الإجتماعية والمهنية، كما أنه يستدعي مغادرة الهيئات القيادية الأولى أساليب العمل البيروقراطي ليحلّ مكانها أسلوب رعاية الهيئات الأدنى وتوجيهها اليومي، والإنغراس معها، وإلى جانبها، في متابعة تطبيق برامج العمل.

■ إن مكافحة مظاهر الخلل في الهيئات تتطلب إستحداث وجهة الإنغراس في الحركة الجماهيرية وتعميقها في صفوف الطبقة العاملة والشباب وسائر الفئات الكادحة في الريف والمدينة والمخيم. إن تواصل الحزب مع الحركة الجماهيرية بتوسيعه لرقعة نشاطه ومدى اهتماماته، يخلق في الوقت نفسه شروط تطوير إعادة بناء الهيئات، تصليب بنيانها وتجديد الكادر وأسلوب العمل، ويُبرز مقياس حزبي متقدم في تقييم الكادر وتقديمه إلى مواقع المسؤولية، مقياس يعتمد على القدرة والمهارة في تعبئة قواعد الحزب وتوجيهها والوقوف على رأسها في تنظيم مختلف القطاعات الجماهيرية وقيادتها. وعلى هذا المستوى بالذات تكتسي سياسة الكادر أهمية بالغة في عملية البناء الحزبي.

2-1 ■ إن استمرار تمسك كادر الحزب والهيئات، إما بفعل العادة، أو المصلحة، أو ضعف التكوين الفكري - السياسي، ببرامج وبنى وأساليب عمل سابقة فقدت جدواها، ظاهرة ما زالت قائمة في الحزب، وإن تفاوتت بدرجة بروزها. وإلى ما تتسبب به هذه الظاهرة من مشكلات ومعضلات في الحزب على صعيدي البناء والدور، فإنها تترد بمزيد من السلبية على أوضاع الكادر، حيث تنمي قابليته للتأثر بمناخات وأوساط تلك الفئات الإجتماعية المتأرجحة بين نزعتي التكيف والتطرف، الأمر الذي يتجلى بتعبيرات شتّى من ضعف القناعة بالخط البرنامجي المعتمد، والفتور في نقله إلى الميدان، وفي تملكه للقاعدة الحزبية وتعبئة منظمات الحزب بعناصر هذا الخط، وتحويله إلى خطة عمل ملموسة.

إن نجاحات وإنجازات الحزب لا تنفصل عن دور وأداء كوادره ونشاطه. من هنا، الموقع الأساسي الذي تحتله مسألة الكادر في الحزب بجوانبها الثلاثة: 1- التعرف على الكادر وتقييمه من خلال المتابعة بالشكل الأفضل لدوره في أداء المهام. 2- تأهيله وتدريبه لرفع كفاءته. 3- تكليفه تدريجياً بمسؤوليات تتسع باضطراد.

3- ■ إن هيئات الحزب لم تهتم بالقدر المطلوب بمسألة الكادر باعتبارها قضية محورية وقائمة بذاتها تقتضي متابعة وتركيزاً خاصاً، فلفها الروتين، وضاعت أولويتها وخصوصيتها ضمن مهام المتابعة الحزبية والإجمالية. إن السياسة التنظيمية السليمة في التعاطي مع مسألة الكادر ينبغي أن تراعي وتنطلق من العوامل والإعتبارات التالية:

أ) إن البناء السليم للكادر وتطوير إمكانياته وملكاته ليست منفصلة عن الإستيعاب الصحيح للكادر في دينامية عمل الحزب من خلال: المشاركة المنتظمة في إجتماعات الهيئات لضمان حسن فهم وهضم الخط البرنامجي، وتعيين المهام المشتقة، والتوجيه بكيفية الإضطلاع بها بأفق تحقيق النتائج. إن الحث على المبادرة والخلق والإبداع ينبغي أن يدور حول إنجاز المهام، بمرودٍ عالٍ وانضباط، وحس نقدي، وتوفير الإسناد حيث يلزم.

ب) في هذا السياق تدرج المناقشة الواضحة والصريحة لمسألة الكادر. إن التعرف على الكادر، تقييمه وتوفير شروط تطوره هو من القضايا الصعبة في العمل الحزبي. والمعروف أن الهيئات الحزبية لا تعاطى مع هذه المسألة على نفس السوية، لذلك، نلاحظ أنه بالتوازي مع التقدم الحقيقي المحرز، لا زال يلقي بسلبياته، أسلوب التعاطي السطحي، المتأرجح في تقييم الكادر، والإنتقائي في إبراز سلبيات أو إيجابيات ما، إنطلاقاً من الحكم الجامد على فترة زمنية محدودة.

ج) إن تكوين الكادر وتطويره يتطلب أيضاً تكويناً سياسياً وفكرياً لم يبذل في سبيله جهد كاف منذ انعقاد المؤتمر الوطني العام الثالث. لقد بات ضرورياً أن تلحظ خطط العمل في كل منظمة أهدافاً محددة على صعيد التثقيف الداخلي، وإعداد الكادر وجدول زمنية محددة لإنجازها، ولا بد من تطوير أساليب التثقيف والتأهيل وتجاوز الوسائل التقليدية والروتينية التي قد تكون مُنقّرة، أو غير متلائمة مع شروط العمل والحياة لأعضاء المنظمة وكادرها، وكذلك تجاوز أسلوب التلقين المدرسي، واعتماد منهج الحوار التشاركي/ التفاعلي.

د) يجب أن يؤخذ جدياً بالإعتبار على مستويات القيادة والمسؤولية، أن التأخر في بناء الكادر وتكوينه وإسناد مسؤوليات أوسع إليه، يؤدي إلى إبطاء وتيرة تطور الحزب، ومن أجل الحفاظ على الكادر، ورفع مستوى صلابته السياسية، وتماسكه الفكري، وجاهزيته للقيادة والنشاط، والتحضير لكوادر مستقبلية، ينبغي النظر إلى سياسة الكادر باعتبارها إحدى المهام المفتاحية في الحزب.

هـ) في هذا السياق تبدو ملحة الحاجة لإعطاء مسؤوليات أوسع للمناضلين المجريين من أبناء الطبقة العاملة، وللكوادر الشابة والنسائية (على أن تؤخذ بالإعتبار وبأفق التجاوز، الشروط المعروفة التي تخلق عقبات إضافية أمام المشاركة السياسية للمرأة).

إن هذا بدوره يتطلب برمجة الخطوات الضرورية لتحقيق أهداف واقعية، وتأمين توافق واسع وراء الجهد المطلوب لإنجاز هذا الهدف. كما تبدو ملحة أيضاً عملية رفع درجة الإحتراف في العمل الحزبي (والإحتراف يشمل الكادر الذي يقدم في مجال عمله جهداً ووقتاً كاملين. وعلى الإحتراف لا تترتب ضرورة الإنخراط في سلك المتفرغين، ما عدا استثناءات محدودة جداً)، فالكادر المحترف يلعب دوراً حيوياً شديداً الأهمية في نشاط الحزب، ويقدم إسهاماً رئيسياً في تعزيز دور الحزب وتوطيد مكانته السياسية. إن رفع درجة الإحتراف إلى جانب زيادة العدد، يعني إعطاء أولوية للكوادر الشابة المتميزة بدورها العملي، وإخلاصها للحزب، وأهداف النضال الوطني.

و) إن سيادة نمط من المركزية المشددة في العلاقة بين الهيئات تحصر صلاحيات إتخاذ القرار بأيدي الهيئة الأعلى، يضغط باتجاه سلبي على تطور الهيئات الأدنى والكادر العامل في نطاقها، لذلك ينبغي إشاعة المزيد من الديمقراطية في العلاقات الحزبية الداخلية، وتقليص المركزية في عملية إتخاذ القرار، وتمكين كادر الهيئات على مختلف المستويات من الاضطلاع بمسؤولياته وصلاحياته وفقاً لتحديدات النظام الداخلي.

ز) إن تعميق المضمون الطبقي للممارسة الديمقراطية يكون: 1- بالإستناد إلى أساسه الجوهري المتمثل بالإنفتاح على الحركة الجماهيرية وطلبيتها الطبقية والإسهام في بناء أطرها. 2- من خلال إبراز الدور الذي تمثله القاعدة الحزبية في تعميق هذا المضمون باعتبارها الأداة التنظيمية - الأساس تجاه تأطير الحركة الجماهيرية. وكونها أيضاً محطة الرقابة الداخلية الرئيسية، والممر الإلزامي لهذه الرقابة كي تتطور إلى رقابة الجماهير على برامج الحزب وأداء هيئاته، الأمر الذي يتطلب تعزيز مشاركة القاعدة في رسم سياسة الحزب وبرامج عمله وإخضاعها للتقييم والإغناء الدائمين، كما أنه يتطلب، في ذات السياق، تعزيز صلاحيات الهيئات الأدنى لتضطلع بدور المحاسب والرقيب والمشارك في رسم التوجهات.

ح) إن ضعف الإنفتاح على الحركة الجماهيرية الناجم عن ضعف تطبيق برامج الـ م.د، وضعف تشغيل القاعدة الحزبية والديمقراطية، وتغييب دور المحطات القيادية الوسيطة والقاعدية، هو الذي يفسح المجال لاستمرار ظواهر المركزية المشددة وتغييب المقاييس الفعلية لتقييم الكادر والإنتقائية في التقييم وأجواء الليبرالية وضعف المكاشفة والمفاهيم المنقوصة للديمقراطية التي تحصرها بالجانب الإنتخابي وحقوق الأفراد.

■ من أجل الإبتعاد عن هذه الظواهر يصبح المطلوب تعميق إستيعاب المضمون البرنامجي للممارسة الديمقراطية عبر حوار مسؤول لإرساء الفهم المعمق لديمقراطية الطبقة العاملة، التي لا تنفصم عن مبدأ المركزية الديمقراطية، بل تعمقه، وتغنيه في سياق الممارسة والتجربة العملية للحزب في صفوف الحركة الجماهيرية.

إن التوحد حول مفهوم الممارسة الديمقراطية على قاعدة استيعاب أساسها الجوهري ومتطلباتها يخلق أسس متجددة لتقييم الكادر والهيئات معيارها الجهد المبدول على بناء الهيئات وتشغيلها، ومن هذا خلال الإنغراس في بناء أطر الحركة الجماهيرية ■

(5)

تكريس نهج الإعتماد على الذات والجماهير

■ منذ المؤتمر الوطني العام الثالث بُدِل (وما زال يُبدل) جهد ملحوظ في ضغط النفقات وتنمية الإيرادات، مما سمح بنشوء حالة تقترب من التوازن بين الإيرادات والنفقات. وتراجع تأثير الأفكار التي ترهن نجاح الحزب في تطبيق برنامجه بالتوفير المسبق للإمكانيات المالية، إنطلاقاً من أن الخط البرنامجي هو تحديد لدور الحزب في تنظيم الجماهير دفاعاً عن مصالحها بنفسها. وعلى يد هذا الخط يكتسب الحزب تجربته في استنهاض قوى الجماهير وإمكانياتها للنضال من أجل مطالبها، وهكذا، فإن نقل الخط البرنامجي إلى حيز التطبيق، هو الذي يوفر الإمكانيات والشروط (المادية، ومن بينها المالية) لنجاح هذا الخط، وليس العكس.

■ إن الحفاظ على هذه الإنجازات وصيانة ما تعبر عنه من استيعاب نظري وعملي لموقع الحزب، الذي من خلال استقلاله المالي، يتعزز إستقلاله الفكري والسياسي والتنظيمي، وتتوطد صلته مع أعضائه وأصدقائه والجماهير... يقتضي استمرار بذل الجهود من أجل سيادة مفاهيم واشتقاقات عملية، نجملها كما يلي:

- تشجيع الإحتراف النضالي بالاعتماد على العمل الطوعي كخط رئيسي، وليس على أسلوب «التفرغ»، فالحركة النضالية للحزب وسط مختلف القطاعات هي التي تخلق قياداتها وتقدمها إلى مواقع المسؤولية، وهي التي توفر الشروط التي تسمح لهذه القيادات بأن تستمر في الإضطلاع بمهامها.
- تقدم الم.د. والمؤسسات الإجتماعية نحو إنجاز الإكتفاء الذاتي، بالإعتماد على أعضائها وجمهورها.
- الإسهام بشكل رئيسي في تغطية مصاريف طباعة صحافة الحزب، ونشرياته، وأدبياته.
- تغطية مصاريف المنظمات الفرعية (المستقلة، أو العاملة في نطاق منظمة إقليمية واحدة) واحتياجاتها الإدارية والنشاطية، بالإعتماد على اشتراكات الأعضاء، والأصدقاء، والحملات الجماهيرية الموسمية المهدفة ■

■ ■ ■

■ إن التقدم ببرنامج نضالي ملموس يستجيب للمصالح الوطنية والإجتماعية لمختلف فئات وتجمعات شعبنا، وبالذات الطبقة العاملة والشباب والمرأة وسائر الفئات الكادحة، تملك هذه البرامج للهيئات الحزبية ومن خلالها للقاعدة الحزبية من أجل نقلها إلى حيز التطبيق والممارسة بواسطة الأطر

الديمقراطية التي تضطلع بدور رئيسي في بناء الحركة الجماهيرية وتوطيد أركانها، واعتماد سياسة سليمة في اختيار، تأهيل، وتقديم الكادر وتوزيعه على مختلف المجالات...
إن كل هذا يوفر شروط إنطلاقة متجددة للحزب، تسمح بتوسيع صفوفه، و صفوف منظماته الديمقراطية وتنتشر تأثيره السياسي وسط أوسع الجماهير الشعبية، وتبث نفوذه في كل زوايا المجتمع الفلسطيني، على طريق الوفاء بمتطلبات الشعار الذي أطلقه المؤتمر الوطني العام الثالث: **نحو حزب طليعي جماهيري متجدد**، الذي نجدد رفعه عالياً، مرشداً وموجهاً لعمل الـ ج.د وسط الجماهير، ونضالها في سبيل الحقوق الوطنية ■

1998



الفصل الخامس

إستخلاصات وتوجهات تنظيمية

موضوعات تنظيمية صادرة

عن أعمال المؤتمر الوطني العام الخامس - 2007

- 1- المنظمات الديمقراطية
- 2- المؤسسات
- 3- العمل المقاوم
- 4- الإعلام والنشر
- 5- المنظمة الحزبية
- 6- المنظمة الحزبية .. التوجهات

معهد العلوم الإجتماعية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

(1)

المنظمات الديمقراطية (ال م.د)

1- بالمقياس النسبي تعتبر ال م. د ضامرة، فحجمها يعني أن عضويتها تقتصر -عملياً- على الإطار اللصيق سياسياً بالحزب، ولا تشمل الجمهور السياسي الصديق بالمعنى الأوسع للكلمة، ناهيك عن قطاعات ديمقراطية عريضة يفترض أن تلتقي شرائح منها، متحالفة، في إطار هذه المنظمات. إلى هذا تعاني ال م.د من ضعف تمثيل الشرائح المتوسطة الحديثة (المهنيين..) في صفوفها، وكذلك قطاع الجامعيين، الأمر الذي ينطوي على احتمال، لا بل مخاطر إدامة هذا الوضع بسببليته، ما لم يُستدرك بتوجه هادف إلى القطاعين معاً، نظراً لأهميتهما في الحراك السياسي والاجتماعي.

■ الضمور في حجم ال م.د يعبر عن افتقارها، وافتقاد هيئاتها بالتحديد إلى توجه منهجي لتأطير جمهورها المفترض والجاهز -مبدئياً- للإنصواء تحت لوائها والعمل ببرامجها، بدليل الأعداد الكبيرة التي تغادر ال م.د ويتم التعويض عنها، من خلال حملات التوسع وإعادة التنسيب، فالصعوبة لا تكمن -عادة- في توسيع ال م.د، بل في تثبيت عضويتها وضمان استقرار هياكلها وتفعيل محاور عملها، ما يقتضي معالجة متكاملة تجمع ما بين التنظيمي والبرنامجي.

2- في الجانب التنظيمي ننطلق من واقع قائم في إقليمي الضفة وغزة يتسم بعدم وضوح الفواصل بين المنظمة الحزبية وبين جمهورها الصديق، من جهة، ومن الطبيعة الهلامية للإطار الصديق، والميل إلى إهمال تأطيره في ال م.د، من جهة أخرى.

■ في الجانب التنظيمي أيضاً، ننطلق من أسلوب عمل هيئات ال م.د التي تسودها (وهذا ما يشكل في الوضع الحالي، عنصر قوة لا ريب) العضوية الحزبية من القمة وحتى المستوى المحلي (مكاتب محلية، موقعية، رابطة).. أسلوب عمل يتسم بجرعة عالية -وبالتالي مضرّة- من الموسمية والتقطع والإعتماد على طاقة الكادر والنشطاء بالمعنى الفردي وليس على الهيئات بالمعنى الجماعي، وإهمال اللجان القاعدية والتعاطي معها بطريقة الإستدعاء للمشاركة في الأنشطة والفعاليات، الخ... وهذه ظاهرة معروفة، عمرها من عمر ال م.د، جرى ويجري العمل لاحتوائها دون التمكن من إنهائها، لكنها نافرة بشكل خاص في إقليمي الضفة وغزة، حيث لم تلمس بعد نتائج التصدي الناجع لها وإن شرع به مؤخراً من خلال إطلاق مسار مؤتمرات ال م.د، ما يعني إعادة هيكلتها ديمقراطياً من القاعدة ابتداءً، وفي السياق إعادة توجيهها برنامجياً. إن التفعيلات الإيجابية المتوخاة من هذه العملية المؤتمرية تفتح على آفاق المعالجة الجادة لمشكلات ال م.د، إذا ما تم الإمساك بنتائجها وتطويرها تدريجياً.

3- في الجانب البرنامجي، نسجل بأن الحيوية النسبية في الفعل الجماهيري لل م.د على بعض محاور النضال الوطني، على تقطعه، لا يترافق مع فعالية موازية بنفس المستوى على محاور النضال

الديمقراطي والإجتماعي. فقد بقي جهد الحزب وجمهوره الديمقراطي في هذا المجال مبعثراً ومقتصرأً على خوض معارك متفرقة وتنظيم نشاطات محدودة لا ينتظمها خط موحد يراكم الإنجازات.. وهذا ما يعيدنا إلى نقطة التقاطع بين البرنامجي والتنظيمي، حيث تقتقد ال م.د - وإن بتفاوت بين إقليم وآخر ومن م.د إلى أخرى - إلى البنية المؤطرة والمهيكله والموحدة على أساس برامج عمل ملموسة معتمدة بالفنائة الديمقراطية لجمهورها.

■ **في الجانب البرنامجي** أيضاً، يتمثل الخلل الأكبر في عدم كفاية مساهمة ال م.د على محور العمل الإجتماعي سواء بجانب التقديمات المباشرة، أو بجانب النضالي المطلي، وهو الأهم، الذي يصطدم أيضاً - إلى جانب الصعوبات الموضوعية - ببنية إتحادات (شعبية، نقابية، مهنية) غير مستجيبة بالقدر المطلوب لأحكام وموجبات التحركات المطلية.

في هذا الإطار نلاحظ بأن دور ال م.د المفترض كقوة دفع ومبادرة لهذه النضالات ما زال دون مستوى تعريف ال م.د لنفسها، وفهمها لدورها، باعتبارها تخاطب شرائح من قطاعات بعينها لرفع وعيها لمصالحها، وحثها على تنظيم نفسها (من خلال ال م.د، وكذلك الإتحادات العامة) لانتزاع حقوقها ومطالبها من خلال تعبئة طاقات القطاع (الإجتماعي والمهني) والنضال في الميدان.

4-■ أما فيما يتعلق بالتقديمات المباشرة فقد ازدادت أهميتها، وبالتالي دورها بتوليد النفوذ السياسي في ظل إشتداد قمع الإحتلال ودموية إجراءاته والإرتفاع الجنوني لمعدلات البطالة، ولنسبة الفئات المندرجة تحت خط الفقر..، ما فاقم الطابع الريعي أصلاً لاقتصاد المناطق الفلسطينية، حيث شكل القطاع العام وقطاع المؤسسات الأهلية (إمتداداً لبعض القوى السياسية) المصدر الأول، والأهم للعيش والخدمات..

■ أمام اتساع الفجوة بين الحاجات المتزايدة لمعظم طبقات وشرائح المجتمع، وبين التقديمات الفعلية لل م.د (والمؤسسات الصديقة للجبهة)، تتكشف مساهماتها المحدودة في تأمين الخدمات والدعم المادي المباشر لقطاعات متضررة، وتدني مستوى تقديماتها عموماً بسبب الخلل البنوي الذي تعاني منه. وبشكل عام، بإمكاننا القول، أن منظمات الجبهة عانت وما تزال في تعاطيها مع هذا الملف، من خلل رئيسي يتمثل بالإفتقار إلى التوازن في أولوياتها الممارسة، وفي إهتمامات هيئاتها القيادية وصفها الكادري عموماً، بين النشاطية في الدور الوطني والسياسي، وبين ضرورة التصدي للمعضلات الإجتماعية التي باتت تتفاقم مع امتداد المجابهة للعدوان الإسرائيلي.

5-■ إقتصار ال م.د، عملياً، على ثلاثة قطاعات رئيسية (عمال، شباب، مرأة)، لم يعد وحده يلبي الحاجة المتزايدة لخوض مختلف أشكال النضال بأفق مراكمة الإنجاز، ولا بد من إرفاد هذا التوجه بجهد مواز في صفوف قطاع المهنيين بمختلف إختصاصاتهم يقود إلى بناء واستكمال بناء تجمعات ديمقراطية وسط هذه الفئات. ويصبح المطلوب تطوير دور جميع هذه الأطر الديمقراطية في الحركة

النقابية والإتحادات الشعبية والمؤسسات المهنية والنوادي وسائر هياكل المجتمع المدني.. فبقدر ما تنخرط الأطر الديمقراطية في هذه الحركة، مناضلة وفاعلة في صفوفها، تتصلب هياكل الم.د، وتوصل بنيانها، وتجذره في قلب الحركة الجماهيرية.

6-■ إن معالجة أوضاع الم.د تطرح نفسها، بالنسبة لإقليمي الضفة وغزة، في سياق إدراك الغياب الفعلي لدور الم.د، سواء على صعيد التأطير القاعدي لجمهورها، أو على مستوى الفعل البرنامجي في مجالات النضال الاجتماعي والديمقراطي، ما يُفقد الحزب القدرة على إقامة صلة حيوية ومنتظمة مع جمهوره، ومع القطاعات الاجتماعية العريضة. وعلى هذا يترتب من خلال العملية المؤتمرية وفي إطارها، حث الخطى لاستكمال بناء الم.د كمنظمات جماهيرية فاعلة في النضال الوطني والديمقراطي والنقابي والاجتماعي.

■ أما في إقليمي الخارج، حيث الهيكل التنظيمي المستقر نسبياً بملاكه وآليات عمله وانتظام مؤتمراته، فالإستحقاق الداهم يتمثل بتفعيل الدور الاجتماعي للم.د وتوسيع نطاقه نوعياً. وهذا ما يرتب على الم.د التدقيق بعلاقتها مع المؤسسات الصديقة للجهة جنباً إلى جنب مع الإنخراط الأوسع في النضال المطلي والديمقراطي، رافعة رئيسية لتفعيل الدور الاجتماعي للم.د، وتعزيز نفوذها في صفوف القطاعات التي تتوجه إليها ■

(2)

المؤسسات

1-■ إفتقرت الجبهة في معظم أقاليمها إلى مؤسسات فاعلة تشكل أدوات حيّة لتنفيذ جانب من برنامجها الإجتماعي. وقاد تواضع كفاءة هذه المؤسسات في مجال إختصاصها، ومحدودية علاقاتها الخارجية، وشحة مصادر تمويلها.. إلى تدني نوعية وكمية التقديمات الخدمية التي توفرها لجمهورها للتخفيف من معاناته وإلى الفشل في تجبير ما تقدمه من خدمات محددة لصالح تعزيز النفوذ الإجتماعي للحزب.

بشكل عام، ومع مراعاة عدد من الإستثناءات الهامة لا سيما في لبنان وبعض الفروع الأوروبية، سادت صفوفنا، بما في ذلك على المستوى القيادي، مفاهيم لا تقي العمل المؤسسي حقه من الإهتمام، أو تنظر إليه باعتباره مجالاً تابعاً لعمل ال.م.د، وتكرس الخلط في الوظائف، وفي البنية، وأسلوب العمل، بين ال.م.د وبين المؤسسات. على هذه الخلفية لم يعالج العمل المؤسسي باعتباره محوراً رئيسياً من محاور بناء قدرات الحزب، وتعزيز نفوذه الجماهيري، وأحد الروافع الرئيسة لتطبيق برنامج الإجتماعي، بل تم التعاطي مع المؤسسات بدرجة متدنية من الإهتمام، بكل بساطة.

■ من جهة أخرى، عانت المؤسسات من نزعة الإتكال على الدعم المالي المباشر الذي يؤمنه صندوق الحزب، والتخلف عن تأمين الإكتفاء الذاتي فيما يخص التمويل، وعن تطوير العلاقات الخارجية بما يؤمن لها مصادر تمويل ثابتة وكافية. كما عانت من تدني مستوى الكفاءة والإحتراف في إدارتها واستفحال مظاهر الفوضى واللامبالاة وانعدام المسؤولية والإهمال والبيروقراطية في هذا المجال، ومن غياب الشفافية والتنظيم في عملها المالي - الإداري والإرتجال في اختيار برامجها ومشاريعها بدون دراسة مدققة لجوداها المالية - الإقتصادية، من جهة، وجوداها الإجتماعية - السياسية، من جهة أخرى.

2-■ ثمة ضرورة لبلورة مفهوم واضح للعمل المؤسسي ينهي الخلط بين وظائف المؤسسة ووظائف ال.م.د، ويحدد بدقة تخوم العلاقة بينهما على قاعدة تأكيد إستقلالية المؤسسة الأهلية واحترام لوائحها الداخلية القائمة على الديمقراطية والقيادة الجماعية والحرص على التقيد بالقانون، وفي الوقت نفسه إقامة علاقة تكاملية بين المؤسسة وبين ال.م.د إنطلاقاً من أن الأخيرة تمثل مصالح الجمهور الذي تخدمه برامج المؤسسة والذي ينبغي سماع صوته في تحديد أولوياتها، فالعمل المؤسسي يضمن الكفاءة والشفافية والجدوى المالية والإدارية، والعمل الجماهيري يكفل الجدوى الإجتماعية لبرامج المؤسسة، ووظيفتها في خدمة الجمهور.

■ أما الصيغة التنظيمية التي تعبر عن هذا التوجه فتقوم على تشكيل مكاتب لمختلف الكتل القطاعية (عمال، مرأة، شباب، مهنيين..) تلتقي فيها وتتوحد خطوط العمل التنظيمية والبرنامجية من خلال تمثيل الـ م.د. المعنية، جنباً إلى جنب مع مؤسسة، أو أكثر من المؤسسات التي تخاطب ببرامجها وتقديمتها القطاع المؤطر ديمقراطياً.

3- ■ يكتمل مثلث العلاقة بين الحزب وذراعيه الجماهيري (الـ م.د) والإجتماعي (المؤسسات) بالدور القيادي المقرر الذي تضطلع به الهيئات الحزبية العاملة داخل المؤسسات وخارجها، الذي يفترض أيضاً تطوير إلترام الرفاق الحزبيين العاملين في المؤسسات بالعمل من خلال احترام أنظمتها الداخلية على ضمان المواءمة والتجانس بين برامجها، وبين التوجهات الحزبية المعتمدة، بما يضمن استثمار هذه البرامج لتعزيز النفوذ الإجتماعي والجماهيري للحزب والـ م.د، وبما يضمن المساهمة في تخفيف الأعباء عن الجمهور الحزبي والصديق وضمان أولوية التشغيل للرفاق ضمن مقاييس الكفاءة والخبرة، المعتمدة.

■ إذا كان المضمون الإجتماعي هو الأساس في برامج عمل المؤسسات، فثمة عناوين أخرى (إعلامية، ثقافية، تنمية إنسانية، حقوق الإنسان، حقوق المرأة..) تشملها هذه البرامج، وهناك وظائف أخرى (إستقبال المشاريع وتأمين مصادر تمويلها، تحفيز أشكال التآخي بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة..)، لا بل هنالك صيغ مبتكرة للتأطير الجماهيري المحدود يمكن أن تعتمد المؤسسات نفسها (حيال المستفيدين) وصولاً إلى التأطير الأوسع كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العاملة وسط الجاليات المغتربة وبما يتصل أيضاً بحركة اللاجئين، التي تتقدم بدورها وفعاليتها بقدر ما تستوعب العمل الإجتماعي ضمن محاور عملها (قضايا الإدماج، ومعها الحفاظ على الهوية الوطنية..). من هنا، فإن بناء المؤسسات على مختلف إختصاصاتها، وتطويرها، خط عمل رئيسي لجميع الأقاليم والفروع يسير بالتوازي والصلة الوثيقة مع بناء وتطوير الحركة الجماهيرية، وفي القلب منها الـ م.د ■

(3)

العمل المقاوم

1-1- إمتداداً لتاريخ مجيد في الكفاح المسلح افتتح مع تأسيس الجبهة، ومن رحم القوات المسلحة الثورية والمليشيا الشعبية وقوات الإسناد ولاحقاً النجم الأحمر، ولدت كتائب المقاومة الوطنية وانطلقت مع بداية «انتفاضة الإستقلال» مع عملية شرق مدينة خزاعة في 2001/1/30 وأنجزت حتى نهاية العام 2006، 253 عملية ضد الإحتلال بوجهيه العسكري والإستيطاني [30 عملية، 2002: 28 عملية، 2003: 23 عملية، 2004: 56 عملية، 2005: 33 عملية، 2006: 83 عملية]، قدمت خلالها القسم الأكبر من الشهداء الـ77 الذين سقطوا دفاعاً عن الوطن منذ إندلاع انتفاضة الإستقلال، وعشرات الجرحى والأسرى في سجون العدو ومعسكرات إعتقاله. وبفضل هذه الإنجازات والتضحيات تكرر موقع الجبهة ضمن القوى الفاعلة، التي تحمل السلاح في مواجهة الإحتلال، وهو إمتياز نضالي لا ريب، يثبت، على خلفية تاريخ مشرق مضى، المكانة النضالية والوطنية للجبهة الديمقراطية، رهنأً وبوجهة المستقبل الواعد.

[راجع بهذا الخصوص كتاب «كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية»، وهو الكتاب الرقم 5 من سلسلة «يوميات الإنتفاضة.. يوميات الإحتلال»، الصادر عن «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط1: آب (أغسطس) 2005.]

■ لقد اختطت كتائب المقاومة لنفسها نهجاً متميزاً في العمل العسكري تمسكت فيه بثبات ولم تحذ عنه؛ فالمقاومة المسلحة كرافد رئيسي من روافد الإنتفاضة لا تختزلها، بل تشكل رافعة هامة لها، وهدفها تطوير الإنتفاضة (بأشكالها الجماهيرية المتعددة التي تنطلق من مجتمع تُعبأ طاقاته على نسق الصمود المديد، مسنوداً بحركة اللاجئيين في الشتات) إلى حرب إستنزاف طويلة الأمد ترفع كلفة الإحتلال، مادياً وبشرياً، وترغمه - بالنتيجة - على التسليم بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني..

■ حرب استنزاف، نعم.. لكن ليس على قاعدة شعارات مضللة على غرار الدعوة إلى عمل عسكري تتمخض عنه معادلة «توازن الرعب»، أو يقوم على «ميزان الدم»، وهي شعارات لا تمت بصلة إلى واقع ميزان القوى فضلاً عن الشروط الموضوعية التي تتحكم بمعادلة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بل على قاعدة تركيز المقاومة المسلحة في المناطق المعترف بأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية، بأنها أراضٍ فلسطينية محتلة.. تركيز المقاومة وتوجيهها ضد جيش العدو وعصابات مستوطنيه، والإبتعاد عن الهجمات العشوائية ضد المدنيين وغيرها من التكتيكات التي يستغلها العدو بشكل بشع وبأكثر من جانب: تشويه صورة النضال الوطني الفلسطيني، وبما يُسهّل إدراجه في خانة الإرهاب، لا سيما بعد 9/11، وبما يتيح للعدو رفع عتبة استخدام القوة الغاشمة (حملة «السور الواقى» وما تبعها

من حملات) بدعاوى دفاعية واهية تدرج بحقيقة الأمر في صلب مخطط الإجتثاث المادي والإعدام السياسي للحركة الفلسطينية.

2- في هذا السياق، جرت محاولة لتصحيح مفاهيم تستند إلى خلفية ضبابية وغير تربوية بالنتيجة، فعمليات المقاومة هي عمليات فداية تنطوي على قيمة إفتداء الوطن مع إحتمال الإستشهاد، وليست عمليات إستشهادية بالقرار المسبق.. ويبقى الأهم هو: النهج الذي اشتقته كتائب المقاومة وعبرت عنه تكتيكاتها القتالية بالتركيز على معادلة: **جندي مقابل جندي، فدائي مقابل مستوطن... أي: التركيز على الإحتلال بأشكاله العسكرية والإستيطانية المنتشرة في المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال إقتحام مواقع جيش العدو، وبقع استيطانه ونصب الكمان لدورياته، وقوافله... هذا إلى جانب التصدي الدفاعي للإقتحامات، والإجتياحات الإسرائيلية المتوالية للمناطق الفلسطينية الآهلة.**

■ في هذا المضمار تُسجل إنجازات متقدمة لكتائب المقاومة، منها: أول كمين نصبته عند افتتاح نشاطها (2001 / 1/30)، إقتحام مستوطنة براخا جنوب نابلس (2001/4/26)، إقتحام حصن مرغنيت ضمن كتلة مستوطنات غوش قطيف (2001/8/25)، معركة عيسان الكبرى (2002/3/6)، إقتحام مستوطنة موراج (2003 / 10/14)، مواجهات عمارة الأنوار في نابلس، وحي الزيتون، ونابلس، وجباليا.. 2003 / 2/16، 5/13 و 9/15 ومن 9/29-2004/10/6، عملية حاجز أبو هولي (2/3/2005)...

■ يلاحظ عند إستعراض العمليات التي شنتها كتائب المقاومة حتى نهاية العام 2006 أنها خلت عملياً في سنواتها الثلاث الأولى من عمليات القصف المدفعي والصاروخي، بينما شكلت الأخيرة 38% من عمليات العام 2004 وتقدمت بشكل واضح لتحتل الواجهة، بدءاً من النصف الثاني من العام 2005 لاعتبار الإستسهال والتساوق مع نمط شاعت ممارسته في صفوف الأجنحة العسكرية، من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب إنكفاء العدو عن القطاع وتقنيك مستوطناته.

3- رغم الإنجازات الواضحة في هذا المضمار بانعكاساتها الإيجابية على الموقع والدور في الحركة الجماهيرية، والتضحيات الغالية التي قدمتها كتائب المقاومة من خلال كوكبة شهدائها وجرحاها ومعتقليها، لا يمكن تجاهل حقيقة عدم كفاية أدائها في العمل المقاوم، إن من زاوية ما باتت يتطلبه، بل يفرضه موقعه المتزايد أهمية وتأثيراً في معادلة الصراع ودائماً على خلفية تصاعد الإعتداءات الإسرائيلية، أو بالمقارنة ما تجترحه بعض الأجنحة العسكرية الأخرى. ورغم التصور المتناسك الذي قدمته كتائب المقاومة الوطنية للتكتيك الصائب في المقاومة وتواشجه مع أشكال النضال الأخرى، إلا أن تحويل هذا التصور إلى فعل مؤثر يترك بصماته على مسار المقاومة عموماً كان يتطلب أداءً

أرقى، بقيت كتائب المقاومة دونه لأسباب تنظيمية داخلية أولاً، وبالأساس.. أسباب لم تعالج، حتى الآن، بالطريقة المناسبة التي تصبح فيها الأفعال منسجمة مع الأقوال.

■ من جهة أخرى، فإن المعالجة التي يقتضيها الحال، ينبغي أن تراعي أن الإلتزام بـ«التهديئة» لا يلغي خيار المقاومة مبدئياً (حق مشروع لشعبنا) وعملياً (الجهوزية)، فالأساس بوقف إطلاق النار هو وقف العدوان المتمادي الذي لا تتوفر معطيات توشر إلى توجه الإحتلال للإلتزام به.

أما على صعيد الموقف الوطني، فأدق ما يعبر عنه هو ما ورد في الفقرات التالية من «وثيقة الوفاق الوطني»- 2006/6: «حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الإحتلال بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 1967..» (الفقرة 3)، و«العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الإحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل، والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها» (الفقرة 10)، و«..الأخذ بعين الإعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة [الذي] يجعله رافعة وقوة حقيقية لصمود شعبنا على أساس إستخدام الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الإحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا» (الفقرة 15) ■

(4)

الإعلام والنشر

■ قطعت التجربة بصحة التوجه القاضي بتعدد مراكز الإعلام وتوزيعها على أكثر من مدينة في أكثر من بلد، فيصبح المطلوب إلى جانب تعزيز دور وفعالية هذه المراكز، التفكير الجدي بمد هذه التجربة إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية، وتوفير الإمكانيات اللازمة.

■ الأهمية المتزايدة للصحافة الإلكترونية تملّي إستحداث المزيد من المواقع سواء ذات الطابع السياسي المحض، أو المتخصصة بقضايا معينة (اللاجئون، الجاليات المغتربة، المتخصصة بمطبوعاتنا..)، أو الناطقة بإسم المؤسسات والـم.د نطل من خلالها على أوسع إطار من المهتمين. هذا إلى جانب تطوير المواقع القائمة باللغات الأجنبية.

■ بالإضافة إلى تطوير المجلة المركزية وتوسيع دائرة توزيعها، مواصلة الإهتمام بتوسيع دائرة النشر في الصحافة الفلسطينية والعربية عموماً. كما ومتابعة الجهود للحصول على التجهيزات اللازمة لإطلاق إذاعة في الأراضي الفلسطينية.

■ في ضوء الإقبال الملحوظ على كتب ومطبوعات الجبهة الصادرة تباعاً ضمن: سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، سلسلة «يوميّات الإنتفاضة.. يوميّات الإحتلال»، سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، سلسلة «كراسات ملف».. مواصلة هذه الإصدارات مع السعي الدائم لتوسيع دائرة القراء والمتابعين ■

(5)

المنظمة الحزبية (الـ م . ح)

1-■ مضاعفة حجم الـ م . ح منذ انعقاد الكونغرس الوطني العام الثالث في كانون الثاني (يناير) 1998، لم تنعكس بنفس المستوى على زيادة فعاليتها، لا سيما في إقليمي الضفة وغزة (زيادة 77% و 250% بالتتابع)، حيث برزت للعيان ضعف قدرة الـ م . ح على تعبئة قواها وطاقات جمهورها للزج بها في مجالات النضال الجماهيري وطنياً، واجتماعياً.

وقد لعبت حالة النهوض الجماهيري المواكب للانتفاضة دوراً رئيسياً بإقليمي الداخل في توسيع صفوف الحزب بسبب دوره الكفاحي وسلامة خطه السياسي، فضلاً عن مصداقيته. أما في ساحات الخارج، وإن انعكس عليها هذا النهوض إيجاباً، فالتوسع يعود - بشكل رئيسي - إلى مراكمة بطيئة تغذت من الـ م . د (ذات التوسع المحدود) مستفيدة من ترتيبات معينة قادت إلى زيادة عدد الهيئات الحزبية الوسيطة. بشكل عام لم يساهم التوسع في تنويع التكوين الاجتماعي للـ م . ح التي ما تزال تعاني من ضهور وضعف حضور في أوساط مؤثرة في الحراك السياسي والاجتماعي، كالمهنيين والجامعيين. كما تعاني الـ م . ح من نواقص وثغرات على مستوى الانتشار الجغرافي الذي لا يغطي تماماً مساحة التوزع السكاني المجدي، لا بل يخرج أحياناً عن نسق تجمعات ذات شأن (المخيمات في الضفة، والمدن في لبنان وسوريا).

2-■ في إقليمي الداخل، ثمة ضعف في تأطير القاعدة الحزبية، فالـ م . ح اتخذت شكل تجمعات غير مهيكلة تنتظم في مجالس محلية، أو إجتماعات موسعة تقتصر على التعبئة بالخط السياسي والمهمات النشاطية والفعاليات الجماهيرية. وبشكل عام، لم يساعد نظام الإجماعات المعتمد في النظام الداخلي (القديم) على مكافحة هذه الظاهرة. فالنظام القائم على إجتماعين للخلايا شهرياً، مرة كخلية، والآخر في إطار المنظمة المحلية التي تضم اللجنة المحلية وخلاياها (إضافة إلى 10% من العضوية غير المؤطرة في خلايا)، قاد - عملياً - إلى غياب الإجماع الأول وتقطع الإجماع الثاني، وتحول نظام الإجماعات إلى صيغة مائعة وغير ملزمة للتنظيم. ومن المقدر أن اعتماد نظام الإجماع الشهري الملزم للخلايا، وفي نطاقها حصراً (كما ورد في النظام الداخلي المدقق) سيساعد على درجة أعلى من التماسك في التأطير والانتظام في الإجماعات.

3-■ إنتظام إجتماعات الهيئات في اللجان المحلية صعوداً إلى الفروع مقبول، لكن الدور القيادي لهذه الهيئات يميل إلى التركيز على المهمات النضالية والنشاطية المباشرة، وعلى تعبئة قوى الحزب من أجل الإنخراط فيها، على حساب مهام البناء الحزبي وانتظام الحياة الداخلية للمنظمات القاعدية، والهيئات الوسيطة، والإرتقاء بمستوى وعيها وخبرتها، وهذا ما يقود إلى أمرين:

أ) **ضعف التكوين الفكري والسياسي والخبرة التنظيمية:** رغم التأكيد المتكرر على ضرورة تركيز جهد التثقيف الداخلي على عموم العضوية القاعدية، وبشكل خاص على تزويد العضوية الجديدة بالعناصر الرئيسية من الوعي لبرنامج الجبهة ونظامها الداخلي وخطها السياسي المعتمد. وكذلك إمداد اللجان المحلية، لا سيما تلك التي تتشكل في سياق عملية التوسع، بالحد المطلوب من الخبرة التنظيمية التي تمكنها من ضبط وقيادة منظماتها، إلا أن معالجة منهجية من لجان الفروع والمكاتب التنظيمية لهذه المهمة لم تكن قائمة. إن الجهود التي تُبذل على هذا الصعيد هي دون المستوى المطلوب، وتفتقر إلى الشمول والمثابرة والمراكمة، كما يُسجل تقصير واضح في متابعة مهمات تثقيف، وتأهيل الكادر، على مختلف المستويات.

ب) **ضعف وسائل الرقابة والسيطرة والتوجيه للمنظمات القاعدية،** وفي هذا السياق الإخفاق في تكريس التقارير الشهرية والمراجعات الفصلية الشاملة لدى إقليمي الداخل، الأمر الذي يعطل التقييم المنتظم ويزيد من تدني درجة المحاسبة الجدية على إنجاز خطط العمل المقررة، وسيادة الفوضى في التعامل مع وسائل السيطرة التنظيمية - الإدارية، مثل كشوف العضوية الحزبية والديمقراطية، والإستثمارات الحزبية، ومحاضر الاجتماعات، الخ..

أما في منظمات الخارج فقد بُذل جهد ملحوظ في هذا المضمار، أثمر عن إنجاز هيكلية إسمية كاملة للمنظمات الحزبية والديمقراطية، هذا إلى جانب انتظام التقارير الفصلية للهيئات الأولى؛ لكنه، ما زال هنالك مشكلة في انتظام التقارير الشهرية على مستوى لجان الفروع والمحليات، الأمر الذي يقتضي معالجة فورية بالتوازي مع إبقاء العين ساهرة على هيكلية المنظمات بحركتها، وتطورها..

4-■ لم يُستغل ظرف الموضوعي المتمثل بنهوض الحركة الجماهيرية بالدرجة المطلوبة، إن في إطار الإنتفاضة، أو من خلال حركة اللاجئيين، لتوسيع صف الكادر، والإرتقاء بوضع الهيئات، لا بل هنالك تباطؤ، في واقع الحال، في الإستجابة للحاجة الحيوية والضاغطة لتطوير بنية الهيئات، وتحسين أسلوب عملها.

لقد وفرت ظروف الإنتفاضة، في إقليمي الداخل بالتحديد، فرصاً ثمينة للإرتقاء بوضع الهيئات، وتخليصها من حالة الترهل والإحباط التي استوطنت قطاعاً من الكادر على مختلف المستويات، وعطّلت دوره القيادي المنشود. غير أن غياب المحاسبة على قاعدة الإنجاز في إطار الخطة المقررة والقرار المتخذ، أرحى بظلال الليبرالية والتسيب واللامبالاة على العلاقات الحزبية، وحرّم الحزب من فرصة ثمينة لمعالجة الظواهر الخاطئة في أسلوب العمل، وتقديم الكوادر التي تبدي إلتزاماً ونشاطية واستعداداً كفاحياً عالياً لضخ دماء جديدة شابة في عروق الحزب، تجدد حيويته، وتحقق إنطلاقة جديدة نحو تصليب بنيته، واستنهاض دوره الكفاحي، وتوظيف مرتكزات نفوذه السياسي ■

(6)

المنظمة الحزبية... التوجهات

■ معالجة الأوضاع الحزبية تقتضي معالجة متكاملة العناوين: أسلوب العمل، العلاقة بين الحزب والمنظمات الديمقراطية، الهيئات، الشأن المالي والإداري:

أولاً- ينبغي اعتماد أسلوب عمل يتحرك في إطار البرنامج والإستخلاصات المقررة على يد خطة عمل بأولويات واضحة تقرن المتابعة بالتوجيه، والتنفيذ بالبناء والتثقيف..، ما يستدعي التأكيد على النقاط التالية:

■ التقارير الصادرة عن الهيئات الحزبية والديمقراطية في الأقاليم، تكون في العادة سليمة باستخلاصاتها، لكنها لا تُقرن دائماً بخطط عمل فصلية وشهرية تسمح بنقل هذه الإستخلاصات بآليات ملموسة إلى حيز التطبيق، كما أنها تقتقد إلى قرارات تنفيذية تحول كل نقطة من الخطة إلى إنجاز محدد.

هذه الفجوة ما بين الإستخلاص (النتيجة وما يترتب عليها) واجتراح ما يسمح بتطبيقه عملياً، ليست ناجمة - في العادة - عن جهل بضرورة هذا الربط، فالإلمام به كافٍ.. هذه الفجوة، بالأساس، تتأتى من افتقاد الهيئات إلى تقاليد عمل، إلى حد أدنى من تملك آليات عمل تجعل الهيئات قادرة على حمل الإستخلاص وتحمل مسؤولية متابعة تطبيقه حتى آخر فاصلة ونقطة. وفي هذا السياق، تدرج أخطاء الكادر (المقصود منها، وغير المقصود) والعبء الحقيقي الذي تتسبب به هذه الأخطاء في عرقلة (أو إبطاء) أي مراكمة فعلية تؤدي إلى تطوير دور الهيئات.

■ من هنا، أهمية أن يتم تحديد التوجهات والمهمات بحدود الإستطاعة، أو بما لا يتجاوزها كثيراً، حتى يقترن الإستخلاص بالتنفيذ، لا بل التنفيذ الطموح، وحتى تنمو الهيئات بإمكانياتها وقدراتها من خلال الممارسة وتنمي مهاراتها من خلال إنجاز المهام.

ومن هنا أيضاً، أهمية التنبيه إلى عدم إستسهال تعميم الظواهر الحزبية الخاطئة على وضع بأكمله، بل حصر تناولها والمحاسبة عليها بحجمها الحقيقي بالضبط حيث هي قائمة؛ وكذلك أهمية أن لا تغلو نبرة تشخيص هذه الظواهر بانعكاساتها السلبية على أسلوب العمل على الإمكانيات المتوفرة للتقدم الحقيقي على طريق التصدي الناجع لها («نبرة أخف ومعالجة أكثر»).

ومن هنا أخيراً، أهمية تطبيق المركزية الديمقراطية ببعد علاقة الحزب بال جماهير من زاوية المسار الصحي والتصحيحي الذي يطلقه إنخراط الحزب الأوسع في الحركة الجماهيرية، ويؤدي إلى التخلص من الظواهر التنظيمية الخاطئة، بما فيها النزوع إلى التشلل في ضوء غياب، أو تراجع قاعدة المحاسبة

والتقييم بمعيار إنجاز العمل، والإلتزام بخطة العمل المقررة، وبأصول المركزية الديمقراطية في العلاقات الداخلية.

■ حتى نخرج الهيئات من زاوية التعاطي المتقطع مع منظماتها وبأسلوب القطعة (كما تُستدعى من المستوى الأعلى، تستدعي المستوى الأدنى لإنجاز مهمة ما) إلى دائرة التعاطي المتواصل مع منظماتها على قاعدة البرنامج بكافة محاوره، ينبغي أن يتشكل جدول أعمال الهيئات متفقاً مع عناوين برنامج وخطة عمل الإطار الجماهيري و/أو المؤسسي الذي تعمل فيه المنظمة الحزبية. ومن أجل تطبيق هذا التوجه بالمضمون يجب أن تجمع الهيئات الأعلى في علاقتها مع الهيئات الأدنى بين متابعة الأخيرة لإنجاز مختلف بنود خطة العمل، وبين إسنادها الحقيقي لتجاوز العقبات التي تعترض - في العادة - مسار العمل، وبين بذل جهد حقيقي في التوجيه والبناء والتثقيف يؤهل، موقع ودور الهيئات الأدنى في مجالها.

وفي هذا السياق تنشأ المساحة المشتركة بين التوجيه والتطبيق، بين البناء والتنفيذ والممارسة... التي تشكل مجتمعة رافعة تطوير أسلوب العمل، حيث لا ينبغي أن يقتصر الأمر على التثقيف عبر الممارسة، بل أيضاً في تأسيس لعلاقة ثابتة مع العملية التثقيفية باعتبارها محطة مستقلة قائمة بذاتها، تدار من خلال دورات التأهيل ذات الصلة بالبرنامج بمختلف عناوينه (النظرية، السياسية، التنظيمية...).

ثانياً- العلاقة بين الـ م. ح والـ م. د

■ أنجزت معظم الأقاليم إعادة صياغة للهيئات القيادية في الـ م. ح والـ م. د على قاعدة الفصل التام بينهما على مستوى لجان المحليات والمناطق، من جهة، والمكاتب الرابطة (الموقعية) والمناطقية، من جهة أخرى. وفي المقابل أبقى على تمثيل الهيئات القيادية للـ م. د في منظمة الفرع على مستوى لجنة الفرع، ومن ثم الهيئات الأعلى.

أما العلاقة بين القاعدة الحزبية (الخلايا) وقاعدة الـ م. د (اللجان، الوحدات) فتستمر على أساس إنخراط الأولى في الثانية. وتتحدد ميزة هذه العلاقة في أنها توفر إطار جماهيري منظم تنشط من خلاله الأوضاع الحزبية، ما يطرح على الخلايا دائماً وعلى رأس جدول أعمالها مهمة صياغة وتقييم دورها في لجان الـ م. د، ودورها الجماهيري عموماً. والميزة الأخرى تتحدد في أن هذا الترتيب يعيد إلى اعتماد مقياس واضح في تقييم دور الحزبيين بواسطة الحكم على مستوى الأداء في العمل الجماهيري، فضلاً عن كون الـ م. د، بحد ذاتها، تشكل رافداً، هو الأهم، في توسيع الـ م. ح من خلال تفاعل الحزبي والديمقراطي المنتسبين إلى دائرة عمل واحدة تشكلها اللجنة الجماهيرية الواحدة.

■ هذا الترتيب بشقيه (فصل الحزبي عن الديمقراطي في الهيئات الوسيطة، والجمع بينهما على مستوى القاعدة) مترافقاً مع نظام الاجتماع الشهري الواحد للخلية كخلفية، يؤدي إلى إراحة أعضاء الهيئات الوسيطة (التي تمسك بالصلة مع القاعدة الحزبية والديمقراطية) من عدد من الاجتماعات لصالح تركيز

الجهد والوقت على خطة العمل. كما تؤدي إلى رفع نسبة الانتظام التي تعني أيضاً رفع القدرة على تعبئة وحشد الطاقة الذاتية (الحزبية والصدقية) لجهة الإنخراط الأوسع في العمل الجماهيري بمختلف أطره وأشكاله. وتعود - بالنتيجة - على مستوى الهيئات والكادر بالذات إلى تحرير طاقات إضافية تستطيع أن تجمع بإحكام بين إدارة العمل الداخلي والمهام الأخرى على الصعيد الخارجي بمختلف أشكاله.

ثالثاً- الهيئات

■ منذ أن دفعت الظروف الناشئة عن إجراءات الإحتلال بعد اندلاع الإنتفاضة إلى تغليب أسلوب الإجتماع على حلقات للهيئات المركزية (ل.م. و م.س بصفته أيضاً أ.س مركزية)، إنحسرت محطات المراجعة التنظيمية الشاملة من قبل هذه الهيئات، حيث اقتصرت على لجان الأقاليم وأماناتها، وأمانة سر الخارج. وما يستخلص من هذا هو أولاً: التأكيد على ضرورة الإنضباط لوتيرة المراجعات التنظيمية السنوية باعتبار أن أسلوب الإجتماع على حلقات لا يلغي، ولا يجب أن يلغي إمكانية القيام بهذه المراجعات، وإن هبط بمنسوب التفاعل في إطار الهيئات جزاء تعقيداته العملية.

■ بات واضحاً، أن الصيغة القائمة على اضطلاع المكتب السياسي (ال.م.س) بمهام أمانة السر المركزية (أ.س) التي تضمن إختزلاً لتسلسل محطات إتخاذ القرار وتيسيراً لآلية اتخاذه، هذه الصيغة فقدت مزاياها منذ فترة، ولم تعد تلبي إحتياجات العمل الداخلي في الشأن التنظيمي، وما يرتبط به. وعليه، ينبغي اعتماد صيغة جديدة ل.أ.س، بأقل درجة ممكنة من التداخل مع عضوية ال.م.س، وضمن هذا الترتيب من المفيد التفكير باستحداث هيئات وظيفية (دوائر مختصة) ذات طابع مساعد لأمانة السر في مجالات العمل التي يسهل إدارتها بشكل موحد نسبياً على مستوى الجبهة ككل، شرط أن تتوفر متطلباتها الكادرية، وتسهيلات العملية.

■ أكدت التجربة وتؤكد أهمية إستناد أمانات الأقاليم إلى هيئات حزبية مساعدة تتابع مجالات عمل محددة على نحو الإختصاص، وتتمتع في هذا الإطار بصلاحيات غير منقوصة تحت إشراف أمانات الأقاليم وبمراجعتها، وإن كانت صيغة المكتب التنظيمي قد اجتازت منذ فترة طويلة إختبار الجدوى والفعالية في تجربتنا التنظيمية، فالأمر متروك للجان الأقاليم، تبعاً لاحتياجاتها، ونضج الأوضاع، وتوفر الإمكانيات الكادرية، في أن تعتمد صيغ الهيئات المساعدة الأخرى (مكتب منظمات ديمقراطية، مكتب عمل جماهيري، مكتب مؤسسات، مكاتب قطاعات للشباب والعمال والمرأة والمهنيين..، تضم المؤسسات وال.م.د العاملة في كل من هذه القطاعات..).

رابعاً- في الشأن المالي والإداري

■ لا يمكن إرساء التوجهات السليمة في المجال الحزبي بمعزل عن إيلاء القضايا المالية والإدارية كل الإهتمام الذي يعود إليها. فأن تكون إحتياجات الحزب المالية قائمة لتطبيق برنامجه أمر طبيعي، وليست موضع جدل، أو نقاش. لكن - وبالمقابل - ما لا يمكن التسليم به والخضوع لمفاعيل الأمر الواقع في سياقه هو أن تُحجَم المنظمات الحزبية عن الوفاء بالتزاماتها المالية وفي المقدمة منها: إشتراكات الحزبيين والأصدقاء وثمان منشورات الحزب ومطبوعاته والجبابة الشعبية.

■ من الجانب الآخر ينبغي ضبط المصاريف، ووقف الهدر، ومواجهة النزعة المطالبية، وتعزيز الإستقلال المالي للمنظمات الديمقراطية، والإفادة من تقديمات المؤسسات لدعم النشاط الإجتماعي والتربوي، الخ.. وترييح موازنات الحزب من خلال توسيع دائرة توظيف الكادر في المؤسسات الرسمية والأهلية، وتعزيز إيرادات الحزب بتحويل مخصصات الرفاق الذين يمثلون الجبهة في الأطر السياسية الرسمية، إلى الصندوق المركزي، وذلك تطبيقاً لقرار المكتب السياسي المصادق عليه من اللجنة المركزية ■

2007



الفصل السادس

في جماهيرية الحزب ومنظماته الديمقراطية

الوثيقة التنظيمية الصادرة

عن أعمال المؤتمر الوطني العام السادس - 2013

□ مقدمة

1- في جماهيرية المنظمات الديمقراطية

2- الهيئات القيادية المباشرة

3+4- المنظمات الديمقراطية: في الممارسة البرنامجية

5- المؤسسات

6- العمل المقاوم

7- الإعلام والنشر

8- المالية والإدارة

9+10+11- المنظمة الحزبية

معهد العلوم الإجتماعية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مقدمة

1-1 ■ مبدئياً، الكلام عن جماهيرية الحزب ينطوي على سؤال عن مدى جماهيريته بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى. غير أن هذه القاعدة لا تنطبق تماماً، وفي كل الأحوال على جميع الحالات، ومنها الحالة الفلسطينية حيث تتجاوز الأحزاب القابلة للمقارنة فيما بينها مع حزبي السلطة، فتح وحماس اللذين يتمتعان بخاصية شبه دولانية (دولتية) وبينية تنظيمية متداخلة مع بنية السلطة، إن لم يكن مندمجة فيها في عديد المجالات.

هذا ما تجدر الإشارة إليه أولاً، حتى تُمكن الإجابة على سؤال مدى جماهيرية الجبهة الديمقراطية (ج.د) باعتماد أدوات القياس المتعارف عليها التي تجمع ما بين تقدير الدور السياسي والكفاحي بعلاقته مع حجم الحزب وانتشاره الجغرافي وتوزعه الإجماعي، ووزن ودور إطاره الصديق، وفعالية مؤسساته، ومستوى التمثيل في مؤسسات الحركة الجماهيرية المنظمة، وهيئات منظمة التحرير، والسلطة والحكم المحلي، الخ.. وفي هذا الإطار، لا نقيم إعتباراً مبالغاً به لما يصدر عن مؤسسات ومراكز إستطلاع الرأي حول مؤشرات جماهيرية القوى السياسية، لمعرفةنا بالتحيز السياسي لعدد وافر منها، فضلاً عن قصور أساليب عمل عديدها - مهنيًا - في شئون المسح، واختيار العينات، والإستخلاص، الخ..

■ من أجل تعيين جماهيرية الحزب إذن، هنالك أدوات قياس تسمح باستخلاص جماهيرية أي حزب على قاعدة موضوعية، لا تنطلق حصراً، أو بالأساس من موقعه في السلطة - بإكراهاتها وإغراءاتها-؛ كما هنالك محطات إختبار، لعل أكثرها إنباءً هي نتائج العمليات الانتخابية على مختلف صنوفها ومستوياتها. ومن موقعنا كحزب معارض لسلطة يُمسك بمقاليدها حزبان يقيمان نفوذهما - أيضاً - على سياسة زبانية مأسسة، فإن ما يعيننا إلى جانب تقييم دور المنظمات الديمقراطية (ال م.د) في شتى مجالات النضال، هو أيضاً معاينة دور ال م.د ومساهماتها في صنع جماهيرية الجبهة الديمقراطية من خلال الدور الرئيسي الذي يفترض أن تلعبه هذه المنظمات في رسم النتائج المحققة في الإنتخابات، باعتبار أن ال م.د هي الكتلة الناخبة الأساس التي تنطلق منها ال ج.د، وتسعى في السياق إلى توسيعها.

2-1 ■ في هذا الإطار نعتبر النتائج الصلبة التي تعبر عنها حجوم تمثيل مختلف القوى السياسية في الحركة النقابية والإتحادات الجماهيرية والمجالس المحلية، وإن لم تكن صالحة كما هي للتعميم في كل زمان ومجال، فإنها أكثر إقترباً من ميزان الإنصاف والدقة في عكس واقع الحال. إن التدقيق بهذه النتائج يضع ال ج.د في موقع متقدم بين فصائل م.ت.ف في هيئات هذه المؤسسات، لابل في الموقع الثاني في عدد منها.

■ كما عبّرت عن ذلك بوضوح قاطع نتائج إنتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية بما فيها القدس - خريف 2012، إمتداداً لما سبق أن عبّرت عنه إنتخابات ونتائج مؤتمرات عديد الإتحادات الشعبية بالهيئات التي إنبثقت عنها، ومنها: إتحاد نقابات العمال في الضفة، والهيئة الإدارية لإتحاد نقابات العمال في لبنان، والهيئة الإدارية لإتحاد الطلاب في لبنان، والمؤتمر العام لإتحاد المعلمين في الضفة، والمؤتمر العام لإتحاد المرأة الفلسطينية وهيئاته (مجلس إداري، أمانة عامة)، الخ..]

■ باعتماد هذه النتائج وغيرها من المعطيات، تتأكد حقيقة موقع الجبهة الديمقراطية الوطيد في قلب الصف الأول للحركة الوطنية، كما تتأكد جماهيرية ال ج.د التي ناهز عددها حزباً وإطاراً - بعد أن توسعت بنسبة 50% في السنوات الخمس الأخيرة - ال 50 ألفاً. إن ال ج.د، على الرغم من الثغرات وجوانب الضعف التي تعتور بنيتها، مازالت تحتزن من القوة التنظيمية، والرؤية السياسية، والكفاءة البرنامجية، والطاقة الجماهيرية، والجدارة النضالية، ما يكفي لمواصلة مسيرتها الصاعدة في السنوات القادمة ■

(1)

في جماهيرية المنظمات الديمقراطية (الـم.د)

1-1 ■ احتل موضوع المنظمات الديمقراطية - في وقت مبكر - موقعاً متقدماً في العصف الفكري داخل هيئات الجبهة الديمقراطية، والممارسة العملية لمنظماتها، حول أسس ومرتكزات المسألة التنظيمية (نظرية الحزب).

هذا ما يؤكد **الخط التنظيمي العام** الذي تَوَجَّح حوارات الكونغرس الوطني العام الأول - 1971، كما تثبتته أعمال دورات اللجنة المركزية التي تعاقبت بعد الكونغرس لتبلور هذا الخط وتتضح موضوعاته، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمنظمات الديمقراطية، إلى أن بدأت هذه المنظمات تشق طريقها بشكل جدي في مختلف الأقاليم ابتداءً من مطلع 1978، وفتحت بذلك طريق التقدم نحو استيفاء شروط تحول الجبهة الديمقراطية - كصيرورة ومسار - إلى حزب طليعي جماهيري.

■ ومن بين أهم موضوعات هذا الخط التنظيمي، تلك التي تربط بين بناء الحزب، من جهة، والإرتقاء بدوره، من جهة أخرى، من خلال صيغة المنظمات الديمقراطية في تأطير وقيادة نضال أوساط إجتماعية تنتسج دائرتها باضطراد، كمحور جاذب وموحد لقطاعات من العمال والكادحين، ومن مختلف **الشرائح الديمقراطية** في المجتمع الفلسطيني بسائر تجمعاته (المرأة، الشباب، المهنيين والفئات الوسطى التقليدية والحديثة عموماً).

لقد إنطلقت رؤية الجبهة الديمقراطية ومقاربتها لهذا الجانب من المسألة التنظيمية من فرضية أن المنظمات الديمقراطية - موضوعاً ودوراً - هي موضوع الحزب ودوره، فالحزب يبني نفسه من خلال الـم.د، ومهمة بناء الأخيرة تقع في صلب عملية البناء الحزبي، وليست فقط، مهمة رئيسية ذات أولوية لتعزيز النفوذ السياسي للحزب ودوره في الحركة الجماهيرية. وكما كانت المؤتمرات (والكونفرنسات) الوطنية العامة تؤكد باستمرار على تلازم سمة طليعية الحزب مع جماهيريته، فإنها كانت تشير في ذات السياق إلى توسل الحزب للمنظمات الديمقراطية طريقاً لجماهيريته، **فكما أن لا طليعية بلا جماهيرية، كذلك لا جماهيرية بدون منظمات ديمقراطية.**

■ ما تقدم يقود إلى طرح ما يلي: إلى أي مدى تعززت جماهيرية حزبنا (إذن نفوذه السياسي والمجمعي) منذ المؤتمر الوطني العام الخامس، بمقياس تعاضم «جماهيرية» منظماته الديمقراطية؟ هذا السؤال ينطوي على أكثر من بعد يخص المنظمات الديمقراطية، نجملها بعنوانين يؤثر باستمرار أحدهما بالآخر: **الأول يتصل بالبنية، والثاني يتعلق بالدور.**

2-1 ■ من أجل تعيين مستوى التطور لـ «جماهيرية» الـم.د في السنوات الخمس الفاصلة بين المؤتمرين الخامس والسادس (2007/6 - 2012/6) سنستعين بمؤشرين:

أ) مؤشر التوسع الفعلي (التوسع العام-المغادرة) للجسم الديمقراطي الصافي (ملاك ال م.د - ملاك ال م.ح العامل في ال م.د)، الذي يعطي فكرة عن الزيادة المطلقة للمكون الجماهيري (الديمقراطي) في ال م.د؛ وفي العادة تستهدف الخطط السنوية - واقعياً - بلوغ نسبة تتراوح من 10 إلى 20% من الملاك الإبتدائي. ويقدر ما ترتفع هذه النسبة يتحسن مستوى الإنجاز، لجهة تعاضم «جماهيرية» ال م.د.

ب) مؤشر التناسب بين الحزبي والديمقراطي $[(ح ÷ د) \times 100\%]$ ، الذي يوضح الحجم الحزبي الناشط وسط حجم ديمقراطي محدد. وفي العادة تكون النسبة المستهدفة حوالي 30% (1 ح مقابل 2 د)، ويقدر ما ترتفع هذه النسبة يتراجع مستوى الإنجاز. أما انخفاض هذه النسبة إلى ما دون ال 30%، فإنها لم تكن مطروحة منذ أن تأسست ال م.د، إلا في بعض الحالات.

■ حيث الهدف هو الإرتقاء ب «جماهيرية» ال م.د، فإن الحكم على مستوى الإنجاز ينطلق من رصد حركة كلا المؤشرين (الأول صعوداً، والثاني هبوطاً). وفي هذا الإطار أتت حصيلة السنوات الخمس المنصرمة بتوسع فعلي للجسم الديمقراطي الصافي بلغ 51%؛ وبالمقابل بقيت نسبة الحزبي إلى الديمقراطي مرتفعة (1 إلى 1).

■ على يد هذه النتائج بالإمكان الكلام عن إنجاز نسبي، وليس عن نقلة نوعية، كان طموح فترة ما بعد المؤتمر الخامس يشدنا إليها؛ فالتوسع الفعلي لل م.د بقي بحدود الحد الأدنى المرسوم، وتناسب ال ح إلى ال د مازال عملياً يراوح في المكان (حوالي 50% في جميع الأقاليم باستثناء إقليم (إ.)) لبنان الذي إستقر منذ فترة طويلة على النسبة المنشودة: 30%). هذا بالطبع كمتوسط عام لا يلغي تفاوته بين إقليم وآخر.

■ في هذا السياق نشير إلى الإنجاز اللافت الذي تحقق في إ. الضفة حيث بلغ متوسط التوسع السنوي الفعلي لل م.د 47%، بينما لم تتجاوز النسبة في أي من الأقاليم الأخرى ال 6.8% سنوياً. لكن هذا التوسع - مع بقائه إنجازاً - سيندرج واقعياً في مجرى تصويب خلل تنظيمي حاد ساد الوضع عشية إنعقاد المؤتمر الخامس - 2007، حيث كان يتساوى الملاك الصافي لل م.د في إ. الضفة مع مثيله في إ. سوريا، وكان يبلغ 48% و 39% من مثيله في إ. غزة و إ. لبنان، وما زال حتى بعد التوسع الفعلي الحالي مساوياً للحجم الصافي لل م.د في إ. لبنان.

3- ■ لا يعبر متوسط التوسع السنوي الفعلي البالغ 10.2% بشكل عام الذي ينخفض إلى 6.8% بدون إ. الضفة، ولا إرتفاع نسبة ال ح إلى ال د (48.4%)، عن ضعف الإمكانيات المتاحة لتحقيق نتائج أفضل - أي تحسين جماهيرية ال م.د بوتيرة أعلى - بقدر ما يعكس تلاقي قصور الأداء الجماهيري مع ثغرات البناء الداخلي عن تلبية متطلبات البرنامج.

■ إن إتساع حركة التعويض عن الملاكات المغادرة (متوسطها السنوي حوالي 20% - 30%) تؤكد إمتلاك الم.د. لدينامية إستقطاب لا تكافئها - بنفس المستوى - مهارة تثبيت من خلال تضافر عاملي تماسك البنية وأسلوب التفعيل الجماهيري؛ والنشاطي عموماً.

إن إختلال التوازن في محصلة معادلة التوسع والمغادرة معطوفاً على إختلال التناسب بين الح والد ليسا من طبيعة الأمور في العمل التنظيمي والجماهيري، بقدر ما هما تعبير عن خلل في أسلوب التعاطي مع العملية التنظيمية والنشاط القطاعي والجماهيري، تلك العملية المركبة التي نفترض أن مفاتيحها باتت بجوزة الكادر والهيئات، ولم تعد منذ زمن تستعصي على الخبرة المتراكمة لدى صف عريض منهم ■

(2)

الهيئات القيادية المباشرة (ح و د)

■ ضعف المحطات القيادية المباشرة لل م.د (مكاتب محلية، أمانات) ووهن صلتها بالقاعدة الديمقراطية، إذ يتسببان بميوعة الأخيرة، يشكلان معاً عامل الإعاقة الأهم أمام تحسين جماهيرية ال م.د بالمستوى الذي تتيحه نسبة القوى السياسية السائدة، وبما يرتقي بدور ال م.د في الحركة الجماهيرية ومؤسساتها، ويقود إلى توسيع أطرها وضمان إستقرارها، بحيث يصب التوسع العام في خانة التوسع الصافي، وليس - بجزء معتبر منه - في خانة التعويض عن المغادرة. إن تحسين جماهيرية ال م.د يمر أولاً، عبر تطوير دور وتعزيز تماسك هيئاتها القيادية المباشرة، ما يقتضي معاينة وضعها، كما وعلاقتها بالهيئات الحزبية عموماً والمناظرة لها بشكل خاص:

1- ■ تماسك القاعدة الديمقراطية من تماسك هيئاتها القيادية المباشرة، وكذلك من دور الخلايا الحزبية العاملة في صفوفها. إن هذا يقتضي توفير شروط إتساق العمل وتكامل الأداء بين المكاتب المحلية/ الرابطة والمحليات الحزبية (أي الهيئات المتناظرة حزبياً وديمقراطياً)، كي تصب جهودها معاً في دائرة واحدة هي: القاعدة الديمقراطية. إن تضافر جهود هيئتين كادريتين - كل واحدة ضمن إختصاصها - تُنشئ حالة معززة تحقق أفضل النتائج في الوحدات ال د، كما في الخلايا ال ح.

2- ■ ثمة ببطء في قدرة الهيئات (والكادر) على مواكبة وتأطير المهام المتزايدة الناجمة عن التوسع المضطرد في مجالات العمل الداخلي والخارجي، بسبب تنامي دور الحزب وانفتاح آفاق جديدة لنشاطه على خلفية طبيعة وتعقيدات المرحلة التي تجتازها الحالة الوطنية.

إن تلبية هذه المهام - القديم منها والجديد - يؤدي إلى تعاظم الضغط على الهيئات ال (ح و د)، وعلى الكادر عموماً بتحمله لأكثر من مهمة تُضطره إلى الجمع بين المسؤوليات ال (ح و د) في آن، ما يشار إليه عادة بـ «التداخل والإزدواجية في مسؤوليات الكادر عن الهيئات ال (ح و د) على مختلف المستويات» (من أمانة الوحدة والمكتب المحلي صعوداً في هيكلية ال م.د، ومن اللجنة المحلية صعوداً في هيكلية ال م.ح).

■ إن ما يفاقم هذا الوضع في عدد لا يستهان به من الحالات هو غياب (أو عدم وجود) هيئات محلية لل م.د، الأمر الذي يُحيل مسؤولية متابعة القاعدة الديمقراطية - التي في هذه الحالة نادراً ما تكون مهيكلة في لجان - إلى الهيئات الحزبية المحلية، فنضحي أمام ظاهرة مععمة تنقلنا من مستوى جمع الكادر لكلا المسئوليتين ال (ح و د)، إلى مستوى جمع الهيئة الحزبية لكلا المسئوليتين عن الأوضاع القاعدية للمنظمتين ال (ح و د) في آن.

■ إن معالجة هذا الوضع تكون من خلال تكريس الفصل بين المسؤولية عن المنظمة الحزبية وبين المسؤولية عن الإطار الديمقراطي، كما ومن خلال إستكمال هيكله الـ م.د قاعدياً باستحداث مكاتبها المحلية/ الرابطة، ما يترتب عليه: توسيع الهيئات القائمة واستحداث المزيد منها، تأهيل مكثف للكادر وخاصة المصعد منه، تحسين أسلوب المتابعة من قبل الهيئات الأعلى بالتركيز خاصة على تطبيقات البرنامج..

وفي كل هذا، لا نأتي بجديد، فهذه المقاربة بخطوطها العريضة معروفة، وهي مطبقة بهذا القدر أو ذاك من الجدوى والنجاح، لكنها لم تُقدَّ حتى الآن إلى معالجة حقيقية لظاهرة «لجان بلا مكاتب محلية، ومكاتب محلية بلا مسؤول متخصص».

■ لقد بات هذا الوضع يقتضي إرفاد خط المعالجة القائم بخط مساند يعتمد صيغة هيكلية جديدة في العلاقة بين الهيئات الحزبية والديمقراطية جرى توضيحها برسالة تحمل نفس العنوان، والأهم جرى تطبيقها في إقليمي لبنان وسوريا فأُنهت تماماً ظاهرة «التداخل والإزدواجية في مسؤوليات الكادر..» أنفة الذكر، ورفعت - فوق هذا- ملاك المحليات بنسبة 25%.

3- ■ مقياس فعالية دور الهيئات القيادية المباشرة في الـ م.د (كما في الـ م.ح) يقوم على مدى وثوق علاقتها بقاعدتها، وما ضعف تماسك الأخيرة (أو ميوعتها)، إلا نتيجة لوهن هذه العلاقة، أو تعثرها. هذا ما يظهر على نحو بَيّن من خلال تعثر إجتماعات اللجان الذي تشكو منه الـ م.د في إقليمي الضفة والقطاع، بينما لم تُعدّ الـ م.د في إ. لبنان وسوريا تواجه هذه المشكلة بنفس المستوى لانتظام إجتماعات لجانها الشهري بمعدل يزيد عن 60% من إجمالي ملاكها.

إن الحلول المقترحة التي سبق تناولها لمعالجة هذا الوضع تكون من خلال: تفعيل دور الأمانات والمكاتب المحلية واستحداثها إن لم تكن موجودة، أوسع إنخراط للقاعدة الديمقراطية في المهام المشتقة من برنامج عملها... لم تفلح حتى الآن في تحسين إنتظام إجتماعات لجان الـ م.د في إ. الضفة و إ. غزة بشكل واضح، ناهيك عن تحسين أدائها الجماهيري المنتظم، ليس لعة في هذه الحلول، بل لأنها لم تطبق بشكل منهجي، ومن هنا التشديد على ضرورة الأخذ بها.

■ إلى هذا نشير إلى مغزى قرار اللجنة المركزية باعتماد الإجتماعات بوتيرة فصلية للوحدات القاعدية (للـ م.د في إ. الضفة وإ. القطاع)، التي لا تكمن أهميته في «واقعيته» فحسب، أي بما يهدف إليه من «تسهيل» لشروط إلتئامها، بل في ما يُمهد له من فتح على نمط آخر من العلاقة بين اللجان ومحطاتها (أمانات، مكاتب محلية) يضع الأخيرة أمام مسؤولية إعتقاد أشكال عمل مناسبة للتواصل وإدامة التواصل مع قاعدتها الديمقراطية، وبما يضمن مشاركتها الأوسع في حمل البرنامج، ويحوّل الإجتماعات الفصلية للجان (التي تقترب تدريجياً من صيغة «الجمعيات العمومية») إلى محطات ديمقراطية للمراجعة والتقييم والتخطيط للمهام المقبلة.

■ لقد آن الأوان في إقليمي الضفة وغزة، للرسو على صيغة ثابتة في العلاقة مع القاعدة الديمقراطية، صيغة تتجاوز الدعوة لاجتماعات اللجان في سياق المناسبات (الوطنية، الخاصة، الإنتخابية..)، فنظام العمل الثابت بالإيقاع الدوري المصرح به بوضوح للاجتماعات (بديلاً عن إستتسايبتها في محطات منتقاة) هو الذي يوفر - بالتراكم - تحسين شروط تماسك القاعدة الديمقراطية، وتعميق إنخراطها في العمل ■

(3)

المنظمات الديمقراطية: في الممارسة البرنامجية - 1

■ جماهيرية ال م.د - نفوذاً وتوسعاً - تتعزز مع تطور ممارستها للبرنامج في المجال الذي يعينها، وهي تنحسر - تآكلاً للنفوذ وضموراً للأطر - مع تراجع هذه الممارسة. ومع تسجيل التقدم المحرز على هذا الصعيد منذ المؤتمر الوطني العام الخامس، ثمة ظواهر، أي ثغرات ونقاط ضعف رئيسية - تطول أسلوب العمل قبل البنية - مازالت مرئية تحت العناوين التالية:

1- ■ ضعف تملك القاعدة ال (ح و د) وهيئاتها القيادية المباشرة لعناصر البرنامج المعتمد، ما يتسبب بضعف انخراطها في تطبيقات الجانب الذي يعينها، ويقود إلى ظواهر سلبية: أقصاها غياب الممارسة البرنامجية (التي تقود إلى تلاشي القاعدة المؤطرة بعد حين)، وأكثرها رواجاً التعاطي الجزئي، المنقطع (الموسمي، المناسباتي..) مع البرنامج.

إلى هذا، فإن إستمرار هذه الظاهرة واتساعها يؤدي إلى إفقاد البرنامج المستوى الذي يغتني من خلاله، فالهياآت الأعلى، مهما اجتهدت - وهذا من طبيعة الأمور - ليس بإمكانها أن تقوم بدور القاعدة ال (ح و د) في جعل البرنامج أكثر إقتراباً من الواقع بلموسيته ومعطياته، وبالتالي أكثر إستجابة لاحتياجاته؛ وهو الأمر الذي يشكل - بالأساس - أحد أهم جوانب المساهمة النوعية للقاعدة المنظمة في ديمقراطية البرنامج على مختلف محاوره الوطنية، الديمقراطية، الإجتماعية..

2- ■ إنخفاض/ أو الميل إلى انخفاض مستوى الممارسة البرنامجية على محورها الديمقراطي بجانبيه: الإجتماعي - المعيشي والسياسي (من أجل نظام سياسي قائم على الحق والقانون، وضمان الحريات السياسية العامة، وحرية التعبير، والضمير..)، الأمر الذي ينعكس سلباً على مساهمة ال م.د (والحزب من خلالها) في الدفاع عن قضايا ومصالح الفئات الشعبية المفقرة، والمستغلة بصفاقة (العمال والكادحين وفقراء الفلاحين والشرائح الدنيا من الفئات الوسطى)، كما ومصالح القطاعات التي لا تتال - عادة - كامل حقوقها في المجتمع (المرأة والشباب).

إن ارتفاع عدد المساهمات وتنوع النشاطات التي تضطلع بها منظماتنا في هذا المضمار لا تدحض هذا التشخيص لتباعد هذه الأعمال وتبعثرها وافقارها إلى وجهة تراكمية ترفعها إلى سوية القدرة على التأثير الأكبر في المجريات، والتي لا تكون سوى من خلال إستنهاض الضغوط الشعبية على الحكومتين في رام الله وغزة أولاً، وعلى وكالة الغوث وسائر المؤسسات الدولية في الداخل والشتات، وعلى المستويات الرسمية العربية كلما إقتضت الحاجة، وذلك للحد من تقادم المشكلات الإجتماعية والسعي لتخفيف وطأة الأزمة المعيشية الخانقة، وخفض معدلات البطالة.

إن توفير مقومات الصمود إجتماعياً، معيشياً.. المتلازمة مع الدفاع عن الحريات الديمقراطية لا تتعارض مع أولوية التركيز على محاور النضال الوطني، ومقاومة الإحتلال؛ فالمرحلة الراهنة هي

مرحلة تحرر وطني تتداخل فيها المهام للخلاص من الإحتلال، والتقدم نحو حق العودة إلى الديار، بالمهام الديمقراطية السياسية والاجتماعية، بما في ذلك مهام بناء سلطة موحدة بين الضفة والقطاع، متحررة من قيود أوصلو - الإقتصادية والأمنية والإدارية- تخدم تعزيز صمود المجتمع في هذا السياق وترسي أسس إقامة نظام ديمقراطي تعددي..

3- ضعف القدرة الإبتدائية (المباشرة) على إستقطاب فئات إجتماعية بعينها بسبب ضعف الأداء في الحقل الديمقراطي، وتحديدأ الفئات الوسطى الحديثة (موظفين، معلمين، مهنيين، مثقفين، خريجين.. وبتحديد معين للجامعيين) التي لا تميل - بطبيعتها - للإنتساب إلى إطار تنظيمي قبل الإطمئنان إلى جدية وجدوى تحركه نحو الأهداف التي تصبو إليها. وإن إنطبق هذا على شرائح المجتمع بشكل عام، فثمة فارق بين فئات تُقبل على الإنتظام والعمل المؤطر في المدى المفتوح على المراكمة والزمن (كالعمال وجمهور الكادحين..)، وبين جماعات أخرى كالفئات الوسطى آنفة الذكر التي لا تتمتع تماماً بهذه السمة. ويبقى المقياس - مع إختلاف بالدرجة - في الحالتين واحد: **وضوح الممارسة البرنامجية وجديتها.**

إن تسليط الضوء على ضعف حضور الفئات الوسطى الحديثة في صفوفنا (باستثناء إ. غزة كحجم) من زاوية ضعف الأداء البرنامجي، ينبغي أن يترافق مع جهد بنائي - قائم بذاته - حامل لهذا الأداء، معزراً له؛ وحتى لا ندخل في دوامة الأولويات (البرنامج، أم الأداة) المتعاكسة فيما بينها بشكل مصطنع، نشير إلى أهمية إعتداد أسلوب **التوسع المهدف**، المخطط له، وسط القطاعات (والمواقع) التي تشكو منظماتنا من ضعف حضورها فيها من خلال التحشيد الكادري، من جهة، ومتابعة العمل من خلال هيئات (ح و د) متخصصة على أكثر من مستوى، من جهة أخرى.

4- إلى ما ذكر، نشير إلى نقطتين يخدم الأخذ بهما تحسين جماهيرية ال.م.د؛ الأولى، تتناول جانب رئيسي من الممارسة البرنامجية، والثانية، تتعلق بأسلوب تقدم النشاط والترويج له:

أ) النقطة الأولى، تنطلق من التأكيد على حقيقة أن جماهيرية ال.م.د تتحقق أيضاً بشكل رئيسي بقدر ما تنخرط وتتشط في صفوف الإتحادات الشعبية والمهنية، ما يعني - بالمقابل - أن غياب هذه الأطر، أو إنحسار دورها، أو السيطرة على هيئاتها القيادية، والإغلاق عليها بأساليب إقصائية.. يحرم ال.م.د من الإضطلاع بدور جماهيري أوسع.

■ على هذا يترتب إنخراط ال.م.د في جميع الإتحادات بدون إستثناء، بما في ذلك تلك ذات الدور الأضعف، أو تلك المسيطر عليها بيروقراطياً، مع إدراكنا لحقيقة أن دور ال.م.د في الأخيرة ينحكم بحدود ترسمها حالة الأطر نفسها سواء بضعفها، أو بالسيطرة على مقاليدها، أو بالأمرين معاً.

وعند هذه النقطة بالذات يتداخل دور الـ م.د في الإتحادات دفاعاً عن مصالح جمهورها، بدورها وإسهامها في البناء الديمقراطي لهذه الأطر من أجل تطوير برنامجها وتوطيد هيكلها على أسس ديمقراطية وإرساء أصول الانتخابات الدورية المنتظمة لهيئاتها بنظام التمثيل النسبي الكامل بديلاً لنظام التمثيل الأكثرى الإقصائي.

(ب) ■ **النقطة الثانية**، تتعلق بالتأكيد على أهمية أن تقدم الـ م.د نفسها من خلال مناشطها، مواقفها، وسائر فعالياتها، بعنوانها الصريح، المستقل، بعيداً عن تداخله مع عنوان الحزب، وذلك تأكيداً لهويتها الخاصة والمستقلة. إن هذا يستوجب أيضاً إدارة كل م.د لشبكة العلاقات الخارجية الخاصة بها، فضلاً عن إمتلاكها لوسائلها الإعلامية التي تعبّر عن شخصيتها المتميّزة، وتعكس برنامجها وفعالياتها: النشرة الدورية + مواقع التواصل الإجتماعي، الخ. ■

(4)

المنظمات الديمقراطية: في الممارسة البرنامجية - 2

■ تُنظَّم ظواهر الضعف المختلفة في الممارسة البرنامجية التي جرى عرضها وغيرها من الظواهر الأقل أهمية التي لم يجر التطرق إليها، تُنظَّم هذه الظواهر وتُجمَع خيوطها ظاهرة رئيسية مشتركة هي ضعف الربط والتفاعل والتكامل بين مختلف محاور النضال في الإقليم الواحد، وبين الأقاليم مجتمعة في إطار إستراتيجية العمل الوطني الجديدة (أو البديلة) التي كان للجبهة الديمقراطية فضل تحديد معالمها بوضوح منذ أواسط العام 2010، إلى جانب بلورتها لاستراتيجياتها المتممة ضمن خصوصية أوضاع غزة (إستراتيجية دفاعية للقطاع)، وخصوصية أوضاع الشتات (إستراتيجية بناء وتفعيل حركة اللاجئيين):

■ راجع بهذا الخصوص البلاغ الختامي الصادر عن أعمال الدورة التاسعة/ ل.م (6/2010)، والبلاغ الختامي عن الدورة العاشرة/ ل.م (10/2010)، حيث يرد النص الكامل للبلاتين (ص 11-60) في الكتاب الرقم 24 من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» بعنوان «إستراتيجية فلسطينية بديلة». الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف). ط1: نيسان/ أبريل 2011.

■ كذلك راجع المبادرة السياسية المقدمة من المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية إلى الدورة 24 للمجلس المركزي (آذار/مارس 2011)، والبلاغ الختامي الصادر عن أعمال الدورة الثالثة عشرة/ ل.م (12/2011)، والتقارير السياسي البرنامجي الصادر عن أعمال المؤتمر الرابع لإقليم الجبهة الديمقراطية في الضفة الغربية (7/2012). علماً أن هذه الوثائق وردت بالتتالي في الكتاب الرقم 27 من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» بعنوان «على مرمى حجر... في قضايا الدولة والإستقلال». الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف). ط1: حزيران (يونيو) 2013، على الصفحات: 137-163؛ 169-177؛ 179-191.

1-■ تتطرق إستراتيجية العمل الوطني الجديدة (أو البديلة) من مبدأ الجمع بين العمل المقاوم الهادف إلى رفع كلفة إستمرار الإحتلال وبين العمل السياسي الرامي إلى حث المجتمع الدولي على التدخل من أجل إجبار إسرائيل على الإنصياح لقرارات الشرعية الدولية وصولاً إلى مفاوضات متوازنة تقضي إلى تطبيقها.

تقوم هذه الإستراتيجية على المرتكزات التالية: إستنهاض المقاومة الشعبية + تصعيد التحرك السياسي على المستوى الدولي + إستعادة الوحدة الوطنية + توفير شروط صمود المجتمع. ومنها تشتق محاور (توجهات) العمل النضالي للجبهة الديمقراطية بجميع أطرها في مختلف الميادين: مناهضة الإحتلال +

تصويب النهج التفاوضي + إنهاء الإنقسام وصون الحريات + توفير مقومات الصمود للمجتمع + بناء ودمقرطة الحركة الجماهيرية، الخ..

2-■ على يد تقييم نتائج حرب الكانونين (2008 - 2009) في إطار حملة «الرصاص المصبوب»، وفي ضوء الإعتداءات المتكررة على القطاع التي بلغت ذروتها مؤخراً في حملة «عمود السحاب» (2012/11/21-14)، وإنطلاقاً من الفقرة 10 من «وثيقة الوفاق الوطني» - 2006/6/27 التي تنص على: «العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الإحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها... تقدمت الجبهة الديمقراطية إثر العدوان الإسرائيلي الواسع على القطاع (2012/3/13 - 3/9) بمذكرة إلى قيادات المقاومة في غزة - 2012/6، تناولت فيها متطلبات «الإستراتيجية الدفاعية للقطاع» من خلال العناوين التالية:

بناء جبهة مقاومة موحدة من جميع القوى المشاركة في الحوارات الفلسطينية والموافقة على إتفاق القاهرة في 2011/5/4 + إنشاء غرفة عمليات مشتركة لإدارة المعركة بمرجعية سياسية واحدة وبمشاركة جميع فصائل المقاومة + العمل على إمتلاك بنية عسكرية موحدة من أجل الرد بقرار موحد على عمليات القتل الاسرائيلية الخ... وكل هذا في إطار إستراتيجية تعبئة وحشد للطاقات الشعبية وعموم المجتمع على مختلف محاور العمل الإجتماعي، المدني، الإغاثي، الطبي، فضلاً عن المجالات السياسية والإعلامية وغيرها.

■ راجع بهذا الخصوص المقدمة السياسية لتقرير المؤتمر السادس لإقليم الجبهة الديمقراطية في قطاع غزة (2012/7) ص 87-99 من الكتاب بعنوان «إستراتيجية دفاعية للقطاع»، الكتاب الرقم 26 من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال». الناشر: (ملف). ط1: تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

3-■ غزيرة هي أدبياتنا حول كل ما يتصل بـ «إستراتيجية بناء وتفعيل حركة اللاجين»، وهي كتابات تأسيسية ليس على مستوى الجبهة وحسب، إنما على مستوى عموم الحركة الوطنية، أما الجوهري في هذه الإستراتيجية، فهو التالي:

دور الشتات الفلسطيني لا يقتصر على التضامن السياسي والعمل مع النضال الفلسطيني على أرض الوطن، بل يكون - إلى هذا - من خلال توسيع رقعة الإشتباك مع العدو من بوابة حق العودة، ما يستوجب بناء حركة جماهيرية، ديمقراطية، دائرية غير هرمية، مسلحة ببرنامج مشترك ومنسق بين مختلف مكوناتها في الخارج والداخل، تناضل بكافة الأشكال من أجل حق العودة إلى الديار والممتلكات، كما ومن أجل الحقوق المباشرة للاجئين وطنياً (صون الهوية الوطنية، حرية التنظيم والتعبير والعمل المؤسسي المستقل، التعبئة والحشد والتدريب.. وصولاً إلى الإنطلاق بالعمل عندما ينعد شرطه) وديمقراطياً (مساواة قانونية، حقوق مدنية ومعيشية..).

4- كما تتحدد محاور (توجهات) العمل إنطلاقاً من مرتكزات الإستراتيجية المعتمدة، كذلك تشتق المهام من محاور العمل النضالي. ومن الواضح أن الإدارة الإجمالية المجدية للعمل التنظيمي تقوم على قاعدة تقسيم العمل والإختصاص والمساندة المتبادلة والتكامل وتجسير إنجازات كل مجال لصالح المراكمة العامة، الخ..

على هذا المستوى بالتحديد ثمة ضعف عام، حيث يلاحظ - على سبيل المثال - ضعف الربط والتجزئة : بين مهام إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة وبين مهام إستحقاق التجديد الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني؛ بين مهام إنهاء الإنقسام من جهة ومهام الدفاع عن الحريات العامة من جهة أخرى؛ بين مهام تفعيل المقاومة الشعبية و/ مهام بناء ودمقرطة الحركة الجماهيرية المنظمة؛ بين مهام بناء حركة لاجئين ديمقراطية و/ إعادة بناء ودمقرطة الإتحادات الشعبية والمهنية في إطار م.ت.ف؛ بين مختلف مكونات حركة اللاجئيين في مختلف الأقاليم؛ بين مختلف مكونات حركة مناهضة «الجدار»، بين الداخل والخارج، الخ..

إن جهداً كبيراً ينبغي أن يُبذل في الإقليم الواحد، وعلى مستوى الجبهة ككل، من أجل جعل النضالات السياسية والميدانية في مختلف المجالات تصب كروافد غزيرة في المجرى الرئيسي لمساهمات ال.ج.د في العملية الوطنية. هذا يستوجب إهتمام الهيئات القيادية في الأقاليم، وفي المركز القيادي الواحد للحزب.

5- إن هذه الظاهرة تشمل عموم الحركة الوطنية، وليس ج.د وحسب؛ ومن أهم نتائجها تراجع الصفة/ الوظيفة الإستراتيجية التراكمية لأشكال النضال (المهام) التي تقوم عليها الإستراتيجية العامة المعتمدة: فالمقاومة المسلحة تنزع للتحوّل إلى حالة أمنية، وليس إلى أسلوب مؤثر لرفع كلفة الإحتلال؛ والهجوم الدبلوماسي يتجه للتحوّل إلى حملة علاقات عامة، وليس إلى إنجازات سياسية تخدم أوجه النضال الأخرى؛ والمقاومة الشعبية تُختزل بحالة إحتجاجية محدودة ومتقطعة ضد «الجدار»، وليس إلى نشاط موصول ضد الإحتلال بكافة تجلياته الإستيطانية، التهويدية..؛ وحركة اللاجئيين تنحرف عن هدف حق العودة عندما تكتفي بفتات «التأهيل»؛ والنضال المطلبي يقتصر على السعي لحل «مشكلات وقضايا»، وليس على إحداث تغيير على الإطار العام الذي يتسبب بهذه «المشكلات والقضايا»، أي على السياسة الإقتصادية - الإجتماعية للحكومة، وعلى مرجعية «بروتوكول باريس الإقتصادي» الذي يحصي عليها أنفاسها.

6- ضعف الربط بين مختلف محاور وأشكال النضال عمودياً وتجزئتها جغرافياً يؤدي إلى نزع الحالة الإستراتيجية عن أشكال العمل ضد الإحتلال، من المقاومة إلى الحركة السياسية، ويحوّل الحالة الفلسطينية إلى حالة مجزأة، أمنية، مطلبية، الخ.. ولا يراكم بوجهة تلبية متطلبات الإستراتيجية الوطنية الجديدة؛ إن مأزق الإستراتيجية «القديمة» الذي أوجب تجاوزها، لم يتسبب به وحسب تضخم مكانة

المفاوضات في أجندها، بل إهمالها الربط بين المفاوضات ومحاور وأشكال العمل الأخرى التي تمنحها مجتمعة، عناصر القوة الكفيلة بتصويب إختلال العملية التفاوضية وعدم توازنها.

■ إن تجاوز هذه الحالة السائدة في الحركة الوطنية يكون بتصويب الممارسات البرنامجية لكل مكون من مكوناتها على حدة، وهذا ما تكون الـ ج.د مطالبته به قبل غيرها؛ كما يكون - على الصعيد الوطني - بالوحدة والبرنامج المشترك، أي بتجاوز الإنقسام أولاً، حيث ثبت عجز صيغ التسويات الفوقية عن إنجاز المصالحة، ما يقتضي تظهير البديل القائم على إدراك الصلة الوثيقة بين ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني من جهة، والتقدم نحو الوحدة الوطنية، من جهة أخرى، الأمر الذي يعيدنا بدوره إلى نضال الميدان، بوابة الخلاص الوطني التي تفتح على سائر بوابات الحل ■

(5)

المؤسسات (الم)

■ على خلفية الدور العريق لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين خاصة، وفي لبنان ضمن خصوصيته، إنطلقت المؤسسات الصديقة من دائرة العمل الإجتماعي المعهود وواكبته في إنتقاله إلى مجالات حديثة؛ أي من عمل إجتماعي يقوم على قضايا الصحة والتربية والإغاثة.. إلى عمل إجتماعي يضم الى ما سبق قضايا: التكوين والتمكين للمرأة والشباب وذوي الإحتياجات الخاصة، المناصرة والحقوق، التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، الثقافة والبحث والإعلام.. هذا دون أن ننسى المؤسسات الحديثة التي بدأت بالإننتشار على نطاق واسع بعد إتفاقات أوسلو - وسط التجمعات الفلسطينية بشكل خاص في أوروبا - على غرار المؤسسات الجالوية، وغيرها من المؤسسات الشبابية والقطاعية، وتلك المعنية بملف الإدماج، وأطر حركة اللاجئين، والمؤسسات الداعمة والوسيطية للمؤسسات الصديقة في الأراضي المحتلة، ومخيمات الشتات..

■ رغم التقدم المحرز بشكل عام، ثمة عقبات مازالت تعترض سبيل تقدم دور المؤسسات الصديقة كمستويات فاعلة لتعزيز جماهيرية الم.د.م من خلال توفير روافع متنوعة لإغناء برامج هذه المنظمات، ما يقتضي الإرتقاء بالأداء المؤسسي، ويتطلب توفير شروط تكامل عمل المؤسسات والم.د.م، ذراعي الحزب على محاور العمل الإجتماعي، والديمقراطي، والسياسي في الحركة الجماهيرية: [

1-■ إن الإرتقاء بأداء المؤسسات يفترض إمتلاكها لهياكل إدارية ووظيفية فاعلة تتمتع بوضع قانوني سليم، ما يرتبط - بدوره - بكفاءة الكادر الإختصاصية والسياسية وإخلاصه للمؤسسة التي تقوم علاقاتها وآلياتها الداخلية على أنظمة محكمة في إطار إستراتيجية عمل محددة المعالم. في هذا الإطار تلعب المكاتب التنفيذية على رأس المؤسسات (ومديرها من باب أولى) دوراً فائق الأهمية، وكذلك مكتب المؤسسات في الإقليم الواحد المعني بالعلاقة بين الحزب والمؤسسة، وبتنسيق عمل المكاتب التنفيذية وسائر الهيئات، والمراقبة على أداء المؤسسات وسلامة أوضاعها القانونية والإدارية والمالية.. كما يضطلع مكتب المؤسسات بدور توجيهي وتنسيقي بين المؤسسات (ومكاتب العمل الجماهيري) والم.د.م المناظرة من حيث توجهها القطاعي.

■ وبالمحصلة: المنحى العام لوضع المؤسسات الصديقة يؤشر - وإن لم يكن بالوتيرة المطلوبة - إلى تحسين مكانتها تدريجياً، إن في وسط جمهورها أو في عالم المؤسسات والشبكات الأهلية. إن توطيد مكانة المؤسسات من خلال تطوير مشاريعها وتوسيعها، سوف تتأثر سلباً ما لم تُضمن إدامة مصادر تمويل، باتت - على خلفية الأزمة المالية في أوروبا والعالم - تُنذر بالشحّة، ما سيؤدي إلى نشوء عجز

لا تعوضه مساهمات الإيرادات الذاتية من مشاريع المؤسسات. من هنا، أهمية الجهود التي ينبغي أن تبذل للحفاظ على - إن لم يكن زيادة - الإيرادات من مصدريها الذاتي، والمناح.

2- في العلاقة بين المؤسسات و ال.م.د ثمة ضرورة لبلورة مفهوم واضح لعمل المؤسسات يرفع الخلط بين وظائفها ووظائف ال.م.د، ويحدد العلاقة بدقة بينهما على قاعدة تأكيد إستقلالية المؤسسات الأهلية واحترام أنظمتها الداخلية المسقوفة بالقانون من جهة، ومن جهة أخرى من خلال تكامل الدور بين المؤسسات وال.م.د كون الأخيرة تضم جزءاً معتبراً من الجمهور الذي تتوجه إليه برامج المؤسسة والذي ينبغي سماع صوته في تحديد أولوياتها، فالعمل المؤسسي بكفاءة الأداء يضمن جدوى المشاريع بمعيارها المختص، وعمل ال.م.د وسط مختلف قطاعاتها يكفل جدواها بالمعيار الإجتماعي والديمقراطي وبما يلبي وظيفتها في خدمة الجمهور.

■ إن هذه المعادلة للعلاقة بين مقدم المشروع (ال.م) والمتلقي (ال.م.د)، تشير إلى مساحة حيوية مشتركة مطلوب تعزيزها بين جهتين، وهي ليست حصرية على أية حال: فلا نشاط ال.م.د (بما في ذلك ما يتصل بمشاريعها الخاصة) يُختزل بمشاريع وبرامج عمل المؤسسات الصديقة، ولا مخاطبة الأخيرة تقتصر على جمهور ال.م.د، لا بل هنالك في واقع الحال - وإن لم يكن بعد بشكل منهجي، أو معمم - صيغ مبتكرة للتواصل الجماهيري المنتظم، كما وللتأطير، تعتمد المؤسسات نفسها بشكل مباشر في علاقتها مع شرائح معينة من المخاطبين ببرامجها والمستفيدين من تقديماتها.

3- الصيغة التنظيمية الأفعال في تأطير العلاقة بين المؤسسات الصديقة وال.م.د تكون من خلال مكاتب كتل قطاعية (عمال، مرأة، شباب، مهنيين..) تلتقي فيها وتتوحد خطوط العمل القطاعية، التنظيمية والبرنامجية، من خلال تمثيل ال.م.د المعنية جنباً إلى جنب مع المؤسسات (أو المؤسسة)، والمحاور التي تلتقي معها بالعمل في نفس القطاع، وفي إقامة الصلة مع الأطر الوطنية العامة.

■ إن تطبيق صيغة المكاتب القطاعية المقررة منذ المؤتمر الوطني العام الخامس، يفترض توافر الحد الأدنى من نضج وإستقرار هذه المكاتب، بما في ذلك كوادرها. وحيث تأمنت هذه الشروط بشكل معقول ساعدت المكاتب القطاعية على إحداث نقلة ملموسة - هيكلية وبرنامجية - في أوضاع ال.م.د وعززت جماهيريتها؛ أما حيث لا تتوفر الشروط اللازمة بالحد المضمون - وإلى أن تتوفر هذه الشروط - فيستمر العمل بصيغ التنسيق المعهودة بين المؤسسات وال.م.د (أو بين مكتب المؤسسات ومكتب العمل الجماهيري..). هذا مع التأكيد على أن العلاقة العضوية بين ممثلي مجالات العمل المتناظرة قطاعياً (في ال.م.د، والأطر الوطنية، الخ..) من خلال الإنتماء إلى هيئة قطاعية واحدة ذات قرار نافذ تقود إلى مردود عمل أفضل من ذلك الناجم عن علاقة تنسيقية بين هؤلاء الممثلين، حتى لو انتظمت من خلال هيئة مختصة.

4- ■ منظماتنا الحزبية في الأقاليم المعنية بتطبيق برنامج العمل تتطلق من قدرتها على تفعيل دور الـ م.د والمؤسسات الصديقة بالإستناد إلى برنامج عمل يستجيب لاحتياجات الناس، بالتحالفات المتاحة، والعلاقات المنفتحة على المحيط بقواه السياسية والمجتمعية المؤثرة.

إن إكتمال مثلث العلاقة بين الحزب وذراعيه الديمقراطي والمؤسسي يكون بالدور القيادي للحزب في الـ م.د وفي المؤسسات، والذي يترتب عليه أيضاً إلتزام الحزبيين والحزبيات في المؤسسات بالعمل من خلال إحترام أنظمتها الداخلية، وعلى ضمان إتساق برامجها مع التوجهات الحزبية المعتمدة، وبما يمكّن من إستثمار هذه البرامج لتعزيز النفوذ الجماهيري والمجتمعي للحزب والـ م.د، إلى جانب المساهمة في تخفيف الأعباء - جزئياً على الأقل - عن الجمهور الحزبي والصديق، وضمان أولوية تشغيل الرفاق ضمن التقيّد بمقاييس الكفاءة والخبرة، والإنضباط لنظام العمل.

5- ■ وأخيراً؛ إن الملفات التي تحملها المؤسسات ذات صلة مباشرة بمحاور برنامج العمل الوطني والإجتماعي، لا بل هي تجسيد - فيما يعنيهها - لهذه المحاور من خلال ممارسات محددة تمتد على قوس واسع يبدأ بتمكين المرأة والشباب والدفاع عن مصالح مختلف القطاعات، ويمر بقضايا المناصرة والحقوق والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، وينتهي بمناهضة الإحتلال بمختلف تجلياته الإستيطانية، وانتهاكاته المتמادية لحقوق الإنسان، إنطلاقاً من شُرعة عدم جواز تغيير واقع الأرض والسكان للبلدان المحتلة أراضيها..

هذا وغيره، يضع المؤسسات على تماس مباشر مع الأطر الفلسطينية والعربية والأممية التي تُعنى بهذه القضايا، ما يؤدي إلى إضطلاع المؤسسات، من هذا المدخل بالذات، بدور سياسي مُشرّع الأبواب على جذب التأييد السياسي والعملية متعدد الأوجه والمستويات للقضية الوطنية.

إن قابلية المؤسسات للقيام بهذا الدور، ينبغي أن تُتمى، وتُعزز باستيعاب كل ما يتصل بهذه القضايا في برنامجها من خلال هيئات، كوادِر، وأدوات عمل متخصصة، تلعب أقسام العلاقات الخارجية في المؤسسات دوراً محورياً فيها ■

(6)

العمل المقاوم

1-1 ■ ما تكابده الحالة الفلسطينية من قهر وإذلال وإستنزاف على يد الإحتلال، والإحتلال ذاته، يستدعي المقاومة بكل أشكالها، بما فيها المسلحة التي ينحكم مستواها بتضافر عوامل عدة، في مقدمها قدرة الحركة الوطنية على النهوض بأعبائها، ومدى قابلية مجتمعنا - بمنحاه الغالب - واستعداده للمعاناة والتضحية بنتيجة هذه الأعباء؛ والمعادلة في السياق ليست حسابية، بل سياسية تقاس بدرجة خدمتها لتقدم العملية الوطنية. وهذا ما ينطبق حالياً على أوضاع غزة التي تملك - في إطار الإستراتيجية الوطنية الجديدة - مقومات النهوض بأعباء إستراتيجية دفاعية تعمق مشاركة القطاع في مواجهة الإحتلال، بدلاً من توسيع مساحة الإنفكاك التدريجي عن الضفة بنزوع الربط مع الإقليم، وطموح الإنخراط في معادلاته.

2-2 ■ تصاعدت الإعتداءات الإسرائيلية على غزة بشكل خاص غداة فك الإرتباط في خريف 2005 الذي، وإن أخرج الإحتلال من دواخلها، أبقى على إنتشاره المحكم حولها. واستمرت هذه الإعتداءات وبلغت ذروتها أثناء حملة «الرصاص المصبوب»، ولاحقاً حملة «عمود السحاب»، ومازالت متواصلة حتى يومنا.

ضمن هذا المشهد تتحدد مهام «كتائب المقاومة الوطنية» في إطار الإستراتيجية الدفاعية للقطاع، بالعمل المشترك مع سائر الأجنحة العسكرية، وبوجهة تطوير وضع ونظام عمل المحطات الوطنية المؤطرة لهذا العمل، وتحسين الأداء عموماً بجوانبه الدفاعية إستراتيجياً والهجومية تكتيكياً، ما يستوجب رفع كفاءة مقاتلينا ومهارتهم في الميدان، وكفاءة تشكيلاتهم لوجستياً وتسليحياً، الخ.. إلى جانب هذه المهام التي تشكل مجتمعة محور عملها الأول، تضطلع الكتائب على المحور الآخر، بسلسلة من المهام الحمائية والوقائية باعتبارها درع الحزب، ومن أبرز حماته.

■ إن تنشيط العمل الحزبي والسياسي في صفوف المقاتلين ينطلق من كون الجناح العسكري، بملأه الراهن، ليس منظمة جماهيرية تعمل وسطها خلايا حزبية، بل منظمة حزبية تضم إلى العناصر الحزبية عناصر صديقة تتخرط معاً في تشكيلات عسكرية مندمجة على مبدأ المركزية الذي تقوم عليه العلاقات الداخلية في القوات المسلحة، وكما تعبر عنه لائحته الداخلية. وغني عن القول أن إحدى مهام المنظمة الحزبية تتحدد برفع مستوى وعي العناصر الصديقة من خلال تسييسها لتحزيبها بالإقناع، وبقوة مثال الممارسة السليمة.

3-3 ■ المخيمات في لبنان، «أماكن مغلقة» يطوقها الجيش بدعوى أنها «بؤر أمنية»، ما يفاقم التمييز القانوني حيال سكانها الذين يعانون أصلاً من إقصاء إجتماعي يُصعب عليهم النفاذ إلى سوق العمل

ونظام الضمان الإجتماعي.. إلى هذا تفتقد الحالة الفلسطينية في لبنان إلى قيادة موحدة سياسياً وأمنياً، ما يقود - عملياً - إلى وضع مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي وحيال الجوار على جدول أعمال كل مخيم ضمن خصوصيته، وبالتالي يضع هذه المهمة في موقع متقدم من إهتمامات وهموم الناس والقوى؛ هذه هي المهمة الرئيسية التي تضطلع بها قواتنا، ومضمونها أمني شُرطي تبدأ في الزاوية التنظيمية الخاصة ومن ثم تنفرج لتطول المخيم بمحيطه من خلال صيغ التنسيق الفصائلية القائمة.

■ هذه المهمة في إطار التواجد والعمل في الجغرافيا الواحدة مع سائر منظمات ج.د، تضع القوات على تماس مباشر مع المهام الجماهيرية والقطاعية المطروحة، ما يكسب القوات خبرة إضافية في هذا المجال، فضلاً عن توافر تسهيلات أخرى تسمح بتطبيق برامج للتأهيل الحزبي والسياسي قادت إلى تحزيب القوات بنسبة تتجاوز الـ 90%. علماً أن 70% من الملاك يقوم على عمل طوعي ضمن تشكيلات قوات الإسناد المرتبطة عضوياً بالقوات المحترفة.

إلى جانب السعي إلى توسيع تشكيلات الإسناد، ومواصلة الإهتمام بالجوانب المتعلقة بالتأهيل الأمني والعسكري، والإستمرار بخط التعبئة والتأهيل تحسباً للحالات الطارئة بما فيه المشاركة بالتصدي للعدوان الاسرائيلي المحتمل على لبنان، مازالت القوات تحتاج إلى بذل جهد خاص في سبيل إنشاء دائرة للعلاقات الوطنية ترقى بمستوى العمل الوقائي في ظرف أمني قلق، يزداد تعقيداً في المخيمات وحولها ■

(7)

الإعلام والنشر

1-1 ■ في السنتين الأخيرتين قفزت بشكل ملحوظ حصتنا في الإعلام الشبكي ومواقع التواصل الاجتماعي، التي تدار مركزياً باللغتين العربية والإنجليزية: الحرية، ملف، 194، المقاومة، الجالية. إن رفع هذه الحصّة، وصولاً إلى مضاعفتها في الفترة القادمة، يكون من خلال: **1-1** تحسين المضمون وتنويعه ورفع وتيرة تحديثه (أسبوعية، ويومية بالنسبة لبعض القضايا) وتقديمه بشكل جذاب وتطوير الأبواب باللغة الإنجليزية؛ **2-2** الربط (التشبيك) مع المواقع الأخرى التي تدار على مستوى الأقليم لمزيد من الترويج، وبما يفيد الأطراف المشاركة، ما يترتب عليه أيضاً تطوير هذه المواقع وتوسيع الجهات التي تنطق باسمها (إقليم، م.د، م) والقضايا المتخصصة التي تتناولها والقطاعات التي تغطيها؛ **3-3** الإهتمام بالجوانب الفنية (تصميم المواقع، الإخراج، التبريد..) وبتنظيم العمل (تخديم المواقع على أكثر من وجبة دوام، تقسيم العمل على قاعدة الفصل بين التحرير والتحميل، تنظيم وعصرنة موقع العمل..).

2-2 ■ إضطلعت **المجلة المركزية** منتظمة الصدور (أسبوعياً بالنسبة للورقية، ومتجددة بشكل شبه يومي في عدد من مواضيعها بالنسبة للشبكية) بدورها المحدد، سيما في الجانب السياسي متعدد الأوجه في الملف الفلسطيني. هذا مع التأكيد على ضرورة الإهتمام بالفتح على القضايا الإقتصادية والإجتماعية الفلسطينية بشكل أوسع في الفترة القادمة. من جهة أخرى، بات المطلوب التفكير بشكل جدي في إسناد المجلة المركزية بلحق ثقافي فكري ينتظم صدوره شهرياً بالصيغتين الورقية والشبكية.

■ طموح التطوير يطاول أيضاً **المكاتب الصحفية** في مختلف العواصم العربية، وكذلك **الإذاعة** في غزة. وفي هذا السياق نشير إلى أهمية إمتلاك المكاتب الصحفية لمواقعها الخاصة في شبكة التواصل الاجتماعي.

3-3 ■ في الفترة الواقعة بين المؤتمرين الخامس والسادس، أعد المكتب السياسي بمشاركة اللجنة المركزية عدداً ملحوظاً من التقارير والبلاغات والدراسات ومساهمات أخرى في شتى القضايا السياسية والفكرية، حوّلتها «**دائرة الإعلام والتوثيق**» بجهد تحريري وتوثيقي وفني مضاف إلى كتب مستوفية شروط النشر والتوزيع، شملت **13 عنواناً**.

■ إن خطة النشر في الفترة القادمة - إلى جانب مواصلة تغطية الشائين السياسي والفكري - ستلحظ مساحة جديدة لمساهمات ال.ج.د في **الفكر التنظيمي**، الأمر الذي سيواصل تعزيز مكانة ومرجعية هذه الإصدارات التي يطلع عليها الآلاف فلسطينياً وعربياً، إضافة إلى من يتابعها شبكياً. وأخيراً نشير إلى أهمية طباعة جميع هذه الكتب في الضفة والقطاع بالتزامن مع طباعتها في الخارج، حيث لا تجد جميع العناوين طريقها إلى المهتمين، مع بذل محاولة جادة لتوزيعها أيضاً في مناطق ال.48.

4-■ وختاماً؛ في المساحة الرحبة التي تتقاسمها أنشطة وإهتمامات عدة دوائر عمل في الحزب: الإعلام والنشر - التأهيل الحزبي - العمل الثقافي والفكري بعمومه.. ننطلق من واقع البيئة الفكرية الثقافية المجتمعية في العقود الثلاثة الأخيرة التي إمتدت فيها في المنطقة وإزدهرت تيارات النيولبيرالية والإسلام السياسي، وإنحسرت فيها على نحو ملحوظ البيئة الفكرية - الثقافية التقدمية، العلمانية، اليسارية التي سادت في المنطقة حتى أواخر سبعينيات القرن الماضي. إن هذا يملي على دوائر العمل المذكورة مضاعفة الجهد لتحسين الحزب وجمهوره الصديق والتيار الذي ينتمي إليه، فضلاً عن البيئة الوطنية من مخاطر مواصلة الفكر الآخر تقدمه في المجتمع، وهو المزود بإمكانيات ووسائل عمل شديدة التأثير ■

(8)

المالية والإدارة

1-■ إنطلاقاً من محاذير إتساع الفجوة بين مصاريف حزب يتعاضد نشاطه، ومداخل تلهث وراءها دون إدراكها، لا يسعنا سوى تكرار التأكيد على:

■ أهمية أن تقي المنظمات الحزبية إلتزاماتها المالية وفي المقدمة منها: سداد إشتراكات الحزبيين والأصدقاء وثمان مطبوعات الحزب، وتنشيط الجباية الشعبية ما أمكن ذلك. وبالمقابل ضبط المصاريف ووقف الهدر وتعزيز الإستقلال المالي للم.د. والإفادة من تقديمات الم.د لدعم النشاط الإقتصادي والتربوي والإغاثي الخ.. وكذلك التركيز على تقديمات الممولين وميسوري الحال، وتوجيهها نحو تمويل الصناديق المختصة التي تدار من بعض الم.د. والم.د (لدعم الأسرى والمعتقلين + أسر الشهداء + المساعدات الإقتصادية للأسر محدودة الدخل + الطلاب، الخ..).

■ تريبج موازنات الحزب من خلال توسيع دائرة توظيف الكادر في المؤسسات الرسمية والأهلية، وتعزيز إيرادات الحزب بتحويل مخصصات الرفاق (وإيراداتهم بشكل عام) الذين يمثلون الم.ج.د في الأطر السياسية، إلى الصندوق المركزي، وذلك تطبيقاً لقرار المكتب السياسي المصادق عليه من اللجنة المركزية.

■ رفع مساهمة منظمات الفروع الخارجية من خلال المؤسسات الوسيطة وغيرها من المؤسسات في دعم الم.د الصديقة والصناديق المختصة، وتوسيع مشاريع التوأمة الخ..

■ وأخيراً، ثمة ضرورة ملحة ناجمة عن إتساع مجالات العمل على مختلف المستويات لتطوير هيئات العمل المالي والإداري المختصة.. ولتعزيز دورها من خلال رفدها بالكادر المؤهل. وفي السياق تعزيز الهيئات التي تضطلع بالمهام الرقابية على الأوضاع المالية والإدارية. إن الطموح الذي يراودنا هو الإرتقاء بالهيئات الإدارية في مختلف المجالات إلى مستوى إكسابها مواصفات المحطات اللوجستية المنتجة.

2-■ تضاعفت الرهبة الفلسطينية لدى الدول العربية الداعمة مالياً للقضية الفلسطينية نزولاً عند أحكام النظام الدولي الجديد بتجفيف الموارد المالية للحركات الثورية عموماً، بما فيها الحركة الفلسطينية لكسر إرادتها السياسية وتطوير قرارها ورفع قابليتها للتساق مع الحلول المناقصة على الحقوق الوطنية. هذا ما جرى مع م.ت.ف في تسعينيات القرن الماضي، فمسها كما مس عديد الفصائل المنضوية في إطارها، ومازال يجري حتى الآن على مستوى تمويل السلطة الفلسطينية المعنية أيضاً بتغطية إلتزامات الصندوق القومي لمنظمة التحرير ■

(9)

المنظمة الحزبية (الـ م.ح) - 1

■ بين المؤتمرين الخامس والسادس (حوالي 5 سنوات)، ارتفع ملاك الـ م.ح بنسبة 48% (9.6% سنوياً) كمتوسط عام تجاوزته بمسافة معدلات غ (70%) والـ ض (63%) و ل (63%). وتعتبر هذه النتيجة عادية كمتوسط عام، وجيدة بالنسبة للأقاليم التي تخطتها، لكنها - في الحالتين - لا تشكل نقطة إنطلاق كافية لمقاربة نقدية لأوضاع الـ م.ح، قياساً بما تمثله ظاهرة هلامية القاعدة الحزبية التي ليس من المبالغة إعتبارها ظاهرة عامة في الحزب، كونها تشمل ثلثي الأقاليم التي تضم 70% من هذه القاعدة، ما يقود إلى إضعاف البنية وتراجع الدور وهبوط مردود العمل؛

■ 1- هلامية القاعدة الحزبية تعني ضعف التأطير على أرض الواقع، حيث تُستبدل عملياً هيكلية بأخرى (الخلايا بمجالس موسعة لا تكون مكوناتها - في العادة - مهيكلة)، ويحل نظام عمل الأمر الواقع (إجتماعات متباعدة في محطات مختارة، نادراً ما تكون دورية) بدلاً من النظام المقر (الإجتماع الشهري)، ما يشكل تجاوزاً على النظام الداخلي، على الأقل بنقطتين: 1- الإجتماع الشهري للوحدات الحزبية: «تجتمع الخلية مرة شهرياً، وكلما إقتضى الأمر» (المادة 5 - 2/ج). 2- الخلية كأساس، في المبنى والنشاط والصلة مع الناس: «الخلية هي الوحدة التنظيمية الأساس للجبهة، عليها يقوم البناء التنظيمي، ومنها تنطلق كافة النشاطات، ومن خلالها تكون الصلة اليومية والمباشرة مع الجماهير» (المادة 5 - 1).

■ 2- التجاوز في السياق ليس على مادة إجرائية، بل جوهرية في النظام الداخلي تمس إحدى القواعد المؤسسة لنظرية الحزب التي نعتمدها أسوة بعديد أحزاب اليسار ذات الصلة - بغض النظر عن قراءتها لها - ب «الإشتراكية العلمية» التي «تسترشد الـ ج.د (بها) كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره» (الفقرة 2 من مقدمة النظام الداخلي)، ما يعني على صعيد البناء الحزبي أن عضوية الحزب تقتض إلى جانب الموافقة على برنامجه (ونظامه الداخلي) المساهمة النشطة في حياته الداخلية ونضاله متعدد الأشكال من خلال الإلتزام بإحدى منظماته القاعدية.

■ من باب التذكير، ليس إلا، بواقعة تاريخية معروفة: في المؤتمر الثاني للحزب الإشتراكي الديمقراطي لعمال روسيا- 1903، نشب خلاف حول تعريف عضوية الحزب، حيث تواجه مفهومان؛ 1- المفهوم الذي مثله لينين: عضو الحزب هو الذي يملك مكاناً محدداً (من القاعدة صعوداً)، ويلعب دوراً نشطاً في منظمة مهيكلة ذات تراتبية واضحة. 2- المفهوم الذي مثله مارتوف: عضو الحزب هو من يؤيد أفكاره ويضع نفسه بتصرف إحدى منظمات الحزب.

إثر هذا الخلاف - ولأسباب أخرى - إنقسم الحزب إلى إتجاهين، إستقل كل منهما تنظيمياً بعد حين:
البولشفيك (الأكثرية) - لينين، والمنشفيك (الأقلية).^[1]

■ إن التجاوز على مواد النظام الداخلي لا يرفعه توسيع باب التفسير للنص من مدخل إعادة التعريف،
كأن يُقال:

(أ) «إن الوحدة التنظيمية الأساس يمكن أن تكون المنظمة المحلية (التي تضم بضعة خلايا) وليس الخلية حصراً»، الذي يعني - عملياً - نقل تعريف القاعدة الحزبية من مستوى الخلية الصغيرة (أو متوسطة الحجم) إلى مستوى الخلية الموسعة. وليس من شأن هذا التفسير أن يحل المشكلة، بل سوف يُبقيها - على الأرجح - باعتبار أن إدارة شؤون الخلايا الموسعة - بصرف النظر عن مسمياتها - يفترض توفر مهارات تنظيمية على مستوى اللجان المحلية ليست موجودة حالياً في الحزب، على الأقل من زاوية العدد.

(ب) أو يُقال: «إن الأساس في انتظام إجتماعات الخلايا هو أن تكون دورية، وليس بالضرورة شهرية». وفي هذا محاولة لتجاهل حجم المشكلة الناجمة عن إفتقاد أو عدم كفاية الهيكله القاعدية، أي إفتقاد أعضاء قاعدة الحزب إلى مكان محدد في بنية مستقرة، محددة المعالم وذات صلة مهماتية واضحة بإطار جماهيري (ال م.د) معروف لنا أنه يعاني من نفس المشكلة، إن لم يكن أكثر. وليس ثمة من مؤثر ملموس يجعلنا نعتقد أن إعتقاد وتيرة إجتماعات أدنى (مرة كل شهرين أو ثلاثة) سيؤدي إلى درجة إنتظام أعلى، بل أنه سوف يتطلب - على الأرجح - بذل جهد أكبر من الهيئات والكادر المعني بإدارة الوضع؛ خاصة إذا أخذنا بالإعتبار أن الإنتظام الفصلي لإجتماع لجان الم.د يفترض/ يشترط الإنتظام الشهري لإجتماعات أماناتها (حيث تتوضع أيضاً الخلايا) لضمان إستمرار الصلة مع الوحدات الجماهيرية.

3-■ نقطة أخيرة تستحق التأمل: العلاقة وثيقة بين وجود قاعدة حزبية منظمة (مهيكله كمرکز ينطلق منه نشاط الحزب وتقام من خلاله الصلة مع الجماهير) وبين ممارسة المركزية الديمقراطية باعتبارها المبدأ التنظيمي الأساس الناظم لعلاقات الحزب الداخلية والمحدد لعلاقة الحزب مع الجماهير ... وعليه: بقدر ما تتكتمش القاعدة الحزبية المنظمة وينحسر دورها المستقل جراء هلاميتها، تبهت الديمقراطية الداخلية وتخسر العلاقة مع الجماهير قناة تفاعلها الأهم، ما يقود بالنتيجة إلى أن تفقد المركزية الديمقراطية درجة ما، لا بل درجة مهمة من معناها. من هذه الزاوية أيضاً تجدر ملاحظة سلبيات إستمرار حالة ضعف تأطير القاعدة الحزبية في صفوفنا ■

المنظمة الحزبية - 2

[التماسك التنظيمي - بالنتيجة - ما هو إلا تعبير خارجي عن البنية الداخلية، وانعكاس لها بالضرورة. إن واقع التركيبة الداخلية للحزب وتحولاتها هي التي تدفع بمواقف الحزب إلى السطح وتعبير عن واقعه ودرجة تطوره، وليس ما تتحدث عنه أدبياته، بما في ذلك برنامجه ونظامه الداخلي. هذا ما يجدر التذكير به ونحن مع إنعقاد المؤتمر السادس، نطوي مرحلة في مسيرة الحزب للانتقال إلى أخرى، لمضاعفة الجهود من أجل تقليص الفجوة - ما أمكن - بين أدبيات الحزب وواقع حاله في البنية والدور، ما يترتب عليه عدد من التوجهات والمهام المباشرة:]

1- في المبنى

■ **تماسك القاعدة الحزبية من تماسك هيئاتها القيادية المباشرة، أي المحليات التي جاء النظام الداخلي ليبرز مكانتها ومسئوليتها: «نظراً لقيادتها للوحدات التنظيمية الأساس تشكل اللجنة المحلية المستوى الحاسم في الهيكلية التنظيمية...» (المادة 6 - 3/أ).** وعليه، يتوجب على اللجان المحلية أن تضطلع بدورها المرسوم في هيكله الم.ح إنطلاقاً من الخلايا (التي لا تقل - بالمتوسط العام - عن 70% من الملاك الحزبي العام، بينما الـ 30% تشمل الهيئات من اللجان المحلية صعوداً) الملتزمة بنظام عمل يقوم على الإجتماع الشهري، وجدول أعمال يتمحور حول رسم وتحديد وتقييم دورها الجماهيري.

■ **إن هذا يلقي على عاتق المحليات واجبات كبيرة تنهض بها بقدر ما تتوسع عضويتها ويزداد عددها ويرتفع مستوى وعيها وتحسن مهاراتها القيادية، ما يستوجب - بدوره - بذل جهد متواصل من قبل الهيئات الأعلى وصولاً إلى المكاتب التنظيمية في الأقاليم من أجل الإرتقاء بوضع المحليات. إن القاعدة الـ ح تتأطر بقدر ما يتفعل دور المحليات، ومفتاح التقدم في تماسك القاعدة الـ ح يقع في يد المحليات.**

■ **الفصل الصارم بين الهيئات القيادية المباشرة الحزبية والديمقراطية (مكاتب الروابط، من جهة، واللجان المحلية، من جهة أخرى) الذي يشمل بالضرورة مسؤولي هذه الهيئات، يقابله توحيد خطي العمل الـ (ح و د) في مكان ما في الخط الصاعد للهيكلية الحزبية، من خلال هيئات حزبية تجمع ما بين المسؤوليات الـ (ح و د).**

■ **إنطلاقاً من الحجم الحزبية والديمقراطية القائمة والمتوقعة في الأقاليم بالمدى المرئي، تضحي محطة الجمع بين خطي العمل الـ (ح و د) اللذين يسيران متوازيين إلى حين بلوغها، هي: لجان الفروع الحزبية القطاعية (وإن إقتضى الأمر لجان المناطق القطاعية) التي تتمثل فيها المسؤوليات الـ (ح و**

د) العاملة في نفس القطاع؛ وهي الهيئات التي تتمثل مباشرة في لجان الفروع الحزبية الجامعة التي تقود أوضاع الجبهة الديمقراطية بكل أذرعها في نطاق جغرافي محدد (سقفه المحافظة، أو ما دونها).

■ بالنسبة لعدد من منظماتنا وفي ضوء التوسع المحقق (ح و د)، أو المتوقع في المدى المرئي، باتت صيغة الفرع الواحد في المحافظة الواحدة لا تتسع لمكوناتها، لا بل تحجر عليها في بعض الأحيان. إن هذا يقتضي التوسع بفرع ثانٍ من صلب الأول، واستحداث «هيئة للعمل المشترك» ما بين الفرعين (يتولى مسئوليتها أحد أمني الفرعين) لمتابعة الشأن المتقاطع بينهما على مستوى الـ م.د والإتحادات والنقابات، وبعض المهمات الجماهيرية والوطنية.

■ هيكلية الـ م.ح في الفروع الخارجية مختزلة بسبب من توزيع المنظمة الحزبية - متوسطة الحجم - على 35 منظمة منتشرة في أربع جهات الأرض، فهي تقوم على خلايا ولجان فروع تتوسطها لجان محلية عندما ينعقد شرطها. والتطوير المطلوب إحدائه في الفترة القادمة يكون بإتجاهين: إستحداث لجان فروع موسعة (الأمانة + عدد من الكوادر البارزة في الفروع) + عدد من الدوائر العاملة على مستوى جهوي، أو قاري.

2- في التوسع

■ التوسع الحزبي ما زال، وسيبقى في المدى المنظور يحتل موقعاً متقدماً على جدول أعمال الهيئات، وإمكاناته مازالت مفتوحة بالنسبة لحزبنا (رغم روافع العمل النافذة التي يملكها حزبنا السلطة) بقدر ما يتقاع دوره الجماهيري وتتماسك بنيته من مدخل تحسين دور المحليات بشكل خاص، ورفع نسبة الهيئات عموماً في الحزب بحيث لا تقل عن 30%. إن الوقائع تؤكد على إمتلاك حزبنا لرافعتي التوسع: الجاذبية السياسية + القدرة الإستيعابية. والأخيرة لم تصل بعد إلى منحنى الإشباع، فوحدها عملية إحتواء المغادرة تشكل مصدراً ملموساً للتوسع.

■ لقد بات حجمنا الحزبي يعفينا من أسلوب التوسع المتبع في المجرى الرئيسي المطروق الذي لا يصب بغالبية في السياق العام للإستهدافات التي كانت ولا تزال تسعى إلى المزيد من الإنتشار الجغرافي والتغلغل القطاعي، وسط الفئات الوسطى الحديثة من جهة، وقطاع الطلاب، من جهة أخرى، بمختلف مراحل (ثانوية، معهد، جامعة).

إن إبراز أهمية التوجه إلى هذه القطاعات لا ينطلق بالتأكيد من خلفية تهيئة الهوية الطبقية والفكرية للحزب التي يكفلها التكوين والفكر إلى جانب البرنامج والممارسة، بقدر ما يعبر عن طموح - طال إنتظار تحققه - إستدراك ضعف حضور هذه القطاعات في مختلف أقاليم الحزب.

إن استمرار هذا الوضع يتعارض مع استيعاب عملي حقيقي لأهمية دور هذه القطاعات، وحيويته في الحراك السياسي والإجتماعي؛ فضلاً عن كونه يتعارض مع هدف تعزيز جماهيرية الحزب التي تعني

أيضاً تأمين حضور كاف لهذه الفئات الإجتماعية في صفوفه. نقول هذا مع إدراكنا لخصوصية الفئات الوسطى الحديثة النازعة إلى تغليب الوعي بالمكانة الإجتماعية على حساب الوعي بالموقع الطبقي كما هو، في حقيقة الأمر.

■ يقود قصور أدوات الضبط الإداري للشأن التنظيمي إلى إضعاف وسائل الرقابة والتوجيه للمنظمة الحزبية من القاعدة صعوداً. وكلما تفتحت الم.ح. إزدادت حاجتها إلى أدوات السيطرة الإدارية التنظيمية من نماذج تقارير إلى هيكلية إسمية، إلى رصد دقيق لحركة العضوية باتجاهيها؛ وتتعاظم أهمية هذا الرابط بين الإداري/ والرقابي التوجيهي كلما اتسعت صفوف الحزب (والد.م.د)، وتتوعد مهامه وتشابكت، وكلما ازداد إنخراطه في العمليات الانتخابية بمختلف أوجهها، ما بات يقتضي مأسسة العمل في هذا المجال من خلال مكتب قيد وذاتية محوسب يضم كفاءات مؤهلة يمثل مسؤوله في المكتب التنظيمي، أو أمانة الإقليم، مكتب يعمل على امتداد مساحة الإقليم، ويمد خيوطه لتشمل جميع مراكزه، وبحيث يقيم هذا المكتب على تقاطع خطوط عمليات التوسع والحركة والانتخابات، وإعلاء جدوى ومردود نظام العمل، وأسلوبه.

3- في أسلوب العمل

■ التطوير المطلوب إحداثه في أسلوب عمل الهيئات والكادر هو الذي يوفر شروط النجاح في تطبيق البرنامج على قاعدة الإختصاص والتكامل؛ فالبرنامج عناوين، تكون كل جهة تنظيمية معنية بجانب منها، واضطلاع هذه الجهات بواجبها المحدد هو الذي يوفر عوامل التقدم والإنجاز المتكامل. إن هذا يقتضي إعتقاد أسلوب عمل يقوم على المعرفة، حيث تزداد معدلات العمل الوطني تشابكاً وتعقيداً، والإندفاع والحماس وحدهما لا يكفيان لإنجاز العمل ما لم يقترنا بالمعرفة الوافية للموضوع؛ والميدانية، التي تعني الإنغماس في العمل حيث هو، والإقلاع عن عادة التعليق عليه من منصة المتفرجين؛ والنفاذ إلى العمق الإجتماعي من خلال التعاطي بمسئولية مع قضايا العمل السياسي والديمقراطي والإجتماعي بعلاقتها مع الواقع بتميزاته وتناقضاته، وبما يضمن إستجابة القطاعات المخاطبة. إن تضافر المعرفة والميدانية والنفاذ إلى العمق الإجتماعي، هو الذي يضمن وضع الجهد المبذول على طريق النجاح ■

المنظمة الحزبية - 3

1- التأهيل/ التثقيف الحزبي

■ تزداد حاجة الحزب إلى التأهيل بشقيه النظري والتطبيقي بسبب إتساع صفوفه وتنوع مجالات عمله وتعاضم مسؤولياته الوطنية على خلفية تعقيدات الواقع المعاش والعقبات التي تعترض المسار الوطني، ضمن بيئة فكرية - ثقافية في المنطقة يتمدد فيها بتسارع منذ العام 1979 نفوذ وتأثير تيارات التدين السياسي والنيوليبرالية، في آن معاً.

[■ لماذا العام 1979؟ - ليس لأن هذه الظاهرة إنطلقت في هذا التاريخ، كما ينطلق العداء ما أن يسمع طلقة بدء السباق، فلهذه الظاهرة مقدماتها وجنورها الضاربة في التاريخ التي ليست موضوع بحثنا؛ كل ما في الأمر أن هذا العام شهد - بالتواتر - ثلاثة أحداث مفصلية ذات أبعاد تاريخية أطلقت مسارات عميقة في المنطقة، مازالت تداعياتها قائمة حتى يومنا وما يتجاوزها في الزمن المقبل:

■ في شباط (فبراير) إنتصرت الثورة الإيرانية، ما اعتُبر - في حينه - حدثاً سياسياً مهماً بتداعياته الإقليمية، وسرعان ما تحوّلت إيران إلى جمهورية إسلامية بموجب «ولاية الفقيه».

■ في آذار (مارس) وقّعت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، واعترفت بها، وسرّعت في خطوات الإنفتاح النيوليبرالي، ومن نتائجه: تسريع إنسحاب الدولة من المسألة الإجتماعية ومن إدماج الشباب في سوق العمل ومن مساحات مجتمعية واسعة كانت تخدمها، وحلّت مكانها بكتافة قوى الإسلام السياسي بمؤسساتها وأطر عملها.

■ في كانون الأول (ديسمبر) وقع التدخل السوفييتي في أفغانستان، ما نتج عنه: حركة مناهضة إستقلالية بهوية أصولية، ما انفكت تتشدد إلى أن بلغت مرحلتها الطالمانية. ولقيت هذه الحركة تحت مظلة واشنطن دعماً سعودياً - باكستانياً - مصرياً، بالسياسة واللوجستية (تدريب، سلاح، مال..)، فضلاً عن عشرات الآلاف من المتطوعين من لُدن الحركة الإسلامية، منهم حوالي 30 ألفاً ممن أُطلقت عليهم تسمية الأفغان العرب الذين توزعوا على عدد من البلدان بعد خروج السوفييت من أفغانستان. وفي القواعد الخلفية للمجاهدين الأفغان في باكستان (في مدينة بيشاور، وغيرها)، نشأت حركة السلفية الجهادية، وتنظيم القاعدة وتفرعاته.. [

■ إن الجهد المبذول في هذا المجال - بشكل عام دون متوسط الإحتياجات الفعلية للحزب (وال م.د) بدرجات، فليس هنالك من خط ناظم للعملية التثقيفية في عدد من الأقاليم التي تترك لمسارها العفوي والمناسبات. إن تجاوز هذا الوضع يكون من خلال مأسسة التثقيف الحزبي في الأقاليم بدءاً من إستحداث هيئة ثابتة متخصصة تتمثل بشكل دائم في أمانة الإقليم وتكون على صلة عضوية مع

المكتب التنظيمي، وتسترشد مكاتب التثقيف في الأقاليم في عملها بالتوجهات والتوجيهات التي رسمها بدقة الكراس الرقم 21 الصادر عن مكتب التثقيف المركزي، نركزها فيما يلي بأربع نقاط:

1- إعتاد برنامج تثقيفي بثلاثة عناوين رئيسية: في القضايا التنظيمية والعمل القطاعي + في المسألة الوطنية + في القضايا النظرية. **2- تعيين** مرتكزات عملية التثقيف بما هي: منهاج (يغطي الآن معظم مواد العناوين أعلاه) + نظام العمل وأشكاله + الكادر المختص (إختياراً وتأهيلاً). **3- توحيد** نظام جدولة الدورات الحزبية، على قاعدة إعتاد وحدات أساس مستقلة عن بعضها البعض، يتم إختيار موادها من البرنامج حسب الحاجة القائمة، وتستغرق كل واحدة منها 25 ساعة. **4- تطبيق** معايير إحتساب الدورات تسهيلاً للمتابعة بنسق وأدوات قياس واحدة في الخطط الفصلية. إلى هذا نضيف: ثمة ضرورة لدفع وجهة المأسسة للتثقيف الحزبي من مستوى مكتب التثقيف في الإقليم إلى مستوى الأكاديمية الحزبية، بالذات في كل من إقليمي الضفة والقطاع.

2- المرأة

■ إن التقدم نحو أهداف النضال الوطني التحرري ينبغي أن يسير يداً بيد مع تعزيز الديمقراطية السياسية والاجتماعية التي تعني، أيضاً تركيز، الإهتمام على مصالح وحقوق ومكانة النساء والشباب، بما في ذلك توسيع المشاركة والتمثيل في مؤسسات المجتمعين السياسي والمدني وتحديداً على مستوى الهيئات القيادية.

هذا ما تبرزه، لا بل تضغط عليه أدبياتنا، آخرها تمثل بإضافة «المرأة» كقطاع إجتماعي قائم بذاته إلى الفقرة الأولى من مقدمة النظام الداخلي. وفي الوقت نفسه يتواصل سعينا لرفع مستوى الأداء والجهد في الحركة الجماهيرية والأطر النسائية الوطنية، التي حققت درجة معينة من النجاح، تفتح - في المدى القريب - على ما هو أرقى في ملف المساواة بين المرأة والرجل.

■ في هذا السياق نلاحظ أن مركزية ملف حقوق المرأة على الصعيد الوطني، فضلاً عن تقدم دور منظماتنا في صفوف الحركة الجماهيرية النسائية، لم يجدا إمتدادهما بعد في الهيئات القيادية للحزب (من أمانات الأقاليم صعوداً) التي مازال حضور الرفيقات فيها محدوداً، ليس لِسْحَة في الكادر (فالقضية نسبية)، بل لاعتماد معايير مَفوّتة - إن لم تكن محافظة - لا تستجيب تماماً لاحتياجات الواقع وأولوياته.

■ إن معالجة هذا الخلل مسألة لا تحتل التأجيل، بل ينبغي أن تكون فورية من خلال استهداف نسبة حضور (عضوية) في أمانات الأقاليم واللجنة المركزية لا تقل عن 20%. ودون أن نُضطر لاعتماد نظام الكوتا الملزم، ستكون هذه النسبة سهلة الإدراك إذا ما واطبت عليها بتصميم الهيئات الحزبية المعنية.

3- المركز القيادي الواحد

■ إنتظمت دورات اللجنة المركزية (ل.م) بالوتيرة المقررة في النظام الداخلي (3 مرات سنوياً)، لكنه غلب عليها أسلوب الإجتماع على حلقات نتج عنه سلبيات أبرزها: إضعاف التفاعل وتبادل الخبرات بين أعضاء الهيئة، وبين مختلف الأقاليم ومراكز العمل في الجبهة. إن تراجع دور ل.م كمحطة حوار وتفاعل وتوحيد لخط العمل ولتكتيكات الحزب، يقود إلى إنخفاض مردود الحوار الداخلي وإلى إبطاء آلية إتخاذ القرار وإفقار مضمونه نسبياً في أعلى هيئة حزبية بين مؤتمرين. إن تجاوز هذا الخلل يكون من خلال: 1- التشديد على إلزامية المشاركة في دورات ل.م لكل من لا تعترض مشاركته عقبات موضوعية، أو ذات طابع عملي قاهر. 2- التحضير المتقن لدورات ل.م. من خلال تداول التقارير وأوراق العمل قبل إنعقادها.

■ كون المكتب السياسي (م.س) يشكو بدرجة أقل من أسلوب الإجتماع على حلقات، لا يلغي المحاذير التي تمت الإشارة إليها، ولا إنعكاساتها السلبية على مردود عمله، سيما إذا أخذنا بالإعتبار شمولية مسؤوليته أيضاً عن التكتيك السياسي للحزب، ما يجعلنا نؤكد على: 1- الأهمية الفائقة للإجتماعات الدورية لل م.س بمعدل 8 إجتماعات سنوياً، وكلما إقتضى الأمر. 2- عدم تجاوز الإجتماعات التي تتعد على حلقات سقف ال 50% من دورات ال م.س، ما يعني أن ال م.س سيلتئم كهيئة 4 مرات سنوياً في إجتماع واحد.

■ بات الوضع التنظيمي - باتساعه وتعقيده - يتطلب وجود أمانة سر مركزية بتكوين ينطوي على أقل درجة ممكنة من التداخل مع عضوية ال م.س، وضمن هذا الترتيب بالإمكان إستحداث عدد من الدوائر المركزية المختصة بمهام محددة، شرط توافر إمكانية مزاوله هذه المهام ومتابعتها على مستوى الحزب ككل.

■ ملاك اللجنة المركزية بشكل عام مستقر، وجدول أعمالها يغطي دورياً مجالات عمل الحزب حيث يتحمل كل عضو ل.م مسؤولية محددة في نطاق الهيئة الحزبية التي يعمل من خلالها، بصرف النظر عن الملاحظات التي يمكن أن تبديها الهيئة على أسلوب عمله؛ ومع ذلك، فإن ل.م تشكو من ثغرتين رئيسيتين في بنيتها تتحددان بما يلي: 1- إنخفاض عضوية الرفيقات في ل.م التي لا تتجاوز ال 10% من ملاك اللجنة المركزية الثامنة. 2- ضعف تمثيل الفئات العمرية الشابة والمتوسطة التي لم تتجاوز ال 35% من عضوية ل.م (8% حتى سن ال 30، و 27% من ال 40 إلى ال 49).

إن المؤتمر الوطني العام السادس بانتخابه اللجنة المركزية التاسعة سيخطو بكل تأكيد خطوة ملموسة على طريق التشبيب وتعزيز مشاركة المرأة، سيتلوها خطوات لاحقة ضمن الآليات الحزبية المقررة ■■■

■ تعصف بالحالة الفلسطينية رياح أزمة مركبة، لا خلاص منها إلا بمغادرة إستراتيجية ثبت عقمها إلى جانب فشلها، وتبني إستراتيجية وطنية جديدة تعيد القضية الوطنية إلى الميدان، وإلى محافل الشرعية والعدالة والسياسة الدولية، ودوائر التضامن الخارجي النافذة شعبياً ورسمياً؛ إستراتيجية تعبيء طاقات الشعب في الوطن، وكل مكان، على محاور وبمهام وأشكال نضال ضد الإحتلال تُنشئ حالة تراكمية بأفق هذه الإستراتيجية.

إنخراط الكل الفلسطيني في هذه الوجهة يضمن تقدمها فنجاحها، لكنه ليس ولن يكون تلقائياً وبدفعة واحدة، بل متدرجاً ترتفع وتيرته بإطلاق ديناميات جديدة في العمل الوطني وبقوة المثال؛ ما يفترض مراجعة شاملة تجربها الحركة الفلسطينية بمكوناتها، كما يقوم بها كل طرف على حدة.

فيما يخلصنا، فإن الإنخراط الأوسع في الإستراتيجية الوطنية الجديدة يقتضي تطويراً ينطلق من إبراز الصلة العميقة بين محاور عملها وما تطرحه من مهام وتطوير لقواعد أداء الوظائف النضالية في الحزب ذاته. هذا ما توقفت أمامه الهيئات الحزبية في أكثر من محطة أنتت في سياقها مؤتمرات الأقاليم ويتوجها الآن المؤتمر الوطني العام السادس. ويبقى الرهان على الشعب المعطاء أولاً وأخيراً ■

2013



الفصل السابع

في الحالة التنظيمية

موضوعات تنظيمية صادرة

عن أعمال المؤتمر الوطني العام السابع - 2018

□ مقدمة

1- بين مؤتمرين: الحركة في المنظمات الحزبية والديمقراطية

2- مدلولات الحركة في إقليم الضفة وغزة

3- مدلولات الحركة في أقاليم الخارج

4- المؤسسات الصديقة

5- العمل المقاوم

6- الإعلام والنشر

7- في التأهيل الحزبي

8- المالية والإدارة

معهد العلوم الإجتماعية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مقدمة

1-■ على خلفية الأحداث الكبرى المتدافعة في الإقليم، تستدعي التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية إضطلاع جميع القوى الوطنية بمسئولياتها المتزايدة صعوبة وتشعباً، ومن ضمنها الجبهة الديمقراطية (ج.د) التي ينهض دورها في المعادلة الفلسطينية على ركيزتين:

- الأولى، هي رؤية سياسية سليمة، متمسكة بثبات بأهداف النضال الوطني، كما حدده بوضوح البرنامج المرهلي، بدون مساومة على هذه الأهداف أو تنازل عن أي منها، رؤية سياسية تتسم بطابعها الوحدوي الجامع، من جهة، وواقعيتها الثورية الملموسة، من جهة أخرى.
- أما الركيزة الثانية، فتتمثل بامتلاك الجبهة الديمقراطية لأداة فاعلة، مجرّبة، ومؤثرة في النضال، وهي: المنظمة الحزبية بأطرها الديمقراطية، وأدواتها الكفاحية الأخرى، ومؤسساتها الخاصة، أو الصديقة متعددة الإختصاصات.

■ إستناداً إلى هاتين الركيزتين تقوم الجبهة الديمقراطية بدورها في أطر الحركة الجماهيرية، كما وفي الحالة الوطنية بمؤسساتها وعنوانها الجامع هو منظمة التحرير. إن هذا الدور، بما يتركه من تأثير وما يراكمه من نتائج؛ بما يقيمه من تحالفات أو ما يبيلوره من مشتركات مع القوى الأخرى، يصب - بالنتيجة - في مجرى تشكيل نسبة القوى المنتجة للقرار الوطني، على الرغم من سيطرة حزبين «حاكمين» على مقدرات المجتمع: أحدهما، في الضفة، تحت الإحتلال والإستيطان؛ والآخر، في غزة، تحت الحصار والعدوان. وبقدر ما يتحسن دور الجبهة الديمقراطية - وقوى اليسار عموماً - تكون محصلة القرار الوطني أكثر جدوى في خدمة العملية الوطنية.. هذا ما تؤكد، وما نستخلصه من سبعة عقود من النضال على طريق إنجاز الحقوق الوطنية.

2-■ هذه الورقة لن تستعيد العناوين الرئيسية للرؤية السياسية للجبهة الديمقراطية، وإن تحركت في إطارها، وبما يخدمها، فهذه الرؤية متروكة لوثيقتي البرنامج السياسي والموضوعات المشتقة حول الوضع الراهن؛ كما أن هذه الورقة لن تتوقف أمام برامج العمل الخاصة بكل تجمع فلسطيني، أو قطاع، أو قضية.. فهذه البرامج - العام منها والمتخصص - موجودة، وبشكل عام، فهي - بالحدود القائمة - ملبية لمتطلبات العمل. وإن إقتضت هذه البرامج تطويراً، فوسيلتها هي ما تقرزه الممارسة، التي تُظهِر نواقص هذه البرامج، وما تفتقد إليه..؛ فالبرنامج - بالمحصلة - لا يُختزل بنص يعكس رؤية، بل هو موجه للممارسة في إطار الرؤية، وتبقى التجربة، وليدة الممارسة، هي الحَكَم في كل الأحوال. وواقع الحال، أن التجربة والخبرة المكتسبة في تطبيق البرنامج، والممارسة على هذا الأساس، لا تُقاس بمسطرة واحدة: فثمة أطر فاعلة في عدد من المجالات، راكمت تجربة متقدمة، وياتت قدرة

لوحدها، على إحداث التطويرات اللازمة على برامجها؛ وبالمقابل، ثمة أطر أخرى ذات تجربة أقل تقدماً، لا تستشعر - أصلاً - ضغط الحاجة للتطوير، فنكتفي بما هو قائم.

3- إحدى القواعد الرئيسية في نظرية الحزب المعتمدة في صفوفنا، نظرياً منذ الكونغرس الوطني العام الأول (1971/11)، وبالتطبيق العملي منذ النصف الثاني من سبعينيات ق.20، هي تلك التي تربط بين بناء الحزب من جهة، والإرتقاء بدوره - من جهة أخرى - من خلال صيغة المنظمات الديمقراطية (ال م.د) في تأطير وقيادة نضال أوساط إجتماعية تتسع دائرتها باضطراد، كمحور جاذب وموحد لقطاعات من العمال والكادحين ومن مختلف الشرائح الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني وسائر تجمعاته (المرأة، الشباب، والفئات الوسطى التقليدية - البورجوازية الصغيرة - والحديثة عموماً).

■ لقد إنطلقت رؤية الجبهة الديمقراطية ومقاربتها لهذا الجانب من المسألة التنظيمية من فرضية أن ال م.د - موضوعاً ودوراً - هي موضوع الحزب ودوره، فالحزب (ال ح) يبني نفسه من خلال ال م.د، ومهمة بناء الأخيرة تقع في صلب عملية البناء الحزبي، وليست - فحسب - مهمة رئيسية ذات أولوية لتعزيز النفوذ السياسي للجبهة الديمقراطية ودورها في الحركة الجماهيرية.

4- إلى الموقع الأساسي للمنظمات الديمقراطية في البناء الحزبي، أكدت تجربة العقود الماضية على أهمية دور المؤسسات الصديقة كمستويات فاعلة لتعزيز جماهيرية ال م.د من خلال توفير روافع متنوعة لإغناء برامج هذه المنظمات. إن هذا يتطلب توفير شروط تكامل عمل المؤسسات الصديقة مع المنظمات الديمقراطية، فكما يتواصل الحزب من خلال ال م.د مع جمهوره، ينبغي توفير شروط تسمح بتواصل الأخيرة مع المؤسسات الصديقة صاحبة البرنامج المطبق في الميدان، ذلك البرنامج الذي يخاطب إهتمامات ويستجيب لمصالح قطاعات تتقاطع مع قاعدة ال م.د، وتشكل إحتياطاً مباشراً لها ■

(1)

بين مؤتمرين: الحركة في المنظمة الحزبية والمنظمات الديمقراطية

1- ■ خلال السنوات الخمس الفاصلة بين المؤتمرين السادس والسابع (2013/2 - 2018/2)، إقتصرت الزيادة الصافية في عضوية الحزب على (+2.2%)، وتراجعت ملاكات المنظمات الديمقراطية بنسبة 3.5%. وبالمحصلة، فقد بقيت الملاكات الـ ح+د على حالها.

■ مؤشر التناسب بين الحزبي والديمقراطي [(ح ÷ د + د) × 100%] الذي يوضح الحجم الحزبي الناشط وسط حجم ديمقراطي محدد، ويعكس إلى جانب حجم الـ م.د مدى «جماهيرتها»؛ هذا المؤشر لم يتغير (حوالي 50%)، أي 1 ح مقابل 1 د).

2- مما سبق، نستخلص أولاً، فيما خصَّ العلاقة بين حركة الـ م.د والـ ح، ما يلي:

■ إن تناول حركة الملاك الحزبي بشكل مستقل عن الملاك الديمقراطي لاعتبار تسهيل تشخيص الحالة، للخروج بما يفيد، لا يجب أن يفهم وكأننا أمام جسمين مستقلين تماماً - سواء بالهيكل، أو بالمهام - عن بعضهما البعض.

هذان الجسمان هما - في حقيقة الأمر - متداخلين (بل يجب أن يكونا كذلك) على مستوى القاعدة (1:د؛ أو 1:ح؛ أو 2:د، في أفضل الحالات)، وهما أكثر من متداخلين بقدر ما نندرج صعوداً في الهيئات القيادية. علماً أن هذا الواقع لا يثلم إستقلالية برنامج المنظمات الديمقراطية، أو تمامية لوائحها الداخلية، أو آلياتها المستقلة في اتخاذ القرارات، وانتخاب الهيئات، إلخ..

■ إن تناول حركة الملاكات الحزبية والديمقراطية بشكل مستقل عن بعضها البعض، لا يغني - في نقطة ما - عن الربط بينهما بإعادة الموضوع برمته (الذي هو موضوع بناء الـ م.د بالنتيجة ودور الـ ح في ذلك، وإن إندرج في بعض جوانبه الرئيسية تحت مسمى الحركة صعوداً وهبوطاً) إلى أصل واحد (أسلوب العمل)، وإلى مرجعية مشتركة وأحياناً واحدة (الهيئات الوسيطة، فالأعلى)، فالهيئة التي لا تضع على أجنحتها كأولوية تأطير القاعدة الحزبية في خلايا منتظمة الاجتماعات الشهرية، ليست بعيدة، إن لم تكن هي نفسها، الهيئة التي لا تولي مسألة تأطير قاعدة الـ م.د منتظمة الاجتماعات، ما تستحقه من إهتمام.

■ الإنجاز الحقيقي المتمثل بالتوسع الحزبي الصافي في بعض الأقاليم، لم يواكب بجهدٍ موازٍ في بناء أو إعادة بناء المنظمات الديمقراطية. إن التوسع الحزبي المحقق يبقى مهدداً، ولا يؤسس بالضرورة لخطوات لاحقة بنفس المنحى الصاعد، مالم يترافق مع جهد بنائي جدي للمنظمات الديمقراطية. وإذ نسوق هذين المثالين، فإن هذا لا يعني أن نفس المخاطر - ما لم يُثابر على تدارك الأمر - ليست

مائلة في الأفق بالنسبة لأقاليم أخرى، لا سيما تلك التي يترافق فيها التراجع في ملاكات الـ م.د مع التراجع في الملاكات الحزبية ■

(2)

مدلولات الحركة في المنظمات الحزبية والديمقراطية

في إقليمي الضفة وغزة

1- في إ . الضفة

■ بلغ التراجع الحزبي في الملاك (-15%) في السنوات الخمس الفاصلة بين المؤتمرين السادس - 2013، والسابع - 2018. وشملت المغادرة الأوسع قاعدة المنظمات الحزبية في تلك الفروع بشكل خاص، التي لم تدخل العملية المؤتمرية السابقة في الإقليم، حيث جرى التباطؤ، لا بل التعثر في وضع حلول ناجحة لإعادة تأطير وهيكله قسم رئيسي منها، ما أدى إلى ترحيل المعالجة التنظيمية، وفاقم الخلل بأوضاعها.

وإن أثمر الجهد المبذول في سياق العملية المؤتمرية للإقليم عن نتائج إيجابية في ضبط نسبي وبحدود معينة للقاعدة الحزبية، فمازالت معدلات الإنقطاع عن الاجتماعات وبالتالي عن دورة عمل الحزب، مرتفعة. والمعروف أن الإنقطاع الحزبي (كما وفي الم.د) يتخذ أحد شكلين: الأول، يتمثل بغياب أفراد عن أوضاعهم الحزبية، فيتحول الغياب - مع إستمراره - إلى إنقطاع الأفراد عن الحزب؛ والثاني، وهو الأكثر خطورة، يتمثل بانقطاع أوضاع حزبية بكاملها عن الاجتماعات وصولاً - بالتراكم - إلى خروجها عن الجسم الحزبي، ما يفضي إلى نسبة المغادرة العالية، كما جرت الإشارة.

■ إن المسألة الرئيسية التي ينبغي أن تكون موضع تدقيق ومراجعة في الهيئات تتمثل بغياب خطة واضحة ولموسة للتوسع والإستقطاب التنظيمي، بما فيها إستهدافات محددة على مستوى القطاعات ومواقع الإنتشار الجغرافي، ما يستلزم، في المقام الأول، إعادة هيكله القاعدة الحزبية بخلايا واضحة المعالم ومرتبطة بلجان محلية، كما ينص على ذلك، بوضوح لا لبس فيه، النظام الداخلي.

إن العودة إلى الأصول في البناء الحزبي بإرساء المنظمة الحزبية على قاعدة مؤطرة تتمثل بالخلايا، بات عاملاً حاسماً للتقدم في الإنتظام الحزبي بتعريفه المعتمد رسمياً (أي الذي يُقاس بإجمالي الحضور في الإجتماع الشهري ÷ إجمالي المنظمة الحزبية × 100%) الذي هو الأصل في قدرة الحزب على الإضطلاع بمهامه التي تُقاس بقدرة قاعدته المؤطرة ومنتظمة الاجتماعات على أن تكون محطات مراجعة وتقييم للعمل المنجز، كما وللتخطيط للمهام قيد التحضير.

إن الإنغراس بمتابعة مهام الهيكله والإنتظام القاعدي يترتب عليه تدخل قيادي مباشر من قبل الهيئات الوسيطة والأعلى، ما يعني بذل جهد مختلف يتطلب الإرتقاء بأسلوب العمل من المتابعة الفوقية - الأفقية إلى المتابعة الميدانية - العامودية.

■ قاعدة المنظمات الديمقراطية تعاني، هي الأخرى، من ضعف التأطير الذي يقود، فيما يقود إليه، وبالتداعي، إلى تراجع التعاطي مع البرنامج، والعكس صحيح. إن هذه العلاقة بين ضعف التأطير القاعدي وتدني الأداء البرنامجي، بالتأثيرات المتبادلة بينهما، تسلط الضوء على ما قاد إلى التراجع الصافي في ملاكات الـ م.د (-16%) في السنوات الخمس الأخيرة. إن استكمال العملية المؤتمرية للـ م.د ستشكل رافعة مهمة لهيكله أو لاستكمال هيكله القاعدة الديمقراطية، على طريق إستعادة إنتظام إجتماعاتها بأوسع مشاركة ممكنة.

وفي هذا السياق نشير إلى أن إعادة إرساء هيكلية المنظمة الحزبية على خلايا وفقاً لطبيعة التكوين القطاعي، وبالتالي إنتشار الخلايا في وحدات الـ م.د، إنما تخدم بشكل مباشر الجهد الرامي إلى تشكيل أمانات وحدات الـ م.د، التي بانتظام إجتماعاتها الشهرية تشكل الضمانة الأهم لاستمرار الصلة مع هذه الوحدات في الفترة الفاصلة ما بين إجتماعين (3 شهور).

■ إن المهمة المركزية الملقاة على عاتق المنظمة الحزبية بإعادة أو إستكمال بناء الـ م.د من القاعدة إبتداءً، من شأنها أن تعالج الضعف النسبي في حضورنا السياسي بالمدن وإستتباعاً المخيمات، كما وفي صفوف الشباب، آخذين بالإعتبار أن لكل قطاع مداخله الخاصة في العمل: كالإنتلاق من الثانويين في تدرجهم المدرسي حتى الثانوية العامة، وصولاً إلى الجامعات (تبلغ نسبة من يدخل منهم إلى الجامعات 44% بحسب اليونسكو، وهي النسبة الأعلى في العالم العربي)، بالتوازي مع تطوير أوضاع كتلة الوحدة الطلابية (أشد)؛ أو الوقوف على مشكلات الخريجين، وبالذات إنسداد سوق العمل أمام قطاعات واسعة منهم (فقط 40% من الخريجين يدخلون سوق العمل)؛ أو بناء النقابات وتفعيل دورها مع النقابات القائمة في النضال المطليبي العالق، لأنه مصادر على قرار بيروقراطية الإتحاد العام للنقابات المرتهن بدوره لمركز القرار في السلطة الفلسطينية...

■ إن كل هذا يبرز أهمية التركيز على المهام البرنامجية للمنظمات الديمقراطية في المجالين الوطني والديمقراطي، ما يملي توفير متطلبات وآليات ممارسة هذه المهام، وخاصة تلك التي تعكس مصالح وحقوق قطاعات إجتماعية عريضة كالتالي سبق ذكرها، وغيرها الكثير...؛ فيضحي المطلوب بالإلتفات إلى المهام التي تعبأ فيها إطارات واسعة من منظماتنا الحزبية والديمقراطية، وتخاض من أجلها أوسع المعارك الجماهيرية في مواجهة السياسة الإقتصادية والإجتماعية الحكومية على غرار معركة الضمان الإجتماعي، ومعركة المعلمين...، وبالتالي تجاوز حالة التباعد المتناول، والموسمية في تنظيم التحركات والنشاطات الجماهيرية.

2- إ. غزة

■ بين المؤتمرين السادس والسابع، حقق الإقليم تقدماً في تأطير وانتظام القاعدة الحزبية والديمقراطية. لكن هذا التقدم لم ينعكس على مستوى التوسع الـ د والـ د الصافي الذي إستقر متواضعاً على:

[+3%) ح؛ + (2.7%) د؛ + (3%) ح و د]؛ ما يجد تفسيره المباشر في إنكشاف القاعدة على حقيقة وضعها بعد الشروع بالتأطير في خلايا ووحدات، حيث كان لا بد - في عدد من الحالات - من إسقاط كتل ح و د بكاملها من الهيكلية، إما لأن هذه الكتل مزمنة الإنقطاع، أو - بكل بساطة - لأنها غير موجودة أصلاً.

ولعل التراجع الصافي (ح + د) الذي بلغ (- 11%) في العام الذي أنجزت فيه التحضيرات للمؤتمر الوطني العام (2017)، يؤشر بوضوح إلى هذه الظاهرة بكل الإحتمالات السلبية التي قد - أو مازالت - تنطوي عليها لاحقاً.

ما سبق يعني أن إحتمال التراجع في الملاك أو المروحة في المكان مازال قائماً - في المدى المباشر بأقله - في سياق إستكمال هذه العملية، أي بقدر ما تأخذ مداها الكامل عملية التأطير ومتابعة الإنتظام (والأخير بمقياسه الحقيقي الذي تحدده: نسبة حضور الإجتماعات إلى إجمالي الملاك المصرح به، أي المرئىم؛ وليس نسبة حضور الإجتماعات إلى إجمالي ملاك الخلايا أو الوحدات الملتزمة في إجتماعات).

■ فيما يتجاوز التفسير في سياقه الهيكلية المباشر، نشير إلى الأسباب الأبعد التي تجعل من التقدم المحرز في التأطير والإنتظام - على ضرورته - ليس مؤلداً - بشكل تلقائي - للتوسع الصافي، ولا للفعالية الجماهيرية والسياسية المتزايدة؛ كما أنه ليس محصناً - بالقدر الكافي - أمام إحتمالات النكوص. وبالإمكان إدراج هذه الأسباب تحت عنوانين رئيسيين: **أسلوب العمل**، من جهة، و**علاقة الحزب ومنظماته الديمقراطية بالبرنامج**، من جهة أخرى.

■ **تطوير علاقة الح و د بالبرنامج** (المختلف قطاعاته ومحاور عمله) تعني بشكل رئيسي، وفي الوضع الحالي للإقليم، الربط المباشر ما بين الهيكل التنظيمي والمهام المشتقة من البرنامج، التي ينبغي أن تُملأ لك ح كما ولد م.د على مستوى المنظمات المحلية (أي المكاتب المحلية/ الرابطة والوحدات العاملة في إطارها) وما يقابلها من أوضاع حزبية. وفي هذا السياق نؤكد على أهمية تجاوز ظاهرة إختلال التوازن - أو حتى عدم التناظر - في التعاطي مع مختلف جوانب البرنامج، حيث يغلب التعامل مع القضايا الوطنية على حساب الدفاع عن ملف الديمقراطية (بالتصدي لانتهاكات الحريات العامة) ، وعلى الخوض في ميدان القضايا الإجتماعية الحادة (التي يفاقمها الحصار معطوفاً على الإجراءات العقابية للحكومة في رام الله).

أما وقد عقدت الم.د مؤتمراتها، فيضحى المطلوب هو صون نتائج العملية التنظيمية، بثبوت وتوفير شروط إستقرار الهيئات المنتخبة، تأهيلاً بالبرنامج وتأكيداً لدورها الجماعي حيال قاعدتها الجماهيرية بإشراكها بالمهام والنشاط، وتحسين أسلوب العمل في هيئات الح و د والم.د بالوجهة التي سنشير إليها في الفقرات التالية..

[موضوع التضيق على الديمقراطية والنزوع لانتهاك الحريات العامة - في حقيقة الأمر - لا يقتصر على ممارسات السلطة في غزة، بل يشمل أيضاً ممارسات السلطة في الضفة. والأصل في هذه الظاهرة (أو أحد أهم جوانبها) يعود إلى أن السلطة المنقسمة على نفسها مؤسسياً وجغرافياً، هي بيد حزبين «حاكمين» متصارعين ينفردان عملياً بها، ما يؤدي إلى تعميق السمات البيروقراطية للسلطة، وممارساتها السلطوية، ويقوي نزوعها إلى مصادرة الحريات العامة وميلها إلى قمع الحركة الجماهيرية، وصولاً إلى استخدام أساليب القمع المباشر كلما تتطلب الأمر، وإن كنا نتميز - بالدرجة ليس إلا - بين ما تعتمده السلطة في غزة والسلطة في رام الله، حيث الأولى أكثر إسرافاً في استخدام القبضة الحديدية المجللة عقدياً في التعاطي مع الحراك المجتمعي مطلبياً كان، أم ديمقراطياً.]

■ تتحدد أهم النواقص في أسلوب العمل المتبع بالنزوع إلى الفوقي والإبتعاد عن الميداني. والفوقي بطبيعته سطحي، أفقي، عام، هلامي..؛ بينما يغوص الميداني في الواقع الصلب، المحدد والملمس. وليس صحيحاً أن الفوقية ملازمة للهيئات الأعلى، بينما الميدانية - تلقائياً - من سمات الهيئات الأدنى؛ فالهيئات الأعلى حتى تتجح بعملها يجب أن تكون ميدانية، أي على موجة الهيئات الأدنى بالتخطيط والتوجيه والمتابعة، وإلا تفقد دورها الذي يضيع بالفوقية؛ أما الهيئات الأدنى فتكون فوقية و«خارج التغطية» عندما لا تتواصل مع القاعدة؛ وبالمقابل، فهي تؤكد ميدانيتها ومن خلال ذلك فعاليتها، عندما تكون على صلة عمل ومتابعة مع القاعدة.

■ إن أسلوب العمل الميداني يملئ رسم مهام الهيئات على قاعدة الموازنة بين المسؤوليات والصلاحيات، فالأولى تقابلها الثانية، كيلا تفقد الهيئات القدرة على الإضطلاع بمهامها. هذا ما يحدده بدقة النظام الداخلي لهيئات الحزب، كما تحدده لهيئاتها لوائح الم.د.

إن تطوير أسلوب العمل لجهة المزيد من الميدانية يطول جميع الهيئات، كل هيئة بما يخصها وبنطاق مسؤولياتها، وعلى قاعدة التكامل ما بين المحطات د وما يقابلها من محطات د. وفي هذا الإطار يحتل إنتظام توريد التقارير الشهرية، الفصلية، نصف السنوية، والسنوية، أهمية بالغة. إن تدريب الكادر على الصياغة المستقلة للتقارير المجازة من هيئاتها، ترقى بمهاراته وقدرته على الإدارة المستقلة لمجال العمل الذي يتولاه في إطار جماعية النقاش والمراجعة والتخطيط وصولاً لاتخاذ القرار، وفردية المسؤولية على مستوى التنفيذ، بعد إتخاذ القرار.

■ من أجل تطوير أسلوب العمل الميداني أيضاً، يجب - ما أمكن ذلك - تقريب المسافة بين المحطات القيادية والقاعدة، ما يعني أنه في الهيكل التنظيمية لا يجب إستسهال اللجوء إلى تشكيل هيئات قيادية (والأدق تركيب هيئات) لا تستدعيها الحاجة؛ ففي الوضع الحالي للمنظمات الـ د والـ د في الإقليم (من زاويتي الحجم والإنتشار)، ليس ثمة حاجة كسقف أعلى جامع للهيئات الـ د والـ د لأكثر من لجان مناطق حزبية/ قطاعية توحد المحليات التي تقود الخلايا (محليات أ) مع المكاتب المحلية، أو

الرابطة التي تقود الوحدات الـ د (محلّيات ب). لذلك، فإن التفكير بما يتجاوز ذلك، على غرار زرع لجان فروع حزبية/ قطاعية تسبق لجان الفروع الجامعة في سلسلة القيادة، إنما يندرج في خانة لزوم ما لا يلزم، ولا توجد ثمة حاجة إليه في المدى المرئي ■

(3)

مدلولات الحركة في المنظمات الحزبية والديمقراطية في أقاليم الخارج

1 - لبنان

■ ثابر الإقليم على خط التوسع [د (+26%)؛ د (+19%)؛ ح (+21%)]]، وحافظ على مؤشر التناسب بين الد والد (1 : 2) الذي يعكس مدى «جماهيرية» الم.د.. وتعود هذه النتائج الإيجابية المحققة إلى الجهد الحقيقي الذي تبذله منظمات الإقليم للإلتزام العملي بالخط المقر، وقابليتها لتصويب الإنحراف عن خط العمل كلما إستدعى الأمر، وإنتفاحها على التطويرات الهيكلية والبرنامجية التي تفرضها الممارسة ووقائع الحياة.

■ غير أن الإنجازات المحققة، التي إنعكست أيضاً أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر الوطني العام بانعقاد المؤتمرات التأسيسية للأقاليم القطاعية (مرأة، عمال، شباب) في إطار المؤتمر الجامع للإقليم، لا يجب أن تنسينا نواقص وثغرات تهدد ما تحقق بالتآكل، في حال عدم الإلتفات إليها للبحث فيما يغلقها، أو يردمها.

■ ولعل أبرز هذه النواقص تتمثل فيما يلي: 1- النزوع للإبتعاد عن أسلوب العمل الميداني الذي يبقي الكادر (والهيئات إستتباعاً) عالقاً - على حساب العمل المنتج - في العلاقات العامة، التي يكون حتى المجدي منها متواضع المردود؛ 2- عدم الإهتمام بالدرجة التي بات يقتضيها التوسع المحقق ومتطلب تطوير البرنامج في مختلف القطاعات، ببناء الكادر على مختلف مستوياته، وتنوع إختصاصاته؛ 3- باستثناء قطاع المرأة، إفتقاد القطاعات الأخرى إلى مؤسسات صديقة بمستوى تلبية متطلبات عمل الم.د.؛ 4- ضمور حجم المهنيين والفئات الوسطى عموماً، الأمر الذي لا ينسجم وحجم الإقليم وموقعه الوطني، وفعاليتيه الجماهيرية والسياسية، وسوف تترتب عليه نتائج سلبية - في حال إستمراره - نظراً لتأثير هذه الفئات على الحالة الوطنية، سواء بالدور، أو بإنتاج الكادر، أو بالإسهام بصياغة المزاج الموجه للرأي العام، أو المؤثر فيه بالحد الأدنى.

2- سوريا

■ مع تقدير الجهد الذي بُذل من أجل إستعادة العضوية الحزبية التي بددتها الأحداث، والتعويض عن المغادرة، لا بل تحقيق نسبة مقبولة في التوسع الد الصافي (+15%)، تشكل خسارة أكثر من نصف ملاك الم.د (بالصافي: -57%) مشكلة رئيسية في الإقليم، مشكلة تستوجب بذل الجهد اللازم لاستكمال أو حتى إعادة بناء الم.د، بما يعيد تناسبها مع الد ح (1 : 1د)، كما كان الحال قبل الأحداث. وإذا كانت هذه المهمة مازالت تواجه صعوبات في أماكن الإقامة المؤقتة للسكان، فإنها ينبغي

أن تتقدم الإهتمامات في المواقع الأخرى المستقرة، أو التي هي بصدد إستعادة إستقرارها الأمني، والسكاني.

■ إن التوجه القاضي بفتح ورشة بناء الم.د، لا يتعارض مع مواصلة التوسع الـد، فالخطان الـد والـد يغذيان ويرفدان بعضهما البعض. وفي كل الأحوال، فإن هذه المهمة (إلى جانب الإهتمام بتعزيز دور المكاتب التنظيمية، والفروع الجامعة الخ..)، باتت تستوجب، وبما يتجاوز الدور التنسيقي والتوجيهي العام الذي تضطلع به حالياً المكاتب التنفيذية للم.د، إستعادة دورها القيادي المتكامل (التنظيمي والبرنامجي) وبالمسئوليات الكاملة التي كانت تتولاها فيما مضى.

■ إلى هذا ينبغي إعتداد حلول حاسمة لثلاثة أمور، مازال الإقليم يتعثر في دروبها: 1- التطوير الهيكلي والبرنامجي للمؤسسة الصديقة القائمة وربطها بشكل أوثق بالم.د، وفي السياق السعي لمأسسة المراكز الثقافية العاملة في بعض المخيمات؛ 2- الإهتمام ببناء الكادر تعويضاً للنزف الذي تعرض له الإقليم؛ 3- تطوير جهاز الإعلام الناشيء ليستقل تماماً عن الإعلام المركزي + تطوير المكتب الإداري في الإقليم.

3-!. أوروبا

■ حققت منظمتنا في أوروبا ثلاثة إنجازات مهمة في السنوات الماضية: 1- في التوسع الحزبي الصافي (+170%) بالجهد الذي تطلبه، والذي لم يقتصر على معاملات النقل من إقليم إلى آخر؛ بل كان إلى إعادة التنظيم أقرب؛ 2- في توسيع بنية المؤسسات الصديقة، وتأسيس المزيد منها، وصولاً إلى إتحاد الجاليات والمؤسسات على مستوى القارة؛ 3- في استكمال الهيكل التنظيمي من القاعدة إبتداءً وصولاً إلى ترسيم أوضاع الإقليم بالتنام مؤتمره الأول بمشاركة مندوبين عن 16 فرعاً.

■ إنطلاقاً مما تحقق، يضحى المطلوب 3 أمور: 1- مواصلة توسيع صفوف الـد، من مدخل بناء وتوسيع اللجان المحلية؛ 2- بناء الم.د للشباب والمرأة؛ 3- إستكمال بنية المؤسسات، وتوسيعها ما أمكن.

■ إن التقدم نحو إنجاز هذه المهام بالتوازي، مع إدراك التداخل والتأثير المتبادل فيما بينها، يتطلب إعادة صياغة برنامج العمل الوطني والإجتماعي في أوروبا، الذي يجمع بين المهام المحض جالوية، والمهام الوطنية بعناوين محددة (الأسرى، الإستيغان والجدار، القدس، حركة اللاجئيين، المقاطعة..)، التي من خلال الإضطلاع بها، يرتقي دور التجمع الفلسطيني في أوروبا من مستوى التضامن والإسناد لنضال شعبنا، ومن موقعها، إلى مستوى المشاركة المباشرة في النضال الوطني، أسوة بالتجمعات الفلسطينية الرئيسية الأخرى.

4- الأمريكيين

■ في سياق التحضير للمؤتمر الوطني العام، وبمشاركة ممثلين عن 11 فرعاً عن منظمات القارتين، يعتبر انعقاد المؤتمر الأول لإقليم الأمريكيين محطة مهمة لاريب؛ لكنه، أي المؤتمر، على أهميته، لم يصل بعد بمشروع بناء إقليم إلى بر الأمان، فثمة بنية حزبية مازالت تحتاج إلى جهد كبير لاستكمال مفاصلها، ومد إنتشار منظماتها. إن التركيز على بناء المرتكزات الحزبية بأفق جغرافي ممتد، ينبغي أن يترافق مع توسيع ورشة بناء مؤسسات متعددة الإختصاصات، لاسيما تلك التي تتوجه إلى الجالية بمختلف تجمعاتها بغرض تمثيلها، وإبراز كيانيتها.

■ ومن عوامل القدرة والطاقة المتوفرة التي يمكن الإعتماد عليها من أجل توفير شروط التقدم في هذا التوجه، مايلي: 1- وجود كادر واعٍ، عميق الإلتزام ويملك تجربة جيدة في العمل السياسي؛ 2- توفر بنية تحتية للعمل التنظيمي والمؤسسي، مستوفية لشروط الحد الأدنى، وتشكل منصة وافية لإطلاق ورشة عمل نشطة ومنتجة؛ 3- شبكة إعلام خاصة، ذات فعالية ملحوظة، قد لا يتوفر - على الأرجح - ما يضاهاها فلسطينياً؛ 4- شبكة أمان سياسية نُسجت مع أحزاب وقوى نافذة على امتداد عقود من الزمن، واخترت - في أكثر من محطة- على التزامها الأممي الصادق ■

5- فروع الدائرة العربية

■ الإنحدار المتسارع لفروع الدائرة العربية التي فقدت 35% من ملاكها الـ ح، منذ المؤتمر الوطني العام السادس، يعود إلى سببين رئيسيين: 1- الوضع الأمني المضطرب في البلدان التي كانت تستضيف أهم فرعين في الدائرة (ليبيا + اليمن)، إلى جانب العراق التي شارفت الجالية الفلسطينية فيه على الإضمحلال؛ 2- عجز المرجعية الحزبية المعنية [من أمانة سر (خ)] إبتداءً، عن اختراق مجالات عمل جديدة تعوّض عن الخسائر وتفتح على آفاق عمل أوسع.

■ يستند السعي الجاد لاستنهاض الوضع في المرحلة المقبلة إلى مايلي: 1- مضاعفة الوضع الـ ح في الأماكن التي حافظت على تماسكها، بالتوازي مع تنشيط الصلة مع المنظمات التي لا تتوفر لديها إمكانية خوض الحياة الحزبية بالآليات المتعارف عليها؛ 2- إفتتاح مراكز عمل جديدة في عدد من البلدان، تَعُدُّ المرتكزات الأولية التي أُقيمت فيها، بحصاد حزبي ما - وإن متواضع النتائج - في الفترة القادمة ■

(4)

المؤسسات الصديقة

■ في العلاقة بين المؤسسات (الم) والمنظمات الديمقراطية (الم.د)، ثمة حاجة دائماً للتذكير بفهم صحيح وواضح لعمل الم يُجَنَّب - من خلال تأكيده على إستقلاليتها - الخلط بين وظائفها ووظائف الم.د، ويرسي - في الوقت نفسه - أسس تكامل بينهما في البرنامج، وبإزاء الجمهور المخاطب. من هذه الزاوية، فإن الخوض في موضوع الم يقود إلى البحث في علاقة قائمة على التداخل والتمايز بين الم (الحزب)، والم.د، والم، أي في العلاقة بين ثلاثة أجسام مستقلة عن بعضها البعض، لكنها متداخلة بعضويتها، وفي بعض هيئاتها، أجسام تلقي جهودها وتتوحد في مجال عمل مشترك، بكل ما تمثله هذه العلاقة المنتجة من قيمة، وبالمقابل ما تحمله من صعوبات، هي - في نهاية المطاف - من طبيعة الأمور.

■ هذه العلاقة بتفرعاتها، هي بين كيانات متعاونة، متساندة، متكاملة، فال د يضطلع بدوره المفترض في الم.د وفي الم، كعنصر فاعل فيها، وهو دور محدد وواضح المعالم، لأنه يُمارس من خلال الإنتساب المباشر إلى هيكلية الم.د والم بمختلف مستوياتها. والأمر نفسه ينطبق على أعضاء الم الذي يمارسون دورهم في الم.د، وأعضاء الم في الم، الخ.. في كل هذا، لا تواجه منظماتنا صعوبات كبيرة في فهم هذه العلاقات المتشابكة، وفي التعاطي العملي معها، بنتيجة الممارسة، كما وبحكم «الدق» الدائم على هذا الموضوع في الاجتماعات والمراجعات، الخ..، وإن تفاوتت الخبرة المتراكمة في هذا المضمار - وبالتالي النتائج المحققة - بين إقليم وآخر، أو حتى بين منظمة وأخرى في نفس الإقليم.

■ في تجربة الأقاليم، شهدت العلاقة النازمة بين الم والم.د أكثر من صيغة، بدأت بصيغة التنسيق بين مكتب المؤسسات ومكتب المنظمات الجماهيرية (أو المكاتب التنفيذية لكل م.د على حدة)؛ ثم إنتقلت إلى صيغة مكاتب الكتل القطاعية التي تلقي فيها في هيئة واحدة الم.د المعنية مع المؤسسات (أو المؤسسة) العاملة في نفس القطاع؛ وصولاً إلى اعتماد صيغة الأقاليم القطاعية التي تضم المنظمات الحزبية والديمقراطية والمؤسسات المتناظرة العاملة في نفس القطاع. وإذ يعود اعتماد أي من هذه الصيغ إلى الإقليم المعني بمرجعية أمانة السر، فإن ذلك - حتى ضمن صيغة الأقاليم القطاعية- لا يُغني عن الإحتفاظ بمكتب المؤسسات بوظيفة متخصصة بالغة الأهمية تتصل بعدد من المهمات الحيوية، من بين أهمها: كل ما له علاقة بالمركز القانوني للمؤسسات + المراقبة على الموازنات، بما فيه تنمية إيراداتها وتوسيع دائرة تقديماتها + علاقاتها مع المؤسسات الأخرى، كما والشبكات الناشطة في نفس المجال.

■ على أهمية ما يتيح جمهور المستفيدين من تقديمات الـ م من فرص لتوسيع صفوف الـ م.د، ثمة حدود لقدرتها على الإستقطاب، بسبب طبيعة وأهواء أجزاء معتبرة من هذا الجمهور، إضافة إلى إفتقاد هذا القطاع من الجمهور لشروط الحد الأدنى لعضوية الـ م.د، ما يعني أن ثمة حاجة إلى نمط آخر من العلاقة مع هذا القطاع تقع مسئولية «إكتشافها» على عاتق الـ م بالتعاون مع الـ م.د، نمط يسمح بإدامة التواصل مع هذا القطاع وبما يراكم شروط خلق بيئة صديقة لخط العمل. هذا ما ينبغي تعميق النقاش حوله في الهيئات المعنية في الفترة القادمة، ليس باعتباره مهمة رئيسية، بل كاتجاه مساعد في العمل من أجل تنمية بيئة مساندة ومؤاتية لتعزيز مكانة التيار الوطني الديمقراطي التقدمي في صفوف الشعب ■

(5)

العمل المقاوم

■ المقاومة تمليها متطلبات المواجهة المجدية للعدوان المتماذي على شعبنا وأرضنا، واللجوء إليها بكل أشكالها، بما فيه المسلحة، حق يكفله القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وإذا كانت المرحلة الحالية في النضال التحرري التي إفتحتها (في 2015/10) «انتفاضة الشباب» وما تلاها، قد وضعت الحالة الفلسطينية على مشارف الانتفاضة الشعبية الشاملة، ونقلت المقاومة الشعبية إلى خط المواجهة الأول مع الإحتلال، فإن العدو الغاصب بلجؤه لاستخدام العنف بأقصى درجاته دموية، إنما يؤكد قاعدة «أن الإحتلال هو عنف مستدام» بحسب القانون الدولي، وليس الحركة الشعبية التي تواجهه بالصدر العاري والقبضة المرفوعة. إن الإحتلال حقاً يستدعي المقاومة بكل أشكالها؛ هذا ما تعلمنا من تجربتنا، كما تعلمته شعوب أخرى من قبلنا.

■ بعد عدواني «الرصاص المصبوب» (2008/12 - 2009/1) و«عمود السحاب» (2012/10)، تواصلت - إلى جانب إستمرار الحصار - الإعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة وبلغت ذروتها إبان حملة «الجرف الصامد» (2014/9-8)، ولم تنقطع حتى يومنا، وآخر فصولها الدموية ما تتعرض له مسيرات العودة بغزة، التي إنطلقت في 2018/3/30.

على وهج هذه الأحداث بمحطاتها المتقاربة، تتحدد مهام «كتائب المقاومة الوطنية» بغزة، في إطار «الإستراتيجية الدفاعية» المعتمدة وطنياً، بالعمل المشترك مع سائر الأجنحة العسكرية في إطار السعي الدائم لإقامة غرفة عمليات مشتركة لعموم المقاومة، تنسق العمل وتوحد الجهود، الأمر الذي يستوجب أيضاً رفع كفاءة مقاتلينا ومهارتهم في الميدان، وتطوير كفاءة أداء وتنويع إختصاصات تشكيلاتهم لوجستياً وتسليحياً. وإلى جانب هذه المهام التي تشكل مجتمعة محور عملها الأول، تتولى كتائب المقاومة، على المحور الآخر، سلسلة من المهام الحمائية والوقائية باعتبارها درع الحزب ومن أنشط حماته.

■ تتولى القوات المسلحة للجبهة الديمقراطية في إقليم لبنان، إلى جانب، وبالتعاون مع التشكيلات العسكرية الأخرى التابعة لفصائل العمل الوطني الفلسطيني، الحفاظ على الأمن الداخلي في المخيمات، التي مازالت تتهددها المجموعات التكفيرية، المعلن منها في مواقعه المَحَصَّنَة ومربعاته الأمنية، أو الكامن من شبكاتهما في وضعية «الخلايا النائمة».

هذه المهمة في إطار التواجد والعمل في الجغرافيا الواحدة مع سائر منظمات ال ج.د، تضع القوات على تماس مباشر مع المهام الجماهيرية والقطاعية المطروحة، ما يكسبها خبرة مهمة في هذا المجال، فضلاً عما تتيحه من فرص لاستقطاب من تنطبق عليهم شروط العمل العسكري من منظمات ال ج.د، ليجري تشكيلهم في «فصائل الإسناد» المرتبطة عضويًا (أي تنظيمياً، ومهماتياً) بالقوات المحترفة.

إلى جانب مواصلة الإهتمام بالجوانب المتعلقة بالتأهيل الأمني والعسكري، وتجهيزاً للأوضاع تحسباً للحالات الطارئة، بما فيه المشاركة بالتصدي للعدوان الإسرائيلي - القائمة دائماً إحتمالاته - على لبنان، مازالت القوات تحتاج إلى بذل جهد خاص لتطوير عمل «دائرة العلاقات الوطنية» في ظرف بات يستوجب دورها، نظراً للأوضاع الأمنية المتزايدة تعقيداً في المخيمات، ومحيطها.

■ كتائب المقاومة في القطاع، والقوات المسلحة في لبنان، ليست تشكيلات عسكرية تضم في صفوفها مقاتلين وطنيين تعمل وسطهم منظمة حزبية، بل هي منظمات عسكرية مُحزَّبة تضم أيضاً، إلى العضوية الحزبية الغالبة، عناصر صديقة تندمج معها في التشكيلات العسكرية التي يُنظَّمها مبدأ المركزية، كما تعبر عنه لائحته الداخلية. من هنا الأهمية المضاعفة للعمل الحزبي والسياسي في القوات، الذي برفعه لمنسوب الوعي، يرقى بالحافزية النضالية، بما تتطلبه من استعداد لأقصى التضحيات دفاعاً عن الشعب، والد.ج.د، والقضية الوطنية ■

(6)

الإعلام والنشر

■ يحتل الإعلام في المواجهة الدائرة موقعاً متقدماً في الدفاع عن المشروع الوطني؛ وفي هذا الإطار قدمت الـ ج.د نموذجاً إعلامياً راقياً، عملت فيه على الإبتعاد عن اللغة الخطابية الرنانة، والشعارات الخاوية، والتحريض المجاني، لصالح لغة ثورية واقعية، تجتهد من أجل تقديم إجابات وحلولاً ملموسة للقضايا المطروحة على الأجندة الوطنية، في ظل برنامج شديد الحرص على وحدة الشعب وحركته الوطنية، وحازم في التمسك بوحدة المؤسسات الوطنية.

كما عملت الـ ج.د، في السياق نفسه على تقديم خطاب يعكس برنامجها الإجتماعي دفاعاً عن مصالح الكادحين، وصغار الكسبية، وعموم الفئات الإجتماعية المعرضة للإجحاف والتمييز والظلم والإستغلال نتيجة لموقعها الطبقي، أو فئتها العمرية، أو نوعها الإجتماعي (الجندي). إلى هذا أولت الـ ج.د إهتماماً خاصاً لجميع القضايا المتعلقة بقضايا الديمقراطية والحريات العامة.

إن الطموح الذي يراودنا في المجال الإعلامي هو مواصلة تقديم نموذج لخطاب إعلامي وسياسي متقدم، واقعي وملموس، يسهم في إغناء تجربة الحركة الوطنية لشعبنا، وتجاريه النضالية في الميادين كافة، الأمر الذي يتطلب جهداً من عموم مواقع الـ ج.د، للإرتقاء بهذا الدور، عبر تجنيد الإمكانيات والكفاءات، وتطوير القدرات، والإرتقاء بأساليب الدعاية والتوعية ونشر السياسة التقدمية والديمقراطية.

■ إنسجاماً مع ما سبق، نسجل على مواقع «الإعلام الشبكي والتواصل» التي تديرها «دائرة الإعلام والتوثيق» المركزية في الـ ج.د، ما يلي: مع التقدم المتواصل الذي طرأ على وضع هذه المواقع، ثمة أمور مازالت مطروحة للتنفيذ على جدول الأعمال: 1- تحسين المضمون وتنويعه ورفع وتيرة تحديثه (أسبوعية، ويومية بالنسبة لبعض القضايا) وتقديمه بشكل جذاب وتطوير الأبواب باللغة الإنكليزية؛ 2- توسيع دائرة الربط (التشبيك) مع المواقع الأخرى الصديقة، والقريبة، إلى جانب المواقع التابعة للـ ج.د ومختلف منظماتها ومؤسساتها؛ 3- الإهتمام بالجوانب الفنية، وبتنظيم العمل (تقديم المواقع على أكثر من دفعة دوام، تقسيم العمل على قاعدة الفصل بين التحرير والتحميل، الإشراف السياسي الأكثر دقة وتدقيقاً..).

■ تطور المضمون السياسي للمجلة المركزية، إنعكس إقبالاً متزايداً على متابعتها بصيغتها الورقية والإلكترونية. وأتى إنتظام صدور الملحق الشهري المتخصص بموضوع واحد، ليعزز موقع المجلة وسط جمهور قرائها ومتابعيها. والأمر نفسه، وإن بدرجة أقل، يسري على دور المكتب الصحفي في المركز.

■ على أهمية الدور الذي يضطلع به المركز في المجال الإعلامي، فإن الوضع الإعلامي للـ ج.د لا يمكن أن يلي متطلبات العمل الوطني، إلا بتضافر جهد المركز مع جهود جميع المراكز الإعلامية في الأقاليم. وفي هذا الإطار يسجل لعدد من الأقاليم تقدم عملها في هذا المضمار: غزة، لبنان، اللاتينية، وبشكل محدود سوريا. وبالمقابل، مازال مركز رام الله دون مستوى الأداء الذي يتطلبه الدور. وإليه نضيف، إنما في سياق مختلف، أوروبا، التي لم يُعدَّ جائزاً بعد أن ارتقت إلى مستوى إقليم، أن تُعفى من مسؤولية الإدارة المستقلة لإعلامها.

■ في الفترة الواقعة بين المؤتمرين السادس والسابع، أعد المكتب السياسي بمشاركة اللجنة المركزية وهيئات أخرى في الـ ج.د عدداً في التقارير والدراسات ومساهمات أخرى في شتى القضايا، حولتها «دائرة الإعلام والتوثيق» بجهد تحريري وتوثيقي وفني مضاف إلى كتب مستوفية شروط النشر والتوزيع، شملت **11 كتاباً**، و**9 كراسات**.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى التحضيرات الجارية لإطلاق جميع إصدارات ج.د من خلال موقع إلكتروني مستقل، يحمل عنوان «المكتبة الإلكترونية...»، مع التأكيد على أهمية طباعة جميع هذه الإصدارات في الضفة والقطاع بالتوازي مع طباعتها في الخارج، وبذل محاولة جادة لتوزيعها في مناطق الـ 48 ■

(7)

في التأهيل الحزبي

1- ■ تزداد حاجة الحزب إلى التأهيل بشقيه النظري والتطبيقي بسبب إتساع صفوفه وتنوع مجالات عمله وتعاضم مسؤولياته الوطنية، على خلفية تعقيدات الوضع المعاش والعقبات التي مازالت تعترض المسار الوطني. وبشكل عام، فقد أتت حصيلة العمل في هذا المجال - في فترة ما بعد المؤتمر السادس - متفاوتة بين إقليم وآخر، فبينما إنتظم التأهيل الحزبي في إقليمي لبنان وسوريا، وبشكل أقل في إ.غزة، لم يندرج كبنء رئيسي على جدول أعمال إ.الضفة إلا في العام الأخير. وبالمقابل لم تُحظ، هذه العملية في منظمات الخارج بأي إهتمام يذكر باستثناء الدورات السنوية المعهودة لفرعي الجزائر وكوبا.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى الوقفة الجادة لمؤتمري غزة والضفة أمام موضوع التأهيل الحزبي، حيث اعتبر مؤتمر إ.غزة «التثقيف من صلب عملية البناء الحزبي»، ما يستتبع «وضعه كنقطة ثابتة على جدول أعمال الهيئات». أما مؤتمر إ.الضفة فقد مضى أبعد من ذلك، عندما أشار إلى أن «العودة إلى خط البناء الحزبي على أساس الخلية سوف يترتب عليه إستحقاق رئيسي يتمثل في بناء صف واسع من مفاصل العمل وكادر اللجان المحلية، عبر خطة تأهيل وتنمية القدرات القيادية وخاصة لأمناء الخلايا والمحليات، إلخ...».

■ إن الإرتقاء بالأداء في مجال التأهيل الحزبي على قاعدة التعامل المحترف مع المهمة، لا يكون إلا من خلال مأسسة التثقيف الحزبي في الأقاليم، بدءاً من استحداث هيئة متخصصة وثابتة (مكاتب التثقيف الحزبي في كل إقليم) تتمثل بشكل دائم في أمانة الإقليم، وتكون على صلة عضوية مع المكاتب التنظيمية، على أن تسترشد في عملها بالتوجهات والتوجيهات التي حددها بدقة الكراس ذي الصلة الصادر عن مكتب التثقيف المركزي.

■ واصل «مكتب التثقيف الحزبي المركزي» إصداراته ضمن سلسلة «برنامج التثقيف الحزبي»، فاستكملها بإصدار 12 كتاباً في السنوات الخمس الأخيرة، وعلى جدول أعماله حالياً مراجعة وتثقيح هذه الكتب وتوسيعها بمواد أخرى تخدم الغرض، وإعادة ضمها بصيغتها المتجددة ضمن سلسلة «دليل المعرفة»، التي صدر عنها -حتى الآن- كتابان وضعاً في التداول، هما: «من الإنتداب إلى النكبة»، و«في العلمانية والدولة المدنية»، حيث يجري التحضير في الخطط الفصلية القادمة لإصدارات أخرى تغطي العناوين التالية: «في المسألة الوطنية»، «في المسألة التنظيمية»، «في البناء الحزبي والديمقراطي»، «في الإشتراكية العلمية»، إلخ...

2- ■ في المساحة الرحبة التي تتقاسمها أنشطة واهتمامات عدة دوائر عمل في الحزب: الإعلام والنشر - التأهيل الحزبي - العمل الثقافي والفكري بعمومها، ينبغي أن ننطلق من واقع البيئة الفكرية الثقافية

المجتمعية في العقود الأخيرة التي شاعت في المنطقة، حيث ازدهرت تيارات النيوليبرالية والإسلام السياسي، وانحسرت على نحو ملحوظ البيئة الفكرية - الثقافية التقدمية، العلمانية، اليسارية التي سادت - بحدود معينة - في المنطقة حتى أواخر سبعينيات القرن الماضي.

■ إن التطورات التي شهدتها الإقليم في الفترة الأخيرة بصمود الدولة الوطنية في بعض البلدان من جهة، أمام الهجمة التكفيرية العاتية التي إجتاحتها، وكادت أن تطيح بمرتكزاتها الكيانية؛ ومن جهة أخرى، صمود عديد القوى الوطنية والتقدمية واليسارية والديمقراطية عموماً أمام هذه الهجمة الرجعية الظلامية، وإصرارها رغم كل الصعوبات على المضي في النضال تحت راية برنامج التحرر الوطني والديمقراطي والإجتماعي؛ إنما يؤذن، للمرة الأولى، منذ عقود، باستئناف مرحلة صعود الفكر التنويري الذي تحمله هذه القوى، وبداية توطيد مرتكزاته الإجتماعية وتوسيعها، وقدرته - من حيث المبدأ - على الشروع بنسج تحالفات تعيد بناء الكتلة القادرة على الفعل والتغيير المجتمعي.

■ إن هذا يملي على دوائر العمل المذكورة في الـ ج.د، بالتعاون مع ما يناظرها في الحالة الفلسطينية، مضاعفة الجهد من أجل: 1- تحصين أعضاء الحزب وجمهوره الصديق والتيار الذي ينتمي إليه، والبيئة الوطنية عموماً أمام مخاطر هذا الفكر الأصولي التكفيري الهدّام؛ 2- الإنتقال بشكل مدروس إلى تنظيم الهجوم المضاد فكرياً وسياسياً، للمساهمة إلى جانب، ومع القوى والمؤسسات وأهل الفكر الحداثي التنويري، في استعادة متدرجة، وبأسلوب الخطوة - خطوة، للمواقع الفكرية والقواعد الإجتماعية التي هجرت فكرنا ونزحت عن معسكرنا. ومما لا شك فيه أن المساهمة بخوض المعترك الوطني من أوسع أبوابه، يعزز رصيد وينمي قوى التيار العريق الذي ننتمي إليه بالأصالة ■

(8)

المالية والإدارة

■ إنطلاقاً من محاذير إتساع الفجوة بين مصاريف حزب يتعاضم نشاطه، ومداخيل تلهث وراءها دون إدراكها، لا يسعنا سوى تكرار التأكيد على:

أ) أهمية أن تقي المنظمات الحزبية إلتزاماتها المالية، وفي المقدمة منها: سداد إشتراكات الحزبيين والأصدقاء ثمن مطبوعات الحزب، وتنشيط الجباية الشعبية ما أمكن ذلك. وبالمقابل ضبط المصاريف ووقف الهدر وتعزيز الإستقلال المالي لل م.د. والإفادة من تقديرات ال م لدعم النشاط الإجتماعي، والتربوي، والإغاثي، الخ.. وكذلك التركيز على تقديرات الممولين وميسوري الحال وتوجيهها نحو تمويل الصناديق المختصة التي تدار من بعض ال م.د. وال م (لدعم الأسرى والمعتقلين + أسر الشهداء + المساعدات الإجتماعية للأسر محدودة الدخل + الطلاب..).

ب) تريح موازنات الحزب من خلال توسيع دائرة توظيف الكادر في المؤسسات الرسمية والأهلية، وتعزيز إيرادات الحزب بتحويل مخصصات الرفاق (وإيراداتهم بشكل عام) الذين يمثلون ال ج.د. في الأطر السياسية إلى الصندوق المركزي، وذلك تطبيقاً لقرار المكتب السياسي، المصادق عليه من اللجنة المركزية.

ج) رفع مساهمات أقاليم الفروع الخارجية من خلال المؤسسات الوسيطة وغيرها في دعم ال م الصديقة والصناديق المختصة، وتوسيع دائرة مشاريع التوأمة، الخ..

د) وأخيراً، ثمة ضرورة ملحة، ناجمة عن إتساع مجالات العمل على مختلف المستويات، لتطوير هيئات العمل المالي والإداري المختصة.. ولتعزيز دورها من خلال رفدها بالكادر المؤهل. وفي السياق، تعزيز الهيئات التي تضطلع بالمهام الرقابية على الأوضاع المالية والإدارية. إن الطموح الذي يراودنا هو الإرتقاء بالهيئات الإدارية في مختلف المجالات إلى مستوى اللوجستية المنتجة ■

2018



إصدارات سلسلة «دليل المعرفة»

1- من الإنتداب إلى النكبة.. 1919-1948

2- في المسألة الوطنية

3- في العلمانية والدولة المدنية

4- في المسألة التنظيمية

معهد العلوم الإجتماعية
الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

